





MURUOSMA
1214
1568

197A

197B

کتاب تخفۃ الملوک شرح سلوک
م المصنف

— 11 —

$$\begin{array}{r} 10 \\ 12 \\ \hline 2 \\ 8 \\ \hline 10 \\ 0 \\ \hline 05 \\ \vee \\ 21 \\ \hline 16 \end{array}$$

فصل في زكوة النبات . فصل في معارف الزكوة والعشر .
٨٤ ٨٥

فصل في صدقة الفطر . كتاب الصوم . فصل فيما يوجب
٩٠ ٩٢ ٩٥

القضاء والكفارة والكرامة وما لا يوجبها . فصل فمن سباح له الاطعمة .
٩٩

باب الاعتكاف . كتاب الحج . فصل واذا اراد الاحرام .
١٠٤ ١٠٦ ١٠٨

فصل اعلم ان الحاج ثلثة اصناف . فصل في الجلالة . فصل في نجاسة .
١١٣ ١١٣ ١١٦

فصل في الاحصار والعمرة . فصل في الحج عن الغير والهدى .
١١٨ ١١٩

كتاب الجهاد . فصل في الغنائم . فصل في الجوز احد سبع .
١٢١ ١٢٣ ١٢٦

فصل في المرتبة . فصل في المأوى في بيان الجهاد بالكفارة .
١٢٨ ١٣٠

كتاب الصيد مع الذبائح . فصل في من سمح .
١٣٢ ١٣٦

فصل فيما يحل اكله وما لا يحل . فصل في احكام الذبح .
١٤٠ ١٤١

كتاب الكراهية . فصل في لبس الحرير والقطن .
١٤٦ ١٤٨

م

1	9
1	0
2	4
1	6
1	9
<hr/>	
234	

المحمود السور

1214	1568	297.4(0.27) = 927
Y-1	Y-1	Y-1
ESKIMAY LLO	ESKIMAY LLO	ESKIMAY LLO
Tasmt No.	Tasmt No.	Tasmt No.



الحمد لله الذي جعل قلوب العلماء رايا جمال معاني الهداية وصير صحايف
 فوادهم رايا جمال العناية ونور خزانة صدورهم بلعاشموسل التذرية
 وشرها بشروح كثر المعاني ولحات اثمار الرواية فلاغروان حاصنوا
 جمع البحرين فاخرجوا اليوانيت العالية والدرر الغالية
 ونسلك التوفيق للوقاية والتلفيق للكفاية في البداية والنهاية
 والصلوة والسلام الايمان الاكملان على رسول المجتبي محمد سيد الوري
 وعلى آله وصحبه نجوم الهدى **اما بعد** فنقول العبد الفقير الى رحمة ربه
 وشفاعة نبية ابوالثلاث المحرم بن محمد بن العارف بن الحسن الزبيلي
 ستر الله عيوبهم الخفي والجلي لما كنت اذكر كتاب تحفة الملوك الذي
 ألفه الامام الهام زين الدين جراه بالجيز مالك يوم الدين سئلني
 بعض الطلبة ان شرهما شر حايفتر مخفياته وينشر مطوياته
 وزوده قايلا بمن انا بقلعة البضاعة وعدة عدم الاستطاعة لقصور
 حالي في الفنون وكسور بالي بالبنون فاستشفعوا بالايح الاخرة
 الاكرم ابي الشفاء الشيخ شمس الدين بن محمد بن العارف الذي لي المظف
 للتذكير في السواس رزقني الله واياهم بالانس والاستيناس
 فخاطبني بان تحفة الملوك سفر فاخر وجزاخر لكن لم نزل
 شرعا يطلع القعاب ويرفع عن وجهه النقاب فالمسؤول عنك ان
 تشرحه شر حايزيل النقاب عن وجوه مخدرات المسائل وابر قعني
 بانه انتهى عن نزال تائل ويضيد فوايد قيووده ويقيد شوارد

اسم مؤلف

قيوده ليكون وسيلة للدعاء بالجيز حتى يفتنم بصدقة جارية في
 البقر فلم ارفا لفة فتوة ومعارضة مروة فاجتبه بالناظر الكليل
 والناظر العليل راجيا من القادر الجليل ان يستمر لي كل عسير و
 عفيفيل وهو نعم المولى ونعم النصير وهو جسي ونعم الوكيل فاستخرجت
 الله وشرعت الدعاء فالحمني بان ليس للانسان الا ما سعى فطاعت
 المتون المتداوله والشروع المستعملة مستعينا به ومتوكلا عليه و
 ملتزما بتفصيل مجملاته وتحليل مشكلاته فحالم اجد فيه نقلا من
 كتب الائمة ما زلت شائلا من الافاضل والثقة حتى يبرز ما كن
 في عباراته ويفرز ما كن اشاراته ولم آل جهدا في تطبيق المسائل
 بتحقيق العليل وتدقيق الدلائل ثم اتى لم اذخر فضلة الفوايد
 المكتترة من كتب الفتاوى الخزانة والبرازية خصوصا في كتابي
 المكسب والكراهية يستغني من طالعه عن كثير من المسائل الفتا
 وسميته صدقة الصعلوك في شرح تحفة الملوك سائلا
 واهب العطايا ورافع النسيان والخطايا ان يعصم عن الغلط
 والخلل كلامي وعن التهور والزلل قدمي وقلمي ويجعله سببا لحسن
 ثابتي لديه وافئدة الناس تهووا اليه ومتفعا بالطافه الحفايا
 ويبارك لي وجميع الطلبة والبرايا لينذكروني بصالح الدعوات حين
 وقعت في اللحد والظلمات فالمسؤول عن كرم الاقارب والاجبة و
 الماسول عن لطف الاجانب والاليتة مل ينظروه بنظر الصول الاباجور
 والفضول ويطرف بطرف التدليل من جنبا وقع فيه الغلط والتليس
 ثم يجرى عليه فلم الاكمال والاتمام بعدما اطلع على عيوبه بغير انشاء

قوله عالم الجاد ماعادة في المشكلة المشكلة
 التي لم يتقل عليه في الكتب المشهورة

قوله يدونه مصدر مضاف الى عالم في هذه التسمية
 اشارة الى حقارة المستوي لان تحفة الفقير غير
 فان البدايات مقدار مبدى كبدية التكملة رجل
 الجواد سلبا فليست كماله وجزا ان يضاهي
 الى ضعفه كاضافة التحفة الى الملوك فان المكسب
 ابرك بالملوك فاجبت كتابا الى الصعلوك الى
 الفقير يتفقوا به ويدونا بالدعاء على

والاعلام فالكريم تحفة اليم يه وان عادات السادات
سادات العادات فان طبعون ما يسمي قكن ولكن كنت
ناقلا من شروح ومتون واعتصمت بالله ليقضي بالصدق والقواب
ويجتنى عن الخطاء والاضطراب وهو حسي ونعم الحكيم لاهول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم فاقول سلك المصنف ذر باب المؤلفين
في تقديم الحمد بعد التبتين بالتبسية على مقاصد هم فقال الحمد لله وسلام
على عباده الذين اصطفى ولكن لم يصيف الله تعالى بجلال ذاته وكمال صفاته
ولم يصرح بذكر نسبنا عليه السلام كما هو دأب سائر المصنفين اقتباسا
بكلام الله تعالى واتباعا بما امر نبيه محمد اجمده وبالسلم على خيار خلقه
وهم الانبياء والقائمون عليهم السلام وتعميما بالتسليم على جميع الانبياء
واشارة الى تخصيصه من بينهم على نسبنا بقوله اصطفى فانه وان عم
جميع الانبياء لغة لكنه فصل بيننا عن قاضي لا يتبادر الفهم عند
الاطلاق الا اليه فصار كالعلم له عليه السلام هذا مختصر اشارة
الى مختصر مجموع من الكتب العشرة التي ياتي ذكرها وهو في حكم المحسوس
لوجودها في ذهن المصنف واما لو كان انشاء الديباجة بعدنا ليقربها
فلا اشكال في علم الفقه وهو في اللغة الفهم وفي العرف هو العلم
المفيد معرفة الاحكام العلية عن ادلتها التفصيلية والفقيه العالم
بالاحكام العملية الشرعية ذا بصيرة قلبه ينبوع العلم يتخرج به
المعاني الكثيرة من اللفظ الموجز والنقطة التوصل الى علم الغيب
ما يعمل با علم جمعة اى هذا المختصر لبعض اخواني في الدين قوله
بقدر ما وسعه وقته متعلق بجمعة وما عبارة عن المختصر ووقته

اي خيار من الانبياء واوليها
واللائكة وجميع اهل الجنة
من قول الله قل الحمد لله
وسلام على عباده
الذين اصطفى
ابن مالك

لان الاصطفا الشئ في الاصل اختياره
وانتخابه من بين الاشياء فالانبياء
كلهم مختارون
مسك خاتمه
آدم

الفقه في اللغة العلم لا في قوله
يفقهوا قول الله تعالى

بعدنا ليقربها
معرفة النفس بالذات
عليها الرقة القواب
والفقه في الدين
كان في الدين
العلم في الدين
لا والله

مرفوع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

مرفوع بانه فاعل وسع فالغيب المنسوب فيه والمجود في وقته راجع الى
المختصر فالمعنى جمعه بقدر ما وسع المختصر وقت المختصر وهذا النوع
اعتذار من المصنف في سبب الاختصار يعني ما جمعت اكثر من هذا
الكتب العشرة لعدم وسعة الوقت على طول من هذا في مختصة
التسوك واقصرت فيه اى قصرت المجموع في هذا المختصر على عشرة
كتب هي اهتم كتب الفقه له اى لبعض اخواني واحقها بالتقديم في
التعلم والتعليم والعمل بها وهي اى الكتب المجموعة فيه **كتاب**
الطلب **الطلب** هي في اللغة النفاضة مطلقا وفي العرف عبارة عن النفاضة
في الحديث الاصح والاكثر وكتاب الصلوة والزكوة والصوم والحج
واهميته هذه الاربعة لكونها اركان الاسلام واساسه لقوله عليه السلام
بني الاسلام على خمس الحديث والجهاد واهميتها لكونه سعيها في
اظهار كلمة الله تعالى بدار الحرب وهو ايضا من قواعد الاسلام وكتاب
الصية مع الذبايح والكراهية فاهميتها انها يجب الاضار عما كرهه
الشرع والطلب ما باحه فيجب بيان معرفة احوالها لئلا يتهم الحلال عن
الحرام والمكروه وكتاب الفرائض واهميتها ان النبي عليه السلام
امر بتعلمه وتعليمه وكونه نصف العلوم وكتاب الكتب مع الادب
واهميتها ان الكتب سبب القوت والحاقة وهي سبب قامة الطاعة
قال عليه السلام قيام الدين بقوام البدن نفعة الله به وجعله سببا
لترقيه الى اعلى مراتب سعادة الآخرة الضمير ان في به وجعله راجعا
الى المختصر وفي نفعة وترقيه الى بعض اخوانه هذا دعاء له بان يجعل الله
هذا المختصر وسيلة لترقيه الى اعلى مراتب الجنان بسبب العمل با فيه

فه

فقد اعتقد ان نصف العلم بقوله الله تعالى

جعل الله تعالى هذا المختصرا

كان في الدين
العلم في الدين
لا والله

اللهم انفعنا به وبشرى هذا وباركها لنا مع جميع المستغنين ببرئتك
يا ارحم الراحمين كن بالطهارة وانما قدم الطهارة المقصودة
بالوسيلة على العبادة المقصودة بالذات اعني بها الصلوة لتوقفها
على الطهارة قال الله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم
الاية ولان العباد اذا توجهوا الى خدمة مولاهم في حضوره ينظف لباسه
وينقى وجهه واطرافه التي تنكشف عند مباشرة الخدمة ليستحسنه مولاه
فلما كان الماء سببا للطهارة قدم بحث الماء على نفس الطهارة وقال
الماء ثلاثة اقسام الاول ظاهر في نفسه وظهور لغيره وهو الباطن
على اوصاف خلقية يعني لم يختلط به ما يغيبه وذلك كماء البحار و
الانهار والامطار والآبار وكما لم يخالط نجاسة او لم يغلب عليه
طاهر وروى عن ابن عباس وابن عمر رضيهما الله تعالى قالوا الوضوء بقاء البحر
مكروه كذا في النوازل ومنه اي من الطاهر المطهور ما يقطر من الكرم
هذا عند بعض المشايخ لم توجه بلا علاج واختاره المصنف شبهه بقاء
العين وفي المحيط انه لا يتوضأ به كماء الاقلام والكرم ومنه الماء المتغير
او صافه بظاهر لكن بشرطين احدهما انه لم يغلبه اي لم يغلب
الظاهر ذلك الماء بالاجزاء والثاني لم يجرد له اي لذلك الماء
المتغير اسم اخر سوى الماء المطلق فيجوز التوضي به اعلم ان
العلماء قد اختلفوا في هذا المقام فان نقلتها الطال الكلام ولكن
الاوجز الاول على المرام انه لو خالط الطاهر الجاهد كالتراب والغفران
والاشنان وكحوها ولم يخالط الماء جاز به الوضوء وان جرد الاوصاف
المثلث ومنه ما نقل عن الاساذة انهم يتوضون وقت الخريف

يعني اذا روي القيام الى الصلوة وانهم
يحدثون فاعلموا وجوب الآيات

في قوله بقاء البحر
منه بقاء البحر في نفسه

قوله لم يغلبه اي لم يغلبه
الظاهر هو الرقة والرياح على العنق
ان كان الظاهر جازا لا في وقت
الوضوء كما هو فيهم

الافراد

ماء

بماء وقع فيه الاوراق فغيره او صافه الثلث من غير تكبر ولكن قال
صاحب الكفر لا يجوز بقاء تغيره او صافه الثلث بكثرة الاوراق قال
الزهدي نقلا عن زاده الفقهاء الماء المغلوب بخلط الطاهر المايح ملحق بالماء
المقيد غير انه يعبر الغلبة او لا من حيث اللون ثم من حيث الطعم ثم
من حيث الاجزاء فان كان لونه يخالف لون الماء كاللبن والخل فالعبرة
للتلون فان غلب لون الماء بجوز والا فلا فان توافقا لونيا لكن تفاوتا
طعما ولونيا كماء الكرم وماء الورد فالعبرة بالخبراء انتهى فليطلب بيان
الاختلافات في شرح الجمع واعلم انه اذا انتن الماء فان علم ان نبتة
للنجاسة لا يجوز به الوضوء ولا يجوز حملا على ان نبتة لطول المكث
والقسم الثاني انه طاهر فقط اي غير ظهور لغيره فلا يجوز به الوضوء
وهو كل ما يزيل به الحدث او يمت به قربة يغترسب كون الماء
مستعملا لغيره من غير ان يمت به قربة يغترسب كون الماء
قصد التقرب والثاني ازالة الحدث بلانية التقرب كمن توضأ في
اناء للبرء او غسل اعضاء الوضوء للطيب او للتعليم لانه او لمس
المصحف او نحوه يصير الماء مستعملا عندهما وقال محمد لا يصير مستعملا
الابنية التقرب وان ازال الحدث ومنه مسك مجتهد وهو جازي وق
في البئر عند طلب الدلو قال محمد يطهر الحنبل لا تغاس فيه والماء
طاهر ايضا لانه لم يستعمله بنية القربة وقال ابو يوسف كلاهما على
حالهما لان صب الماء لازالة الحدث شرط عنده ولم يوجد في حيا
والماء طاهر لانه لم يزل حدثا من البدن وقال ابو حنيفة رضي الله عنه
كلاهما نجسان لان الماء قد نجس لازالة اجنبية عن العضو الملائمة

الاشياء
التي هي في
الطاهر كونه

في قوله بقاء البحر
منه بقاء البحر في نفسه

قوله لم يغلبه اي لم يغلبه
الظاهر هو الرقة والرياح على العنق
ان كان الظاهر جازا لا في وقت
الوضوء كما هو فيهم

الافراد

ماء

لا يقال في افاق ابو يوسف الامام في كونه مستعملا
بعضا عن المسئلة الاول في قولنا انما هو في
الافراد بقاء البحر في نفسه

أولا والرجل جنب لبقاء الجنابة في بقية الاعضاء وروى عنه ان
 الرجل طاهر لانه لا يعطى الماء حكم الاستعمال قبل الانفصال فخرج عنه
 قبل ان يكون مستعملا فيكون طاهرا وهو الاصح كذا في شرح المجمع والقسم
 الثالث نجس وهو نوحان احدهما ماء قليل وقعت فيه نجاسة وان
 لم يغيره للنجاسة والثاني ماء كثير وقعت فيه نجاسة وغيره احد
 او صاف يعني الماء الكثير لا ينجس الا بتغييره حد او صاف به جاريا
 كان الماء الكثير او واقفا فلما تبين ان القليل والكثير مني نجسان
 او اوان بين حد بهما وقال والماء الكثير الذي وقعت فيه نجاسة
 ان غيرت حد او صافه فهو نجس لا يجوز به الوضوء وان لم يغيره فطاهر
 يجوز وهو واقف فيه عشرة عشر ذراع المساحة وهو ذراع
 الملك وعند المصنف ذراع الكرباس وعليه الفتوى توسعة للامر
 على الناس لانه اقصر من ذراع المساحة لان ذراع الكرباس سبع
 فوف كل اصبع قايمة وقيل ذراع المساحة سبع مشات فوق كل
 مشات اصبع قايمة وقيل مشات باصبع قايمة في المرة السابقة هذا
 اذا كان الحوض مربعة فان كان مدورا يعتبر ان يكون حول الماء
 ستة وثلاثون ذراعا وهو الصحيح وقيل ثمانية واربعون ذراعا هذا
 حد الحوض طولا وعرضا واما حده في عمق ان لا تظهر اي لا تكشف
 الارض بالعرف وقد روي بعضهم باربعة اصابع مفتوحة وهذا
 القدر من الماء الراكد في حكم جارى عند الفقهاء اي غير النجاسة
 فهو نجس وان لم يغيره فطاهر كما ان الماء الكثير الجارى كذلك وحده
 الماء القليل الذي لا يجوز به الوضوء اذا وقعت فيه نجاسة قليلة

قوله عطف على قوله وهو ما قد يكون
 هذا الصنف اطلاق حكم الثالث
 لم يجره

في قوله ذراع الكرباس
 ان اربع جوانبه

قوله ذراع الكرباس
 عشرين ذراعا

فقلت ان الماء المار على نوبين خفيف في قدرتي
 اما الاول فطاهر وان لم يكن جارا في وقت النجاسة
 وقدره ما يقدر عليه الذراع لا يخرج من حد النجاسة
 في كل الطرف الا في وقت النجاسة في كل
 اطرافه فان الوضوء في الجانب المقابل اذا لم
 يمسح به النجاسة في غير النجاسة

لم يغيره الواقع
 باصبع قايمة للشعر
 ليس المساحة
 صرايق

اذا كان
 في حوض
 واداس

في الماء القليل ما دون النجاسة
 في الماء الكثير ما دون النجاسة

وهو واقف مادونه اي كونه شغافا في سبع او اودونه وعند الشافعي
 يجوز الوضوء بما راكد وقعت فيه نجاسة ان كان الماء قد ركد
 القلتين اي حسمائهما رطل واما حد الماء الجاري تحقيقا فانه يهب
 بتبينة اي ما يحملا يجريان في الهداية الجارية ما لا يتكرر استعماله
 الواقف مادونه اي ما لم يذهب بتبينة ولما فرغ من بيان اقسام الماء
 واحكامه شرع في بيان انواع النجاسة التي تجس الماء وغيره ومالا
 تنجسها وقال والنجاسة كل خارج من احد السبيلين من الانسان
 وغيره فان الادوية اطهر الحيوانات ذاتا لانه مكرم عقلا فان كان مخدرا
 ما كولا لم ينجس وبات نجسا مخدرا غير اولي لكن ينجس سقطا اعتبارا بجماعته
 بعضها ولهذا قال الاخر الحامة والعصفور فانه طاهر اتفاقا لعدم
 شتمه فلا يفسد الماء ولا الثوب وكذا كل شيء لا ينجس فيه كذا في النوازل
 ومنه جواز اقتناء الحمامات في المساكن مع انه ابرنا بتطهيرها قوله
 والدم مرقوع يعطوف على كل اي ومن انواع النجاسة الدم والقيح
 والقيح اذا سال كل واحد من هذه الثلاثة الى محل الطهارة
 في الجملة اي في الوضوء او الغسل لما سباني في نواقض الوضوء حتى
 اذا لم يسيل عن محله لا يكون نجسا حيث لم يكن حدثا ومن انواعها
 الخمر والقى ملاء الفم وهذه سباني فاذا لم يكن نجسا ايضا لانه
 ليس بحدث وفي رواية عن محمد انه نجس ومن انواعها خمره مالا يؤكل
 لحمه من البقرة كالقشر والباري ويخو بها فان خمره نجاسة حفيفة
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال غليظة في رواية ابي جعفر الهذلي
 وفي رواية الكرخي هو طاهر عند ابي حنيفة وعند محمد نجس غليظ و

وقيل بالقياس الى الناس جارا وهو النجاء
 محل الفتوى

كالثوب والبدن والبشر
 اطلق الخارج ليع البول والفاطر
 والدودة وكذا

فاذا اصاب الثوب من مضار خارجة موصولة
 بلقي عليه لم يبق مقدار ما يخل بجز
 الصلوة بغيره في الروي في شدة

والصحيح هو الاول كذا في المختلف فانه يجنس الماء مكان النخالي عنه
تبغيطه الاواني ولا يجنس الثوب لان بعضه في يد الصياد وبعضه
تذوق من الهواء فلا يمكن الاحتراز عنه حتى يجنس قيل شبر في شبر
وقيل ذراع في ذراع وقيل ما يستغشقه الناس وهو تحت المصنف
والصحيح ريع الثوب لما ياتي ومن انواعها خراء الفار وبول ولكن
معقوعه في الطعام والثوب لانه لا يمكن الاحتراز عنه اذ يدخل كل
خزعة يجديها راحة الطعام وكذا خراء الخنفس وبولها وعند محمد لا
ناس ببول الفارة وبول المستور الذي يعتاد في البول على الثياب
للبلوى وبه اخذ ابو نصر وقيل خفيفة لا يكونان معقوعين في الماء لانه
يمكن الاحتراز بالتبغيطه ودم البوق والبرغيث والسمك عفو مطلقا
اعلم ان دم السمك ليست به في الحقيقة اذ الدم اذا شمس اسود ودم
السمك يتبيض بالجفاف وقال الشافعي دم البرغيث يجنس اذا كثر حتى
من حمل ثوبا فيه دماء البرغيث لا يجوز صلواته عنده ويجوز عندنا
واعلم ان السمك جمع سمكة والبق جمع بقعة ولهذا عطف البرغيث عليها
وشعر الميتة وكل جزء منها اى من الميتة كعظمها وعصبها وطارها
وفرزها قوله لا حياة فيه صفة لقوله كل جزء لان الحياة لا يجزأ حتى
لا يتا لم يقطعها قوله طاهر خبر لقوله وشعر الميتة وكذا شعر الكلب
وعظم طاهر في ظاهر الرواية واما لو ابتل الكلب ونقض واصابته
ثوبا اكثر من قدر الدرة لم يجنس بالاجماع لانه اقلط بالارطوبات
النجسية في جلده حتى لو اصابه ماء المطر فنقض فاصابا الثوب لا يجنس
اذا لم يتبل منبت الشعر به كذا في الفرز وسائر السباع بمنزلة الكلب

فرج

وكذا شعر الانسان وعظم طاهر الا انه لا يجوز الانتفاع به لكرامته وفي رواية
عن محمد انه يجنس وبه اخذ امام الهدى الشيخ ابو منصور وشعر الخنزير
وسائر اجزائه يجنس ورفض للخرز يشعره وفي المجنسة لان خزان النعال
والخفاف لا يتيسر الا به والخرز الحياطة وعند محمد ان شعره طاهر فلا
يجنس الماء بوقوعه فيه لان لحمه مباح في الضرورة وشعره اولى كذا في
الفرز وعظم الفيل طاهر عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما بخور سبع
عظمه والانتفاع به ويظهر جلده باللباغية ولحمه بالذكاة كسائر السباع
ولكن لا يוכל لحمه لحمه وقال محمد انه يجنس العين لانه كالخنزير في
الشكل وحرمة اللحم فلا ينتفع بشئ من اجزائه اقول فوجب من الامام
الشياني انه يقول بطهارة اجزاء ما نقل على نجاسته ونجاسته مالم
ينقص على نجاسته وكل اهاب دبر فقد طهر لان الدباغة هي ازالة
الفنن والارطوبات النجسية من الجلد فان كانت بالادوية كالقرظ
والعفص يطهر الجلد ولا تعود نجاسته ابدان كانت بالتراب والشمس
اذا يبس يطهر ثم اذا ابتل هل يعود نجاسته ام لا فعن ابي حنيفة رضي الله
روايتان وعندهما لا فرق بين دباغة الشمس ودباغة الادوية وكذا
زائل الشاة المتاع بالدم اذا اوقى ولم يغسل يطهر ولا يفسد المرق الا
جلد الخنزير ففي ظاهر الرواية انه لا يندبغ كما لا يطهر كذا نقل عن المسبوط
اقول ان المفهوم من الاستثناء انه يندبغ لكنه لا يطهر اذ وزان هذا
التركيب وزان كل رجل ثابتي فله درهم لا زيد اذ لا درهم له وان
اتي وبديل عليه ما روى عن ابي يوسف انه اذا خثر بر يطهر جلده بالدباغة
والادوية لانه لا يحل سلخه ولا استعمال الدباغة فيه لما حذر ام له فان

ورخص الخنزير

وفي المغرب ان لفظ طاهر يقتضي البعد
في الجلد وبغيرها يستعمل في الكيف
والنفس

وكذا يخرج ما نحن فيه من ان طهارة
جلد الخنزير بان لا يندبغ

فلا يخفى ان طهارة من غير تبغيط
مقارنة بالذكاة والا فليفسد
بغيره في جلده

وكذا

وكذا

قلت لم قدم الممان على المكرم بل عكس انتهى قلت الممان هنا هو
 بالتقديم لانه موضع الايمان كما في قوله تعالى لعدت صنوام وبيع
 ومسا جد قدم صوامه التقصاري على مساجدنا في موضع الايمان وهو
 الدم اعلم ان حيوان يظهر جلده بالبدابة يظهر بالذكاة وكذا يظهر
 لحمه بها وان لم يؤكل لحمه كالشعب وقيل الاصح انه لم يظهر بالذكاة
 وان ظهر جلده بها وسواء الادق ظاهر مطلقا اي جنبا كان او
 حايضا مسلما كان او كافرا فان قلت قوله تعالى انا المشركون نجس
 يدل على نجاسته سور الكافر قلت نجاسته الكافر في اعتقاده فلا يؤثر
 على اعتقاده يدل عليه انه عليه السلام انزل وقد بينه ثقيف في المسجد الحرام
 ولو كان ابدانهم نجسا لم ينزلهم في الاحياء من الجوز فان مضى ساعة
 بعد شربه او انقضى فاه بالماء او ابتلع ريقه قلت ثم آتت فقد ظهر فيه عيب
 الى حنيفة كفي زاج المنيان سورة كسور المختبر وسور الكافر
 طاهر وسور الفرس وما يؤكل لحمه طاهر وفي المنيان ان في سور الفرس
 اربع روايات غنية في رواية انه نجس وفي رواية انه مشكوك وفي رواية
 انه مكروه وفي رواية انه طاهر وهو قولهما واما اكثر المشايخ واما جرحه
 لكل من عني حنيفة وحنه فليكرهه لانه نجاسته لكونه امة جرحها
 الا يرى ان لينة خلخال اقفاقا وكونه طاهر في نفسه لا يستلزم اما جرحه
 اكله كالآدمي والطمين وسور المختبر والكلب وسباع البرهايم نجس قال
 الثالث فقي سور السباع الوحشي ليس بنجس فافك مالك سود الكلب
 والمختبر ليس بنجس ايضا اعلم ان الاستسار اربعة الاول طاهر غير مكروه
 كسور الآدمي والفرس وما يؤكل اللحم الثاني نجس كسور المختبر وما يليه

ليس المختبر في كل
 جمعة يباع كسور

الفرق بين الذكاة والبيع ان الذكاة
 يمنع طهارة النجاسة والبيع يمنع
 طهارة النجاسة
 قوله سورة الكسور الا اذ ذكاه
 الشارب

وقوله اذ ذكاه فلم يذكاه غير الحنيفة

قلت في سورة السباع قال مالك ما جلت نجاسته
 وما ابقته فموت شارب طاهر طاهر
 ان الكلب في الكفا ليس عليه كلفة
 واما المختبر وان كان نجسا فليس عليه كلفة
 لا يؤثر في الماء وهو شرع عند

الاصح طهره بالكلب
 الثالث

الثالث مكروه كسور الهرة وما يذكر بعد ما والرابع مشكوك فيه وهو
 سور الحمار والبغل قد ذكره المصنف على الترتيب والفرق بين الماء
 المكروه والماء المشكوك الاول قريب من الطهارة حتى ان التوضي
 بالماء المكروه عند وجود الماء المطلق مكروه وعند عدمه لا يكون
 مكروها ولا يجوز التيمم عنده ويجوز عند المشكوك لما ياتي وسور الهرة
 نجس عند ابي حنيفة وتقدر حمها لقوله الهرة سبع لقدرها الحشرات
 لكن سقطت نجاسته لكونها من الطوائف فبقي كراه سورها وقال ابو
 يوسف ثالث فقي سورها طاهر غير مكروه لانه عليه السلام يصفي الاناء
 للهرة ويشرب منه ثم يتوضأ منه والذكاة المجلات وهي التي
 تنشر الانجاس فتمتقار بالانجاس عن قدرها لو كانت نجاسة فلم يكره
 اذ لم يصل منقارها تحت قدمها وسور الابل والبقرة الجلالة صفته
 للابل والبقرة على سبيل البديل وهي التي اكثر علفها اكله من القذرة
 واما ان كان اكثر علفها طاهر فليس بجلالة ولم يكن سورها مكروها الا
 حين اكلها وسور الحمية والعقرب والفارة وسباع الطير كالباري
 والثيايين وامثالها نجس قياسا لنجاسته لحمها وطاهر استحسانا
 لان منقارها عظم طاهر ومكروه لاحتمال اختلاط النجاسة بدلم الصيود
 قال الزايد لا يكره سور ما في ايدي الصيادين من سباع الطير قوله
 مكروه خبر لقوله سور الهرة وسور البغل والحمار طاهر مشكوك في
 طهوريته اي لا شك في انه طاهر وانما شك في كونه مطهرا وهو الاصح
 فلا ينجس الطاهر ولا يطره النجس انكر بعض المشايخ كون شيء من احكام
 الله تعالى مشكوكا فيه واكثر المشايخ على انه مشكوك لغرض الادلة

سور الحمار والبغل

استحالة حاله لم يشك

فعل
 في كل ما يجرى به

في حقوق الرعايا

والتي في شقوق الرجلين وامر الماء على ظاهر الداء يصح الوضوء
وان لم يصل الماء تحته بخلاف الوضوء العجس تحت الظفارة فيجب
ايصال الماء تحتها كذا في النوازل وسنفي أي من الوضوء قبلية او قولية
او فعلية مؤكدة كانت او مستحبة عشرون النية يعني ان ينوي التوضي
بقلبه رفع الحدث ليصح الدخول والصلوة حتى لو لم ينو في ابتداء الوضوء
لا يشاب من وضوءه عند المنقذين كذا في الخزانة وقال الشافعي النية
شرط في كونه مفتاحا للصلوة فلنا تطهير الثوب والمكان وسر العورة
شرطا ايضا في كونها مفتاحا للصلوة مع ان النية ليست بشرط في شيء
منها وفي الكفاية النية شرط في التوضي بنبذ التمر وسوا الحمار كما في التيمم
والتسمية لقوله عليه السلام من توضأ وذكر الله تعالى كان طهورا
بجميع بدنه ومن توضأ ولم يذكر كان طهورا لما اصابه الماء خاصة
والاصح ان يستي قبل الاستحشاء وقبل الوضوء واخرى وصورتهما ان
يقول بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل ان يقول
بسم الله على الماء الطاهر والحمد لله على الاسلام الطاهر وغسل اليدين
الى الرسغين ثلثا للقيام من نومه يعني شمس غسل اليدين قبل
اليدين الاستحشاء وبعده اما قبله فمكتوبة واما بعده فللمطهر واعلم
ان هذا الغسل المنون ينوب عن الغسل المفروض المتفاد من قوله
تعالى فاعسلوا ايديكم الى المرافق كالفاحة فانها واجبة في الصلوة
معينة ونايبة عن القراءة المفروضة بحيث يجوز به الصلوة وان لم يقرأ
غيرها والترتيب الذي وقع في قوله تعالى فاعسلوا اوجوهكم الآية
وحال الشافعي رحمه الترتيب في الوضوء شرط لان الامر بغسل الوجه أولا

لكنه لا يشترط في الوضوء ان يكون الوجه طاهرا

يدل على امتثاله اولاهم على باقية بالترتيب فلنا المراد بوجوه
المجموع عند رادة الصلوة فلما دلالة على شرطية الترتيب ويدل
عليه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله تعالى امر
بعد وصيته يومين بها اودين والمواالات وهي ان لا يتغفل بين فعال
الوضوء بشيء آخر ولا يتكلم في خلالها لانها شبيهة بالصلوة كذا في
الخزانة والسواك أي استعماله لان السواك اسم للخشبة المدة فكلون
غلظته مقدار انخض وطوله مقدار الشبر ولا يقوم الا بصنع مقامه لا
عند عدمه لمواظبة النبي عليه السلام اياه وفي الاختيار الاصح انه
مستحب والمضمضة والاستنشاق بمياه جديدة في كل واحدة
منهما وشتان في الوضوء فضان في الغسل عند ناديهما شتان فيهما عند
الشافعي فضان فيهما عند مالك والمبالغة فيهما للمفطر أي السنة
في الوضوء ان يبالي في المضمضة والاستنشاق لغير الصائم والبدنية
بالميامين والمشهور ان التيامين مستحب فان قيل ان النبي عليه السلام
واطب على التيامين ولم يروا عنه عليه السلام بدءا بالشمال فينبغي ان
يكون سنة كما فهم من المتن اقول نعم ولكن ما واظبه النبي عم ضربان
فان كانت على سبيل العبادة فسنة وان كانت على سبيل العادة
فمستحبة كلبس الثياب والاكل باليمين ونحوهما والبدنية في غسل
اليدين والرجلين من رؤس الاصابع يعني يسيل الماء من رؤسها
الى المرفقين والكعبين لما يفهم من عبارة النص ليحالف فعل
الروافض فانهم يسيلونه من المرفقين الى رؤس الاصابع وتخليل
الكعبة والاصابع اذ ادبرها اصابع اليد والرجل اما تخليل الكعبة فمستحبة

كما ان المولى امره في غسل يديه
فاشترطوا في الوضوء غسل يديه
بجوز بلا خلاف لان المراد بوجوه
الاشياء في حضور المولى لا جوده
بالترتيب مست

كما فرضان في الغسل من حيث
العمل حتى لا يقع حاجته
كذا في السبيل الى التمام
على القدر المستطاع مست

عند أبي يوسف وجاز عندهما أي لو فعل لا ينسب إلى البدعة كذا في الكفاية
وكيفية تحليل الأصابع اليد فقط به واما كيفية تحليل أصابع الرجل فان
يخلل بخنصر يده اليسرى فيبدأ بخلل خنصر رجله اليمنى ويختم بخنصر
رجله اليسرى ويحرك الخاتم الفتيق حالة الوضوء ليصل الماء تحت
ومسح كل الرأس مرة واحدة لإكمال الفرض والبدائية من مقدم
أي مقدم الرأس هو الناصية التي فوق الجبهة وكيفية الاستيعاب
ان يضع كفيه على فؤاده واصابعه على مقدم رأسه ويمد يدهما متوسعا
إلى خفافه ومسح الأذنين ببلل باق من مسح الرأس وقال الشافعي
بماء جديد وكيفية مسح ظاهر أذنيه بأصبعه وباطنهما بمسحبتين
في صمغ الأذن ثم أذنيه في زواياها بباطنهما ولا يكون ذلك المسح
مستعملا إلا بخا والممسوحين لقوله عم الأذنان من الرأس ومسح
الرقبة والمختار أنه مسح وكان الفقيه أبو جعفر يقول أنه سنة
واختاره المصنف وفي الخلاصة أنه أدب والعشرون من سنن
الوضوء ثلث كل غسل لأنه عليه السلام توضأ ثلاثا ثم قال
هذا وضوئي وضوء من قبل قالوا الغسل الأول فرض والثاني
سنة والثالث لإكمال السنة ومن السنة ان يشرب من فضل الوضوء
فان فيه شفاء لأمراض شتى ولما خرج من بيان الطهارة الصغرى
شرع في بيان طهارة الكبرى وقال ووضو الغسل خمسة المصغفة
والاستنشاق وغسل سائر البدن والرابع إيصال الماء إلى باطن
السرة لأن باطنها من ظاهر البدن من وجهه كداخل الفم والآنف
ينجب إيصاله فيه احتياطا وسقط غسل حدقة العين لأنه شحمة

والماء يضر بما أعلم أنه لا يجب إيصال الماء داخل الجلبة لتكلف في
الغسل لأنها خلقية كذا في الكفر وان للقلعة حكم الباطن في
الغسل وحكم الظاهر في الوضوء حيث يتقضى إذا نزل البول إليها
وفي رواية عن أبي حنيفة يجب إدخال الماء تحت الجلبة في الغسل و
الفرض الخامس إيصال الماء إلى أنشاء أي جوف شعر الرجل وان كان
شعره مفتورا أي مسنونا أو مفتولا مدورا أو إلى أصوله لآبقة
الحلق للرجال بخلاف صغار المرأة فان الحلق لمن مثله فاذا بل
أصولها لم يجب عليه نقضها للخروج حتى لو كانت صغيرة من منقوصة
يجب إيصال الماء إلى جميع شعرها وسنة أي سنن الغسل ست
ان يبدأ بغسل يديه إلى رصغيه لكونها آلة التطهير وفرضه لكونه
خرج النجاسة ومنشأ النجاسة وإزالة النجاسة من بدنه ان كانت
ثم يتوضأ وضوء الصلوة الأربعة ان كان أي ان وقع الغسل في
مجمع الفضالة يهتم الغيب ماء غسله الشئ كالغسل هذا ان كان
الغسل مجمع الغسل أي الماء المستعمل أما لو اغتسل على لوح أو حجر كان
الحمام فيغسل رجله في غسله ولا يؤخر عن غسل كل البدن عند أبي
حنيفة وفي رواية عنه يؤخر غسلها بعد الغسل ثم يغسل رأسه
وسائر جسده ثلثا اختلف الروايات فيه ففي رواية النواوير يغيبض
الماء أولا على منكبيه الأيمن ثلثا ثم على الأيسر ثلثا ثم على رأسه وسائر
جسده وهذه الرواية أصح ليطهر أولا مكان الملكين الكاتبين
وفي رواية يبدأ بالأيمن ثم باليسار ثم باليسار على رعاية الترتيب
وفي رواية القديري يبدأ أولا برأسه ثم سائر جسده فاقتارها

المصنف لكون الرأس شرف الاعضاء والاشتماله حواش المحسن ثم يخرج
 اى يتقل من مجمع الغسالة فيغسل رجليه ولما فرغ من كيفية الغسل
 الواجب شرع في الغسل السنة وقال وغسل يوم الجمعة والعيدين
 وعرفة وعند الاحرام سنة وقيل مستحب لانه يوم لازدحام وشروط
 اقامة السنة في غسل يوم الجمعة ان يصلي بها اى بذلك الغسل صلوة
 الجمعة قبل ان يحدث يعز اخذ العلماء في ذلك هل هو صلوة الجمعة
 او ليومها قال ابو يوسف انه للصلوة وهو الصحيح لان الصلوة افضل
 من الوقت ولاختصاص الطهارة بها وقال الحسن انه لليوم حتى ان
 من اغتسل يوم الجمعة ثم احدث وتوضاء وصلى الجمعة او العيد فغدا
 يوسف لا يكون مقيما السنة الغسل وعند الحسن يكون مقيما لها ومن
 اغتسل يوم الجمعة للجنباة وصلى بها الجمعة ينوب عن غسل الجمعة و
 غسل من اسلم ولم يكن جنبا او افاق الجنون او المعنى عليه او بلغ
 المراهق بالسن قوله وغسل مبتدأ خبره محبت عليهم لاحتمال
 الاختلام وان لم يعرفوا عدم رشد هما وعدم الف المراهق به اعلم
 ان البلوغ بالسن عند اى جنبة رضة في الغلام بتمام ثمانية عشر سنة
 وفي الجارية بتمام سبعة عشر وعندهما بتمام خمس عشرة سنة فيها وبه
 يعنى هذا اكثر المدة واما اقل المدة في حقهما فاشي عشر سنة وفي حقها
 تسع سنين فان راهقا قال لا بلغنا صفة قافا حكاهما احكام البالغين
 واما بلوغ الحال منه فبالاختلام والازال والاجبال ومنها بالمحيض
 والاختلام والحبل وان بلغ المراهق بالازال فواجب اى الغسل
 على من بلغ بالازال والاختلام واجب وغسل الجنابة والحسين و

قوله في لافق بوال المستقيم الاباثيري
احسن حتى يبلغ أشده فلهذا
عباس بن محمد بن عثمان

التفاهيس

النفس لا يسقط بالاسلام اى الكافر اسلم جنباً او الكافرة انقطع
حيضها او نفاسها ثم اسلمت لا يكفيها طهارة الاسلام عن جنب
الباطن بل يجب عليها غسل الظاهر لوجوب التسلوة عليهما وقيل لا يجب
على كافرة انقطع حيضها ثم اسلمت لان وقت الانقطاع كانت كافرة
وبس غير ما مودة ح بالشرايع بخلاف من اسلم جنب ثم اسلمت يجب عليها
الفصل لان الجنابة امر مستمر فيكون جنباً بعد الاسلام واما انقطاع
اجيض والنفس فغير مستمر فافترقا وتوافق الوضوء كل ما خرج من
احد السبيلين سواء كان مقادراً كالبول او غير مقادراً كالمدودة
الا ان الريح الخارجة من القبل غير نافقة لانها لا تنشأ من محل
النجاسة ولو كانت مثبته ينقض في رواية محمد بن نافع
مطلقاً والدم والقيح والصد يد البيل من المرحمة وان علما
على رأس الجرح فاذيل بقطنة او غيره ثم خرج فاذيل ثم فتمم او القى عليه
التراب ينظر ان كان بحيث اذا ترك سال ينقض والا فلا كما مر قوله
بغير عمر اشارة الى ما عمر فخرج بعصره فانه لا ينقض لانه خرج لا
خارج كذا في الهداية والفتاوى الطبرية قوله الى محل الطهارة
اى التسايل الى موضع يجب تطهيره في الجملة احراز عما اذا قشرت
نقطة في العين فسال الصد يد بحيث لم يخرج من العين لا ينقض
الوضوء لان داخل العين لا يجب تطهيره لا في الوضوء ولا في الغسل
او ليس له حكم ظاهر البدن وفي الدرر ان كان في العين رمد او
عمش ان خرج منها الدم مع نقض وان استمر صار صاحب العذر كما
اذا كان في عينه غيب قال الرازي هذه مسئلة والناس عنها

العش حفيف البصر مع سبلان الخوخ
اركة اوقا تها والقراب بانجر يكث وزم
فوالما حبيبيل عند التمع الدائم

يعرف الغشيان في نياتنا قبل كونه النفس
فان هو يغشيان الاول فهو غشيان
فان هو يغشيان الاول فهو غشيان

فأفون قوله الى محل الطهارة متعلق بقوله السائل وفي الجملة متعلق
الى الطهارة والتقى بلاء الغم وهذا المثل ان يكون ما نعام الحكم
ولو قاء قليلا قليلا بحيث لو جمع يبلغ ماء الغم فابو يوسف يعتبر
الحق والسبب وهو الغشيان فيه اربع صور الحاق والمجالس والغشيان
فيجمع القليل اتفاقا واختلافا لا يجمع اتفاقا والحق والمجالس مع
اختلاف الغشيان يجمع عند ابى يوسف خلافا لمحمد فبذلك يعكس
قولهما وقول محمد اصح وقال زفر رحمه ينقض قليله وكثيره لا طلاق
قوله في القلس حدث واعلم ان للفم حكم الخارج لانه يجب غسله
في القلس ولا ينقض صومه بالمضمضة واذا وصل القى اليه وجد
استقال الجنس من الجوف الى محل الطهارة فيكون حدثا لكن القليل
لم يجعل حدثا اذا لا يخلو طباع الانسان عن تغيره ما بسبب الطعام و
الشرب المختلف وينقضه النوم مضطجعا اي واضعا جنبه على
الارض او متكئا على احد وركبته او مستندا اي واضعا ظهره على
مربع او كذا ينقضه مستقبيا على قفاه او مكبنا على وجهه لان مساكن
الريح يزول بهذه الهيئات ولونا م على دابته ان كان حال القعود
والاستواء لا ينقض وان كان في حال الهبوط ينقض لان مقعده
متجاف عن ظهر الدابة وقال مالك اذا نام القاعد طال نومه ينقض
لان بطوله استرخت مفاصله وهذا الطول عنده قدر ما بين الغشيان
قوله غير مستقر على الارض بيان لهيئة الاستناد بعين ان النوم مستندا
ينقض الوضوء حال كونه المقعد غير مستقر عليها لان استناده المقعد
عليها يمنع خروج المحدث فلونا م متربعا مستندا الى شيء لو ازيل لسقط

على الارض

قيل

اعلم ان النقص بالسقوط او الطحاوي
اخاره القدر والعداء والاثان رواية
المسبوط في المخطوط استقر بقدره
قيل السقوط لا ينقض

قيل ينقض وفي ظاهر المذهب لا ينقض كذا في الكافي وقال في العزرا
وهو الاصح وعلية العقل باغواء وهو كون العقل مغلوبا فيدخل
فيه السكر وجنون وهو كون العقل مسلوبا والفرق بينهما ان الجنون
نوع خفة وذلك ولهذا صح الانعلاء عن الانبياء عليهم السلام دون
الجنون اوسكر وقد كونه ناقضا ان يدخل في مشيه تحرك وكذا في
اليمن بان حلف انه سكران لم يجنب اذا تحرك في مشيه والفرقة
بشرط ان تقع من المصلي بالغا يقطان متوضعا قصد الاضمتا
في كل صلوة ذات ركوع وسجود فالفرقة في غير هذه الصلوات الخمسة
لا ينقض الوضوء وما نقل من قاض خان من انه اذا قهقه المنفرد والمؤدة
لا يبطل الوضوء لم يوجد في الرواية المشهورة والقنكث ثلاثة انواع
تبسم وضحك وقهقهة وقد بان ان تكون مسموعة لجبر ان الضاحك
وحكمها ان يبطل الصلوة والوضوء جميعا وقد القنكث ان يكون
مسموعا لنفسه لا لغيره وحكمه ان يبطل الصلوة لا الوضوء وقد التبسم
ان يكون مسموعا لاحد وحكمه ان يبطل شيئا ولو خرج من فمه دم ان
غلبه الريق لو ثلم ينقض لان المغلوب كالمعدوم وان الدم الرقيق
او تساوي ينقض ولو غلب جزا وراى فيه اثر الدم من اصول اسنانه
فوضع طرف كمة على منطة الدم فان وجد فيه نقص والا لا وان حلق
اسنانه او ادخل صبعه في انفه فراى اثر الدم واستنصر فخرج
من انفه علقا مثل القدس لا ينقض خلافا لزرارة ومسالك لا ينقض
وقال الشافعي مسالكه كراو الفرج بطن الكف بلا حيل ينقض ولو
مس بظاهر الكف او بالاصابع لا ينقض اتفاقا سواء مس فرج نفسه

فان قيل ان القفاة ففعل لازم ما بالارباعي
كلها متقد انما كنية فان يعز فتنق
الرجل ان حصل ففعله صورة فتنق
فقولا لا رجلا ويجوز ان يكون المشتق
سدرج منه

او غيره ولا ينقض ايضا لمس المرأة المصدر مضاف الى فاعله اولى
 مفعوله اعني لمس الرجل بشرة زوجته او بشرة الاجنبية الكبيرة او
 لمس المرأة بشرة زوجها او بشرة الاجنبية بشهوة او بغية خلاقا
 لكث فتقوله قوله تعالى اوجاد احد من الغايط او لاسم النساء فيتموا
 صعيدا وقال مالك ان لمس بشهوة ينقض والا فلا واما وضوء
 المسوس فلا ينقض اتفاقا ولنا ما روت عائشة انه عليه السلام كان
 يقبل بعض نائه ثم يخرج الى الصلوة ولا يتوضأ فالتمس في الآية
 كناية عن الجماع كما حكى الله تعالى عن مريم ولم يمس شيئا فيكون
 التيمم المذكور في الآية للجماع اعلم ان التمس والمس مضاعفا و
 التمس صحيحا واحدا معناه بما يمسك باليد الا اي لكون التمس ناقضا
 وضوء الرجل والمرأة هو التمس في المباشرة الفاحشة وهي ان
 يتماس بينهما بدن المرأة مجردتين وانتشاره ولا في فرجهما وقال
 محمد لا ينقض بذلك المباشرة ما لم يربلا فيل الغنوى على قوله وما
 يوجب الغسل اربعة معان الاول دفع المنى في النزول من الآلة
 بشهوة باتفاق اصحابنا ما كان صاحب المنى او يقطن رجلا
 او امرأة والثاني تعقب الحشفة بالماء المملحة مرة الذكر في احد
 السبيلين اي القبل والذكر من الآلة الكبيرة عليهما اي يوجب
 الغسل على الفاعل والمفعول وانما قيدنا بالان والكبير لانه لو طم
 بجمية او صبية لا تجامع مثلها لا يجب بغيبتهما ما لم ينزل والثالث الخيض
 والرابع النفاس فوجب الغسل فيه بالاجماع وفي الخيض لقوله
 تعالى ولا تقر بهن حتى يطهرن اي يغتسلن على قراءة التشديد ولو لا

غلام بن عشرين امرأة بجماع
 عليها الغسل لا على الفلأ لا بعد الخطاب
 فيه وفيه على كل واحد واجب الأول
 بغير ما يغسل كذا في حاشية

وجوب الغسل لما منع من القربان اعلم انه حرم على الجنب والحيض
 مثل المصحف ودخول المسجد ولو للعبور وقراءة القرآن بقصده
 ومتن شيئا او حمل فيه القرآن ولا بأس بقراءة الادعية ومستهاو
 عملها وذكر اسم الله تعالى والتسبيح والاكل والشرب بعد المضمضة
 وغسل يديه ومعاودة اهل بعد الجماع قبل الاغتسال اما اذا احتلم
 فلا ياترهما قبله ويكره للجنب وفي الايضاح انك لا بأس ان يكتب القرآن
 اذا كانت الصحيفة او التلويح او كونهما على الارض عند ابي يوسف
 لانه ليس بجامل والكتابة وجدت مخرقا واحدا انه ليس بقرآن وقال
 محمد احب ان لا يكتب لان كتابة الحروف تجري مجرى القرآن كذا في
 الدرر والغرر ولا يوجب اى الغسل فزوج المنى وانفصاله مكانه
 بغير شهوة كخروج سبب الحمل الثقيل او الحزن الشديد او التسقوط
 من العلو وقال الشافعي يوجب خروجه في هذه المواد ايضا لقوله
 عليه السلام وفي المنى الغسل ولنا انه عليه السلام لما شيل عن المنى
 علق الاغتسال بالشهوة اعلم ان الشهوة المؤثرة في ايجاب الغسل
 الشهوة وقت الانفصال من الصلب عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله
 ووقت الخروج عند ابي يوسف فتمترة الخلاف في موضعين احدهما
 انه اذا انفصل المنى من مكانه بشهوة فاخذ رأسه الذكر حتى سكنت
 شهوته فخرج بلا شهوة والثاني جنب اغتسل قبل ان يبول ثم
 خرج ببقية المنى يجب الغسل فيها عند ابي يوسف لا عند ولو بالادنام
 او مشى فاغتسل فخرج منه ببقية المنى لا يجب الغسل بالاجماع كذا
 في الحقايق ولو احتلم التنايم فغسل فانتبه ولم يربلا في رأسه

الاخيل او ثوبه فلا غسل عليه بخلاف المرأة فانها لو احتلمت ولم
يخرج الماء الى ظاهر فرجها فغلبها الغسل وقال محمد رحمه تعالى الرجل
ايضا احتياطا وبدا في بعض المشايخ سئل النبي عليه السلام عن
مرأة ترى في منامها ان زوجها ينجسها قال عليه السلام عليها الغسل
ان وجدت ماء ولو راي بللا مذنيا كان او ميتا ولم يذكر احتلاما
لزمه الغسل عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما وقال ابو يوسف رحمه لا يلزمه
لانه بلل لا يوجب الغسل حالة التيقظ فبالاولى في المنام ولها العقل
ذلك متى قد انفصل شهوة ذوق بجمرة البدن فلزم احتياطا قيل
هذا اذا كان ذكره ساكنا حين نام واما ان كان منتشرا فلا غسل
عليه لان ذلك من آثار الانثى المذمومة بالذال المعجمة الماء الرقيق
الابيض الخارج عند الملاعبة والملاسة **فصل** في مسح الخف
قدم المصنف بحث المسح على بحث التيمم في الفاسياير المتون لكثرة وقوعه
ولعموم المقيم والمساخر بخلاف التيمم فانه كالنادر على انه مخصوص
بالمسافر في بعض المفاوز مع ان المسح خلف كمن الجزء والتيمم عن
الكل والجزء مقدم على الكل طبعيا ولكن الاول ترتيبا يراعى
لان التيمم خلف الوضوء فالانساب ان يلى سجدة بحيث الوضوء ولا
يثبت التيمم بالكتاب وبثبوت المسح بالسننة فالأقوى بالتقديم
اول مسح المقيم رجلا او امرأة وقال مالك لا يجوز المسح للمقيم
لانه رخصته له في الضر ولا ضر في المحضر فيحقق بالتسفر كالقصر
والأقوى قوله من أحدث فاختار عن اجنبية صورته
توضاء مفروا لبس خفيه ثم اجنب ثم وجد ماء يكفي للوضوء

وفي الخزانة ابراة قالت معي خبيث
في النوم واحد في نفسي ما وجدته زوي
او ابا معن فلا غسل عليها

في المسح على الخف
في المسح على الخف
في المسح على الخف

ولا

ولا يكفي للاختال فانه يتوضاء به ويغسل وجليه ولا يمسح ويقيم للجنابة
كذا في النهاية وصورة اخرى من لبس الخف ثم اجنب في مدة المسح
ولم يجد ماء فتيتم ثم أحدث وجد ماء يكفي وضوءه خاصة
لا يجوز له المسح لان الجنابة سرت الى القدمين بوما وليلة ظرف
لمسح المقيم ومسح المسافر ثلثة ايام وليلتها ولو خاف البرد على
رجليه بالغسل بعد ما مضى مدة المسح يمسح عليهما ولكن يستوعب
المسح كالجبابرو ويصلي كذا في الايضاح من وقت الحدث الى ابتداء
مدة المسح يعتبر من وقت الحدث بعد التمسح وقيل من وقت التمسح
وقيل من وقت المسح تفسيره مرديات من توضئه بعد طلوع
الفجر ودام على وضوءه الى الفجوة ولبس خفيه ثم أحدث بعد
المزوال ولم يتوضاء حتى دخل وقت العصر ثم توضاء مسح فانه يمسح
الى ما بعد الزوال من الغد لا الى وقت الفجوة ولان وقت العصر
متماثل فيه بشرط لبسه على طهارة كاملة قوله عند الحدث ظرف
لطهارة كاملة اي شرط كمال الطهارة عند الحدث لا عند التمسح
وذلك شامل لضوء من توضاء خلاف الترتيب وغسل رجليه اولا
ولبس خفيه ثم مشى فرسحا او ازيد ثم غسل باقى اعضاء الوضوء
قبل الحدث او توضاء على الترتيب ثم غسل رجليه اليمنى فلبس
خفها ثم اليسرى فلبس خفها او لبس خفيه محذرا ثم خالف الماء
فابتلت قدماه مع الكعبين ثم اتم الوضوء ثم أحدث وتوضاء على
الترتيب ثم لبس خفيه بعد ما اكمل الوضوء فجاء المسح على الخفين
في هذه الصور الاربع عندنا وقال الشافعي لا يجوز في الصور الثلث

وقال في الخزانة ابراة قالت معي خبيث
في النوم واحد في نفسي ما وجدته زوي
او ابا معن فلا غسل عليها

في المسح على الخف
في المسح على الخف
في المسح على الخف

في المسح على الخف
في المسح على الخف
في المسح على الخف

في المسح على الخف
في المسح على الخف
في المسح على الخف

الأول لأنه لم يلبسها فيها على طهارة كاملة إذ بعثته كمال الطهارة
وقت اللبس وقيل قوله على طهارة كاملة احتراز عن طهارة
نافقة كوضوء المعذور إذا لبس خفيه لا يجوز له المسح عليه فلو
أن المستحاضة أو غيره ما من المعذرين إذا توضأت وكسبت الخف
قبل أن يظهر حدث يسح كالاصحاء كذا في المنية ويجوز المسح على خف
فوق خف لأنها كخف واحد ذي طافين وكذا المسح على جوارق
فوق خف أن لبس أي الجوارق أو الخف على الخف قبل الحدث
ولو لبسها بعد الحدث أو بعد ما أحدث مسح على الخف الداخل لا
يسح عليه لأن الحدث قد حل عليه ونقل عن الفتوى الشاذية
أن ما يلبس من الكرايس المجرى تحت الخف يمنع المسح على الخف
لكونه فاصلا وقطعه كرايس يلف على الرجل لا يمنع لأنه غير مقصود
باللبس ولكن يفهم ما ذكره الكافي أنه يجوز المسح عليه لأن الخف
الغير الصالح للمسح لم يجرها لم يكن فاصلا فان لا يكون الكرايس
الملبوس فاصلا أولى وفي الخلاصة المسح على الخف المتخذ من اللبود
يجوز ومن الكرايس لا يجوز ويجوز المسح على الخف الذي يقال له
بالركي جازون أن كان بستر القدم والآ فلا يجوز على الأصح كذا
عبارة الخزانة ويجوز المسح على جورب لا يشف أي لا يكون رقيقا
بحيث لا يرى ما تحته ويقف على الشاق بلا ربط لكونه خشنا وغليظا
ولو لم يكن الجورب مجلدا أو هو كما جعل فوقه وتحت جلد خيطا أو
منعلا بكون النون وهو ما وضع الجلد تحته اعلم أن المسح على
الجوربين على ثلثة ضرب واحد ما يجوز عليهما المسح بالاتفاق

أمر بجوز المسح على الجوارق فوق جوارق خف لا تعلق وقال أن فعل لا يجوز

في الجوارق التي هي الجوارق

في الخفة بن خبة أنه روى الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الجوربين والنظير رواه أبو داود والترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح

وهو ما إذا كان الثخينين المنعلين والثاني لا يجوز بالاتفاق
وهو أن يكونا غير ثخينين وغير منعلين والثالث لا يجوز عند أبي
حنيفة وجاز عندهما وهو أن يكونا ثخينين غير منعلين واختار
المصنف قولهما لما روى أن أبا حنيفة مسح عليهما في مرض موته
وقال كنت أفعل ما صنعت الناس عنه فاستدلوا به على رجوعه عن
قوله القديم ولو سافر مقيم في مدته أي في أثناء يوم وليلة أتم
مدة السفر يعني أيا ما ثلثا ولو أقام سافر في مدته أي في أثناء
مدة المقيم لم يزد المسح على يوم وليلة من حين مسح لأن رخصته
السفر لا يتبع بدونه ويمسح ظاهر الخف ولو مسح باطنه أو عقبه أو
ساقه لا يجوز لقول علي رضي الله عنه لو كان الدين بالراي لكان مسح باطن
الخف أولى لأن الحدث وأحدث يلاقيه من أسفله ولكن رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم مسح ظاهرهما خطوطا بالأصابع وبشترط
النية في مسح الخفين في روايته ولا يشترط في مسح الرأس والجباير
بالاتفاق كذا في الزايد وأما في ثلث أصابع اليد قال محمد
صفة المسح أن يضع أصابعه على مقدم خفيه ويجافي كفيه ويمد يديه
إلى ساقيه أو يضع كفيه مع الأصابع ويمد يديه وان مسح برؤوس
الأصابع وجافي الكف وأصول الأصابع لا يجوز إلا أن يتقبل مقدارا
الواجب من الخف عند وضعها ولو نسي المسح وأصاب بالمطر ظاهر
خفيه أو مشى الحشيش فابتل ظاهرهما فمسه حصل المسح في الصحيح
كذا في صدر الشريعة وأحق الكبير ما منع جواز المسح وهو قد روي
ثلثة أصابع بكاملها من أصغر أصابع الرجل بعن إذا وقع الحرق

وقال في السراية ذلك وهذا بناء على أن مدة المقيم كل سنة أم لا فمعه لا تتغير فلا يجوز وأما عندنا فتغير فحجوز علي

اليد أصح لأن اليد

أما في رواية الكافي

الحق الكبير

في غير مقابل الاصابه يمنع المسح اذا ظهر منه قدر ثلث اصابع صغار
واما اذا وقع في مقابلة الاصابه فالمتعبر فيه ظهور ثلث اصابع
نفسها ما وقعت في مقابلة الحق لا ظهور مقدار ثلث صغار لان
كل اصبع اصل في موضعها فلا يقدر بقدر غيرها حتى قيل لو خرج
ابرها من الكبير من فوق مقدار ثلث اصابع لا يمنع جوار المسح واذا وقع
الحرق في موضع المعقب لا يمنع ما لم يظهر اكثر العقب وقال الثاقبي
لا يجوز المسح بالحرق وان كان يسيرا لان البادى من القدم يجب غسله
لحلول الحديث به فيجب غسل الباقي لا امتناع الجمع بين المسح والغسل
قلنا ان السير لا يمنع لان الخفاف لا يخلو عن حرق يسير غالبا
فيقضي نزعهما الى اخرج اعلم ان الحروق الذرى بجمع من خف واحد
بحيث لو صار المجموع منه مقدار ثلث اصابع يمنع ما يدخل فيه المسكة
وما دونه لا يلحق الحرق كذا في شرح الجمع وينقض المسح كل ما ينقض
الوضوء وينقضه ايضا مفتي المدة لانها اذا مضت سرى الحديث
الى القدمين فعليه عليها الا اذا خاف ذهاب رجليه من البرد كما مر
ونزع احدي القدمين اى ينقضه ايضا خروج احدي القدمين بالكلية
الى ساق الخف لان موضع المسح فارق مكانه وكذا ينقضه خروج
اكثر العقب عند ابي حنيفة وابي يوسف وعن محمد اذا بقي في موضع
المسح قدر ثلث لم ينقض وعليه اكثر المشايخ وفي بعض الروايات
يعتبر فيه مكنة المشى بعد ما خرج القدم عن موضعه وفي الكفاية اذا
كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لسعة الخف
لا ينقضه ومنى بطل المسح بمضي المدة اى مدة الاقامة ومدة السفر

المسح باليمين واليسار
اعلم ان المسح باليمين واليسار
مسح باليمين واليسار

او بالترغ

او بالترغ الخف وهو على الوضوء كفى غسل القدمين اى لا يجب
اعادة بقية الوضوء خلافا لما لك رحمه بناء على فرضية الولا
عنده واعلم انه لو دخل الماء خفيه بحيث صار كل الرجل كفولة
انتقض مسح الآفلا وعنه ابي جعفر ان ابتل اكثر احدى رجليه
انتقض والآفلا في الزخيرة وهو الاصح وعنه ابي بكر العياص لا
ينقض وان بلغ الماء الركبة ويسح الجبيرة وان شدة ما في ثا
اعلم ان المسح على الجبيرة مستحب عند ابي حنيفة رضى لا واجب حتى لو
تركه من غير عذر جاز وقال لا بل هو واجب فلا يترك الا بعذر و
الفتوى على قولها والمكسور والمجروح فيه سواء واصل ذلك قال
على رضى الله عنه كثرت احدى رجلي يوم اخذ حتى سقط اللواء عن يده
قلت يا رسول الله ما صنع بالجبار قال عم ارسح عليها ويجوز المسح على
الحرق الزايدة عن موضع الجراحة ان كان طرعا وغسل ما تحترق مما
بقر بالجرح والآجل والغسل ما حولها ويسح على الجرح فلا ينفذ
المسح على الجبيرة كما يتوقف على الخف فان سقطت بعد ما مسح عليها
عن غير برء بقي المسح لان سقوط الغسل للعذر وهو قاييم والمسح
باق وان زال المسح كماله مسح راسه ثم خلق شعرة فلا احسن
ان يعيد المسح فان كان ذلك السقوط في الصلوة يمضي عليها وان
كان السقوط عن برء بطل المسح وان كان ذلك في الصلوة
استقبلها لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود وبالبديل ولا يجب
اعادة ما صلى بالمسح وقال الثاقبي يجب واعلم انه يكفي المسح على
اكثر الجبيرة في الصحيح وفي رواية احسن بشرط استيعاب المسح عليها

انما هو على الوضوء كفى غسل القدمين

انما هو على الوضوء كفى غسل القدمين

الجبيرة هي الجبيرة
الجبيرة هي الجبيرة

الجبيرة هي الجبيرة
الجبيرة هي الجبيرة

ان السقوط عن برء في الصلوة

او عصاة الفصد وكونه ان اخره حلها من فوع بانه فاعل اخر مسجها
 مع ذنبها بقتل الفاء وفتح الجيم ما يظهر بين عقد العصاة يعني
 يعني اذا وضع فقة موضع الفصد وشدة عليها عصاة لا يجب حل
 العصاة ان اخر حلها او لا يمكن شدتها بعد الحل بلا اعادة الغير
 يسبح عليها وعلى ذنبها والا فليحارها ويفسل ما تحتها وان اخر المفصد يسبح
 على اخر فقة ويفسل ما عداه وعادة الثلث نجح على جواز مسج عصاة المفصد
 هذا اذا لم يعلم ان ادغم المفصد **فصل** في التيمم وهو في
 اللغة القصد مطلقا وفي الشرع عبارة عن القصد الى الصلوة الطاهرة
 واستعماله بصفة مخصوص بنية القرية وسبب وجوه به هو سبب
 وجوب الوضوء وشروط جوارحه العجز عن استعمال الماء قال الله تعالى
 ولم تجدوا ماء فتيمموا الصلوة ومن لم يجد الماء خارج المصر بينه وبين
 المصر ميل وهو ثلث فرسخ وعن ابي يوسف رحمه الله كان كمال
 لو اشتغل به يذبح بالقافلة ويعيب عن نصره يجوز التيمم والا لا
 وعن الكرخي ان كان في موضع يسبح صوت اهل الماء لا يجوز وان كان
 لا يسبح يجوز وبه اخذ اكثر المشايخ وقال الحسن ان كان الماء اما
 يعتبر المبلان وان كان في جانبيه او خلفه فينبل وعن زرارة ان كان كعب
 يصل الى الماء قبل مخرج الوقت لا يجوز والا فيجوز وفي المينة من
 خرج مفر او محتبطا او خرج من قرية الى قرية يجوز التيمم ان
 كان بينه وبين الماء نحو الميل او وجده وهو يخاف العطش على
 نفسه او دابة او غيره بها كماء حمله لنفسه او لدابته او ماء احد في طرف
 ابله بالابن السبيل كما يأتي في آخر الفصل اراد بقوله وجده القدة

او عصاة الفصد وكونه ان اخره حلها من فوع بانه فاعل اخر مسجها
 مع ذنبها بقتل الفاء وفتح الجيم ما يظهر بين عقد العصاة يعني

او عصاة الفصد وكونه ان اخره حلها من فوع بانه فاعل اخر مسجها
 مع ذنبها بقتل الفاء وفتح الجيم ما يظهر بين عقد العصاة يعني

او عصاة الفصد وكونه ان اخره حلها من فوع بانه فاعل اخر مسجها
 مع ذنبها بقتل الفاء وفتح الجيم ما يظهر بين عقد العصاة يعني

على استعماله حتى لو وقف على زاس البيرة وليس معه آلة السقاوي باح
 له التيمم او كان مريضا ان توضع نجاف شدة مرضه كبر كثر
 او استعمله وان وجد من يؤمنه نجافا لا يتيمم بالاتفاق والا
 يتيمم عند أبي حنيفة قل لا تجز او كثر وقالان كثر من ربع الدرهم
 يتيمم والا فلا وقيل للاختلاف في ثلث درهم اعلم ان المحصور ان
 لم يجد ماء ولا ترابا لطيفا ولا غبارا ثوب وغيره يؤخر الصلوة عند أبي
 حنيفة رحمه الله ولا يتيمم بالمصلين لان التشبه بهم لم يرد به في الشرع
 وقال لا يجب التشبه بهم بركوع وسجود وان وجد مكانا يابس وان لم يجد
 يوقى قايما ويخفض السجود من الركوع ثم يعيد ان خرج من الحبس قضاء
 لحق الوقت بقدر الامكان كما فرأى فقام بنسبه بالصايبين في
 امساك بقية يومه وروى ابو حفص ان محمد اجمع الى حنيفة رحمه الله ان في
 المختلف وقال الزاهد في الاختلاف حنا بين ابي حنيفة وبين ابي
 يوسف ومحمد مضطرب او كان جنباً في المصر يخاف شدة البرد
 بان يمرضه او يقتله هذا عند ابي حنيفة وقال لا يتيمم في المصر لانه تاور
 له ان النادر اذا وقع لا بد له من المخلص ولا فخلص هنا الا التيمم
 في المصر بالاتفاق وان لم يجد ماء حاراً او خاف يمرضه او كان لم يفر
 يجد الماء بقر به لكنه يخاف من عدو او سبع يباح له التيمم سواء
 خاف من عدو على نفسه او على ماله او خاف من سبع على نفسه او ماله
 كذا في شرح الهداية او وجده يباح بعض فاحش او بمن المثل
 وهو لا يملكه فان كان مثل الماء الكافي للوضوء مثلاً درهما ولم
 يعطه الا بدرهم ونصف فعليه ان يشتره به لانه غبن ببيروان لم

او عصاة الفصد وكونه ان اخره حلها من فوع بانه فاعل اخر مسجها
 مع ذنبها بقتل الفاء وفتح الجيم ما يظهر بين عقد العصاة يعني
 يعني اذا وضع فقة موضع الفصد وشدة عليها عصاة لا يجب حل
 العصاة ان اخر حلها او لا يمكن شدتها بعد الحل بلا اعادة الغير
 يسبح عليها وعلى ذنبها والا فليحارها ويفسل ما تحتها وان اخر المفصد يسبح
 على اخر فقة ويفسل ما عداه وعادة الثلث نجح على جواز مسج عصاة المفصد
 هذا اذا لم يعلم ان ادغم المفصد **فصل** في التيمم وهو في
 اللغة القصد مطلقا وفي الشرع عبارة عن القصد الى الصلوة الطاهرة
 واستعماله بصفة مخصوص بنية القرية وسبب وجوه به هو سبب
 وجوب الوضوء وشروط جوارحه العجز عن استعمال الماء قال الله تعالى
 ولم تجدوا ماء فتيمموا الصلوة ومن لم يجد الماء خارج المصر بينه وبين
 المصر ميل وهو ثلث فرسخ وعن ابي يوسف رحمه الله كان كمال
 لو اشتغل به يذبح بالقافلة ويعيب عن نصره يجوز التيمم والا لا
 وعن الكرخي ان كان في موضع يسبح صوت اهل الماء لا يجوز وان كان
 لا يسبح يجوز وبه اخذ اكثر المشايخ وقال الحسن ان كان الماء اما
 يعتبر المبلان وان كان في جانبيه او خلفه فينبل وعن زرارة ان كان كعب
 يصل الى الماء قبل مخرج الوقت لا يجوز والا فيجوز وفي المينة من
 خرج مفر او محتبطا او خرج من قرية الى قرية يجوز التيمم ان
 كان بينه وبين الماء نحو الميل او وجده وهو يخاف العطش على
 نفسه او دابة او غيره بها كماء حمله لنفسه او لدابته او ماء احد في طرف
 ابله بالابن السبيل كما يأتي في آخر الفصل اراد بقوله وجده القدة

او عصاة الفصد وكونه ان اخره حلها من فوع بانه فاعل اخر مسجها
 مع ذنبها بقتل الفاء وفتح الجيم ما يظهر بين عقد العصاة يعني

او عصاة الفصد وكونه ان اخره حلها من فوع بانه فاعل اخر مسجها
 مع ذنبها بقتل الفاء وفتح الجيم ما يظهر بين عقد العصاة يعني

يعطى الأبد ههين يباح له التيمم لأن تحمل الضرر غير واجب كقطع موضع
 النجاسة من الثوب عند انقضاء الماء وقيمتها في أقرب الموضع
 التي عرفت فيه الماء قوله يباع جملة حاله من القيمة المنصوب في وجهه
 وقوله يتيمم جواب لقوله من لم يجد الماء وما عطف عليه في المسائل
 السبعة المذكورة ويتيمم مع وجوب الماء والخوف فوة صلوة العيد
 يعني من خاف فوت صلوة العيد ان اشتغل بالوضوء جاز له التيمم
 ابتداءً بالاتفاق ولما من شرع فيها بالوضوء ثم سبقت له حدث و
 خاف ان قوضها انما يقوت جاز له التيمم للبناء عند أبي حنيفة أما ما
 كان او مقدياً لأن البناء أسهل من الابتداء وقال لا يجوز البناء
 بعد الشروع لأنه واجب بالشروع على ذمته فانما سبقت له حدث فان
 أمكن ان يتدراك الامام بالوضوء فيها والاصح لا يحق واللاحق
 يصلي بعد فراغ الامام ما فاتة كذا في شرح المجمع وقال الشافعي لا يتيمم
 في صلوة العيد مع القدر على الماء لانها تقضى عنده فلا يتحقق الفوت
 فلا تقصر عندها فيتحقق او الجنابة اي ويجوز التيمم لخوف فوت
 صلوة الجنابة ايضا وقال الشافعي لا يجوز لوجود الماء ولنا قوله
 ثم اذا جاءتك جنابة وانت على غير وضوء تتيمم وصلي عليها والولي
 غيره اي لا يجوز لولي الميت ان يتيمم لها لانه ينتظر له فلا فوت في حقيقة
 وفي المحيط كذا للسلطان لا يجوز لانه ينتظر له ايضا واختاره صاحب
 المبدية كما يحكي في باب الجنابة وذكر في الذخيرة والسلطان التيمم
 للجنابة في ظاهر المذهب لأن الانتظار فيها مكروه واختاره شيخنا
 الاثمة قال في حاشية صدر الشريعة والظاهر ان يراى بالولي ههنا

رواه في التيمم في الصلاة

او الولي في الجنابة الذي يباح له التيمم في فواته صلوة الجنابة لا يمتنع

من له نوع ولأية على الميت وهو اربع طوائف السلطان والقاض
 وامام الحج والولي الذي هو العصبه بنفسه والا فكل من الثلثة
 الاول مقدم عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما فلا يقدر على عادة
 صلواتهم فيجوز له التيمم في نوبتهم اذا خاف الفوت بالوضوء انتهى لا
 يجوز التيمم لخوف فوت الجمعة لان ظهر اليوم خلف الجمعة فلا خلف
 لصلوة العيد والجنابة واختلف المشايخ في ان الظهر خلف الجمعة
 او بالعكس يؤيده قال محمد في فضل اليوم الجمعة والظهر خلف عنها
 وعندهما نك لا يأتي في فصل الفايته ولا يجوز ايضا لخوف
 فوت الوقت لان خلف عن الوقتية فان كان مع رفيقه ماء
 طلبه قبل التيمم استحباباً لان الغالب بذل الماء حتى لو لم يطلب
 فضلي به ثم اعطاه يعيد بما وان ابي بعد سؤاله فضلي به ثم اعطاه
 لا يعيد بما ولكن ينتقض تيممه ولو طعن برقيقه الظنية لا يجب الطلب
 فيباح له التيمم لان في السؤال نوع مذكرة وقال لا يباح الا بعد من
 الرقيق لان الماء مبذول علاقة وليس في سؤال ما يحتاج اليه مذكرة
 وقد سئل النبي عن بعض حواجه عن غيره وقال احسن لا يسئل في
 الحالىين وما يحله الحجاج من ماء زمزم للعطية يمنع جواز التيمم وما
 ذكر فيه من اجملة ان يسهل رقيقه ثم يستودعها آية ليس بشئ لانه
 قادر على استعماله بالرجوع في الهبة واصح اجملة ان يلقى منه ماء في
 الورد او زعفران حتى يغلب عليه ولا يجب على المسافر طلب الماء
 الا اذا غلب على ظنه انه يقر به ماء وقال الشافعي عليه الطلب قد
 غلوة من جوابه الاربع ليتحقق اليأس ولنا وان الغالب في

التي هي اعطى الرقيق الماء

في التيمم في الصلاة

وقد استقروا صاحب الدرر في المفتر
 حيث قال يجوز التيمم في الجنابة
 ثم قال في شرحه وعبارة الاول من
 الاول كما لا يخفى

المذمة خورق لقرى

المذمة خورق لقرى

اربع من الرقيق الماء في الرقيق

نعت الماء الزعفران على الماء

واما ان توهم او ترد في وجوده فلا يؤخر ما وعن حماد وثقت
 رحمهما الله لا يؤخرها بجر والظن روى ان اول واقعة خالف ابو
 حنيفة استاده حماد ففصل استاده في اول وقت بالتيمم واخر
 ابو حنيفة ووجد الماء وصلبها بالوضوء في آخر الوقت باجتهاده
 ويجوز التيمم قبل الوقت لئلا يمتنع من ادائه في اول الوقت خلافا
 للثقة فقي رحمه الله ويصل التيمم ماشاء وضوءا ونظرا ما لم يحدث لانه
 بدل مطلق فيعمل عمل الاصل عند عدمه وقال الشافعي لا يجوز له
 التيمم واحد الا اذا فرض واحد وسنة بالتبعية ولو نسي المأخر
 الماء في رحله الذي وضعه هو بنفسه او وضعه آخر بامره او كان
 بقربه ماء لا يعلم به فتيمم وصلى ثم تذكر الماء وادركه اجزاه اي لا
 يعيد الصلوة سواء ذكره في الوقت او بعده وقال الشافعي وابو
 يوسف رحمهما الله يعيد ما فيها نسي وضوءه لان الماء اعم الاشياء
 في السفر فيندر نسيانه ولنا ان البسج التيمم عجزه عن استعماله
 سواء بعدم القدرة او بالنسيان وانما قيد بالنسيان لانه لو نطق
 ماءه قد فني فتيمم وصلى ثم ظهر انه لم يفن بعيد ما بالاتفاق وماء
 اعد في الطريق للشرب لا يمنع جواز التيمم لان من وضوءه للشرب
 رتب الاياذن استعماله في غيره الا ان يعلم بكبره انه وضع للشرب
 والوضوء جميعا فلا يجوز التيمم عنده **فصل** في ازالة النجاسة
 تطهير المصلي بدنه ومكانه وثوبه عن النجاسة واجب لقوله تعالى
 وثيابك فطهر والنقل الوارد في الثوب وارد في البدن والمكان
 بطريق الاولى لانه لا ينفك عنهما مسئلة مريض جرح كذا سبط

اي من الوضوء النوافل جميعا
 لانها طاهرة مطلقة
 كالوضوء

المنجس بيان

في توضئة المصلي
 في توضئة المصلي
 في توضئة المصلي

انظر الضميمة

في توضئة المصلي
 في توضئة المصلي

في توضئة المصلي
 في توضئة المصلي

نخنة

نخنة شئ نجس من ساعته او نجس مرة لكن يزاد مرضه او لحقه
 مشقة بنجر يكره يجوز ان يصل على عليه مستلقيا كذا في الاختيار
 النجاسة المرسية يظهر بزوال عينها ولو بعد مرة واحدة وقيل
 لا تظهر ما لم تغسل ثلثا بعد زوال عينها بالماء وبجل ما يقع طهر من زيل
 وهو الذي يعمل عمل الماء في الازالة كالخل وماء الورد وماء الزردج
 والبقلاء وبنيد النين والذئب وامثالها مما يتخذ من الضواك
 بحيث لو ابتل النجس به كان يخرج بالعصر فانه يزيل النجاسة من
 الثوب والبدن عند ابى حنيفة رضي الله عنه لان المايع قالع والطهوية
 بعلة القلع والازالة وعن ابى يوسف انه لا يزيل من البدن غير
 الماء وعند محمد وزفر والشافعي رحمهم الله ان الماء المقيد لا يطهر
 الا نجاس من البدن والثوب كما لا يزيل الا احداث كذا في النوازل
 والماء المستعمل جرد عطف على الخلل اعلم ان الماء المستعمل نجس
 فليط عند ابى حنيفة وحنيفة عند ابى يوسف وطاهر غير ظهور
 ظهور عند محمد كما اشرنا في صدر الكتاب والفتوى على قول محمد
 كما اخرج في المنظومة الماء المستعمل في الابدان فذاك كالحمر لدى
 النعمان وكبول الشاة عند الثاني وشبه الخلل عند الشيباني
 واكثر المشايخ الكبار افتوا بقول الثالث المختار واما عند زفر
 مالك والشافعي رحمهم الله في قوله القديم انه طاهر وظهر وقيل
 ان ازالة الماء المستعمل النجاسة غير صحيحة لان النجاسة لا تزول
 بمثلها او بما غير ظهورا قول قد نقل الزايد عن مختصر القدوري
 وصلوة الجلالي انه يزيل النجاسة ونقل ايضا عن شرح الاشارة

الماء المستعمل

في توضئة المصلي
 في توضئة المصلي

في توضئة المصلي
 في توضئة المصلي

في توضئة المصلي
 في توضئة المصلي

جملة المايعات المريلة الماء المستعمل وهو قول محمد وحلية الفتوى
 لأن الصحابة يتبادرون الى وضوء النبي عليه السلام يشربونه ويمسحون
 وجوههم ولم ينفعهم عنه ولو كان نجسا لمنعهم النبي كما منع الحجام
 عن شرب دمه وأما على قول أبي يوسف فإنه خفيف يزول به
 النجاسة الغليظة ويبقى نجاسة الماء المستعمل كمن غسل نجاسة
 غليظة ببول ما يؤكل كل لحم زالت بقى نجاسة البول وهو لا يمنع جواز
 الصلوة ما لم يبلغ ربع الثوب فيجوز ان يكون الواو ابتدائية ولما
 المستعمل مرفوعا مبتداء وقوله عفو خبر عنه قوله والاثرا الذي
 يشق ازالته مبتداء وقوله عفو خبره اي اثر النجاسة في الثوب
 والبدن لا يمنع جواز الصلوة ان كان ازالته بمسقة وقد اشقة
 ان لا يزول اثر النجاسة اي ريحها او لونها او طعمها بالماء القراح
 بل يحتاج فيها الى شيء آخر كالصابون وكحوه وغيره المرئية من
 النجاسة كالبول تطهر بالمغسل الذي يغلب على الظن ان طهر
 الفاسل لان ما تغذ الوقوق عليه يفوض الى رأي المتبلى به
 كالقبلة في التمرى وفي الاصل يطهر بغسلها ثلاثا وعصرها في
 كل مرة فيما ينصرف وعن محمد بعصرها في الثالثة ويبلغ فيه
 ويعتبر في كل شخص قوته وقيل يغسله سبعا قطعاً للوسوسة
 ولا بد من العصر في كل مرة وعن الكرخي في المرة السابعة
 بساط تنجس جعل في نهر وترك فيه يوماً وليلة وجرى عليه الماء
 طهر كذا في الهداية وقال محمد فيما لا ينصرف بالعصر اذا تنجس لا يطهر
 ابداً لان زوال النجس انما هو بالعصر ولم يوجد وعند أبي يوسف

واجب في كل ما ينجس من الماء المستعمل وهو قول محمد وحلية الفتوى
 كان مضموناً في كل ما ينجس من الماء المستعمل وهو قول محمد وحلية الفتوى
 بالنية والنية في كل ما ينجس من الماء المستعمل وهو قول محمد وحلية الفتوى

ان غلب الظن على شيء وعندك فصح
 ان غلب الظن على شيء وعندك فصح

الصبي
 الذي
 عليه
 السلام
 لم
 يمنع
 شربه
 من
 الحجام

الفرج
 بالضم
 ماء
 خالص
 للدرج
 الذي
 ليس
 على
 بناء
 ولا
 حجر

يطهر

يطهر بغسله وتجفيفه ثلاث مرات بان ينقطع التقاطر ولا يشترط
 اليابس ولكن بشرط ان لا يبقى له لون ولا راحة وبقي ولو
 ولو تنجس الغسل فطهره ان يصب فيه ماء بقدره فيغسل حتى يعود
 الى مكانه وكذا تطهير الذهب المنجس يصب عليه الماء فيغسل حتى لا يبقى
 الماء هكذا يفعل فيهما ثلاث مرات كذا في العزيز قوله الزوال مرفوع
 على انه فاعل يغلب والضمير في به راجع الى الغسل وكل شيء يصفى
 اصحابه نجاسة كالماء والنفث والتكين وكحوها يطهر بالمسح
 لان الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يقتلون الكفار ويمسحون
 سيوفهم ويصلون معها حتى لو ذبح ثور ثم مسح التكين على شيء
 وذهب اثر الدم وقطع بها بطيخا يكون طاهراً كذا في التنازل وعند
 الشافعي لا يطهر بالمسح بل يغسل واما لو كان غير صيفى او منقوشاً
 فلا يطهر بالمسح بالاتفاق واذا موه التكين بما وجس الحوز الصلوة
 معه اذا كان فوق الدرهم ولكن يجوز قطع البطيخ به اما اذا موه
 ثانياً بالماء والطحير فيطهر بالاحماء والتمويه والمنى نجس عندنا
 وعند الشافعي رحمه طاهر لانه اصل الادنى المكرم وليس من الكرامة
 تنجس اصله ولنا قوله عليه السلام لا يغسل الثوب الا من خمس
 البول والغائط والدم والقيء والمنى ووجوب اكبر الطهارتين اذ
 على نجاسته يجب غسله رطباً ويكفي في ذلك ياباً لقوله عليه السلام
 لعائشة رضي الله عنها ان كان المنى رطباً فاعنسل به وان كان يابساً
 فاخر كبه وهو حجة على الشافعي رحمه الله وايضاً انفك الحث باليد
 فان المنى غليظ اذا يبس ينفتت كالرأب ويطهر فحده بانفك

وروى وجاهزاً الى يوسف ان الذين
 انجسوا اذا غسلوا انما غسلوا على الماء
 شربوا الذين ثم اذا غسلوا على الماء
 ثم فعل كذا فثبتت اذ حكم بطهارة الدان
 كذا في المنية

لانه لا يشرب التكين والتكين
 فلا يمكن ازالته الا بالاحماء
 كذا في النجاسة الى البطيخ فيجوز بقطع
 من النجاسة

ان غلب الظن على شيء وعندك فصح
 ان غلب الظن على شيء وعندك فصح

بشيء حقه

المنى

وعن الفضلي ان منى المرأة لا تطهر به لانه رقيق وكذا اذا رقى
منى الرجال بمرض وقيل انما يطهر المنى اذا لم يتقدمه مذني والقيح
انه لا فرق بين الرقيق والغليظ في زواله بالفرك وبقاء اثر
المنى لا يضر كبقائه بعد الغسل كذا في الزا هدي ولو اصاب
المنى ثوباً ذا بطانة فنفاها بها بطر بالفرك في الصبي وعند فحة
لا يطهر وفي المنية اذا لقت الثوب المبلول بالجنس في ثوب طاهر
يا بس فطرت ندوته ولكن لا يصير طبا بحيث لو عمر لا يتقاطر
الا صح انه لا يتنجس وكذا الثوب الطاهر ليا بس اذا بسط على
ارض نجسة رطبة وكذا الموشى حافياً على ابد جنس انتهى ولو
ذهب اثر النجاسة عن الارض بالشمس او بالجفاف في الظل
بحيث ذهب اثرها من اللون والريح جازت الصلوة على مكانها
عندنا خلافاً للزفر والشافعي رحمه الله قياساً على التيمم ولنا
قوله عليه السلام ايما ارض جفت بعد ما تنجست قد طهرت وجازت
الصلوة عليها دون التيمم من اي لم يجز التيمم من ذلك المكان
اتفاقاً فان قلت كيف جازت عليها الصلوة المقصودة بالذات
ولم يجز ما هو الوسيلة اليها والقياس على ذلك ان النجاسة
قد قلت بالجفاف وقليلها لا يمنع جوازها الا يرمى ان الفطرات
من النجاسة لو اصاب الثوب لا يمنع جواز الصلوة بذلك
الثوب بخلاف الثوب المائي اذا القطرة منها يفسد ما يكفي للصلاة
والاعتقال كما يجي في مسئلة البئر وكذا الحكم في خلفه بل اولي
كما اشتر في التيمم واذا اصاب الخف او النعل نجاسة لاجرم

منه في قوله لا تطهر به لانه رقيق وكذا اذا رقى منى الرجال بمرض وقيل انما يطهر المنى اذا لم يتقدمه مذني والقيح انه لا فرق بين الرقيق والغليظ في زواله بالفرك وبقاء اثر المنى لا يضر كبقائه بعد الغسل كذا في الزا هدي ولو اصاب المنى ثوباً ذا بطانة فنفاها بها بطر بالفرك في الصبي وعند فحة لا يطهر وفي المنية اذا لقت الثوب المبلول بالجنس في ثوب طاهر يا بس فطرت ندوته ولكن لا يصير طبا بحيث لو عمر لا يتقاطر الا صح انه لا يتنجس وكذا الثوب الطاهر ليا بس اذا بسط على ارض نجسة رطبة وكذا الموشى حافياً على ابد جنس انتهى ولو ذهب اثر النجاسة عن الارض بالشمس او بالجفاف في الظل بحيث ذهب اثرها من اللون والريح جازت الصلوة على مكانها عندنا خلافاً للزفر والشافعي رحمه الله قياساً على التيمم ولنا قوله عليه السلام ايما ارض جفت بعد ما تنجست قد طهرت وجازت الصلوة عليها دون التيمم من اي لم يجز التيمم من ذلك المكان اتفاقاً فان قلت كيف جازت عليها الصلوة المقصودة بالذات ولم يجز ما هو الوسيلة اليها والقياس على ذلك ان النجاسة قد قلت بالجفاف وقليلها لا يمنع جوازها الا يرمى ان الفطرات من النجاسة لو اصاب الثوب لا يمنع جواز الصلوة بذلك الثوب بخلاف الثوب المائي اذا القطرة منها يفسد ما يكفي للصلاة والاعتقال كما يجي في مسئلة البئر وكذا الحكم في خلفه بل اولي كما اشتر في التيمم واذا اصاب الخف او النعل نجاسة لاجرم

قال في الزا هدي ان منى المرأة لا تطهر به لانه رقيق وكذا اذا رقى منى الرجال بمرض وقيل انما يطهر المنى اذا لم يتقدمه مذني والقيح انه لا فرق بين الرقيق والغليظ في زواله بالفرك وبقاء اثر المنى لا يضر كبقائه بعد الغسل كذا في الزا هدي ولو اصاب المنى ثوباً ذا بطانة فنفاها بها بطر بالفرك في الصبي وعند فحة لا يطهر وفي المنية اذا لقت الثوب المبلول بالجنس في ثوب طاهر يا بس فطرت ندوته ولكن لا يصير طبا بحيث لو عمر لا يتقاطر الا صح انه لا يتنجس وكذا الثوب الطاهر ليا بس اذا بسط على ارض نجسة رطبة وكذا الموشى حافياً على ابد جنس انتهى ولو ذهب اثر النجاسة عن الارض بالشمس او بالجفاف في الظل بحيث ذهب اثرها من اللون والريح جازت الصلوة على مكانها عندنا خلافاً للزفر والشافعي رحمه الله قياساً على التيمم ولنا قوله عليه السلام ايما ارض جفت بعد ما تنجست قد طهرت وجازت الصلوة عليها دون التيمم من اي لم يجز التيمم من ذلك المكان اتفاقاً فان قلت كيف جازت عليها الصلوة المقصودة بالذات ولم يجز ما هو الوسيلة اليها والقياس على ذلك ان النجاسة قد قلت بالجفاف وقليلها لا يمنع جوازها الا يرمى ان الفطرات من النجاسة لو اصاب الثوب لا يمنع جواز الصلوة بذلك الثوب بخلاف الثوب المائي اذا القطرة منها يفسد ما يكفي للصلاة والاعتقال كما يجي في مسئلة البئر وكذا الحكم في خلفه بل اولي كما اشتر في التيمم واذا اصاب الخف او النعل نجاسة لاجرم

ان النجاسة اذا جفت

اي كفاية كالزوث والقذرة نجفت فذلك بالارض يطهر لقوله
عليه السلام من اراد منكم دخول المسجد فليقلب نعليه فان كان
عليها قذرة فليمسحها على الارض فانها طهرت له ولان الخف و
كحوه صلب لا يتداخل فيه النجاسة فيبقى رطوبتها على ظاهره فاذا
جفت عادت الرطوبة النجسية الى جرمها وتزول بزواله بالتدليك
وقال ابو يوسف رحمه بطر الخف في رطبه ذات الجرم ايضاً
اذا مسح بالتراب لانه يجذب رطوبتها ويصير كالتي جفت و
عليه الفتوى العموم المبلوى وقال محمد يجب غسل الخف في
رطبه وبابها كالثوب والبدن وروى عنه انه رجع عن قوله
حين رأى كثرة البترقين في طريق بلدة رقى بخلاف النجاسة
الماء بعة فانها اذا اصاب الخف لا يطهر بالجفاف والتدليك
بل يجب غسله سواء كانت لها عين مائية كالدلم او لا كالبول
وقال ابو يوسف يطهر بالتدليك كماله جرم و بخلاف الثوب فانه
اذا اصابته نجاسة يجب غسله مطلقاً بالاتفاق وهو القياس
وفي المنية اذا اصاب الجلد ماء جنس فتشرب او الثوب اذا صبغ
بصبغ جنس او المرات اذا اختضبت بيد ما جنس او دخلت
يد ما في السمن النجس ثم غسل ثلاث مرات طهر الجلد والثوب و
اليدين وان بقي اثر السمن والصبغ وتشرب الجلد فهو عضو في
المحيط يطهر الثوب واليد بشرط ان يغسل حتى يسيل الماء الا ان
وان غسل بغيره من دمرارة كل حيوان كبوله **فصل**
في البئر وهي بمنزلة الحوض الصغير اذا وقعت فيها النجاسة

اجد بالفتح جلك لعدى
الاء اندر سبل عن النجاسة فوطا
في المحيطان جفوت بقل اثر اوله فوطا
جنس في الملقط بوطا اذا علم
انجاسة من الجوف مسحة

في دفع النجاسة من ازاله النجاسة شمع في بيان
بمع كل البئر مسحة

في البيضة ان يخرج

المايعة ينبت بها فيخرج كلها سواء كانت الواقعة قليلة او كثيرة حتى
ان قطرت دم او خمر في البيضة يخرج كل ما فيها كذا في المنيّة وقال لك
اذ ابلغ ماء البيضة ثمانين وخمسين مثاقيل بمنزلة المنيّة لا يفسد
ما دما يوقعه النجاسة فيه مالم يتغير احدا وصافه وقال الشافعي
رحم الله لا يفسد اذ ابلغ ما دما القلتين كما مر والجائده كالبيعر
البيعر مخصوص بالابل والغنم والروث يذى الحافر كالقوس
والجنثى بكسر الجاء وسكون التاء المثلثة مخصوص بالبيعر وشيئا
بيان خفتها وغلظتها على الاختلاف في شروط الصلوة قليلها
عفو لا يعني كثيرة صا وحده ان تأخذ ربع وجه الماد وقيل ثلثه
وقيل اكثره وقيل كله وقيل ان لا يخلو كل دلو من بيرة او
بعرتين والمختار ما ذكر في الهداية وهو ما يستكره الناظر في
رواية عن ابي حنيفة واختاره المصنف ولهذا قال وهو اي
الكثير المفسد من اجامدة ما يعده الناظر كثيرا اي سكره و
يستفحشه ولو وقع في الحلب بيرة او بعرتان بر في البيرة و
يشرب اللبن مالم تنفست ولم يظهر لونه كذا وروي عن علي رضي الله
والرطب واليابس والقيح والمنكر من البيرة والروث
والجنثى سواء في القيح وقيل ان الرطب والمنكر يفسد لا القيح
واليابس وفي النوازل هذا في البيعر وما الاختاء والاوراث
فبمنزلة البول فان مات فيها اي في البيعر عصفور او فارة
او نحوهما يظهر بئزج عشرين دلو ابدلوهما اي بدلوا تلك البيضة
لان الفرس لا يفسد مادام الواقع فيها اعلم ان الفارة تلتقط

وفي رواية الكثرة المفسد على اختلاف
ظهوره القليل المعفو عنه

اعلم ان طهارة البيضة لا يخرج
طهارة ولو باورثتها

بالهزة

البيضة لان
الواقع
بعد اخراج
الاستحباب
بطريق
ثلاثين
بطريق الا

في المنيّة ان يخرج
الاجوف اسوار

في البيضة ان يخرج
الاجوف اسوار

بالهزة لا بالالف لئلا يلتبس بالفار والاجوف الذي يعني الغليان
كما ان السور تلتقط بالهزة لا بالواو ولئلا يلتبس بالسور والاجوف
وهو حائط المدينة وفي الحامات والدجاجة والحرة ونحوها ينزع
اربعون دلو او يحكم وستون لاطمينان قلب المستعملين والهرتان
كالواحدة والثلث كالشاة وقال في العز لو وقع فيها اربع
من الفارة ينزع عشرون دلو كفاارة واحدة ولو وقع خمس
فاربعون الى التسع ولو عشر اجميع الماء كذا اعلم ان ما
بين الفارة والحامات كفارة واحدة حتى لو وقعت اربع منها
ينزع خمسة عشرون الى ثلثين ايضا واذا وقعت خمس ينزع ثمانين
اربعون الى ستين وما بين الدجاجة والثاة كدجاجة ينزع
الى ستين كذا قال الزيلعي فاذا وجد فارة او غيرها ولم يدر
متى وقعت ولم ينتفع اعادوا صلوة يوم وليلة وغسلوا كل
شيء اصابه ماؤيا وان انتفتحت اعادوا ثلثة ايام وليالها هذا
عند ابي حنيفة وقال ليس عليهم اعادة شيء حتى يتيقنوا متى
وقعت وكان ركن الائمة الصباغي يفتي بقول ابي حنيفة رضي الله
فيما يتعلق بالصلوة ويقولها فيما سواها وفي وقوع الادمى و
الشاة ونحوهما ينزع الكل لان ابن عباس امر بنزع ماء زمزم
كل حين وقع فيه زنجي ومات بعد اخره وان انتفع الواقع
منها او تنفس بنزع الكل مطلقا اي صغيرا كان الواقع او كبيرا
اذا وقع الحمل في البيضة او ذنب الفارة وانتفع بنزع كل الماء
هذه مسألة سوى منها الحمل باذنه الواحد في تجسس ماء البيضة كل

في سوا كان لا يصح

لان القطع لا ينفك عن الجذبة

لانتشار البلة النجسية في اجزاء الماء واذا كان المستفح كذلك يكون
المتفح اكثر فدا لبقاء فربه في الماء هذا كله في الحيوان الذي
لان مالا دم له اذا استفح او تفشخ في الماء والعصير لا ينجسه كذا في
العزروان لم يكن نزح الكل لبنع الماء اى لكونه معيناً لنزح
حتى يغلبهم الماء يحصل بقاءه حتى يغلب على ظنهم ان جميع الماء
المنجس قد خرج وبقي الماء الطاهر الخارج من الغرق الاشبه ان
يؤخذ في بيان القدر الخارج بقول رجلين لهما بصارة في امر
الماء وعن ابي يوسف رحمه يحفر بقدر ما يهاوضا وعمقا حفرة
اخرى فيملئ ماء البئر الاول فيها وعنه ايضا انه يرسل قصبة فيها
ويعلم مبلغ الماء ثم ينزع عشرة دلاء ثم تعاد القصبة فيها فينظر
كم انتقص العشرة فينزع ما يستار ذلك وعن محمد رحمه ينزع باثنا
دلو الى ثلثمائة كذا في الزاوي مبدى مسئلة بئر تنجس ماؤها بفجار
ثم عاد بعد ذلك الصحيح انه طاهر ان اخبره الواقعة فيها ويكون
العور بمنزلة النزع حتى لو صلي في قعرها حاله الجفاف يجوز وقيل
ان عاد الماء صار نجسا وكذا يبر وجب منه نزع عشرين دلو
فترج عشرة دلاء ولم يبق الماء ثم عاد الماء لا ينزع منه شيء
كذا في التوازل **فصل** في الاستنجاء وهو مسح موضع او
غسله والنحو ما يخرج من البطن وهو سنة من البول والغائط
وكونهما كالمدى والودى والمنى والدم الخارجة من السيلين
وكالدودة والحصاة الملوثة بالنجاسة اعلم ان الاستنجاء
على خمسة اوجه اثنان منها واجبان احدهما غسل نجاسة المخرج

نصارة اشعور في الماء الاصل فيه
الرجوع الى اصل العلة كل من قال تعالى
فاستلوا اهل الذنوب انفسهم فانما
اعني يقولون طيبين يكونان في
الشهادة

في الغسل عن الجنابة والحيض والنفاس والثاني اذا تجاوز مخرجها
يجب عند محمد قل او اكثر وهو الاحوط وعندهما يجب اذا تجاوز
قدر الدرهم لان ما على المخرج سقط اعتباره ببقى العبرة وراؤه
والثالث سنة وهو اذا لم يتجاوز المخرج والرابع مستحب وهو
اذا بال ولم يتغوط بغسل قبله والخامس بدعة وهو الاستنجاء
من التريح بكل طاهر مزيل كالخ والمدر والتراب والخشب
والخرقة واللبد والقطن والرتما ونقل عن النظم انه يستنجى
بالاعدار فان لم يجد فبالا حجار وان لم يجد فبثلاثة اكف من
التراب ولا يستنجى بما سواها لانه ورد في الحديث انه يورث
الفقر بمسح المحل به حتى ينقيه ولا يستنجى به اى في الاستنجاء
عدد ولكن يشترط الانقاء عندنا حتى لو انقى بحجر لا يجتاز
الى الثاني ولو انقى بحجرين لا يجتاز الى الثالث ولو لم ينق به
فانه يزيد على ذلك حتى ينقيه وعندنا لا نفى الاستنجاء بثلاثة
اجزاء او بحجر لثلاثة احواف فرض حتى لو ترك الثلث لا يجوز
صلوته عنده والماء افضل لان اهل بيتا كانوا يتبعون الاجار
بالماء فخرت فيهم رجال يحثون ان يتطهروا ولان الماء المبلغ في
الانقاء فان جاوز الخارج المخرج فعين الماء اى يجب عنده
لان للبدن حرارة جاذبة فلا يزيلها الا بالماء والاتفاق واما
ان كان المتجاوزا اكثر من قدر الدرهم مع ما في المخرج يجب غسله
عند محمد كما ذكرنا آنفا وعندهما لا يجب قيل الاصح ما قالاه
ويكره الاستنجاء بخمسة عشر شيئا بالاعظم والاروت المطعوم

في المخرج
في المخرج

لا يشترط ان يكون من مسود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تشترطوا بالاروت والاباطم

وروي الترمذي في المعجم الصغير
 روي في المعجم الكبير

والجواز

وباليد اليمنى ويجلف الدواب وورق الاشجار والرجيع والزجاج
 والآجرة والقصب والحرف والشعر والشيء المحترم ورؤس
 الاصابع ويجوز سبط الاصبع الوسطى ولو احتاج ختم البصر ولم
 ينق بها ختم انقصر الفرق بين الاستنجاء والاستنقاء الاستنجاء
 فالاول استعمال الماء او الحجر او نحوه في تطهير السيلين و
 الاستنقاء طلب النظافة بالجرج وامثاله قبل استعمال الماء و
 الاستبراء التيمم والركض برجله على الارض وذكر ذكره
 حتى يزول اثر البول **كتاب الصلوة** وانما سميت اركان
 معلومة وافعال مخصوصة بها لانها صلة بين العبد وبين الله
 تعالى كما ان المحراب سمي محرابا لكونه موضع احراب لان الامام
 يجاربه الشيطان فيه ليلا يشغل قلب العباد عن ربه وقيل
 لتحرك الصلوتين بالصلوة وبهما عظام ثابتان عند العجز و
 فرضت الصلوة ليلة المعراج وكان قبل الهجرة سنة في شهر ربيع
 الاول على قول الزهري وقبلها ستة عشر شهرا في شهر ذي
 القعدة على قول السدي كذا في المنحة ومن سجد وافاق بين
 الجنون او بلغ الصبى او طهرت الحائض والحال قد بقي من
 الوقت قدر تحريمه لزمته اي يجب على هؤلاء اداء صلوة ذلك
 الوقت وان لم يتمكن من ادايتها فيما بقي من الوقت فعليه
 قضاءها وقال زفر لا يلزمهم الاداء الا ان يدركوا وقتا صالحا
 للاداء ولما تبين لزومها في هذه المسئلة اردف عكس تلك
 المسائل وقال ولو ارتد او جن او حانت حينئذ اي حين بقي

الصلوة العارضة

من الوقت قدر التحريم لم يجب عليهم شيء من صلوة ذلك الوقت
 لان المعبر في السببية آخر الوقت عندنا لان المطالبة انما يتحقق
 في آخر الوقت ولهذا كان محييا بين ان يؤدى في اول الوقت
 او في وسطه او في آخره والتحجير بنا في المطالبة او لا وان ثبت
 وجوبها باول الوقت على غير معذور لوجود السبب كما تقرر في
 الاصول وعند الشافعي يطالب في اول الوقت ومن اراد تفصيل
 المسئلتين ودليل الطرفين فليطلب في المختلف في باب الشافعي
فصل في الاذان وهو في اللغة الاعلام مطلقا وفي الشرع اعلام
 المؤمنين المكلفين في اوقات مخصوصة متوجهة الى القبلة الاذان
 سنة محكمة وقيل انه واجب ثبت بالكتاب والسنة اما الكتاب
 فقوله تعالى واذا ناديتهم اتخذوها هزا والامر بالبنداء ههنا الاذان
 كذا نقل عن الكافي واما السنة فخاروي عبد الله بن زيد
 انه جاء الى النبي وقال كنت بين النوم واليقظة اذ نزل نازل من
 السماء على جرم حايط واستقبل القبلة وقال اتدركون اتدركون
 الى آخره ثم تكلم ثم اقام وقال في الاقامة مثل ما قال في الاذان
 الا انه زاد فيها قد قامت الصلوة مرتين فقال رسول الله ص
 عليكم بلا الاقامة اندي منك صوتنا اعلم ان الاوقات عينت
 للاعلام فينبغي للمؤمن ان يثبت اولها بالوقت فيسبق ويجز
 المسجد ومن لم يثبت به فينتبه بالاذان وحضره ومن لم يثبت
 به فبالنشويب ومن لم يثبت به هذه المنبهات ولم يحضر الجماعة
 يخشى عليه الكفر للصلوة الخمس والجمعة فقط احراز عن صلوة

والشيخ اعانت مكتبة في الامن اهل بيته
 في شهر ربيع الاول سنة ١٢٨٥

في شهر ربيع الاول سنة ١٢٨٥

واقام وكان حجة في البوابة ان شاء الله تعالى مما اوقصر على الاقامة
 للمغنية عن اعلام الغايين ولو اكتفى المصلي في بيته باذان الحجة
 واقامته جاز ولو لم يؤذن في الحجة يكره تركها وعن ابي حنيفة رضى
 اذا صلوا في منزل جماعة بلا اذان ولا اقامة فقاموا ولا
 يكره ذلك للواحد والمسافر كذا في الزاهد ويحوز اقامة غير المؤذن
 ولو اذن رجل واقام آخر بحضوره لا يكره عندنا لان اتم مكثوم
 ربما يؤذن ويقيم بلال وتارة بالعكس فاما لو غاب المؤذن
 واقام غيره فلا يكره اتفاقا فان حضر ولم يرمض باقامة غيره
 يكره اتفاقا وان رضى به لا يكره عندنا ويكره عندنا ففعل رحمه
 ويستحب ان ينتظر المؤذن لكثرة الجماعة الا ان يكون في الحاضر
 ضعفاء ودوا الحاجة ولا ينتظر لرئيس المحلة وكبيرها ويكره
 للمؤذن اخذ الاجرة لقوله عليه السلام لعثمان بن ابي العاص
 لا تأخذ الاجرة على الاذان ولا في القرية المقصودة تقوت
 بالاجرة الا اذا امره بالاذان من غير ذكر الاجرة فيجوز ان
 يعطيه كالمدايا وكذا لا يجوز اخذ الاجرة على الطاعات لكن
 المتأخرين اجازوها على التعليم والامامة في زماننا كما صرحوا في
 كتاب الاجارة ولو استأجر شخصاً لتعليم غلام او ولده شعراً
 او خطاً او هجاء او ادباً او حرفة مثل الخياطة ان بين المدة
 بان استأجر شهر يجوز وينعقد على المدة حتى يستحق الاجر
 تعلم او لم يتعلم اذا ستم الاستاد نفسه له وان المدة ينعقد
 فانه حتى لو علم يستحق الاجر المشروط الا فلا كذا في المنحة ولا

فمن يتبع في بيت اكرم او غيره
 لو صلوا جماعة بلا اذان ولا اقامة
 الا اقامة لا اعلام ينتظر شروع وقت
 كلام منتظرون فالحسين بالشرع

يؤذن

يؤذن لصلوة قبل الوقت ولو اذن قبله بعد اذنه قال
 ابو يوسف والشافعي رحمهما الله يجوز اذان الفجر في النصف
 الاخير من الليل لان بلال يفعل كذلك ولنا قوله عليه السلام لا
 يقرنكم اذان بلال فانه يرجع قايكم ويؤفظنا بكم ويسترحنا
 كلوا واشربوا حتى يؤذن امم مكثوم وروى انه عليه السلام
 عرك اذن بلال فيه حتى ادماه وقال ليس عركت الى هذا
 لا وجعتك ضرباً ويجب على سماع الاذان والاقامة متباعدة المؤذن
 وفي اخره من سماع الاذان فعليه ان يحجب وان كان جنباً لان
 اجابة المؤذن ليس باذان ولذا لا يشترط استقبال القبلة
 وفي الجامع الصغير ومن كان في المسجد فليس عليه ان يحجب وهو
 ان يقول مثل ما قال المؤذن فيهما لقوله عليه السلام من لم يحجب
 الاذان فلا صلوة له وفي المختلف في شرح قوله ويشترط الامام
 لا حين بلغ قد قامت الصلوة بل حين فرغ اشارة الى ان
 المتابعة في الاقامة ايضاً قول ابي يوسف حاشية واما عندهما
 الاثار وردت للمتابعة في الاذان دون الاقامة كما يأتي في
 آخر الشروط قيل هذا بيان الفضيلة حتى لو تركها لا يائثم
 وقيل المراد المتابعة الاجابة بالقدم لا باللسان حتى لو اجاب
 باللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون حجباً اقول الاول هو المراد
 بدلالة قوله الا في المبيعة الاولى الى آخره ويقول بعد ولا
 يشتغل بعمل غير الاجابة فيقول فيها لا حول ولا قوة الا بالله
 اعلى العظيم وفي المبيعة الثانية يقول ماشاء الله كان

يؤذن في وقت الصلاة
 بعد الاذان ان يرفع قبل الوقت

اي ان لا يجرد قبل النصف ليحجب
 الى قوله كذا في الباري

قال الشافعي من قال مثل ما قال المؤذن
 الا الصلوة والفلاح غفر ما تقدم
 في زينة وما جاء كذا في الكرام

ما ان هذا البيت على قول ابي
 يوسف حاشية

وما لم يثلم يكن ويقول عند قوله الصلوة خير من النوم صدقت
 وبالحق نطقته قال عليه السلام اذا قال احدكم من قلبه كذا
 دخل الجنة قال في المبارق معناه دخل الجنة بلا حساب او بمزيد
 رفع الدرجات والاجمع المؤمنين وعدوا بدخول الجنة وروى
 ان النبي عليه السلام كان يجلس في مسجده عند الاسطوانة وابو
 بكر في حذائه فاذن بلال فلما قال شهد ان محمد رسول الله
 قال ابو بكر مثل ما قال بلال فقبل ظفري ابراهيميه ووضع على
 يمينه وقال قرّة عيني بك يا رسول الله فلما تم الاذان
 قال عليه السلام من فعل مثل ما فعلت يا ابا بكر غفر الله له ثوبه
 جديدة وخدمته عمده وخطاه ولا يتكلم معها بغير الاذان
 والاقامة ولا يقرأ اي لا يبدأ بقراءة القرآن عندهما ولا
 يسلم ولا يرد بل يستمع ويتبعه كما يتناغم يردّه بل نه اذا
 فرغ منه وامان سلم على المؤذن في الاذان او على المصلي او
 على التالي فعند ابى حنيفة رضى يرد بقلبه وعند محمد يردّه
 بل نه بعد فراغه عما كان فيه وعند ابى يوسف لا يردّه قبل
 الفراغ ولا بعده بل نه وهو الصحيح كذا نقل عن الخانية ولا
 يشغل والتامع بعمل غير الاجابة تا بقدم اي المشي الى الجماعة
 لان الاشتغال بعمل آخر يخل الوصول الى تكبيرة الافتتاح
 وان سمع القارئ الاذان والاقامة يقطع القراءة لهما هذا
 اذا كان اذان مسجده وهو في منزله فلا يترك القراءة بالاذان
 في مسجد غيره ومنه ما قال في البرازية القارئ اذا سمع الاذان

لا يترك

لا يترك القراءة
 في مسجد غيره

لا يترك القراءة
 في مسجد غيره

لا يترك القراءة وفي صحيح البخاري عن جابر رضى الله قال قال
 النبي عليه السلام من قال حين سمع الاذان اللهم رب هذه
 الدعوة الناطقة والصلوة القائمة آت محمدًا الوسيلة و
 الفضيلة والدرجة العالية وابعثه مقامًا محمودًا الذي و
 عدته خلقت له شفاعتي يعني وجبت كما في قوله تعالى فيجزيك عليهم
 غضبي اي يحجب الظاهر انه اراد بالحين هنا حين الفراغ عن
 استماع الاذان للتوفيق بينه وبين حديث الاجابة مع اننا
 امرنا بترك التلاوة فضلًا عن الاشتغال بالبقاء **مسائل**
شعبة رجل دخل المسجد والمؤذن يقيم يقعد الداخل ولا يقف
 قايما الى فراغه وثواب الاقامة ازيد من ثواب الاذان اذا بلغ
 الى قوله قد قامت الصلوة كذا في البرازية الصلوة باذان و
 اقامة في مسجده وحده افضل من ان يصلي في مسجد آخر بالجماعة
 قال عليه السلام من اذن واقام وصلى يصلي معه الملايكة ومن صلى
 بغيرهما لا يصلي معه الا ملكان رجل له مسجد في خلعة فحضر الجامع
 او مسجد آخر ليصلي في جماعة كثيرة فالصلوة في مسجده افضل
 قل او اكثر وان فاتته الجماعة في مسجده فهو مخير ان شاء يذهب
 الى مسجد آخر وان شاء يصلي في مسجده منفردا الصلوة في
 البيت بالجماعة لا ينال فضل الجماعة في المسجد رجل له مسجدان
 اتياهما قدم فوادى ان يصلي فيه فان استويا فامر بهما وان
 استويا فهو مخير كذا في التوازل اعلم ان الامامة افضل من
 الاذان لمواظبة النبي عليه السلام والخلفاء الراشدين عليها

وهو الموعود النبي عليه السلام بقوله
 تعالى عسى ان يجعلك ذكرا
 مقاما محمودا

لا ضلّال صور الجماعة قبل ان يؤدى
 صلواته

نعم فيها خطر الضمان حيث قال عليه السلام الامام ضامن و
المؤذن مؤتمن لكن الفضيلة مع الخطر وكونه مؤتمنا انما
على الناس لانهم يعتمدون عليه في الصوم والخطوة والصلوة
حيث يشترعون فيها باطلا فكان امانة في ذمته يؤدبها اليهم
حين اذن **فصل في شروط الصلوة** الشروط اجمع شروطا يكون
الراء وهو ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون منه وكذا الشريطة و
جمعها شرايط فاما الاشراط اجمع شرط بفتح الراء وهو العلامة
ومنه اشراط الساعة اعلم ان للصلوة اثني عشر فرضا وهو
نوعان شروطا وادكان **وشروط الصلوة ستة الوقت**
والطهارة بانواعها وهي طهارة البدن من الحدث والخبث
وطهارة الثوب والمكان عما لا يجوز به الصلوة **وسر العورة**
واستقبال القبلة والنية وتكبير الاحرام **وسيجي تفصيل**
كل واحد من ذلك الشروط على ترتيب الاجال واركانها
ستة ايضا وهي القيام والقراءة والركوع والتسجود والانتقال
من ركن الى ركن والقعدة الاخيرة **وسيجي تفصيل الاركان**
ايضا وانما لم يذكر الخروج بفعل المصلي مع انه ركن عند ابي حنيفة
اخذا بقولهما لقوة دليلهما لما سياتي في بحث القعدة الاخيرة
بحديث ابن مسعود رضى عنه وبانه قال لا يخرج من الصلوة بالبيع
قد يكون بفعل مكره كالحديث بالعمد والعمهنة فلا يجوز وصفه
بالوجوب ولا اتمام الفرض به كذا في المختلف وواجباتها اي
واجبات الصلوة احدى عشر قواة الفاتحة في الاوليتين و

ومن هذا المعنى قالوا كمن الامام وان
طردت والامن مؤذنان
كلين

الركعة في ركعتين

في كل ركعة ركعتين

في كل ركعة ركعتين

في كل ركعة ركعتين

في كل ركعة ركعتين

قراءة سورة قصيرة او طويلة او قراءة قدرها اي قدرة سورة
مطلقا والجهر في الجهرية للامام لانه لا يجب الجهر على المنفرد
في الجهرية ولهذا لا يجب عليه سجدة السهو اذا اخطى في الجهرية
ولكن نذب جهر المنفرد في الوقتية كالمتفعل لئلا يكون على
منوال الجماعة والمخافة في الصلوة السرية **يفرض** صلوات الظهر
والعصر مطلقا اي اماما كان او منفردا ويجب الطمأنينة اي
التعديل يعني استقرار الاعضاء مقره في الركوع والتسجود عند
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وانما قيد بهما لانه لا يجب التعديل
في القومة بعد الركوع والجلوس بين السجدين بل هو سنة
فيهما عندهما في اصح الروايات وقال ابو يوسف رحمه الله الطمأنينة
فرض في تلك الحالات الادب حتى لو ترك التعديل فيها لقصد
صلوته له قوله عليه السلام لا عابى حفت الركوع والتسجود قم
صل فانك لم تقبل وقوله عليه السلام ان اسوء الناس مركة
من لا يقيم صلبه في الركوع والتسجود وقوله عليه السلام للذي نفر
نفر الديك تلك صلوة المنافقين وهي فاسدة وهو قول
الشافعي وما لك واحد رحمهم الله ولهما ان الله تعالى امر بالركوع
والتسجود بدون الطمأنينة والزيادة على النقص سمح كذا في المختلف
ورعاية ترتيب افعالها فيما يكرر في ركعة واحدة كالسجدة
حتى لو ترك التسجدة الثانية وقام الى الركعة الثانية لا تقصد
صلوته وعليه ان يسجد السجدة المتركة فيها ويسجد للسهو
بعد السلام اما ترتيب القيام على الركوع وترتيب الركوع

في كل ركعة ركعتين

لان تلك الفرض واجب مطلقا لا يجب كذا
فانفرد في شتر الصلاة والصلوة تعدل الاركان
واجب في الحالات الاربع عند جماعة الفقهاء
طمانينة القومة والجلوس بقدر نيته سنة
لا واجب عند جماعة الفقهاء

على السجود ورض كذا في المسكين وغيره وقال صدر الشريعة وجوب
 رعاية الترتيب ليس بمحقق فيما يكثر بل مراعات الترتيب في
 الاركان التي لا يتكرر في ركعة واحدة واجب ايضا كالقراءة قبل
 الركوع فلو عكسها يجب سجود السهو كما صرح صاحب الوقاية بأنه يجب
 سجود السهو اذا قدم ركعا او اخره وسجدة السهو انما يجب بتكرار
 الواجب فيجوز ان يراد بالترتيب ما يتكرر في جملة الصلوة كالقيام
 والركوع وغيرهما فيكون احرازهما لا يتكرر فيها كتبكية الاقتراح
 والقعدة الاخرة فان تقديم الاول على الاركان وتأخير الثاني
 عن جميعها فرض وهو مختار المصنف حيث قال وترتيب اركانها
 اي افعالها والقعدة الاولى سواء كان في الرابعة او الثالثة
 او في الفرض او في النفل حتى لو سهى عن القعدة الاولى في التراويح
 وقام الى الثالثة بمضي على صلوته ثم يسجد للسهو وقال محمد وزفر
 والثالث فعي ان القعدة الاولى في الرابعة من النفل فرض
 لهم ان كل شفع من النفل صلوة على حدة ولنا ان الرابع اذا
 ادبى بتخرجه واحدة كانت الكل صلوة واحدة فيفرض فيها
 قعدة واحدة كذا في الشروح والشهد في القعدتين اي قراء
 الشهد في القعدة الاولى والثانية واجبة وهي اصح لان قوله
 عليه السلام لابن مسعود قل التحيات تعد الى آخره يدل على وجوب
 الشهد فيها وعبارة الهداية يودن ان يكون قراءة الشهد
 في الاولى سنة وقال الثالث فعي الشهد في الثانية فرض والتسليم
 اي لفظ السلام في آخر الصلوة واجب والالتفات الى جانبية سنة

اعلم انه قال في الترتيب في الصلاة على الركوع
 الركوع على السجود فرض ثم قال في ترتيب القعدة
 على الركوع واجب لانها لا يمكن لها ان تكون في غير
 القعدة كما هي في باقي ركعات النفل في كل ركعة
 فيقول صدر الشريعة بوجوبها في الركوع
 الاطلاق عليه فليطالع ثم ختم بكتشاف اسرار

والعشر والحادي عشر من الواجبات الصلوات في الوتر وتكريرات
 التشريق كما يحجى في موضعها وسننها اي سنن الصلوة ما سوى
 ذلك المذكور من شرائط الصلوة واركانها وواجباتها الالاقى تبلغ
 جملة الى ثلث وعشرين وما عداها سننها من اقوالها وافعالها
 المطلوبة اما التنن القولية فمثل الشاء والتعوذ والتسمية و
 التامين والتسميع والتكبيرات في خلالها والتسبيحات والتفصيلة على
 النبي عليه السلام واما التنن الفعلية فيها فرفع اليدين في
 التكبير ووضع يمينه على ياره وابداء صبيغيه وتوجيه صابع يمينه
 نحو القبلة وغيره ما على ما يحجى تفصيلها ولما اجل المصنف الشرايط
 والاركان في اول الفصل شرع في تفصيله فقال الشرط الاول
 الوقت واما قدم الوقت على سائر الشروط لانه سبب لفرضية
 الصلوة والصلوة سبب لما عداها فوقت الصبح اوله من طلوع
 الفجر الصادق وهو لياض المعتصر من في افق المشرق الى طلوع
 الشمس واخر زبقة الصادق عن الصبح الكاذب وهو ما
 يتبدد في الافق مستطيلاً فيعقبه الظلام واما قدم وقت الفجر
 لانه وقت لا اختلاف في اوقله واخره عندنا اول النهار
 وقدم محمد رحمه في الجامع الصغير وقت الظهر لانه وقت اول
 صلوة فرضت ووقت الظهر من زوالها حتى يصير ظل كل
 شئ مثليه عند ابى حنيفة رضه لما روى في اما حة جبريل انه صلى
 الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شئ مثليه وفي رواية
 الحسن عنه ان ما بين المثل والمثلين وقت مهمل كما بين طلوع

الاعمال المطلوبة للاركان
 الواجبات
 الوضع الاصل في الظاهر وهو ان تباعدوا
 في جنبه وروى بالسنن في بعض
 التشريع
 ختم بسجود ويدخل وقت الفجر
 فليخرج وقت الفجر والجميع
 يدخل وقت الظهر زوال الشمس كذا السواء

الشمس وزوالها وتالا اذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت
 الظهور ودخل وقت العصر لانه جبرئيل في اليوم الاول حين صار
 ظل كل شيء مثله وهو قول الثالث فحق وقال مالك اول وقت
 الظهور اذا زالت الشمس واذا مضى قدر ما يصل في اربع ركعات
 دخل وقت العصر كذا في الراهدى وشرح الوقاية سوى في الزوال
 وطريق معرفة في الزوال ان ينصب عمود مستوي في ارض مستوية
 فادام ظل العمود في النقصان فهو قبل الزوال ودق فهو في
 الزوال واذا شرع الظل في الزيادة علم ان الشمس قد زالت
 وانما استثنى في الزوال لانه قد يكون الظل في مثالي بعض
 المواضع في الشتاء وقد يكون مثلين فلو اعتبر المثل والمثلين
 من القياس بدون الفنى لما وجد الظهور عندهما ولا عند فافهم
 وهو اي بلوغ ظل كل شيء مثله او مثليه على الاختلاف اول
 وقت العصر واجرة عودها وقال الحسن آخر وقت العصر حين تصفر
 الشمس وهو اي غروب الشمس اول وقت المغرب واجرة
 غروب الشفق الابيض بعد الحمرة عند ابى حنيفة وزفر جمها لان
 البياض من انار الشمس فيكون في حكم الحمرة كما في الفجر وهو قول
 ابى بكر الصديق وائس وعاذ ابى وابن الزبير وعايشة رضوا
 الله عليهم واما عندهما الشفق هو الحمرة والفتوى على قولهما
 لما ثبت عنده من حمل عامة المشايخ الشفق على الحمرة كذا في
 الدرر وفي المبسوط قولهما اوسع وقوله احوط وهو اي غروب
 البياض او الحمرة اول وقت العشاء ووجه طلوع الفجر الصادق

وفيه من انوارها

ووقت الوتر وقت العشاء من غروب الشفق الى طلوع الفجر و
 عندهما اول وقت الوتر بعد العشاء متى صلى بلا خلاف في
 آخر وقتها ويجب تأخيرها عن اي يجب تأخير الوتر عن صلوة
 العشاء حتى لو صلى الوتر قبل العشاء لم يجز بالاتفاق لكن
 اذا كان ناسيا يجوز عنده وقال ابو حنيفة العشاء بعد ما ولا
 يجوز تقديمه عليها ذكر الا اذا ناسيا وثمره الخلاف تظهر فبين صلى
 العشاء عنده دون الوتر لانه صلى بها في وقتها بوضوء والترتيب
 يسقط بالنسيان وعندهما بعيد بها لانه كان صلىها قبل وقتها
 فلزمه الاعادة وسحب الاسفار بالفجر في الازمنة كلها الا
 للحاج يوم النحر بمزدلفة والتفليس افضل هناك وهو ظلة
 آخر الليل وحده الاسفار ان يبدء الصلوة بعد انتشار البياض
 وقرأ اربعين آية او اكثر ولا يعجل فيها بل يقف بين الكنتين
 فاذا فرغ من الصلوة فظهر له سهو في طهارته يمكنه ان يتوضأ
 ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس والمفضل عند مشايخنا ان
 يبداء بالاسفار ويختم به ويختار الطحاوي ان يبدء بالتفليس
 ويختم بالاسفاء وهذا اختيار حسن وقال الثالث في سحب
 التعجيل في كل صلوة وسحب الامر او اي التأخير بالظهور في
 الصيف وسحب تعجيلها في الشتاء بحديث انس انه قال قال
 النبي عليه السلام اذا كان احمر ابرو بالصلوة وان كان البرد
 تجاها بها وسحب تأخير صلوة ما لم تتغير قرص الشمس في
 الصيف والشتاء قبل المراءىء ما الواقع في اجدار وقت صفاء

انما ذكر الوقوف بالرداء قبل طلوع الشمس

وهو على نوعين وضوء ثم يتوضأ ووتر ثم
 ركعتي العشاء بغير وضوء بعيد العشاء غدا بجمع
 وقوله من غروب الشفق الى طلوع الفجر
 فانه اعظم لانه
 ويدل على افضليتها في الاسفار قوله تعالى ومن الليل
 انكبركعتي الفجر بعد ما ابر النجوم
 واداء النجوم بعد ما يسفر
 كذا في تفسيره في البيت

وفيه من انوارها
 وفيه من انوارها
 وفيه من انوارها

الهواء والقيح ما قال المصنف وهو تغير قهرها لان تغير الهواء
 قد يحصل بعد الزوال واعلم ان المراد به تاخير الشروع الى تغير
 قهرها لا الاداء لانه اذا شرع فيها قبل تغيره واخر ادائها الى
 التغير لا يكره كذا في شرح المجمع وتيسر تعجيل المغرب دايما في
 في الصيف والشتاء والسفر والحضر جميعا قال عليه السلام لانزال
 متى بخير ما لم تؤخر المغرب الى شباك النجوم ولان في تأخير شب
 باليهود كذا في الزايدى ويستحب تأخير العشاء الى انقضاء ثلث
 الليل في الشتاء لقوله عليه السلام لولا اشتق على امتي لامرتهم
 بتأخير العشاء الى ثلث الليل وفي المنية استحباب التأخير الى ما قبل
 ثلث الليل واما تأخيرها الى نصف الليل فباح والى النصف
 الاخير بلا عذر فكرهه ويستحب تعجيلها أي صلوة العشاء في الصيف
 لحوق فوت الجماعة بغلبة النوم وفي يوم الغيم يستحب تعجيل
 العصر والعشاء اما في العصر فلتوهم الوقوع في الوقت المكروه وفي
 العشاء فلتخوف فوت الجماعة باعتبار المطر وذلك موزن في هذا
 البيت تعجيل نمازي كي درو عين بود محبوب بود چون ذكر هوا
 غين بود ويؤخر الباقي يعني الفجر والظهر والمغرب يوم الغيم وفي
 رواية الحسن عنه يستحب التأخير في جميع الاوقات في يوم الغيم
 وهذا احوط لان الاداء جائز بعد الوقت لا قبله ولا يجمع بين صلاتين
 في وقت واحد الا بعرفة ومرد لفة لما ياتي بيانه في اثناء فصل
 الاحرام من كتاب الحج وقال في مجزأ المجمع بين الظهر والعصر
 وبين المغرب والعشاء بعد السفر والمطر وفي النوازل يجوز ايضا

روي في صحيح

فان العشاء يؤخر قبل وقت

على وجهين أحدهما بان الوقت الظاهر والعصر
 في وقت واحد فيكون تأخير العشاء في وقت واحد
 وعنه ان يؤخر العشاء في وقت واحد

للمنفرد

للمنفرد ان يجمع بين الصلوتين بان يؤخر الاولى ويجعل الثانية
 اتي زمان كان كذا في شرح الكنته ويستحب الوتر آخر الليل ان
 وثق اي اعتمد بالانتباه بان يألف صلوة الليل والاى وان
 لم يعتمد لنفسه بالانتباه فاقله اي يصلي الوتر عقب العشاء لما روي
 انه عليه السلام قال لابي بكر مني توتر قال اول الليل قال عليه السلام
 اخذت بالثقة ثم قال لعمره مني توتر قال آخر الليل فقال هم
 اخذت بالفضل ووقت صلوة الجمعة وقت الظهر ابتداء و
 انتهائها وقال مالك لا يخرج وقتها الى المغرب وعند الحنابلة يجوز
 قبل الزوال ووقت صلوة العيد من ارتفاع الشمس قدر
 ربح اورحين الى زوالها فالمراد برفع الشمس الى هذا القدر لم يخرج
 الصلوة نقلا او فرضا عندنا فلما فرغ من الاوقات المستحبة
 شرع في بيان الاوقات المكروهة وقال واوقات الكراهية ثمانية
 ثلثة منها يكره فيها كل صلوة وسجدة التلاوة والشهو واما قال
 كل صلوة يشمل الفريضة اداء وقضاء والنوافل وصلوة الجنبارة
 لما ورد في صحيح مسلم انه قال عقبه بن عامر نهانا رسول الله ان
 نصلي في ثلث اوقات احدها عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند
 اسوائها حتى تزول وعند غروبها وان لم تقبض فيها موتانا وان
 نسجد للتلاوة هذا اذا حضرت الجنبارة او تلى آية السجدة في وقت
 صباح واخرتا الى وقت مكروه لا تنها وجبت كاملة فلا بد من
 ثمانية واما اذا حضرت او تليت او نذر بان يصلي فيها او شرع
 فخلا فاداءها فيه جاز مع الكراهية لا تنها وجبت ناقصة فادائها

روي في صحيح

في هذا الوقت

في هذا الوقت

كما وجبت فالأفضل في صلاة الجنازة ان يؤدى فيها اذا كانت
 حاضرة ولا يؤخر لقوله عليه السلام ثلاث لا يؤخر الجنازة كذا في
 الزايدى وانما قيدنا طلوع الشمس بالارتفاع لانه ما لم يرتفع
 قدر ررج منى في حكم الطلوع فلا يباح فيه الصلوة اصلا قبل الايعم
 هذا الحكم لان البلدات متفاوتة ارتفاعا وانخفاضاً فالحكم المقام
 انه لو قدر ان كان على النظر الى موضعها منى في حكم الطلوع فاذا انظر
 اليها تباح الصلوة وقيل هذا متفاوتة ايضا بصفا الهواء و
 عدمه فالاصل فيه ان يؤمنه طشت في ارض مستوية فادام الشمس
 تقع في خطها منى في الطلوع فاذا وقعت في وسطها فقد طلعت
 وحلت فيه الصلوة كذا نقل عن النهاية واعلم ان ما صليها بعض
 الناس عند وقوع الشمس في شواهي الجبال ستهين بها صلوة
 الاشراف بكرة بل لا يجوز واستثنى ابو يوسف استواء يوم الجمعة
 وقال لا يكره النقل عنده بحديث ابى قتادة وقال الشافعى ومالك
 والاوزاعي واحمد رحمهم الله يجوز الفريضة في هذه الاوقات كذا في
 الحديثين الا عصبويه لقوله عليه السلام من ادرك ركعة من العصر
 قبل غروب الشمس فقد ادرها ولا تقدر بالغروب لان قضاء آخها
 في وقت مشروع بخلاف الفجر اذا طلعت الشمس بعد ما صلي ركعة
 منها في وقت مشروع فان قضاء آخها في وقت منى عنه فلو طلعت
 الشمس في خلال الصلوة تقسده صلوة الفجر ولو غربت الشمس
 في خلال صلوة العصر لا تقدر لما بينا قال في آخره انه اذا افتتح في
 التطوع في هذه الاوقات يقطع ثم يقضى في وقت مباح في ظاهر

كما قال القدوري وقاضى خاں وغيرهما لا
 يجوز الصلوة مطلقا في هذه
 الاوقات

الرواية ولو لم يقطع ومضى على ذلك فقد بء ولا شيء عليه
 اى لا قضاء عليه انتهى ووقتان من الاوقات الثمانية المذكورة
 يكره فيها التطوع والصلوة المنذورة اذ وجوبها باليجاب العبد
 فكرهت كالنطوع وقال ابو يوسف رحمه الله لا تكرر المنذورة فيها لوجوبها
 كقضاء الفريضة وسجدة التلاوة وايضا يكره فيها ركعتا الطواف
 وقضاء تطوع افده بعد الشروع والاصل فيه ان ما يتوقف وجوبه
 على فعل العبد كالمنذورة وقضاء تطوع افده وركعتا الطواف
 وسجدة التلاوة يكره كذا في الزايدى ولا يكره غير ذلك فيعزلا
 ما بين حينما قضاء الفريضة وصلوة الجنازة وسجدة الشهو واما اى
 الوقتان اللتان يكره فيها التطوع والمنذورة وغيرهما اولها ما بين
 طلوع الفجر وطلوع الشمس والثاني ما بعد صلوة العصر الى الغروب
 المراد بالغروب هنا تغير قرص الشمس لانفسه وغروبها وتلك اوقات
 من الثمانية يكره فيها التطوع فقط اى يجوز ما عداها احدها الغروب
 قبل صلوة المغرب والثاني وقت قراءة الخطبة للجمعة قال
 صدر الشريعة يكره الفريضة وغيرها اذا خرج الامام للخطبة وفي
 النهاية يجوز الفريضة وقت الخطبة بغير كراهية واختاره المصنف
 بقوله فقط لكون الاعتماد عليها او كره كذا في الغرر والثالث
 قبل صلوة العبدين وفي شرح الجمع كره التطوع ايضا في ستة
 اوقات غير الثمانية المذكورة وهي بعد خروج الامام للخطبة قبل
 الشروع فيها وعند الخطبة للعبدين والخطبة للاستئقاء و
 الكسوف والخامس بعد شروعه للامام في الصلوة الا انه الفجر

فمن صلى كعتين أو ثلاث فقلت فينبى ان
 فطلوع الفجر لا يؤبان في سنة الفجر
 عند الخطبة واختاره المصنفون
 وعند ما يتوب عنها اختار المصنفون
 وكذا الخلاف في الزايدى لوجوبها
 قيام الليل
 فان قيل قال صدر الشريعة هو وقت الخروج
 للخطبة فلا يجزى الفريضة او قال
 النهاية بعدم كراهية الفريضة وقت
 فزادنا فقدم كراهيتها وقت الخروج
 رولى فافهم

وطول ما يطول في التطوع

بعد الوقتان

بجيم

بجيم

بجيم

فانه يصليها اذا لم يخف فوت الجماعة كما يأتي في ادراك الفريضة
 والتدريس الثلث الاخير من الليل الاداء الثالث فصار الاولات
 المذكورة اربعة عشر وقتا انتهى والشرط الثاني الطهارة طهارة
 المصلي في بدنه من الجنث والحدث ولباسه ومكانه من الجنس
 شرط سبق دليله في اول فصل ازالة نجاسة اعلم ان المعبر
 في طهارة المكان ما تحت القدم حتى لو افترق الصلوة وتحت قدميه
 نجاسة اكثر من قدر الدرهم لم يجز ان كانت في موضع مجوده جاز
 في روايته عن ابي حنيفة كذا في شرح الجمع ولما كان تطهير النجاسة
 شرط للصلوة اورد ما يابى فيها وهو انها في بحث الشروط وقال
 والنجاسة وهي تسمان مخففة ومغلظة وهي اي المخففة
 محصورة على ثلث بول الفرس فاذا فحش يمنع مجواز عند ابي حنيفة
 وابي يوسف سمها الله وقال محمد بن حاتم طاهر لا يمنع وان فحش
 وبول ما يؤكل لحمه كالبيد والابل وغيرهما وجزء ما لا يؤكل من
 الطيور كالباري وغيره وقيل بما لا يؤكل لان جزء بعض الطيور
 المأكولة طاهر اتفاقا كالحمام والعصفور كما ترى بعضها غليظ
 اتفاقا كالدجاجة والبط والاوز وروى الكرخي عن ابي حنيفة
 وابي يوسف ان جزء الطيور طاهر كما سبق ويمنع جواز الصلوة
 منها اي من المخففة المذكورة قدر ربع العصفور من البدن او ربع
 طرف الاصابة من الثوب كالذيل والذخيريس والكم وكحوا لا يمنع
 ما دونه وهي دون الربع وفي بعض النسخ قدر ربع الثوب فالمراد به ان
 ثوب يجوز فيه الصلوة كالستر ابل والميز وقيل ربع الموضع الذي اصابته

قوله طهارة مصدر مبتدأ ومضاف
 النجاسة مفعول مقترن بالان
 غير مقدر وقوله طهارة
 لان جميع اركان الصلوة على النقص
 وسجدة ركس وانها

النجاسة

النجاسة وبها خذ المصنف قال في المداية قدر المانع ان يفحش ونجسها
 ان يستكثر بالنظر وقد تربيانه والقسم الثاني من النجاسة مغلظة
 وهي بقية النجاسة اي ما عدا المخففة المذكورة اعلم ان المغلظة عند
 ابي حنيفة رضة ما ورد النص على نجاسته ولم يرد نص آخر على طهارته
 معارض له وقالا المغلظة ما وقع الاجماع على نجاستها والمخففة ما
 اختلف فيه العلماء وعلى قوله الارواث والاشياء كلها نجس غليظ بحيث
 ابن مسعود رضة انه عم اخذ الحجر في الروثة وقال عليه السلام هذا
 رجس ولم يوجد نص معارض له وعلى قولها نجاستها مخففة لا خلاف
 العلماء لان عند مالك الارواث كلها طاهرة زاهدي ووزن وهو قدر
 الدرهم الكبيير منها عفو في ذات الجرم مع الكراهية فمن اطلع النجاسة
 عليه في الصلوة مقدار الدرهم فالافضل قطعها ليفسدها الا ان نجاستها
 فوت الوقت كذا نقل الزاهدي عن جميع العلوم وقد عرض الكف في
 المايعة ايضا عفو والمراد بالكف ما وراء مفصل الاصابع ومحل
 مفصلها في الكف يعرف بالطعام الظاهرة في ظهر اليد عند العقد وما
 زاد على قدر المشقال والكف منها مانع وقال زفر والشافعي قليلها
 وكثيرها مانع حقيقة او غليظة كذا في الحقايق ومحل الاستنجاء خارج
 عن العفو اي القدر المانع يعتبر وراء موضع الاستنجاء كما قرئ في فضل
 ورشاش البول كروى لابر عفو اراد به اكثر قدر الدرهم وقال ابو يوسف
 لا بد من غسل ان كان اكثر من قدر ولو صلى على سباط صغير وفي طرفة
 نجاسة لا يصح وان كان كبير اصح عليه الم يقم اقليم سجد عليها ولو قام
 المصلي على نجاسة وفي رجليه نعلان او جوب لم يجز صلوته ولو

في النجاسة المداية قدر المانع ان يفحش ونجسها

قوله طهارة نجاسة الغليظة

هذا الوقت

هو النجاسة

الطهارة المصلي عليه من النجاسة

الثوب الذي اصابته النجاسة

لما اطلق النسخ في التطهير قلنا ان النجاسة
 عرض الكف في المايعة فقلنا ان النجاسة
 تنزل نظري هذا لا يمنع من كون اكثر منه
 طفوة ترب كذا في النجاسة

وفي بعض النسخ لو صلى على سباط صغير وفي
 طرفة نجاسة لا يصح وان كان كبير اصح عليه الم يقم اقليم سجد عليها ولو قام
 المصلي على نجاسة وفي رجليه نعلان او جوب لم يجز صلوته ولو

لهذا يؤدى الى الفتنة والكف من قال في شرح المجمع فيه اشارة الى ان
 ظهر كغيرها عورة والقدمين وفي القدم روايتان الصريح انها ليست
 بعورة في الصلوة وفي خارجها عورة وعورة الامة مثل عورة الرجل
 مع زيادة يعزان بظنها وظهرها عورة وما سوى ذلك من بدنها
 ليس بعورة وكانت جوارى عمر رضي الله عنه كاشفات الرأس
 مصطربات التديين وكان عمر رضي الله عنه يقولن اكشفن رؤسكن
 ولا تشبهن بالحرير وكننن من الضيفان والمكاتب والمديرة وام
 الولد كالا لانه كذا في الدرر والعورة الغليظة والخفيفة سواء في حكم
 الانكشاف المانع وغير المانع والعورة الغليظة هي القبل والتبر و
 الخفة من الرجل والخفيفة هي العانة والفخذات والاليتان والكتف
 منه وما عدا القبل والتبر من النساء خفيفة وما دون ربع العضو
 عضو اعلم ان الذكر وحده عضو والخفتين عضوا وهذا الاعتدال في اليد
 عضوين على حدة وانكشف الربع من كل واحد منها مانع ولا انكشف
 شيء من شعر المرأة ونصف مشن من فخذها ونصف مشن من اذنها
 فلو جمع يبلغ ربع الاذن يكون مانعا وقال ابو يوسف لا انكشف
 المانع قدر الزايد على النصف وما دونه لا يمنع وفي النصف روايتان
 عنه وعند الشافعي قليلة وكثيره مانع والربيع الرقيق الذكر لا يمنع
 روية العورة كالقيم والسراويل المتخذين من العانة او الحرير الرقيقين
 اللتين لا يجبان تحتها قوله لا يكفي خبر لقوله لو ان تراى لا يكفي
 ذلك لجواز الصلوة في السر ومن فقد السراويل صلى ما ينافي عابو
 بالركوع والتجود فان قيل اي جماعة ذكور بينهم عالم صحيح بكرة ان

ان الربع من كل
 يعني اذ كان في السراويل لا يبر القيم
 بالركوع والتجود فان قيل اي جماعة ذكور بينهم عالم صحيح بكرة ان

يصلوا

يصلوا بجماعة قلت هم عات سلبهم قطاع الطريق او خرجوا من البحر
 فانهم صلوا او حدانا متباعدين او اء الحجاب ثوبين ويرسل كل
 واحد منهم رجلا نحو القبلة ويضع يده على سوء يمينه بين فخذيه
 كذا امرهم ابن عمر رضي الله عنهما زاهدي او صلى قايما يركع ويسجد
 لان في القيام اداء الاركان كاملا والاول اي الالباء قاعدا
 افضل من دليله في آخر الشرط الثاني والسرط الرابع استقبال
 القبلة اعلم ان القبلة اسم للبقعة والهواء فوقها الى السماء
 لانفس البناء لانه ينقل ولد الواصل على جبل على منها كابي قيس
 جازت صلواته ولكن يكره لما فيه من ترك التكبير كذا في الاختيار
 وفرضه اي فرض الاستقبال عين الكعبة للمكي بالاجماع حتى اوصى
 مكي في بيته بصل بحيث لو ازيلت اجدار ان تقع استقبال على شطر
 الكعبة وفرض الاستقبال جهتها لغيره لان الطاعة بحسب
 الطاقة واما من عجز عن استقبال جهتها بعذر اخوف من العدو
 او السبع او نحوه او كان مريضا لم يقدر على التوجه وليس عنده من
 يوجهه او وقع الغرق على حشبة في البحر فلم ان يصلوا الى اى جهة
 فذروا قال الله تعالى فابنما تولوا فتم وجه الله ولو تحول وجهه
 القادر عن القبلة وصدره اليها لا تقصد صلواته بل تقصد
 بتحول صدره عنها زاهدي حتى قيل ان وجهه الان مقوش
 فاذا زال الى اليمين او اليسار يكون احدا جابيا الى القبلة فيوجه
 الاستقبال في الجملة كذا في الغرر ومن استبنت عليه القبلة لا
 يتحرى اي لا يصل بالتحرى والحال عنده من يسئله لا مكان

لم يوجبه
 الا حيا
 العباد
 في استقبال الكعبة
 ونقل الزايد عن القائل ان عيون الكعبة خلت في الحجة
 وهو قوله العالم قبل هذا من التقريب فاما
 صد القبلة في دارنا انما هي في دارنا من التقريب
 الرقيب الصديق ومغرب افقنا فان صلى جهة
 ضجبت المغربين فذرت صلواته مسكها

المعرفة بالسؤال هذا اذا كان عارفاً للقبلة ولا يتحرى في الصلوة
 والحال ان السماء مضيئة بضم الميم وسكون الصاد والمهملات اي
 منكشفة عن السحاب اذ يمكن الاستدلال حينئذ بالكوكب من
 عرف الاستدلال بها على القبلة لا يجوز له التحري لان الاستدلال بها
 فوق التحري وكذا من دخل بلدة وعابن المحارب المنصوبة يجب
 ان يتوجه اليها ولا يتحرى ثم الا اذا اختلف المحارب فح يتحرى واذا
 عدم الدلائل بانطامس الاعلام وانضم الغمام او تراكم الظلام و
 عدم الخبر في الصحراء تحري اي طلب جهة القبلة باستعمال زاوية
 غايته جهده وصلى بغير علمه لان التحري بذل الجهد وليس المقصود
 حتى لو صلى بلا تحري لم تجز وان وافق القبلة لان قبلته جهة تحريه
 كذا في صدر الشريعة وقال ابو يوسف يحريه لان المقصود توجه القبلة
 وقد وجد ولو تبين الخطاء بعد التحري فيها في حالة الصلوة
 بنى على ما مضى واستدار الى القبلة كما ان اهل قبلتنا سمعوا بتبديل
 القبلة في الصلوة استداروا الى الكعبة ولم يستأنفوا واستحسنه
 النبي عليه السلام ولو تبينه اي الخطاء بعد ما اي بعد الصلوة لا يعيد
 عندنا لانه بذل قصي طوف وسعة للتوجه اليها قال الله تعالى فانيما تولوا
 فتحم وجه الله نزل في المخطئ كذا في الزايد والشرط الخامس النية اي
 ارادة الصلوة بقلبه فان النية بالقلب فرض واللفظ اي التعيين
 باللفظ سنة ويقول الامام في الفرض نويت ظهر اليوم او مغرب
 الليلة مثلاً ولا يقول ظهر الوقت او درنه لاحتمال خروج الوقت وهو
 لا يعرفه شرح المجمع والمقصد يحتاج الى نيتين احدهما ان ينوي اصل

الصلوة

الصلوة بان يعينها باسمها اي وقت كانت والثانية متابعة امامه
 او الاقتداء به يعني يقول المقتدي نويت عصر اليوم مثلاً متابعاً بالامام
 قال بعض المشايخ لو نوى الجماعة والعيد ولم ينو الاقتداء جاز لانها
 لا يكونان الا مع الامام وقال الطحاوي والسرخسي لو قال نويت ان
 اصلي ما صليتها الامام يحريه عن النيتين زاهدي ولو اقتدى بالامام
 ولم يعلم انه زيد او عمر ويصيح ولو نوى الاقتداء بزيد مقيتاً والامام عمرو
 لا يجوز لانه ما صلي بالذي اقتدى كذا في النوازل واما الامام فينوي
 ما ينوي المنفرد اي لا يحتاج الى نية الامامة الا في حق الله حتى نوي
 ان لا يؤتم فلاننا نجاء واقتدر به جاز كذا في النية ونحو ذلك كمالاظم
 والاقتداء والاحوط مقارنة النية اي اتصالها بالتكبير اي ان يشغل
 قلبه بالنية ولا نه بالذكر ويده بالرفع فلا يعتبر النية المتأخرة عن
 التكبير في ظاهر الرواية وقال لكر في يجوز النية المتأخرة الى الشاء وفي
 رواية عنه الى ان يركع والشرط في النية ان يعلم قلبه اي صلوة يصلي
 وادناه انه لو شغل لا يمكنه اجواب على الفور والالم تجز وفي النفل يكفي
 نية مطلق الصلوة فان قدمها عليه صح ان لم ينطق النية بقاطع
 اي النية المتقدمة على التكبير كالتفائمه عنده اذا لم يفصل بينهما بفعل
 ينافيها مثل شرا الحطب او اشتغال الكلام والاكل او نحو ذلك ولو
 فصل بالانفا فيها كالوضوء والمشي الى الجماعة لا يضره قبل هذا قول
 محمد قال الزاهدي ان جملة العبادات بالنية المتقدمة يجوز عند محمد ما
 لم يشتغل بعمل ينافيها وعند ابى يوسف رحمه الله لا يجوز الا في الصوم ثم
 قال وعن ابى يوسف من خرج من منزله يريد به الفرض بالجماعة فلما

مام

فرض الله في النية جازاً في الصلوة وفي غيره
 الكفر لا يكفي ولو نوى التكبير في الصلاة فادخله في الصلاة
 لا يصير فيها ولو نوى التكبير في الصلاة فادخله في الصلاة
 الشرع في الصلوة لا يفتي في النية كذا
 في الصوم والاول اصح انتهى

مولد بكبرية الاحرام الشاذلة
كان في التحريم لا غير

انتهى اليهم فكتبه ولم يحضره البنية جاز وقال لا اعلم احد من اصحابنا
خالفا بآيوسف عنه والشرط ان يكون تكبيرة الاحرام او رد ما القود
في محل الركن مع انه شرط عندنا الكمال اتصال هذا الشرط بالاركان لان
التكبير للصلاة يحتم ما يباح قبلها وهي ركن عندنا فحق رحمه الله ان
الشروع يحصل به والشروع في الشيء يكون اول جزء منه فيكون ركنه ولا
لو كبر قبل ما به تبطل كما في سائر الاركان بخلاف الشرط ولنا ان تكبيرة
عقد الافعال للصلاة والشروع يحصل بعده بدل عليه قوله تعالى وذكر
اسم ربه فضلى اي كبر الله تعالى في افتتاحها والفاء في فضلى للعطف
ومقتضى العطف المغايرة اذا الشئ لا يعطف على نفسه وفائدة الخلاف
تظهر في جواز اداء صلاة كثيرة بتكبيرة واحدة فلو بني على النظر بركعتيه
او العصر بل الاحرام جديداً وعلى النقل نفلاً آخر جاز عندنا وعند الشافعي
رحمهما لا يجوز لان ركن فرض لا يكون ركناً لم فرض آخر ويصح الافتتاح بالتكبير
بان يقول الله اكبر بحزم الرأى ولا يبدل الفاتحة ولا بالف اكبر ولا يبدلها شيئاً
ولا يكسر كما في ذلك لا يصير تكبيراً وان فعله في تكبيرة الصلاة نفسها
بكذا نقل عن المشككات وفي شرح الاختيار رد الفأول كره وفي آخره
لحن وفي المنية لو قال الله اكبر لا يصير شراً وان قاله في خلال الصلاة
فقد لانه اسم الشيطان ولو قال اكبر بالكاف الصغير اختلف فيه العلماء
الاصح انه يصير شراً والتهيل وهو ان يقول لا اله الا الله بدل
التكبير والتسمية وهو ان يقول بسم الله وكل اسم من اسماء الله تعالى
كقوله الله اعظم او الله اجل او الرحمن اكبر هذا عندنا في حنيفة ومحمد هما
الله وقال ابو يوسف ولا يجوز الا بلفظ التكبير الا ان لا يحسن لفظه و

رى

افتتاح للصلاة

بقوله

لا والله انما تكبيرة واحدة
في الصلاة كما في قوله تعالى الله اكبر
مما قل ان كان لا يصير شيئاً الا بلفظ التكبير
او بين المذاهب

يصح الافتتاح ايضا بقوله اللهم

ن تسلموا وهويته

بقوله اللهم معناه يا الله والمبهم المشددة خلف عن حرف النداء
ولا يصح بقوله اللهم اغفر لي لانه ليس بتعظيم خالص لكونه مشوباً بالجنب
ولو ادرك الامام راكعاً ببيان لهيئة المفعول فكبر المدرك قايماً للركوع
صار مقتضياً اي مدركا بتلك الركعة ولكن يترك الشاء ثم يكبر اخرى فيركع
اعلم ان القيام فرض حالة التكبير كما بعده فمن ادرك الامام وهو راكع
فكبر راكعاً او اقرب اليه فندت صلوة كذا في شرح الوقاية ولو كبر قبل
امامه ناء بالافتداء يبطل اصلاً بعينه لا يصير ماصلاً فرضاً ولا نفلاً
حتى لو ضحك فيه فتعذر لا ينقص طهارته فكانه اقتدى بمن ليس في
الصلاة قبل هذا قول محمد رحمه في رواية النوادر كذا في شرح التختة و
الا فضل مقارنة الامام في التكبير بعز مقارنة تكبير المأموم بتكبير الامام في
حالة واحدة كحركة الخ لا ثم حال حركة اليد هذا عندنا في حنيفة ورضوان
المسألة افضل في شروع العبادة وقال لا يكبر بعده لامعة فمرة الخلاف
ينظر فبين حلف لا ادرك تكبير الافتتاح فعنده بحيث ما لم يكبر مع الامام
وعنده بما لا يجتنب واذا كبر وقت ثناء الامام كذا في الاختيار والافضل
التأخير اي تأخير المأموم عن الامام في التسليم بالاتفاق لانه خروج من
العبادة فالاطاء افضل ويرفع يديه مقارنة للتكبير بدابة وختم كذا
في قاض خان ولكن عند عامة المشايخ الافضل ان يرفع يديه اولاً حتى
يخادى او يمشي بايديهما تحت اذنيه ثم يكبر لان في فعله معنى النفي وفي
قوله معنى الاثبات والنفي مقدم على الاثبات وقال الشافعي رحمه يرفعهما
الى المنكبين كالمراة وقال مالك رحمه الى الرأس وينبغي ان يجعل باطن
كفيه الى القبلة في حالة التكبير والى السماء في تكبيرة الحج والى البحر الاسود

واذا ادرك المفسر بالتي تكبيرة المصباح وجهرت رعاها للصلاة

في قوله

عندنا بالعبادة لانه شاذ خالص
عندنا بالعبادة لانه شاذ خالص
يا الله انما تكبيرة واحدة
لا يصح الا بلفظ التكبير
او بين المذاهب

تكتب لو ادرك الامام في الفاتحة نال ثواب
تكبيرة الافتتاح على التثنية كذا في الزوائد
وقال في الخلاف الصحيح ان من ادرك الركعة
الاولى فقد ادرك فضيلتها
يعني في الرفع انما رة اللفظ الكبير
من غير الله

عند رفع يدي عند تكبيرة الافتتاح

في الاستلام ولا يفرج أصابعه ولا يضمها بل يترك على حالها في تكبيرة
الأحرام ولكن يفرجها كل التكبير في الركوع ويضمها كل التكبير في
السجود وكذا مقارنته الرفع في التكبير والمخاضات وترك الأصابع على حالها
في القنوت وتكبيرات العبد لله للزوايد وترفع المروة يديها خذاء تكبيرها
لأن مني حالها على السرة ولا يرفع يديها غير تكبيرة الأحرام يفرجها التكبيرات
في خلال الصلوة اعلم أن موطن الذي يرفع اليد ثمانية وقد ضبطها حافظ
الدين السبكي في حروف فقفس صبع ورمز بالفاء تكبيرة الافتتاح و
بالقاف القنوت والبعين العبد لله وبالباء استلام الحجر وبالضاد الضم
وبالميم المروة والبعين الثاني العوفات وبالجيم الجنتين والسنة في
الشرع قيام الامام والقوم عند قول المؤذن في القامة حتى على الصلوة
ويكبر الامام للشرع عند قوله قد قامت الصلوة في المرة الاولى
وقال زفر شرعه في المرة الثانية وقال ابو يوسف لا يكبر الامام حتى يفرغ
عن الاقامة ليقول القوم مثل ما قال المؤذن وليدرك المؤذن تكبيرة
الافتتاح ولها ان المؤذن امين للشرع قد اخرج بقيام الصلوة فيجب
مقد يقد وليتسارع القوم الى العبادة فلا خلاف ههنا في الافضل
لاني اجواز الا ان قول يعقوب باحدل كذا في شروح المنظومة والاركان
لما فرغ من تفصيل الشروط التي تقدم على نفس الصلوة شرع في تفصيل
اركانها التي اجملها في صدر الفصل هي ستة ايضا اولها القيام ولا
يجوز تركه في الفرض والواجب بغير عذر شرعي كريض وخائفان صلى
قائما يراه العدو او السبع او نحوه ثم يصلي قاعدا او مستلقيا ان خاف
على القعود كذا في النوازل الا في السفينة الجارية خاصة اي لا يربط

كما في فتح الصلاة

على قدر ما ذكرنا وجوز اعمى الشرع في آخر فصل الاذان

عند رفع يدي عند تكبيرة الافتتاح

واما ان كانت مربوطة فتركها الرجح تحريكها فهو كالجاري فيجوز اذا كان
قاعدا بلا عذر آخر فان قدر على الخروج الى السبط بسحب الخروج ليمكن
الاداء كاملا وقيل لا يجوز قاعدا لم يدرك راسه له ما روى ابن سيرين
رحمه قال اتنا اشرف في نهر معقل على بساط السفينة جالسوا نحن اقدنا
به جلوسا ولان الغالب فيها دوران الرأس والغالب كالمحقق كما في
السفر ويتوجه المصلي في السفينة الى القبلة ابتداء ويؤثر اليها كلاما دارت
وان عجز عن التوجه اليها يؤخر الصلوة حتى يقدر واذا كبر وضع يمينه على
يساره تحت سترته اي اخذ يده اليسرى باليمين تحريكها ولا يرسلها بعد
التكبير لان لاخذ سنة القيام عند اي حنيئة وابن يوسف رحمهما الله
وسنة القراءة عند تمهيد حتى لا يأخذ حالة الشاء بالم يشرع بالقراءة
عنده نوازل وقال الشافعي رحمه الله تعالى في صدره لقوله تعالى فضل
لربك واخبر وقال مالك يرسلها ارسالا وان شئت اعتد وكيفية الوضع
ان يضع باطن كفة اليمين على ظاهر الايسر ويجلس بالحنجر والابهام على
الزند ويبسط الشبابة والوسطى والبنصر على التسع حتى يتشكل اسم الجلالة
كذا في شرح الكثر والمروة تضع يديها على صدرها لانه اسرها ثم
يقول المصلي سبحانك والحمد لك وبنا ركب اسمك وتوحيده
ولا اله غيرك وزاد محمد قوله وجل ثناؤك وقال مالك اذا كبر شرع في
القراءة ولا يشتغل بالشاء والتعوذ والتسبيح وقال الشافعي يقول
موضع الشاء اني وجئت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيئا
واما من المشركين وقال ابو يوسف يجمع بين آية التوجه وبين الشاء
وقالا ان حديث التوجه كان في ابتداء الاسلام فلما شرع التسبيح شنع به

الصلوة

الاركان للتوجه الى القبلة
فيلج في نفسه وضع يمينه على
اليمين على شئ كالتسبيح
في الجوز بعد صلوة العبد

الاركان عند غزبه ووضع
اليمين على شئ كالتسبيح
في الجوز بعد صلوة العبد

قال ابو الليث التوجه قبل التكبير
في العزيمة ويصل من العوام ليقوم
مقام التنية لما روى على انه لم يقدر
ذلك

كذا في الشرح والركن الثاني القراءة وحدها تصحح الحروف بلسان
بحيث يسمع نفسه وقيل اذا صح الحروف يجوز وان لم يسمع نفسه قوله
انتم يتعوز عطف على قوله ثم يقول سبحانه اي يتعوز المصلي ان
كان اما او منفردا لا مقتديا في المختار اعلم ان التعوز تابع للقراءة
عند محمد فيتعوز المسبوق اذا شرع في قضاء ما سبق لانه يقرأ فيه ولا
يتعوز المقتدي لانه لا قراءة عليه فيتعوز بعد تكبيرات الزوايد لتفصل
به القراءة قال الله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقال ابو يوسف
انه تابع للثناء فيتعوز المقتدي لانه ياتي بالثناء وكذا يؤتى به قبل
تكبيرات الزوايد لانه متصل ولا يتعوز المسبوق اذا قام للقضاء لانه يتعوز
عند الافتتاح لان الاستعاذة كانت له دفع وسوسة الشيطان والسبوق
المصلي اخرج اليها من القاري وفي اخلاصة قول ابى يوسف اصح
عليه اكثر المشايخ ولكن في الهداية وشرح الاختيار ان ابا حنيفة مع محمد
واختاره المصنف ويستبي في اول كل صلوة عند ابي حنيفة وقالا
يستبي في اول كل ركعة قبل الفاتحة وهي رواية عن ابي حنيفة بل الاول
رواية احسن ولا يستتم بين الفاتحة والسورة وقال محمد يستبي في اول
كل سورة ايضا اعلم ان التسمية عند مالك رحمه آية من رؤوس كل سورة
وعند الشافعي آية من راس الفاتحة لا يفرع عن محمد آية نامة انزلت
للفضل بين السور وظاهر مذهب اصحابنا انها ذكر تبدا بالقراءة
نيتنا وليست بآية مستقلة بل هي جزء في سورة النمل لما ياتي في آخر
كتابنا كسب كذا في التيسير ولكن المشهور ان مالك مع ابي حنيفة وان
الشافعي يقول انها جزء من اول كل سورة ايضا وفي كثير من النسخ

التي هي اجزاء من سورة الفاتحة

وفي كتابنا التسمية في اول كل ركعة حسن
بالاتفق وانما الخلاف في وجوبها فنفذ
في الثانية ايضا

في سورة البقرة

لم يقع التسمية وتقرأ الفاتحة وسورة معها او ثلث آيات من اي
سورة شاء وهذا القدر من القراءة واجب وفي المنية اذا قرأ
آية او آيتين لم يخرج عن حد الكراهة فان قرأ ثلث آيات يخرج ولكن
لم يدخل حد الاستحباب انتهى في كل واحدة من الركعتين الاوليين
فما فرض لقوله عليه السلام القراءة في الاوليين قراءة في الاخرين
اي تنوب عنهما كما يقال لان الوزير لسان الامير وفرض القراءة
مطلقا اي سواء كانت من الفاتحة او غيرها آية عند ابي حنيفة ولو
كانت قصيرة كقوله تعالى ثم نظر او كلمة كدها متان او حرفا واحدا
كما في او ايل السور كص وق ون ولكن المكثفي بها مسمى لترك
الواجب عنده وقال لا اقر ما فرض من القرآن ثلث آيات قصار من
الفاتحة او غيرها او آية طويلة كآية الكرسي وآية المداينة ولا يجوز
ما دونها عندهما ومن لا يعرف الآية لا يلزم التكرار عنده وعندهما
يلزمه التكرار ثلث مرات اعلم ان قراءة الفاتحة في الصلوة ليست
بفرض كما مر في الواجبات لاطلاق قوله تعالى فاقرأوا ما نزل من القرآن
ولقوله عليه السلام لا عرابي اقراءوا معكم القرآن ولم يعينه وما روي
انه عليه السلام لما جاء جبرئيل في ابتداء الوحي بسورة اقراء امر النبي
عليه السلام بان يتوضأ ويصلي بها ورجع عليه السلام الى خديجة
رضه واعلم بان ذلك وعلم الصلوة ثم صلى عزم وصلت ركعتين
هذه السورة وحدها ولو لم يجز بدون الفاتحة لانزلت اولها ولما
صلى بدونها فبقى على الاصل وجازت بآية سورة او آية كانت
بلا فاتحة الكتاب وقال الشافعي يقيين الفاتحة فيها فرض حتى

من الفاتحة

لو ترك حرفا منها فقد لقوله عليه السلام لا صلوة الا بالفاتحة نقول
 المراد به نفي الفصيحة لا نفي الجواز كقول عليه السلام لا صلوة في جوار
 المسجد وواجبها اي واجبات القراءة ما بينه انفا حيث
 ويقر الفاتحة وسورة معها او بين في اول الفصل حيث خرج بقوله
 وواجبات القراءة قراءة الفاتحة في الاوليين واذا قال الامام ولا الضمان
 آتين هو اي الامام والقوم اي يقولون آتين به آيا واعلم ان لفظة
 آتين ليست من القرآن انفا حيث لم يكتبه عثمان رضي الله عنه وكتبه
 في المصاحف بدو لا يرضى به وآتين بالمد والقصر من اسماء الافعال
 معناه اسحب وفي الواقعات لو قال بتشديد الميم فسدت صلوة عن
 ابي يوسف رحمه الله لان في القرآن مثله وعليه الفصور وقراءة
 الفاتحة وحدها بلا ضم سورة في الاخيرين سنة ولو ضمها ساهيا
 تجب عليه سجدة السهو عند ابي يوسف وفي ظاهر الرواية لا تجب حتى لو
 تركها في الاوليين وقراء في الاخيرين ساهيا جازت صلوة لكن تجب
 قامة سجدة السهو وعند علمائنا الصريح انه يقرأ الفاتحة في الاخيرين
 على سبيل الذكر والثناء لا على سبيل التماس الفاتحة وقال ابو حفص بنوي
 بها الدعاء زاهدي ولو سجد فيها جاز ولو سجد بعد اكره اي يكون
 مسيئا لانه سنة شريفة المجمع اعلم ان في القراءة اربعة اقوال فقال
 الشافعي القراءة في ركعة في ركعات الرباعي كلها لان كل ركعة صلوة
 وعند مالك رحمه الله في ركعة في ثلث ركعات من اقامة للركعة مقام
 الكل وعندنا في ركعة واحدة والقراءة واجبة في كل ركعة
 النفل لان كل شفع منه صلوة والقيام الى الثالثة كتحريمه مبتدأة

وفي ارجاء الضمير المجرور في واجباتها الى
 الصلوة فخطا كما جعله صاحب المنحة
 قوله ووض القراءة آية مطلقا
 يعني بغير الامام والقوم بل ما بين سوا
 جبرونا

وفي رواية عن ابي حنيفة القراءة في الاخيرين سنة
 حتى لو تركها ساهيا تجب عليه سجدة السهو
 لان التمام فرض فيها فيكون اخلاؤه
 عن الذكر والقراءة

ارفع الركعتين الاخيرين

في الركعتين مطلقا وعندنا في
 في ركعة

حتى

يكون واجب القراءة في كل ركعة الوتر الا حياطا

حتى قالوا يجب الاستفتاح في الثالثة وكل ركعات الوتر فان
 قلت الوتر فرض عند ابي حنيفة في العمل فكيف وجبت القراءة في
 ركعاته كلها كما في النفل قلت دليل فرضية ما كانت غير تمام كايان
 في ما بينه من اخبار الامة ووجب القراءة في كل الركعات احتياطاً او
 اداءً فالتيسر عليه اولى فترك ما يجب عليه كذا في شرح المجمع ويحجر
 الامام حتما اي وجوباً في البحر اعلم ان ادنى الجهر سماع غيره وادنى الخافت
 سماع نفسه وقال الكرخي ادنى الجهر سماع نفسه وادنى الخافت تسمع الحروف
 قال في اخراته لو قرأ الامام في الاخفائية بحيث يسمع رجل او رجلان لا
 يكون جهر لان الجهر ان يسمع الكل ويجب تطويل الركعة الاولى في البحر
 على الثانية ويكره ذلك في سائر الصلوة وقال محمد يستحب ذلك في
 جميع الصلوات لانه عليه السلام يطيلها في الاولى في الصلوات كلها
 رواه ابو قتادة فلما الركعتان استوتانا في حق القراءة فلا وجه الى
 تفصيل احدهما بخلاف الصبح فانه وقت نوم وغفلة ويجب جهرا للامام
 في الاوليين من المغرب والعشاء اداء وقضاء وبخبر المنفرد في الجهرية
 اي ان شاء سماع نفسه لكونه امام نفسه وان شاء يخفي لكن الجهر افضل
 لكون الاداء على هيئة الجماعة قال النبي عليه السلام من صلى على هيئة
 الجماعة صلى مع صفوف الملائكة ويخفيان اي الامام والمنفرد في الباطن
 جتما ولكن يجهر في الجمعة والعيدين لانه عليه السلام قامها بالمدنية
 واللكفار قوة بالاداء وبقي حكم لزوال سببه وفي النفل يخفي المصل
 نهائرا لقوله عليه السلام صلوة النهار عجماء وبخبر ليليا اي في نوافل
 الليل ويكره تخصيص سورة بعينها سوى الفاتحة بصلوة كتحفيض

في الركعة الاولى في هذا الوترين

في الركعة الاولى

لان القراءة في كل ركعة احتياطاً
 وكذا ادنى الخافت في كل ما يتعلق بالنطق
 كالطائفة والعتاق والاستثناء والركعة
 والبيع وكذا ما سماع نفسه خلو لفظها
 بحيث يسمع الحروف لكن لم يسمع لنفسه
 لا يقع وكذا الجواز
 ان بين الجهر والاضفاء
 في الركعة الاولى في هذا الوترين
 لان التمام فرض فيها فيكون اخلاؤه
 عن الذكر والقراءة
 ارفع الركعتين الاخيرين
 في الركعتين مطلقا وعندنا في
 في ركعة

١٤
مكتوب بان المقدرة لانه معطوف
على قوله يتخصص سورة
منه

و كسوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
باليابس الخافون فانها خضعت لها
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لصلوة الوتر

توضیحات

سكن
بني قريظان بصفة السوية بينهم وبين الرقاة ولا يفضل بعض على بعض

الاسم

49

الحمد لله

الأحدى القميين

فی الصلوة

هت الزكوع بالكلية)
ولم ان الله تعالى يحب الوز

فَقِيلَ يَا سَاحِقُ فِي حَقِّكَ لَا تَكُنْ كَقَدْحٍ لَا حَامِدَ
لَا كَلَفَاتٍ قَائِمَةٍ لَا يَجُوزُ بِخِطْمِكَ بَرٌّ قَتِيلٌ
مَنْ كَرَفَ رَفْصَ صُلُوتٍ مَهْلِكَةٍ

وضع الجبهة على الأرض
ارقا، وضع انفه ووجهه

ارفا وضع اليد
لمن وضع اليدين واكرت يدين في الجنة
وغيره الخالف ان وضعها على الخواتم
ففيها تفقد صلواته عند الاملا عند
هذا في الحقائق

الا على ثلثا ولو رفع الامام رأسه من الركوع والسجود قبل ان يسبح
 المقصدى الصحيح انه يتابع الامام لان المتابعة فرض فلا تترك المنية
 وقيل يتم الثلث لان بعض العلماء لم يجوزوا الصلوة مالم يسبح
 ثلثا ويستحب الزيادة على الثلث وترأ للمنفرد كما قلنا في تسبيح الركوع
 ثم رفع رأسه حال كونه بكرا اعلم ان المقدار الواجب من الرفع ما
 يتناول اسم الرفع للفصل بين التجدتين وقيل ان كان الالف يعود
 ارب جازوا لا فدا في رواية الحسن بن عرفة ارفع جبهة بحيث يرى
 التراب بينها وبين الارض ثم عاد جاز عن السجدين ويكره ويقعد
 بينهما فاذا اطمان جالس كبر وسجد ثانية كالاولى وقد مر ان قوته
 الركوع وجلسه السجود ليس بفرض الا عند النبي يوسف واعلم ان السجدة
 الثانية فرض كالاولى باجماع الامة ولو ترك السجدة الثانية بالسهو
 وقام الى الثانية فعليه ان يسجد السجدة المتركه في الصلوة وسجد
 للسهو كما بينا في واجباتها وفي المنع تفه صلوته من ترك واحدة منهما
 ويجوز سجوده على كور عمامته كل دور من العمامة كور وعلى طرف ثوبه
 قال الشافعي لا يجوز عليها لقوله عليه السلام مكن جبهتك على الارض
 حتى تجد جبهتها والسجدة عليها مبنية وكنا ما روى انه عليه السلام كان
 يسجد على كور عمامته ويصلي بثوب واحد ويتقي بفضله ثم الارض و
 برد ما يباح ولو سجد على فخذه بسبب الارحام جاز ولو سجد على
 ركبته لا يجوز وان سجد على ظهره يصلي صلوته جاز دون من يصلي
 اخرى او على ظهره ليس في الصلوة كذا في المنية والركن الخامس
 الانتقال من ركن الى ركن وعده صاحب المنية من الواجبات

فلان لا بد

اي يقوم مقام السجدين في سجدة

في سجدة

اجمعي

وفي المنية لو وضع كعبه وسطا في سجدة
 طامع للركوع او للركب او للركب او للركب
 جاز ولو كان موضع السجود ارفع من
 المقدم مقدار سنتين فيصلي
 جاز ولا يكره ان يركب على
 وجهه رابع ذراع

ومن لا يتقن ان لا يقوم في الركعة الاولى
 ومن لا يتقن ان لا يقوم في الركعة الاولى
 ومن لا يتقن ان لا يقوم في الركعة الاولى

وشنع

الانتقال من الركعة الاولى

وشنع عليه شارحها ابن امير الحاج في شرحه حيث قال هذا مخالف
 لعامة الكتب لان المسطور فيها انه من اركانها انتهى ويدل عليه ما
 نقله صاحب الدرر عن فخر الدين الزيلعي من ان كل ما لا يتوصل الى
 الفرض الا به يكون فرضا مثله لان النقل المثبت للصلوة بوجبه كذا
 اذ لا وجود لها بدون الانتقال حيث لا يمكن تحصيل ركن بعد ركن آخر
 لا بالانتقال عنه غاية ما في الباب انه ليس بركن اصلي لعدم كونه
 مقصودا لذاته بل وسيلة بين الاركان ولانه لم يكن فعلا موضوعا
 للتعظيم ولم تؤمر به كما امرنا بسائر الافعال المقصودة بنفسها اقول
 ولهذا عده صاحب المنية من الواجب لكونه ثابته اذ هو مما كان
 مشروعيته اصليا تمييز بين المقصود لذاته والمقصود لغيره والركن
 التوسل القعدة الاخيرة وفرضيتها تظهر في ما قبل منها من تمام في
 القعدة الاخيرة كلها فلما انتبه فعليه ان يقعد قدر التشهد وان
 لم يقعد بعد الانتباه فسدت صلوة لان الافعال في الصلوة حالة
 النوم لا تحتسب كما اذا قرأ نائما او ركع او سجد نائما وهذه المسئلة
 بكثرة وقوعها لا سيما في التراخي كذا في المنية وكيفية القعدة في الصلوة
 هي ان يقف شرجل اليسرى وينصب رجله اليمنى ويوجه اصابعها
 نحو القبلة لانه عليه السلام فعل في القعدتين كذلك ولكن المرأة
 تنورك اي تخرج رجلها من الجانب الايمن ويكمن وركبها على الارض
 لانه استلها قدر التشهد الاول وفرضية القعدة الاخيرة بهذا القدر
 ثابت بقوله عليه السلام لا بأس بسجود حين علمه فاذا قلت هذا او
 فعلت هذا فقد تمت صلواتك قال الشيخ الامام ابن الهمام في شرحه

بجانبه

وهو مفتي زمانه في دار الشام
 في كتابه في بيان جهام
 شرح الهداية

الانتقال من الركعة الاولى
 الانتقال من الركعة الاولى
 الانتقال من الركعة الاولى

الانتقال من الركعة الاولى
 الانتقال من الركعة الاولى
 الانتقال من الركعة الاولى

الانتقال من الركعة الاولى
 الانتقال من الركعة الاولى
 الانتقال من الركعة الاولى

للمداية حيث عدا كان الصلوة اعلم ان القعدة الاخرة فرض غير
 ركن لان افعال الصلوة وصفت للتعظيم وليس القعود كذلك
 ولعدم توقف ما يتربها عليها لان من خلف لا يصلي بحيث يرفع الرأس
 عن السجدة بلا توقف القعود فاذا قرأ التشهد اى قراء التحيات
 لله الى قوله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وانما سمي هذه تشهدا
 لاشتمال الشهادتين بشير بمسحيتها اى بسبب ابتداء المعنى عند كلمة التوحيد
 وهى قوله اشهد ان لا اله الا الله فى الاصح اى فى اصح الرواية عن
 علمائنا مبسوطه الا صاحب لا معقودة وعند ابي يوسف يعقد الخضر
 والنضر ويخلق الوسطى والابهام ويشير بالسبابة وهو مذموم لا يفتى
 رحمه فى الخلاصة والخزانة لا يعقد ولا يشير بالسبابة وعليه الفتوى
 ولا يزيد فى القعدة الاولى على قوله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
 ويزيد فى القعدة الثانية الصلوة على النبي عليه السلام وعلى آله
 وهى سنة عندنا فى الصلوة وفرض عند الثالث ففى رحمه واختلف
 الروايات فى كيفية الصلوة عليه ولكن اصحها ان يقول اللهم صل
 محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على
 محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد
 قال ابو بكر الأعمش والامام خواهر زاده يكره ان يقول فى التسليمة
 وارحم محمد الى آخرة لانه يومهم التقصير وقال الحلواني والسرخسي
 لا بأس به وقال ابو جعفر وانا نقول فيها وارحم محمد وآل محمد والآثار
 به ولان قوله وارحم محمد ارجع الى امته بطريق حذف المضاف او
 بطريق الاستعطف بواسطته كمن جنى وله اب شيخ فقال الحافى لا

هذا الحديث يدل على ان السجدة الاولى فرضية

وفي الجامع الصغير الاشارة عند قوله
 لا اله الا الله حسن الاختلاف
 فيه

غير ان السجدة الاولى فرضية
 عليها وعلى آل محمد وآل ابراهيم
 فان لم تكن فرضية فليس على آل ابراهيم
 والآيت لم يثبت في حديثك كما جاء في الباب
 الشريفين يعقوبة ابنه الحافى

للمعاقب

للمعاقب ارحم هذا الشيخ ولو قرأ المقتدى التشهد بغيره وفرغ عنه قبل
 اتمام امامه ثم تكلم او ذهب فصلوته جازية لانه تم عقدة الامام في
 حقه ولو سلم الامام قبل ان يتم المقتدى التشهد بغيره وان لم يتم
 فسلم معه جازية في الزايدى ويدعو بعد التشهد الثاني ما شاء من
 الدعاء والسؤال كل ما لا يعطيه الا الله تعالى كالرحمة والمغفرة و
 نحو ما مثل اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المؤمنين والمؤمنات وينبغي
 ان يقول ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب
 النار ثم يسلم عن يمينه بحيث يقابل حذو اليمين نحو القبلة
 وكذا اذا سلم عن يساره ولقطة السلام واجب عندنا فرض عند
 الثالث ففى رحمه وقال محمد رحمه سلام الامام يكفى للمقتدى وقال لا يخرج
 المقتدى حتى يسلم بنفسه واما لواء السلام يكون حروجه بسلام
 الامام عند الكل وهذا الخلاف فمن لم يبق عليه شئ من واجبات
 الصلوة ومع بقاء شئ منها لا يخرج بسلام الامام بالاتفاق كما سبق
 حتى لو نام فلم يشهد المقتدى وسلم الامام ينبغي بل يجب عليه ان
 يشهد ثم يسلم كذا فى احقايق ويسلم عن يساره مثل ذلك و
 قال مالك يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه وينوى الامام بكل
 تسليمة من فى تلك الجهة من الملائكة الذين يحفظونه والحاضرين
 من الرجال دون النساء فى الاصح وسبب وجوب السلام كان الامام
 فى مناجات الرب فصار بمنزلة الغائب عن القوم فلما فرغ منها
 سلمهم والمنفرد ينوى من الملائكة المحفظة فقط فى جانبه والمأموم
 ينوى امامه اى جهة كان كما ينوى المحفظة والحاضرين فى جانبه سوء

هذا الحديث يدل على ان السجدة الاولى فرضية

وفي الجامع الصغير الاشارة عند قوله
 لا اله الا الله حسن الاختلاف
 فيه

فيقول السلام عليكم ورحمة الله

قدم الملائكة هنا على الحاضر من دون الجامع الصغير
 على لانه لا ينفق مثل هذا التقديم
 حكم لان الواو لا يقتضى ترتيب مسجود

على قول أبي يوسف وهو المختار وذكر صدر الشهيد في الجامع الصغير
 الخلاف على العكس واختلفوا في نية القضاء قبل ينوي فيه السنة
 وقبل النفل والاول اولى ومن قال انه سنة بقدرها على الركعتين
 ومن قال انه نفل يقدم الركعتين عليها كذا في المصنف والنفطوع بالنهار
 ركعتان تسليمة او اربع أي ان شاء سلم في الركعتين نهارا وان شاء
 في الاربعة والنفطوع بالليل ركعتان او اربع او ست او ثمان لأن كل
 ذلك مروي عن النبي عليه السلام ولم ينقل الزايد على الثمانية عنه وذلك
 تكريه الزيادة على ذلك فيها أرخى الليل والنهار اتفاقا وقال النفطوع
 الى ثمان تسليمة واحدة غير جازية قال في شرح الجمع هذا الاختلاف بين
 الامام وصاحبه على رواية الهداية لكن ذكر في النهاية ان النافذة في
 الليل الى ثمان جازية بالاتفاق في قاعة الروايات والاربعة افضل
 فيها عند أبي حنيفة لانه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء اربعاً و
 يواظب على الاربعة في الضحى ولانه اقوم بحركته فيكون اكثر مشقة و
 ازيد فضيلة وقال ركعتان في الليل واربعة في النهار افضل اعتبارا
 بالترديد والضحى ويقولها يفتي كذا في الحقايق وقال ان نفع رحمة الله
 الا فضل فيها مشي مشي لقوله عليه السلام صلوة الليل والنهار مشي مشي
 يد ايه الا فضل في السن والنوافل ان يصلي كلها في المنزل قال
 افضل صلوة الرجل في بيته المكتوبة والاربع والركعتين بعد الظهر
 والمغرب فانها يصلي في المسجد ايضا زهدى الفرق بين السنة والنفطوع
 فوجوه الاول ان في السنة مقداراً وليس في النفل مقداراً والثاني
 انها مؤقته والنفطوع ليس بموقت والثالث ان تاركها يلام وتارك

الركعتين تسليمة او اربع أي ان شاء سلم في الركعتين نهارا وان شاء في الاربعة والنفطوع بالليل ركعتان او اربع او ست او ثمان لأن كل ذلك مروي عن النبي عليه السلام ولم ينقل الزايد على الثمانية عنه وذلك تكريه الزيادة على ذلك فيها أرخى الليل والنهار اتفاقا وقال النفطوع الى ثمان تسليمة واحدة غير جازية قال في شرح الجمع هذا الاختلاف بين الامام وصاحبه على رواية الهداية لكن ذكر في النهاية ان النافذة في الليل الى ثمان جازية بالاتفاق في قاعة الروايات والاربعة افضل فيها عند أبي حنيفة لانه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء اربعاً و يواظب على الاربعة في الضحى ولانه اقوم بحركته فيكون اكثر مشقة و ازيد فضيلة وقال ركعتان في الليل واربعة في النهار افضل اعتبارا بالترديد والضحى ويقولها يفتي كذا في الحقايق وقال ان نفع رحمة الله الا فضل فيها مشي مشي لقوله عليه السلام صلوة الليل والنهار مشي مشي يد ايه الا فضل في السن والنوافل ان يصلي كلها في المنزل قال افضل صلوة الرجل في بيته المكتوبة والاربع والركعتين بعد الظهر والمغرب فانها يصلي في المسجد ايضا زهدى الفرق بين السنة والنفطوع فوجوه الاول ان في السنة مقداراً وليس في النفل مقداراً والثاني انها مؤقته والنفطوع ليس بموقت والثالث ان تاركها يلام وتارك

الركعتين تسليمة او اربع أي ان شاء سلم في الركعتين نهارا وان شاء في الاربعة والنفطوع بالليل ركعتان او اربع او ست او ثمان لأن كل ذلك مروي عن النبي عليه السلام ولم ينقل الزايد على الثمانية عنه وذلك تكريه الزيادة على ذلك فيها أرخى الليل والنهار اتفاقا وقال النفطوع الى ثمان تسليمة واحدة غير جازية قال في شرح الجمع هذا الاختلاف بين الامام وصاحبه على رواية الهداية لكن ذكر في النهاية ان النافذة في الليل الى ثمان جازية بالاتفاق في قاعة الروايات والاربعة افضل فيها عند أبي حنيفة لانه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء اربعاً و يواظب على الاربعة في الضحى ولانه اقوم بحركته فيكون اكثر مشقة و ازيد فضيلة وقال ركعتان في الليل واربعة في النهار افضل اعتبارا بالترديد والضحى ويقولها يفتي كذا في الحقايق وقال ان نفع رحمة الله الا فضل فيها مشي مشي لقوله عليه السلام صلوة الليل والنهار مشي مشي يد ايه الا فضل في السن والنوافل ان يصلي كلها في المنزل قال افضل صلوة الرجل في بيته المكتوبة والاربع والركعتين بعد الظهر والمغرب فانها يصلي في المسجد ايضا زهدى الفرق بين السنة والنفطوع فوجوه الاول ان في السنة مقداراً وليس في النفل مقداراً والثاني انها مؤقته والنفطوع ليس بموقت والثالث ان تاركها يلام وتارك

لا يلام

لا يلام والاربع انما يحتاج في النية بلفظ السنة والنفطوع لا يحتاج
 بنطوع قاعدة بغير عذر وبلا كراهية في الاصح الآسنة البخر فانها لا يجوز
 قاعدا بلاء عذر ولو شرع في النفل قاعدا وانتم قايما او بالعكس
 أي قايما وانتم قاعدا بلاء عذر صح وقال الثاني لا يصح اعتباراً بالنذر
 ولان ترك القيام لا يبطل النطوع ابتداء فكذا صح بقاء وصاحب الوقاية
 والنذر اخذ بقولهما ولو شرع في النفل البقاء تركه بعمل يسير فمفسد
 بني عليه لانه اكمل من الایاء وفي عكسه أي لو شرع فيه على الارض قايما
 وصلي ركعة فركب بعمل يسير مستقبل أي استأنف لانه انقصة التحريم
 موجبة للركوع والسجود فلا يجوز اتامه بالایاء خلافا لروايتهم ان السنة
 على الدابة جازية بلا عذر مسافر اكان او مقبلاً نافذة كانت او مؤكدة
 الى أي جهة تيسر اما المفترض والنادر ومصلح الوتر فلا يجوز لهم الایاء
 على الدابة لا بعذر كما اذا كانت جموعاً بحيث لا يمكن الركوب وحده
 او كان مريضاً او شيخاً كبيراً او لم يجد امن يركبه او خاف في النزول على
 نفسه او دابة او ثيابه من شبع او لقيح او لم يجد موضعاً يابساً للصلوة
 او كان امرأة ليس فحرم يقبل كل ذلك وابته الى القبلة ويصلي
 بالایاء عليها ولو كانت على سرجه نجاسة لا تمنع كذا في المنيّة فان لم يقدر
 على ايها فها يجوز الایاء حال كونها تيسر كذا في الدرر ويكره النطوع جماعة
 الا التراويح وصلوة الكسوف وعن شمس الائمة انما تكرر الجماعة في
 النطوع اذا كان على سبيل التداخي واما لو اقتدر واحد او اثنان بواحد
 لا يكره وان اقتدر ثلاثة اختلف فيه وان اقتدى اربعة يكره بالاتفاق
 كافي ومن نطوع بصلوة او صوم لرأه تمامه ولزمه قضاءه ان افسه

ايهم

والاربع انما يحتاج في النية بلفظ السنة والنفطوع لا يحتاج بنطوع قاعدة بغير عذر وبلا كراهية في الاصح الآسنة البخر فانها لا يجوز قاعدا بلاء عذر ولو شرع في النفل قاعدا وانتم قايما او بالعكس أي قايما وانتم قاعدا بلاء عذر صح وقال الثاني لا يصح اعتباراً بالنذر ولان ترك القيام لا يبطل النطوع ابتداء فكذا صح بقاء وصاحب الوقاية والنذر اخذ بقولهما ولو شرع في النفل البقاء تركه بعمل يسير فمفسد بني عليه لانه اكمل من الایاء وفي عكسه أي لو شرع فيه على الارض قايما وصلي ركعة فركب بعمل يسير مستقبل أي استأنف لانه انقصة التحريم موجبة للركوع والسجود فلا يجوز اتامه بالایاء خلافا لروايتهم ان السنة على الدابة جازية بلا عذر مسافر اكان او مقبلاً نافذة كانت او مؤكدة الى أي جهة تيسر اما المفترض والنادر ومصلح الوتر فلا يجوز لهم الایاء على الدابة لا بعذر كما اذا كانت جموعاً بحيث لا يمكن الركوب وحده او كان مريضاً او شيخاً كبيراً او لم يجد امن يركبه او خاف في النزول على نفسه او دابة او ثيابه من شبع او لقيح او لم يجد موضعاً يابساً للصلوة او كان امرأة ليس فحرم يقبل كل ذلك وابته الى القبلة ويصلي بالایاء عليها ولو كانت على سرجه نجاسة لا تمنع كذا في المنيّة فان لم يقدر على ايها فها يجوز الایاء حال كونها تيسر كذا في الدرر ويكره النطوع جماعة الا التراويح وصلوة الكسوف وعن شمس الائمة انما تكرر الجماعة في النطوع اذا كان على سبيل التداخي واما لو اقتدر واحد او اثنان بواحد لا يكره وان اقتدر ثلاثة اختلف فيه وان اقتدى اربعة يكره بالاتفاق كافي ومن نطوع بصلوة او صوم لرأه تمامه ولزمه قضاءه ان افسه

في وقت الزواجر
 كما رواه الشيخ
 الطولي قاعدة اذا بقى في السورة
 مقدار شدين او اثنين
 قام وانما سله

بمن لو نذر بان يصلي قايماً
 لان النطوع لم يصلي قايماً
 بالشرع لم يصلي قايماً
 كالنذر

بالرأه تمامه ولزمه قضاءه ان افسه

ومن شرع في اربع ركعات من النفل وافند ما في الشفع الاول بقينه
فقط اي لا يلزمه قضاء الشفع الثاني خلافا لابي يوسف رحمه الله وان
تعد على الركعتين وقام الى الثالثة وافند ما يقض الشفع الاخر فقط
لان الشفع الاول قد تم بالقعدة **فصل** في التراويح وهي سنة
مؤكدة للرجال والنساء وقال بعض الرواض للرجال فقط كذا في العز
ولا رخصة للترك بكسل القوم وكان عليه السلام صلى بها اليستين فلما كان
التيلة الثالثة اجتمع الناس بحيث لا يسعهم المسجد فلما راي النبي عمر
رضاهم لم يخرج وبن العزرو هو خافه ان يفرض علينا وكانت الصحابة
رضوان الله عليهم بعد يصليونها فرادى فرادى الى خلافة عمر رضي الله عنه فلما
فرض اليه عهد خلافة امرابي بن كعب وهو شيخ شيوخ القراء ان يصلي
بالناس خمس تروجات كما فعل النبي عليه السلام قبل واجتمعت الصحابة
عليها ولم ينكره احد ثم التابعين ثم وسم الى يومنا هذا فصار مجمعا
عليه وصار ثابتا بالسنة وقال ابو حنيفة رضي الله عنه تراويح سنة مؤكدة
لم يوافقه عمر من تلك نفسه الا عن اصل لديه وعهد من رسول الله صلى الله
عليه وسلم حيث قال ان لعمر فيكم سنة منهية فاتبعوه ولا تخالفوه
واراد به التراويح كذا في الزايدى التراويح والتروجات جمع تروجة وهي
اسم للجلسة في الركعة الرابعة لاستراحة الناس ثم سمي لكل اربع ركعات
تروجة فجازا فصار خمس تروجات عشرة ركعة وقال مالك انه سنة
وتلثون ركعة لكل تروجة تسليمان ويجلس بين كل تروجة بين قدر
تروجة وكذا يجلس بين الخامسة والوتر هكذا صلى ابي بن كعب بالصحابة
وهو عادة اهل الحرمين غير ان اهل مكة يطوفون بين كل تروجة بين سبوعا

ونحن بما التراويح سنة الوقت صلوة
الامام او قيام الليل والاصح ان السنة
في اوله فليست واجبة في كل شفع
كذا في النوازل مسهل

وقال الشيخ ان الله تعالى فرض عليكم
سنة من رمضان وستة
عليكم فاما مسهل

وهي جلسة بين التروجة والوتر وهي
الحسن عن ابن شاذان انه جلس وكذا
في البداية وفي التراويح العجوة انه
ليس سنة ذلك عند عامة الناس في
هذا الجهد

وايل المدينة يصلون بدل ذلك اربع ركعات واهل كل بلدة بالخيار
يستحبون او يهللون او ينتظرون سكونا ولا يجلس قدر التروجة بعد
التيلة الخامسة بعز عند تمام الركعة العاشرة في الاصح واستحسن
البعض ان يجلس قدر التروجة في بقيةها وذلك ليس يصح كذا في الهدية
ثم يوتر بهم اي يصل الامام الوتر بالناس واختلف في قراءة القنوت
قال محمد بن الامام فيها ايضا لان الصحابة اختلفوا في القنوت انه من
القرآن كما ياتي بعد فلا يقرأه المقصد القنوت خلف الامام كما لا يقرأ
القرآن والمنفرد بالخيار في الجهر والاضاء وقال ابو يوسف رحمه يقرأ
المقصد في القنوت ايضا ويخفيه الامام والمقصد والمنفرد لانه دعاء حقيقة
وهو المختار والمسبوق في الوتر اذا قمت مع الامام لا يفتي ثانيا لان التكرار
غير مشروع كذا في الاختيار وسنتها اي سنة التراويح في القراءة الختم في
الشهر قال في الدرر ويختم ليلة السابع والعشرين كفضيلة القدر وفي
المحيط اذا ختم في تراويح بعض الشهر مرة ثم لم يصلي تراويح بقية الشهر
يجوز من غير كراهية لان التراويح ما شرعت لحق بغيرها بل الختم فيها وقد
حصل كذا في المسكين او يقرأ في كل ركعة عشر آيات وبها يحصل الختم
لان جميع عدد ركعات التراويح في جميع الشهر ستائة ركعة وجميع آيات
القرآن ستة آلاف آية وشي كذا في النوازل وفي الهداية ان الختم لا
يترك لكسل القوم لكن المتأخرين كانوا يفتنون ثلث آيات قصار آية
طويلة حتى لا يمل القوم ولا ينفروا فيؤدى الى تعطيلها وهذا حسن وخيار
بعض المشايخ ان يبدأ بسورة الفيل الى آخر السورة في العشرة الاولى ثم
يعود منها كذا لك الحقة ولشما يشبه عدد الركعات كذا في الزاهد والجماعة

وفي شرح الوفاية نفاذ الكفاية ان فخار
طائفة ان يوتر في المنزل لا يوتر
بجماعة لان الصحابة لم يجتمعوا
على التروجة في رمضان
كما اجتمعوا في
الترديد مسهل

الكناس القنوت ولم يأت به القوم في جميع
وقت وركعتين بقية القوم في الركعة الثانية
سنة لانه اقصد المنفرد في شهر رمضان
انتهى به ازيد
تذكر ان الكمال في القنوت لم يعد الى القيام وان
عاد وقت لا يركع ثانيا وان ركع والقوم
ما يابعد في الاخرة لا يفسد به ازيد

فيها في التراويح سنة على الكفاية عند الجمهور حتى لو ترك أهل مسجد
 أساؤا ولو أقامه البعض فالتخلف تارك الفضيلة ولم يكن شيئا إذا
 قد تخلف بعض الصلوات كذا في الدرر قال الشافعي ومالك جميعا الله
 أوادوا منفردا افضل من الجماعة أعلم أن أكثر أئمة خراسان جوزوا صلاة
 الصبي في التراويح خاصة إذا بلغ عشر سنين ولم يجوزها أئمة العراق
 والنسفي أفتى بجوازها والسرخس بعدم جوازها ويترك الإمام الدعاء أي
 الادعية المأثورة وقيل أي التصلية على النبي عليه السلام كذا في الدرر
 بعد التشهد إن علم ملل القوم ولكن لا يترك في كل تكبيرة الاقتراح و
 يكره أن يصليها قاعدا مع القدرة على القيام لزيادة تأكيد ما كسبه الفجر كذا
 في الاختيار ووقتها بعد أداء العشاء إلى طلوع الفجر قال جماعة من مشايخ
 بلخ الليل كلها وقت لها سواء كان قبل العشاء أو بعده والقيح ما قاله
 المصنف حتى لو تبين أنه صلى العشاء بلا وضوء والتراويح والوتر بوضوء
 أعاد التراويح مع العشاء دون الوتر لأنها تتبع للعث كذا في النوازل و
 يجوز أدائها قبل الوتر وبعده فمن دخل المسجد والإمام في التراويح
 يصلي العشاء أولا ثم يتابع الإمام فيها أدرك وقال البلخيون يصلي التراويح
 مع الإمام قبل العشاء كما مر وقال في الدرر من صلى العشاء وحده فلا إن
 يصلي التراويح بالإمام ولو تركوا الجماعة في الفرض لم يصليوا التراويح بجماعة
 ولو لم يصلي التراويح بالإمام صلى الوتر بدائنته وقيل من صلى مع الإمام
 بعض التراويح دفاعة البعض يوتر معه ويقصر ما فاتته وقيل لا يوتر معه
 حتى يدرك الأكثر وعن عيين الأئمة يوتر وان أدرك معه تسليما كذا
 في الزايد ونقل عن القينة من لم يصلي الفرض مع الإمام لا يتابعه

وعن أبي يوسف فضيلة في سنة مجتعية بالبلخ
 فهو افضل اعتبار الفضيلة النافذة في منزلة
 ولو صليها فيها منفردا لا يقال ثوابها

فإذا أدى العشاء بالإمام وأدَّى الجوز كما
 نقلنا عن النوازل

في التراويح لا يتركها في الفرض
 حتى لو تركها في الفرض

في التراويح لأنها تتبع للعث ولا في الوتر وكذا إذا لم يتبعه في بعض التراويح
 لا يتبعه في الوتر كذا في شرح الوقاية **فصل** في الوتر وهو واجب
 ثلث ركعات متصلة أي بسلام في آخرها ويقرأ في كلها ويستحب أن يقرأ
 في الأولى بعد الفاتحة بسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون
 وفي الثالثة قل هو الله أحد كذا في الخزانة وأعلم أن الوتر واجب عند
 أبي حنيفة رحمه علما وفرض علما وستة سببا لقوله عليه السلام أو زوا
 يا أهل القرآن وفي رواية حافظوا عليها والامر للوجوب ولقوله عليه السلام
 أن الله تعالى زادكم صلاة ألا وهي الوتر فبصلوها ما بين العشاء وطلوع
 الفجر فلا بد أن يكون الزايد من جنس المراد عليه وهو صلاة الخمس وقالا
 هو سنة العشاء لأن الزيادة على الخمس زيادة على النقص بالرائ كذا
 في الإيضاح قوله متصلة أحراز عن قول مالك واحد في الشافعي فإنه
 عند هاتلث ركعات ولكن بتسليمتين يقنت في الركعة الثالثة ستر
 قبل الركوع في كل سنة أحراز بها عن قول الشافعي رحمه فان عنده
 يقنت بعد الركوع ولا يقنت في الوتر إلا في النصف الآخر منه ثم مضى
 شرح المجمع ولا يقنت في الفجر وقال الشافعي يقنت فيها لأنه عليه السلام
 قنت في الصبح ولأنه عليه السلام قنت فيه شهر الم يقنت قبله ولا
 بعده ومارواه أسن منه أنه قنت في الفجر شهرا ودعي على أجاب من العرب
 ثم تركه أبدا اختيارا فان قنت امامه فيه في الفجر بان يكون شافعيًا سكت
 هو أي المأموم المحقق قايما في **الأصح** وقال أبو يوسف يتابعه في قنوته
 لأنه التزم المتابعة باقتدائه وقال سكت قايما وقيل يعيد تحقيقا للمخالف
 صورة لأن القنوت في الفجر منسوخ والمتابعة في المنسوخ باطل ولو

أحراز عن قول الشافعي فإنه لا يوتر
 في قول من أنه إن شاء وأوتر في سنة
 أو ثلث أو خمس أو سبع أو تسع أو أجادس
 عشر ولا يزيد على ذلك

فمن ركع قبل امامه فليحتمه الامام قبل قيامه عن الركوع فاشتر كافيته طاز
 ويكره وقال زفر لا يجوز لان الركوع فاسد والبناء على الفاسد فاسد
 والامام يلحقه الامام في الركوع لم يجز اتفاقا بالافعال اي افعال الصلوة
 والقيده بالافعال اختار عن سبقة الامام بالامكان اي بالتقدم على
 الامام فتفد صلوته وعن سبقة الامام بالاقوال كالسبجات والتكبير
 في خلالها فلا بأس به ويكره عند الاي جمع الآية والتسبيح في الصلوة
 بيده عند ابي حنيفة رحمه الله لا بأس بهما في الفرائض والنوافل لم يأت
 سنة القراءة والعمل بها بل سنة كذا في الهداية وقيدنا باليد لانه لو
 عد ما بالقلب لا يكره اتفاقا ولو عد ما باللسان لنفسه اتفاقا وحمل
 شئ في يده اي امساك شئ في يده او في فمه كانه يبارك وكونه مكره
 ان لم يمنع ما في فمه سنة القراءة وان كان يمنعه لا يجوز صلوته ويكره
 تطويل الامام الركوع كذا في بعض يعرفه يعرفه الامام حسن ان يعرف
 لا يطول الركوع له فانه حرام جدا بل يحسب عليه كفر كما قر في الركوع
 اما اذا لم يعرفه لا بأس بان يزيد تسبيحة او تسبيحتين على المقدار لانه انما
 على ادراك الطاعة نوازلا لا القراءة اي ولو طول القراءة لم يدرك
 الناس الجماعة فحسن ان لم يشق على الحاضرين ويكره اقتراح الصلوة اي
 الشروع فيها وبه اي الحال بزيادة الصلوة حاجتها الى الخلاء اي الى البول
 او الغائط وان غلبت في الصلوة قطرها ويكره الصلوة للرجل ان يقوم
 خلف الصف وحده مهما وجد فرجة في الصف ولا يكره للامة ذلك من
 وجد ما في الصف الاول دون الثاني يخرج الصف الثاني من خطبها لانه
 لا حرمة له لتفقيههم حيث لم يسدوا الصف الاول وان لم يجد فرجة في

وقيل ان اخراج اليد عن كفاي صلوة التسبيح
 وعدها بالاشارة او بقلبه لا يكره اتفاقا
 وكذا ان عد ما برؤس الاضباع مسك

الصفوف يستحب له ان يخرج رجلا من الصف الى نفسه ويستحب للمجور
 ان يوافقه لما روى انه عليه السلام قال لمن صلى منفردا خلف الصف
 هذا جذبت الى نفسك احدا فصلت مع من دخل فرجة في
 الصف فتجانب المصلي توسعة له فندت صلوته لانه امتثل في صلوة
 لغير الله تعالى كذا في شرح الوقاية ولو صلى في مكان طاهر من الحمام ولا
 صورة فيه لا يكره وقيل يكره مطلقا لانه مقبب الغسالة ولانه بيت
 الشياطين ولا يصح انه لا يكره ان وجد مكانا نظيفا والالزم ان يكره
 الصلوة في جميع المواضع والامكنة لانها لا تخلو عن الشياطين ولا خلاف
 في جوازها في المستنج ويكره القراءة في الحمام جهرا لانه كذا في رفع
 الصوت في قراءة الصلوة المجرية فيه ويجوز السلام فيه لمن يتوجه اليه
 اذا كان مؤتمرا كذا في النوازل ويكره ان يصلي بثوب البذلة اذا كان
 ثوبا آخر وكذا يكره اذا صلى كاشف الرأس للكمال للتدليل ويكره صورة
 ذي روح في كل جهات المصلي اي فوق رأسه في الشف أو بين يديه
 او على احد جانبيه لان كان تحت قدميه وخلفه الامموة اي مقطوعة
 الرأس والصغيرة جدا لا تبد وللناظر الا بالتأمل فلا يكره ولو استقبل
 نورا يتقد اي يلتهب او استقبل كانوا فيه ناريكره فانه شبه بالمجوس
 الابسة بينهما بخلاف الشمع والشمع والشمع والمصنف والسيف والمعلقين و
 نحوها لانها لا تعبد والعمل الكثير يقطع اي يفسد الصلوة وهو لا يوجد
 الا باليد من فلو وقعت مما يمنع من رأسه فيها فوضعا عليه بيده لا تقصد
 وان وضعها بيده تفسد وان انقض كور ما فسدت بيده مرة او مرتين
 لا تقصد وفي الغر وضع العمامة على الرأس بيده افضل من الصلوة كما

من قال في القنية القديم خلف الصف
 وهو اولى في زماننا فقلت المجدل لانه
 اوجبه الى نفسه ربما يفسد صلوته

ولو صلى على سبيل مصلو لا يكره ان لم يسجد عليه
 لانها امانة لا تقطع حيث توطئ عليها بخلاف ما
 لو كانت على الواب او في المصنوعة او على شئ
 ولو لم يسجد فبما يقرب من الركوع او على شئ
 والصنم ولا تقصد صلوة من ذكره المني
 كانه رديء من باذن او رذل مسك
 او ينجس او ينجس في ثوب يعصم عن
 ذكره الصلوة في ثوب يعصم عن
 او في ثوب من غير صلاة الجلابي
 انما يمان المار من الكبر كراحتي
 كبر لانه هو المار عند الاطلاق
 كما في عهد او ما يجز الآخرة

الرأس وان احتاج الى تكويرها فالصلوة كاشف الرأس الى الان يضطر
وان عقد ازاره بيده الواحدة لا تقف ولو كانت جسده مرة او مرتين
لا تقف وكذا اذا حركها غير متواليات ولو كانت ثلثا متواليات ولو
شدت سر او يله ينفذ وان حله لا وان قتل قلة او قتلين لا ينفذ قال ابو حنيفة
رضه لا يقتل القلة في الصلوة بل يدفنها كذا فعله ابن مسعود وقال محمد
رحم قتلها احب كقتل الحية والعقرب فيها كذا في شرح الوقاية والنوازل
ولو مشى من صف الى صف لا ينفذ لانه قليل ولو مشى الى صفين دفعة واحدة
تقف ولو مشى الى صف آخر لا تقف وقيل هو ما يخرج من الناظر اليه يعجز
وقيل هو العمل الفاسد في الصلوة ما لو نظر اليه الناظر فيقف ان لم يكن في
الصلوة فهو كغيره وان شك ان في الصلوة او خارجها فهو يسير لا ينفذ وهو
المختار قال صدر الشريعة هذا هو القناب وقيل حده موقوف الى رأى
المصلي فان استكثرت فهو كغيره والا فلا قال الشرحي هذا اقرب لان با حنيفة
رضه فوقف امثالها الى رأى المبتلي ومن صلى في القصر انصب بين يديه
سترة قدر ذراعين طولها فضاء في غلظ الاصبع فما زاد لان ما دونه لا
يبدو للناظر من بعيد فلا يفيد المقصود ويكفي سترة الامام للمقوم القايم و
القاعد فظهر بها على وجه المصلي كالسترة لا يأتى ثم المار بين يديها لما روى
انه عليه السلام اراد ان يصلي في القصر افام عكرمة ان يجلس بين يديه و
صلى خلفه وجاز ترك السترة عند عدم المروء والطريق ويترتب منها وجعلها
بخذاء احدى جابيه لما روى مقدار انه عليه السلام اذا صلى خلف عمود
او شجر او نحوها كان يجعله على جانبه الايمن والايسر ولا يقابلها مستويا
ولا جرة بالاقاء أى وضع الحشب على الارض للسترة ولا بالخط اذا تعذر غرز

بالتدريج

حكمة في
الصلوة
منصوب
المحرم
مفعول
يخرج
منه

العود

العود لانه لا يحصل الاعلام للمارين بهما ولو اشتد الحاجة الى السترة
وتعذر الغرز يضعه طولا لا عرضا ليكون على منوال المعزوز ولو لم يكن
معه ما يغرز يخطه طولا ايضا وقيل يخطه شبه المحراب ويأتى ثم المار في موضع
سجوده في القصر والمسجد الجامع قال عليه السلام لو علم المار بين يدي
المصلي ما زاد عليه من الوزر لو وقف اربعين وانا يا ثم اذا قرئ موضع سجوده
في الاصح وقيل اذا قرئ موضع يحشيه المصلي حال كونه ناظرا مسجده وقيل اذا
قرئ بقدر الصفين لا ما وراءه لان في تحريم ما وراء مسجده تصديق على المارين
كذا في مستفاد بخلاف المسجد الصغير فانه مكان واحد فبا ثم المار امامه فيه
من حيث قرئ ويرى أى يدفع المصلي في القصر والمار مفعول بدراء ان لم
يكن له سترة او قر بينه وبينها أى بين المصلي وبين السترة باشارة بيده
او برأسه او بشيخ قوله باشارة متعلق بدراء ولا بدراء بها أى بالاشارة
والشبيخ مفعول المقصود ما دبر بها ومن اراد المروء بين يديه والمروء
حينئذ ان كان معه شئ يضعه بين يدي المصلي فجاءه ثم يأخذه ولو اراد
اثنان ان يترقا ماحدا هما الآخر امامه ويتر ويضع الآخر هكذا او يمران وان
كان معه دابة فتمره راكباً يا ثم وان نزل وتستر بها وترلم يا ثم وفي الجامع
الصغير تكرر الصلوة في طريق العاتة وفي ارض الغير مربعة او مكروبة
الا اذا كان بينهما صدقة او رأى صاحبها فاذا لم يجد موصفا فالطريق
اولى من ارض الغير وفي ارض الكافر لا يجوز مطلقا انتهى وان سجن في
الصلوة بغير عذر التحسين القوت حصلت به الحروف كآخ بالفتح و
الفتح بطلت صلوة وان كان بعذر بان يضطر كاجتماع الزان او
بلغم في حلقه او تمكن القراءة فلا تبطل اتفاقا وان حصلت به كلمة كذا في

قال ابو نصر لا ادري قال عليه السلام
اربعين يوما او شهرا او
سنة

في شرح الكثرة قال الجبازي في شرح الهداية ولو تنحج الامام لتحسن الصوت
فحصل به حروف لا يفد الصلوة لانه يفعل لاصلاح القراءة فيصير منها
معنى وعليه كثير من المشايخ كالعطاس والجشاء فانهما لا يفدان اذا
يقعان بلا اختيار والجشاء بالجيم والثين المعجمين صوت مع رجب يخرج
من الغم عند الشك كذا في المغرب ولو حصلت حروف بها اي بالتنحج
بعذر والعطاس والجشاء لان المعطوفين في الحكم واحد تبر فيه وفي
الغز ان تنحج فيها تحسن الصوت فظهر به الحروف يفسد عند ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف لا يفد كما اذا نفع الزاب من موضع
سجوده وحصل به حروف لانه عليه السلام قال في سجود صلوة الكسوف اف
اف الم تعد في ان لا تعذبهم وانا فيه لهم قول عليه السلام لو باح نفع في
صلوته اما علمت ان من نفع في صلوته فقد تكلم والكلام مفيد ما وهكذا
في شروح المنظومة ويكره التملط والتشاب في الصلوة فيغفل فاه يظهر
يمينه في القيام وفي غيره يظهر يساره قال الزاهد الطريفي في دفع
التشاب ان يحضر بياله ان الانبياء ماتوا قال القدوري جرت به
مراراً فوجدناه كذلك **فصل** في الجماعة هي سنة مؤكدة غاية
التأكيد اي قويت بشبهة بالواجب لقوله عليه السلام الجماعة من سنن الهدى
لا يتخلف عنها الا منافق واكثر المشايخ على انها واجب والتسمية بالسنة
لشوقها بها حتى ذهب احمد بن حنبل وداود واسحاق وابن مريم ان الجماعة
فرض للرجال حتى لو صلى وحده لم يجز لقوله تعالى واركعوا مع الرالكين ايا
به الجماعة ولقوله عليه السلام لا صلوة لجماعة في المسجد الا في المسجد ومن ترك
الجماعة بغير عذر وجب عليه التعذيب وبائتم الجيران بالسكوت كذا في الدرر

لا يرى ان المشي لاصلاح الصلوة
لا يجلها وان لم يكن منها كذا في غرضك
سنة

فعلهم هذا التقدير ان ما نقل الجبازي
قوله ابو يوسف في اختياره على
قوله

في شرح الكثرة قال الجبازي في شرح الهداية ولو تنحج الامام لتحسن الصوت فحصل به حروف لا يفد الصلوة لانه يفعل لاصلاح القراءة فيصير منها معنى وعليه كثير من المشايخ كالعطاس والجشاء فانهما لا يفدان اذا يقعان بلا اختيار والجشاء بالجيم والثين المعجمين صوت مع رجب يخرج من الغم عند الشك كذا في المغرب ولو حصلت حروف بها اي بالتنحج بعذر والعطاس والجشاء لان المعطوفين في الحكم واحد تبر فيه وفي الغز ان تنحج فيها تحسن الصوت فظهر به الحروف يفسد عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف لا يفد كما اذا نفع الزاب من موضع سجوده وحصل به حروف لانه عليه السلام قال في سجود صلوة الكسوف اف اف الم تعد في ان لا تعذبهم وانا فيه لهم قول عليه السلام لو باح نفع في صلوته اما علمت ان من نفع في صلوته فقد تكلم والكلام مفيد ما وهكذا في شروح المنظومة ويكره التملط والتشاب في الصلوة فيغفل فاه يظهر يمينه في القيام وفي غيره يظهر يساره قال الزاهد الطريفي في دفع التشاب ان يحضر بياله ان الانبياء ماتوا قال القدوري جرت به مراراً فوجدناه كذلك فصل في الجماعة هي سنة مؤكدة غاية التأكيد اي قويت بشبهة بالواجب لقوله عليه السلام الجماعة من سنن الهدى لا يتخلف عنها الا منافق واكثر المشايخ على انها واجب والتسمية بالسنة لشوقها بها حتى ذهب احمد بن حنبل وداود واسحاق وابن مريم ان الجماعة فرض للرجال حتى لو صلى وحده لم يجز لقوله تعالى واركعوا مع الرالكين ايا به الجماعة ولقوله عليه السلام لا صلوة لجماعة في المسجد الا في المسجد ومن ترك الجماعة بغير عذر وجب عليه التعذيب وبائتم الجيران بالسكوت كذا في الدرر

في شرح الكثرة قال الجبازي في شرح الهداية ولو تنحج الامام لتحسن الصوت فحصل به حروف لا يفد الصلوة لانه يفعل لاصلاح القراءة فيصير منها معنى وعليه كثير من المشايخ كالعطاس والجشاء فانهما لا يفدان اذا يقعان بلا اختيار والجشاء بالجيم والثين المعجمين صوت مع رجب يخرج من الغم عند الشك كذا في المغرب ولو حصلت حروف بها اي بالتنحج بعذر والعطاس والجشاء لان المعطوفين في الحكم واحد تبر فيه وفي الغز ان تنحج فيها تحسن الصوت فظهر به الحروف يفسد عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف لا يفد كما اذا نفع الزاب من موضع سجوده وحصل به حروف لانه عليه السلام قال في سجود صلوة الكسوف اف اف الم تعد في ان لا تعذبهم وانا فيه لهم قول عليه السلام لو باح نفع في صلوته اما علمت ان من نفع في صلوته فقد تكلم والكلام مفيد ما وهكذا في شروح المنظومة ويكره التملط والتشاب في الصلوة فيغفل فاه يظهر يمينه في القيام وفي غيره يظهر يساره قال الزاهد الطريفي في دفع التشاب ان يحضر بياله ان الانبياء ماتوا قال القدوري جرت به مراراً فوجدناه كذلك فصل في الجماعة هي سنة مؤكدة غاية التأكيد اي قويت بشبهة بالواجب لقوله عليه السلام الجماعة من سنن الهدى لا يتخلف عنها الا منافق واكثر المشايخ على انها واجب والتسمية بالسنة لشوقها بها حتى ذهب احمد بن حنبل وداود واسحاق وابن مريم ان الجماعة فرض للرجال حتى لو صلى وحده لم يجز لقوله تعالى واركعوا مع الرالكين ايا به الجماعة ولقوله عليه السلام لا صلوة لجماعة في المسجد الا في المسجد ومن ترك الجماعة بغير عذر وجب عليه التعذيب وبائتم الجيران بالسكوت كذا في الدرر

وتخفيفها بالحاء المعجمة والفائين فالقيم المجرور راجع الى الصلوة المذكورة
معنى كما في قوله ولا بوبية التمس مع الامام سنة ثابتة يعني لا يطول
الامام الصلوة بالجماعة لقوله عليه السلام من اتم قوماً فليصل بهم صلوة
اضغفهم وفيهم ضعيف وكبير وذو حاجة ولكن وجدنا اكثر نسخ المتن
وتحقيقها بالحاء المعجمة والقافين فخرج القصر الى الجماعة فالمعنى تحقيق
الجماعة وحقيقتهما سنة ثابتة مع الامام احراز عن القوم التي يجتمعون في
مسجد ولم يؤتم واحد منهم بل صلوا افرادي فرادى وهذه الجماعة الملقوبة
ليست بجماعة شرعية حقيقة مأجورة مترتب عليها الثواب والله اعلم بالصواب
واقولها اي اقل الجماعة في غير الجمعة واحد مع الامام ولو كان ذلك الواحد
امراً او صبياً اعلم انه لا يصح اقتداء المرأة بالرجل اذا لم ينوها الامام قال
زفر يمتح وان لم ينوها الامام والصحيح ان اقتداءها بلا نية الامام في الجمعة
والعيدين جائز لانه لا يعرفها الامام للزحام والاولى بالامامة لا فقه اي
الاعلم بالفقه ثم الاقرء اي ان تساودا في الفقه فاحسنهم قراءة وعن ابي
يوسف الاقرء اولي من الافقه لان القراءة ركن والحاجة اليه استلقتنا
الفقيه اولي اذا كان يقرأ ما يجوز به الصلوة فالقراءة وان كان ركناً واحداً
فجميع ركبان الصلوة يعرف بالعلم حتى لو عرض له شيء في الصلوة امكنه
صلاحها فالاعلم اولي الا ان يكون ذلك الفقيه ممن يطعن في دينه لنفوة
طباع المؤمنين عنه ثم الاورع اي اشد هم اجتناباً عن الشبهات قال
النبى عليه السلام من صلى خلف عالم نقي فكأنما صلى خلف نبي ثم الاكبر
سناً لقوله عليه السلام لا بنى ابي مليكة اذا سافر فما اذنا وافتما وليؤتم
اكبر كما سناً ثم الاحسن خلقاً اي الفقه بالناس ثم الاشراف نسباً ثم

وقد وقع في جميع نسخ المتن سنة ثابتة
بالباء المعجمة تحتها في نسخة التمس مع الامام سنة ثابتة يعني لا يطول
الامام الصلوة بالجماعة لقوله عليه السلام من اتم قوماً فليصل بهم صلوة
اضغفهم وفيهم ضعيف وكبير وذو حاجة ولكن وجدنا اكثر نسخ المتن
وتحقيقها بالحاء المعجمة والقافين فخرج القصر الى الجماعة فالمعنى تحقيق
الجماعة وحقيقتهما سنة ثابتة مع الامام احراز عن القوم التي يجتمعون في
مسجد ولم يؤتم واحد منهم بل صلوا افرادي فرادى وهذه الجماعة الملقوبة
ليست بجماعة شرعية حقيقة مأجورة مترتب عليها الثواب والله اعلم بالصواب
واقولها اي اقل الجماعة في غير الجمعة واحد مع الامام ولو كان ذلك الواحد
امراً او صبياً اعلم انه لا يصح اقتداء المرأة بالرجل اذا لم ينوها الامام قال
زفر يمتح وان لم ينوها الامام والصحيح ان اقتداءها بلا نية الامام في الجمعة
والعيدين جائز لانه لا يعرفها الامام للزحام والاولى بالامامة لا فقه اي
الاعلم بالفقه ثم الاقرء اي ان تساودا في الفقه فاحسنهم قراءة وعن ابي
يوسف الاقرء اولي من الافقه لان القراءة ركن والحاجة اليه استلقتنا
الفقيه اولي اذا كان يقرأ ما يجوز به الصلوة فالقراءة وان كان ركناً واحداً
فجميع ركبان الصلوة يعرف بالعلم حتى لو عرض له شيء في الصلوة امكنه
صلاحها فالاعلم اولي الا ان يكون ذلك الفقيه ممن يطعن في دينه لنفوة
طباع المؤمنين عنه ثم الاورع اي اشد هم اجتناباً عن الشبهات قال
النبى عليه السلام من صلى خلف عالم نقي فكأنما صلى خلف نبي ثم الاكبر
سناً لقوله عليه السلام لا بنى ابي مليكة اذا سافر فما اذنا وافتما وليؤتم
اكبر كما سناً ثم الاحسن خلقاً اي الفقه بالناس ثم الاشراف نسباً ثم

وقد ثبت اذا اجعلوا بينكم خباياكم
وقد ثبتا بينكم وبين ربكم

الاصبح اى الاحسن وجها اراد به اكثرهم صلوة بالليل كذا في الشرح
 فالجاصل ان المستحب ان يكون الامام افضل القوم علما وقراءة وصلاحا
 ونسبا وخلقاً اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كان اما مادام
 حيا ولو كان الامام لحياتنا فالافضل للمقتدر ان يطلب غيره وفي الخزانة
 رجلا ن تساويان في القتلح الا ان احدهما اقرء فقدم اهل المسجد الآخر
 فقد اساءوا لا ياثون ومن ام واحد اقامه عن يمينه مقارنا له اى
 يساوي الامام بنفسه ولا يتقدم عليه في ظاهر الرواية وعن محمد بن نويرة
 مقدارا ان يصنع اصابع قدميه هذا كعب الامام او عقبه ولو كان المقتدر
 اطول فوقع سجوده امام الامام لا يفرقه زاهدي وان ام اثنين تقدم
 الامام عليهما وعن ابى يوسف رحمه الله ان تستطعا ايضا المرأة في حكم
 الاصطفاف كالعدم حتى لو كان مع الامام رجل وامرأة يقول الرجل
 بخذائيه والمرأة خلفه اعلم ان افضل المؤمنين في الصف الاول فرقام
 خلف الامام لقوله ثم يكتب للذي خلف الامام بخذائيه في الصف الاول
 ثواب مائة صلوة وللذي في اليمين خمسة وسبعون وللذي في اليسار خمسون
 وللذي في سائر الصفوف خمسة وعشرون كذا في شرح المجمع ومن تقدم
 على امامه تقدما مكانيا عند اقتدائه لم يصح اقتداؤه ولكن يجوز صلوة
 عن الوقت كانه قد صلى منفردا فيجب عليه القراءة حتى ان لم يعرف لم يجز
 وان تقدم عليه بعد اقتدائه فسدت صلوته اى فرضه ويكون تفعلا
 منفردا في حق القراءة دون الترخيم ولا يصح اقتداء الرجل بالمرأة لقوله
 عليه السلام اخوه من حيث آخره من الله فلا يجوز تقديمهن حتى
 لو اقدمن على رجل ثم افسد باليلزلة القضاء كذا في الخزانة ولا بالصبي

قال النبي في كثرة صلواته بالليل حسن
 بالليل وان استودا في جميعها يقع
 بينهم واختاره خيارهم القوم
 سبعة

لان وظهرت الامم التقدم وظهرت المقدر
 انما هو من حيث تقدمه فلم يجز وقوله
 ثم يكتب للذي خلف الامام بخذائيه في الصف الاول
 ثم يركب ثوبه في صلاة ثم يركب ثوبه في صلاة
 وحيث ان قسما على سنة من كبره
 اما من ويا لا فتدائه يظهر شروع في الصلاة
 وظهرت بان صلاة ثم يركب ثوبه في صلاة
 فان قرأ في صلاة ثم يركب ثوبه في صلاة
 في ذلك غير صحيح فيما قلنا لاعتقاده الكتاب
 فانهم للامام العيش الحسن في الصلاة

مطلقا

مطلقا اى فرضا كان او تفعلا لان الفرائض فصل في حق الصبي وان
 نوافل الصبي دون نوافل البالغ وقيل يصح بالصبي في التراويح كما مر
 في بحثها ويصح اقتداء الصبي بالصبي اتفاقا وكذا يصح اقتداء الاتي
 بالاتي والعاري بالعار والمعدور بالمعدور كذا في المنية ويصنف
 الرجال اولا لقوله عليه السلام خير صفوف الرجال اولها وشرها آخرها
 وصفوف النساء حكمه ثم الصبيان لقوله عليه السلام ليبيش منكم اولوا
 الاحلام ثم الخنا في بفتح الخاء جمع الخنثى كالحبال جمع الحبل ثم النساء
 لقوله عليه السلام اخوه من حيث الامر للوجوب وحيث للمكان والامكان
 يجب تأخيرهن الا في الصلوة فيكون الرجل مأمورا ابتداء بغيرها فاذا طارته
 يكون الرجل تاركا بغيره في المقام لانه كان يمكنه التقدم عليها بخطوة او خطو
 ولولم يمكنه التقدم عليها فاش رايها بالتأخير فلم تتأخر هي فسد
 صلوتها لا صلوته لانها تركت فرض المقام اعلم انه لو صلى رجل وصارته امرأة
 عاقلة فريسة كانت له او اجنبية فحرمه كانت او حليمة مشتهاة في الحال
 او في الماض في صلوة مطلقة مشرطة بينهما اداء حقيقة كما اذا اقتدت
 امرأة برجل او اقتدى كلاهما باخر او كلاهما اذا كانا لاحقين ولا حاييل
 بينهما وادنى حد الحاييل في الطول ان يكون مقلدا ذراع والاقل منه لا يكون
 حايلا والفرجة يقوم مقام الحاييل كذا في العزرو والمجاذات بهذه الشرايط و
 بشرط ان ينوي امامتها وامانة النساء وقت الشروع لا بعده فقد صلوة الرجل
 دون صلوة المرأة ويكره للنساء الشوب بحضور الجماعة مطلقا في صلوة الليل
 والنهار ويباح للعجايز الخروج في صلوة العيدين والجمعة والمغرب والعشاء
 عند ابى حنيفة رحمه الله ويباح فوجهن في الطهرين لان الفساق ينتشرون

حيث يلزم القضاء بالالف وسبعة

بين

وانما اقتدانا الصلوة بالليل في كل حال على صحة او اخطا
 لا يشترط بالاداء امام حتى لو لم يذوق الاضيق في ذنبا وفتنا
 بالخرقة دون الاداء كما اذا كانا سبوا فبين وقاما بغيره
 ما فاته الا بغيره فحاشا لهما ان يفتنا فالا فبالسبب بين
 اداء بل اجازة حكم المنفرد بين

فاذا ذكره حضور من ذنبا ما فرض عليه من
 حضور من ذنبا ما فرض عليه من
 الى الكرم والارباب فان اشبه
 امة واضطرب سبعة

في الأسواق في هذين الوقتين وفرط توقان السفهاء قد يحلهم على رغبة
 العجايز وقالوا نحن في الصلوات كلها لفظة الرغبة اليهن كذا في
 الهداية والفتوى على قوله اذ لكل باب لاقط اعلم ان المرأة بخالف
 الرجال في ثلث عشرة خصال ان لا تؤذن ولا تقيم عند الصلوة وترفع يديها
 الى منكبيها في التكبير وتضع يمينها على شمالها تحت ثدييها ولا تفرج أصابعها
 في الركوع ولا تجافي بطنها عن فخذها في السجدة ولا تفتح ابطنها فيها وتضع
 كفيها على ركبتيها في القعدة ويجلس متوركة فيها ولا تؤتم الرجال ولا تحضر
 جماعة الرجال ولا يصلون بالجماعة وحدهن وان فعلمن يقوم الامام و
 سطرهن ولو ظهر حدث الامام اعاد المأموم بغير اذا ظهر انه صلى في ثلث اعاد
 صلواته لان المأموم تابع له صحة وفاء وعند الشافعي رحمه لا يعيد لانه
 تابع في الموافقة لا في الصحة والفاء اعلم ان المأموم ثلثة انواع مدرك وثلاث
 ومسبوق فالمدرك من ادرك اول الصلوة مع الامام وصليها معه الى
 آخرها والتام من ادرك اولها وفاتته من آخرها بسبب احدث والنوم
 فيها والمسبوق من ادرك آخرها وفاتته اولها ويقضي المسبوق ما فاتته
 بقراءة والتام بغير قراءة والمقتدى عام كالمأموم ومتى كان بين الامام
 والمأموم حائل يشبه حال الامام عليه منع الصحة اي صحة الاقتداء به
 فانه لا الثواب قال في الحزانة لو كان بينهما حائط لا يمنع الاقتداء لانه عليه
 السلام كان كان يصلي في حجرة عابثته رضي الله عنها والناس في المسجد يصلون
 بصلواته هذا اذا كان احاطا بغير الشئ مقدار الفرجة بين الصفتين ذراع
 او ذراعين كما يكون بين المسجد الصغير والثقوي وان كان الشئ اوسع من
 بين الصفتين لا يجوز الاقتداء وان كان احاطا بكبير او فيه باب مفتوح والقب

سوا فاته جميع ركعاتها بان يشيع فيها مع
 الامام فاحدث وكنت في الوضوء الى فراغ
 بولت او في النوم كذا في

يكن

يكن سماع الامام اور وبنه ولا يشبه عليه حال الامام يصح ولو قام على سطح
 المسجد واقتدى به من في المسجد ان لم يشبه عليه حال الامام صح الاقتداء
 سواء كان للسطح باب ولا انتهى **فصل** في صلوة الجمعة وهي يكون
 الميم في استعمال اهل النساء والقراء يقرؤنها بضم الميم اعلم ان صلوة الجمعة
 فرضه فحكمة لا يجوز تركها الا لعذر لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله ولقوله
 عليه السلام اعلموا ان الله تعالى فرض عليكم الجمعة في يومى هذا في مقام
 هذا في فرضه واجبة الى يوم القيمة كذا في الاختيار واعلم ان لها اثني عشر
 شرطاً ستة منها لا دأيرها وهي المصرا ومصلاؤه والسلمان او نايبه وقت
 الظهور والخطبة والجماعة والاذن العام وستة منه لوجوبها وهي الاقامة
 والذكورة بالمصلي بالفتح وشرط وجوبها كلها صفات المصلي بالكسر و
 الفرق بينهما ان بائناً الاول لا يصح اداء الجمعة وبائناً الثاني يصح ولهذا
 شرع المصنف بتفصيله فقال لا يصح الجمعة الا في مصر جامع او في ثلثة الكسرة
 ما عدا الحوايج المصر من ركض الجبل والرمي وصلوة الجبازة ودفن الموتى
 وغيرها ولا بد ان يكون منفصلاً بالمصر حتى لو كان بينه وبين المصر فرجة من
 المزارع والمراعي لا يكون فناء وهو اي المصر الجامع كل موضع لا يمر وقاض
 بنفذ الاحكام ويقيم الحدود هذا عند أبي يوسف وهو الصحيح وفي رواية
 عنه هو كل موضع لو اجتمع اهلها ممن تجب عليه الجمعة لا سكاؤها مطلقاً
 في الكبر ما جدهم لم يسعها والاولى اختيار الثلثي والثانية اختيار الكوفي
 كذا في الدرر قال في شرح الجمع المصر الجامع عند أبي حنيفة رحمه هو كل بلدة
 فيها سلك والسوق ولها راساتيق ووال لدفع المظالم وعالم يرجع اليه
 في الحوادث هذا هو الاصح وفي شروح الكثرة الصحيح من قول أبي حنيفة ومحمد

وطا الجمعة ثلثة عشر

اسكن من تحت الجبلية ثلثة عشر
 من تحت الجبلية ثلثة عشر
 من تحت الجبلية ثلثة عشر

رحمهما الله ان يجوز اقامة الجمعة في مصر واحد في موضعين او اكثر وعن
 ابي يوسف يجوز في موضعين لا غير وعنه انه لا يجوز فيها الا ان يفصل
 بينهما نه كبير وهو ما يجري فيه السخن وفي عامة شروح المنظومة فيه
 ثلث اقوال من ائمتنا فعند ابي حنيفة رحمه لا يجوز في موضعين من مصر
 واحد وعند محمد رحمه يجوز في موضع واحد وعند ابي يوسف لا يجوز في موضعين
 الا ان يكون مصر الى جانبان بينهما نه كبير كبغداد فان لم يكن فالجمعة
 لمن سبق منهما وان صلوا معا فدت صلواتهم ولا يصحها اي الجمعة
 الا السلطان او نائبه وهو الامير والقاض او من اذن له السلطان
 باقامتها لقوله عليه السلام اربع الى الولايات الفخ والصدقات والحدود
 والجهات اعلم ان الجمعة عبارة عن امر من الخطبة والصلوة فالوقوف
 على اذن السلطان هو الخطبة دون الصلوة فاستحلاف الخطيب للخطبة لا
 يجوز اصلا ولا الصلوة ابتداء بغير عذر بل يجوز ما يحدث بعد الخطبة او بال
 كان معذورا قبل فتح جازله استخلاف الغير باذن الشرع اذن السلطان
 ولم ياذن بالاستخلاف فقد اخطأ خطيب مصر واتخلف آخر بلا عذر بهذا
 وجدنا في بعض محركات خلف السلف الفاضل الرومي ابن كمال يات
 قال في العز مائة مما يجب حفظه والناس عنها غافلون ويخطب قبلها
 خطبتين خفيفتين ويجوز الخطبة بلا فصل بينهما بجلب ويجوز الخطبة
 قاعدا كذا في الاختيار ويقدم على الصلوة لان الخطبة شرط لها والشرط
 مقدم على المشروط واعلم انه ان الخطبة احدى عشر سنة اولها التقوذ
 في نصف قبل الخطبة الثاني البداية بالحمد لله والثالث الشاء عليه ما هو
 امله ورابعها الشهادتان وخامسها التصلية على النبي صلى الله عليه وسلم والسادس
 التذكير والتسليم

هذا اذا لم يكن ازاله العذر قبل خروج
 الوقت

لان الجمعة على شرف الفوات فالاذن
 باقامتها اذن بالاستخلاف فيها ولا

ويستحسن ذكر الخلفاء الراشدين وسادسها الغظة والتذكير وسابعها
 قراءة القرآن وتاركها مسموم وقد قرأ النبي صلى الله عليه وسلم فيها سورة العصر وسورة
 اخرى لا يستوي اصحاب النار واصحاب الجنة الى الفائزون واخرى
 ونادوا ما يالك الآيت وثامنها اجلو سن بين الخطبتين وعند الشافعي
 هو واجب وناسعها ان يعبد في الخطبة الثانية بالحمد لله والشاء والتصلية
 على النبي وعاشرها ان يزيد في الدعاء للمؤمنين والمؤمنات والى دى
 عشر تخفيف الخطبتين بقدر سورة من طوال مفصل وتكرار التطويل
 منه كذا في الزا هدى ولو ذكر الله تعالى اي صلى او كثر او سجع بدل
 الخطبة صح عند ابي حنيفة لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله فغير فصل
 ولان عثمان رضي الله عنه قال الحمد لله فارح اي بسنة عليه وذل و
 صلبيها وقال لا تابد من ذكر طويل يستبي خطبة قبل اقل مقداره الختات
 لله الى قوله عبده ورسوله وقال ان في لا يجوز حتى يخطب خطبتين
 هداية لان الجلب بينهما شرط عنده وعندنا ليس بشرط لكن تاركها
 مسموم وشرطها اي شرط الجمعة الجماعة واقلا ثلثة غير الامام عند ابي
 حنيفة ومحمد رحمهما الله لان دليل الجمعة اقتضي شأنا وذاكر او سا
 وعند ابي يوسف ثمان سوى الامام وقال الشافعي رحمه اربعون رجلا
 احرارا مقيمين سواء لان اول جمعة اقيمت في الاسلام كان اربعون رجلا
 رجلا قلنا يوم النفر بقى اثني عشر رجلا فصل بهم النبي صلى الله عليه وسلم
 السنة بعد صلوة الجمعة ست ركعات عند ابي يوسف رحمه كما اشترنا في فصل
 السن وقال الاربع فقط لانه عليه السلام كان يصلي بعد ما اربعاء ثم اذا
 اراد ان ينصرف يصلي ركعتين لهما انه عليه السلام قال من شهد منكم الجمعة

عيين
 لا يبيح

يجوز للمساكين والعبد والمريض ان يؤموا في الجمعة قد وري

فلازم في الجمعة في الظلم لا يقرأ في الصلاة

فليصل بعد ما اربع كما مر فلما قرا من الحمد ثمان رجع قوله على فعله ثم
ان كل موضع وقع الشك في كونه مصر او غيره واقام اهله الجمعة ينبغي
ان يصلوا بعد ما اربع ركعات بلا اقامة ونوا بها ظهر اليوم حتى لو لم تقع
الجمعة موقعا يخرج عن عمدته فرض الوقت بيقين كذا في شروح الكفر
ولا تجب الجمعة على مسافر وامرأة ومريض وعبد واعمي ومقعور وسلامه
حين واحد يكفي في وجوب الجمعة وان صلوا بها في ذلك حضر هؤلاء الجامع
وصلوا الجمعة كغيرهم من غيرهم عن ظهر اليوم وتقع امامتهم فيها اي
امامة المذكورين اعني المكفر ومن بعده في صلوة الجمعة الا المرأة لانه
عليه السلام صلى الجمعة في مكة وهو مسافر وقال زفر لا يجوز امامتهم فلاقتدا
بهم كالاقتداء بالبصير فلما لحقوا بالجمعة صارت فرضا عليهم فيصليها
الاقتداء بهم لكونهم اهلا للامامة وتخصيلهم للجمعة ايضا لكن لا يتم
نصاب الجمعة بالبصيان والنسوان والمجانين كذا في اخوانه ومن لا عذر
له لو صلى الظهر في منزله يوم الجمعة بغير عذر كره واجزاه وقال زفر لا
يجوز تقديمه على الجمعة لان الظهر خلف عنها فيلزم عاداته بعد فراغ الاماكن
عن الجمعة ولو سعى الجمعة بعد اداء الظهر فيه بطل ظهره المؤدى سواء ادرك
الامام فيها او لا وسواء كان معذورا كالمسافر او لا وقالان لم يدرك
الامام لا تبطل بجمعة التسعي وان خرج من منزله والامام قد فرغ منها لا يبطل
اجتماعا مسكين ويكره للمعذورين والمجوسين ان يصلوا الظهر بجماعة
يوم الجمعة في المصر قبل فراغ الامام وبعده اتفاقا لانها تفضل الى تقبل
جماعة الجمعة ومعارضته لها وكذلك اهل المصر ان لم يصلوا بها لما منع بكرة
لهم اداء الظهر بجماعة بل صلوا بها فرادى بخلاف اهل القرى والبواري حيث

وظفنا والواقعات ينبغي ان يقيم سورة
بالفائدة في كل الاربع التي تلي يوم
وقوع سنة طرفة السورة لا يقرأه وان
واجبة فيها كذا في شرح الجامع القفي

قوله معارضة في مصر قبل فراغ الامام
ان يقرأ في مصر قبل فراغ الامام الى
نظره في اهل الجمعة

جماعة فاستمروا في مصر فانهم يصلون
الظهر بجماعة واذا كانت جماعة في مصر
مستمرات في الظاهر

يجوز

يجوز لهم ان يصلوه بجماعة واذا ان واقامة يوم الجمعة بخلاف اهل التجن
والمرض كذا في النوازل وكذا من لا تجب عليهم الجمعة لبعد المواضع
فانهم يصلون الظهر بجماعة زاهدي ومن ادرك الامام في التشهد
او في سجود السهو اتم الجمعة وقال محمد والشافعي وما لك في جميعهم ان
يصلوا الظهر لقوله عليه السلام من ادرك ركعة من الجمعة فقد ادركها
ومن ادركها فقد ادركها اربعاً ولنا قوله من ادرك الامام في التشهد
يوم الجمعة فقد ادركها والمراد من القعود فيمارواه محمد قعود بعد الصلوة
شرح الجمع وبالاذان الاول اي الاذان الذي بعد الزوال وهو الصحيح
بحرم البسيع والشراء وجب التسعي الى الجمعة على من يمكن ان يسمع
النداء فقط هذا قول محمد لقوله عليه السلام الجمعة على من سمع النداء
ولان التسعي معلق بالنداء وقال ابو حنيفة رخصه الجمعة واجبة على اهل
قرية يجمع خارجها مع خارج المصر لانها يكون تابعة للمصر فيكون اهلها
كاهله وقال ابو يوسف يجب على من بين وبين المصر فرسخ وعليه الفتوى
كذا في شرح الجمع وعن محمد رحمه اذا كان بينهما ثلثة اميال يجب والا
لا وهو قول مالك مسكين واذا خرج الامام عن صومعته في ديار العرب
واما في ديارنا اذا قام للصعود للخطبة ترك الناس الصلوة والكلام
اراد بها شروع الصلوة النافلة فلا يترك المشرعة فيها فاما قضاء
الفوايت فيجوز اتفاقا كما ذكرنا وبالكلام كلام الناس دون التبشير واجابة
المؤذن بالقول واما غيره من الكلام فيجوز اتفاقا كذا في شرح الجمع
ولا يقول لصاحبه سكوت ولا يشير اليه ليسكت لقوله عليه السلام اذا قلت
لصاحبك انصت والامام يخطب فقد لغوت اي جئت من الاجر قال

وفي الدرر ذكره البسيع لان البسيع وقت الاذان
مكروه كما تقرر في الاصول ولكن المصنف
تابع المداينة حيث قال ومن البسيع وجب
التسعي

فذلك اشعار الى انه اذا جتمع عن الاسلام
فالسيف باق في ايدي المسلمين فاجتنبوا
مقتلهم وجعلوا الاسلام

في الغر نقلا عن قاض خان كل ليلة فتمت بالتيف خطيب الخطيب على المنبر
بالسيف ولذا الخطيب في مكة بالتيف وفي المدينة بلا سيف حتى يصليوا فاذا
خطب وجب السماع والتكوت على القريب والبعيد الدنو من الامام
افضل لتيف بوعظ بشرط ان لا يلقي رقابا او يؤذيه وقيل التباعد منه
اولى في زماننا لتلاسيم مدح الظلمة ولذا قيل وجوب الاستماع مخصوص
بالخطبة الاولى دون الثانية لما فيها من مدح الظلمة والاصح يجب سماعها
من اولها الى آخرها يهدي فاذا قرأ الخطيب يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه
يصل الى التمع في نفسه خفية لا جهرا **فصل** في العيدين من عباد يعود
اذا رجع واصلة عودا بالكسر قلب الواو ياء وجمعة عباد والقياس اعواد
لانه وادى وانما جمع بالياء لثلاثا يلبس جمع العود اي الخشب تجب صلوة
العيد على من تجب عليه صلوة الجمعة وهو المقيم المقيم الذكر القتيح والاول
وقتها من ارتفاع الشمس الى وقت الزوال قال صدر الشهيد ان صلوة
العيد سنة مؤكدة وبها خذ الشافعي لكتبتها من شعائر الاسلام وعند اكثر
العلماء انها واجبة لقوله تعالى وتكلموا بالعدة وتكلموا الله على ما يداكم
المراد به صلوة العيد ولما ظنة النبي عليه السلام ولقضاة اياها ولو كانوا
مؤدات بالجماعة وموقفا ولذا قال ابو موسى هي فرض كفاية وقيل فرض
عينا عند وجود اثني عشر شهرا كالمجمعة ويسحب اي سن سنة مستحبة
يوم الفطر ان يطعم بفتح الباء اي يدوق الا ان قبل الصلوة وفي عيد
الاضحى تأكل بعد ما هذا استحسانا حتى لو اكل قبلها لا يكره ويسحب
لمن اراد صلوة العيد من الرجال ان يغسل فيها في العيدين وان تطيب
ويلبس حسن ثيابا ويسنك ويختتم ويتوجه الى المصلي ماشيا غير راكب

ان يجمع يرد
الا حياء الى
اصلة

الا بعدد وهو غير مكبر جهرا بل بكية خفية في يوم الفطر هذا عند ابي حنيفة
رضه وعندهما يكبر جهرا اعتبارا بالاضحى ولان ابن عباس سمع ان
النابكبة دون جهرا في يوم الفطر فقال اخبر الناس فخص الجهر بالاضحى
لورود النقل فيه والفطر ليس في معناه ولهذا لا يكبر فيه اعتقانا للكتاب
فلا يكبر في الطريق وقيل لخلاف في اصل التكبير فعنده لا يكبر وعندهما
يكبر كذا في شرح الكنت بخلاف الاصحى فانه يكبر فيه في يومها جهرا طول
الطريق بخلاف في جهرا التكبير طريق المصلي وصلوة الاصحى كالقصر
وصفه صلوة العيدان يصل الامام بالناس ركعتين فيكبر للاوام فيربط
يديه كما في حال القراءة فيقرأ سبحانك اللهم وبحمدك آه ثم يكبر ثلثا
ويرفع يديه في كل تكبيرة ويرسلها وسكت بينهما مقدار ثلث تكبيرات
ثم يربطها بعد الثالث فيقرأ جهرا بعد الفاتحة ماشيا ثم يركع بكرا وفي
الركعة الثانية يبداء بالقراءة ثم يكبر ثلثا للزوايد واخر للركوع فاذا فرغ
من الصلوة يخطب خطبتين ويبدأ فيها بالتكبير ويعلم الناس في خطبة
الفطر صدقة الفطر واحكامها وفي الاصحى احكام الاضحية وتكبير التشرع
ويؤخر صلوة الفطر الى الغد فقط بعدد وجاز تأخير صلوة الاصحى الى
ثالث ايام النحر بلا عذر بكرة به وبعدد بلا كراهية لان صلواتها موقفة بوقت
الاضحية اعلم انه يجوز خطبة العيدين قبل صلوة العيد وبعد ما اذ الخطبة
ليست بشرط بينهما بل هي سنة ويجوز صلوة العيد في الموضعين في مصر واحد
لان عليا رضى استخلف في جامع الكوفة من يصلي صلوة العيد بالضعفاء
وخرج مع الناس الى الجبلة كذا في شرح الجمع واعلم ان الامام اذا ترك
تكبيرات الزوايد سهوا فذكر بان الركوع فحينها فيه ولم يسجد للسهو كذا في

روى ابو جعفر الطحاوي انه قال ان ابا حنيفة رضى
عن جبر ابي طريق المصلي في عيد الفطر
فينبغي ان لا يخطب العادة عن
ذلك كذا في شرح
الكنت

وفي الزوايد يسجدان فيفتح للخطبة الاولى تسع
تكبيرات ثم ياتي في الثانية بسبع تكبيرات
وفي شرح الاقطر يكبر الخطيب قبل ان ينزل
من المنبر اربع عشرة
والا فانه لا يركع
الا فانه لا يركع
الا فانه لا يركع

زبدة الاسرار ويستحب تعجيلها اي لافضل ان يعجل صلوة الاضحى ويؤخر
 الفطر بهذا في الجامع الصغير والوقوف يوم عرفة في موضع آخر تشبها
 باهل عرفة بدعة لان الوقوف عبادته مخصوصه بمكان مخصوص فلا يتصور
 عبادته في غيره وما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه تعرف ببصرة
 وذلك في الوعظ والتذكير لا بالتشبه وفي النوازل التعرف بفعل الرادف
 وتكبير التشريق واجب لقوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات وهي
 ايام التشريق والمراد بالذكور تكبير التشريق ولقوله يوم الجمعة والتشريق
 ولا فطر ولا اضحى الا في مصر جامع ذكره بين الواجبات المراد بالتشريق هنا
 هو التكبير عند ابي حنيفة رضي الله عنه نقله خليل بن احمد والنضر بن شميل
 وعندهما هو صلوة العيد كذا في شرح الهداية في الكثر انه سنة واطلق
 القدرى والهداية للاختلاف فيه والاصح انه واجب لما تلو عليه
 المصنف وان اطلق في صدر البيان لكنه صرح وجوبه بعد وقال انما يجب
 على كل مقيم اوله بعد فجر عرفة واخره بعد عصر يوم النحر عند ابي حنيفة
 رحمه واختلف الصحابة في مبدء التكبير قال شبان الصحابة كان ابن عباس
 وابن عمر رضي الله عنهما يبدآن بعد صلوة الظهر من اول ايام النحر وقال كبارهم كعمر
 وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم يبدآن بعد صلوة الفجر من يوم عرفة وهو
 مذهبنا واختلفوا ايضا في ختم قال ابن مسعود رحمه يقطع بعد صلوة
 العصر من يوم النحر وبه اخذ ابو حنيفة رحمه ابتداء وانتهاء وهي ثمان
 صلوات لان تكبير التكبير بدعة فينبغي ان لا تجب الا عند جميع ما ورد به
 النفس الذي ياتي ذكره وان يؤخذ بالاقول ولان ذكر السنة خبر من
 ان ياتي بالبدعة لان التكبير في هذا الايام تشبها بالحاج في التلبية و

الاضافة بغيرها التكبير الواقع في ايام
 التشريق فاضافة التكبير الى التشريق
 مستند على قولها الوقوع في ايام التشريق
 قوله لان التكبير على قوله قبل حج يوم
 التشريق

لاننا نعلم هذا المزمع اضافة التلبية الى نفسه
 فكان قال التكبير لان الغاية الاعتبارية
 كلفي اذا وفي اللابنة كان للاضافة ان يكون
 اضافة ما ياتي من قوله تعالى وفي حج
 عليه ان هو كلام من قوله تعالى وفي حج
 المصنوع شرح المنظومة جاب خوقا في حج

عط
 وجوبه انما يجب على كل من حضر
 من غير

ولهذا بدنا به يوم عرفة يوم الوقوف والحاج يقطع التلبية بعد طواف
 الزيادة فيتم ذلك في عصر يوم النحر غالباً وقال علي وابن عباس وزيد
 بن ثابت يقطع بعد صلوة العصر من آخر ايام التشريق وهي ثلث وعشرون
 صلوة سوى الوتر وبه اخذ امامان ابتداء وانتهاء لان الاثار اذا تعاضت
 فلا خد بالاكثرة في العبادات اولى بالشيء متى دار بين الوجوب وعدمه
 فاخذ الوجوب واجب احتياطاً كما في اجوام المصنوعة شرح المنظومة فخ بكبر
 حمة ايام والفتوى في عامة الامصار في اغلب الاعصار على قولها لكن
 المصنف اختار قول ابي حنيفة رحمه كسائر المتون وقال ابن عمر يقطع
 بعد صلوة الفجر من آخر ايام التشريق وبه اخذت فقي ابتداء وانتهاء
 اعلم ان ايام النحر ثلثة وايام التشريق ايضا ثلثة ويمضي كلهما في اربعة
 ايام فاليوم العاشر من شهر ذي الحجة للنحر خاصة والثالث عشر منه
 للتشريق خاصة واليومان فيما بينهما للنحر والتشريق مشتركان فخرانه
 وصفته ان يقول الله اكبر الله اكبر وذلك قول جبريل امين الله لا اله الا الله والله اكبر وذلك قول ابراهيم خليل الله والله اكبر والله الحمد
 وذلك قول اسماعيل ذبيح الله مرة واحدة حتى لو اقي به مرتين او مرارا
 فقد خالف السنة كذا في الترمذي وقال الشافعي يكرر لفظة الله اكبر ثلث
 مرات ولا يزيد عليها له اعتبار بهذا التكبير بتكبيرات الصلوة ولنا المتأثر فيه
 والمتأثر من التخليل كذا في المختلف بعد الفرائض وانما يجب تكبير التشريق
 جهراً على كل رجل مصري لما روينا مقيم فلا يجب على المسافر وان صلى
 جماعة المأثورين لكن يجب عليه ان اقتدر بالمقيم مصل جماعة مستحبة
 اخر ازاعن جماعة الثا فاتها غير مستحبة الا اذا اقتدت بالرجال في شرح

قال في المختلف بعد ان وجب مرة واحدة
 واما ما زاد عليه فاختار الله في فطر

بعض لا يقول كل من حضر
 واما ما زاد عليه فاختار الله في فطر

الاختيار قد وردت السنة بالجهر في التكبير عقيب الصلوات عند اجتماع
هذه الشرايط لا غير اى لا يجب تكبير التشريق على غير هؤلاء المذكورين
اعني به المنفصل وجماعى المسافرين والنساء الى الفتيين والمنفرد واهل
القرى هذا عند ابي حنيفة رحمه الله اعتبارا بالجمعة والعيدين وقال لا يجب على
من يصلي المكتوبة لانه تبع لها فيجب على المسافر والمقيم والمصري والقروى
والمنفرد رجلا وامراة حرة او عبدا والاصح ان الحرية ليست بشرط عند
ابن حنيفة رضى عنه كذا في الزاهد والاصل ان محل الخلاف بين ابي حنيفة
وصاحبيه رحمهم الله في شيئين احدهما في مدة التكبير والثاني في موقعه
وقال في الحقايق محل الخلاف التكبير جهرا على فهم من المتظومة قال و
احتمى عمر آخر التشريق عندهما بالجهر والتحقيق اقول لا خلاف لابي حنيفة
في جهر التكبير في ثمان اوقات لما ذكرنا وللمنعرف ولما ذكر في الهداية
ان يعقوب قال صليت بهم لمعرب يوم عرفة فسهوت ان اكبر فقلت
فكبر ابو حنيفة رضى عنه وعليه عاتة الكتب ولا يكبر بعد الوتر ولا بعد صلوة
العيد لانها ليس اسم الغرايض والبلخيون يكبرون بعد صلوة العيد
لانهم يؤدوني بجماعة فاشبه الجمعة ويكبر بعد الجمعة لانها فرض فان ترك
الامام التكبير كبر المأموم ولكن ينتظر الى ان يقع الياس عن تكبير الامام
او الكلام او القيام ثم يكبر المأموم بخلاف سجود السهو وان ترك الامام
لا يسجد المقتدى وكذا تكبيرات العيدين ولو نسوه عقيب الغرض كبروا
ما لم يخرجوا من المسجد وان خرجوا او تكلموا بعده لم يعيدوا الا ان انقطع
حدة الصلوة والمبوق لا ينادى بالامام في التكبير ولو تابعه لا تفد لانه
ذكر كذا في الزاهد ولو سمي الامام في صلوة الجمعة والعيد لا يسجد للسهو

ابو حنيفة في الحقايق ما في السنن حنيفة قوا
التكبير في طريق المصلي تركه في تكبير
التشريق نهى به

وكذا الوتلى آية التجدد فيها في آفة التشويش للناس وسبب اختلاف
الطريق في صلوة العيد اى يمشى الى المصلي من الطريق ويعود من
طريق آخر ليسلم اهل الطريق وينفصم ويدعونه بالجهر والاولى ان
يمشى من ابعدهما ليكثر خطواته اذ في كل خطوة درجة ويعود من
اخره ليقل انتظار اهله **فصل** في المسافر السفر المرحض للمطعم
كعازم الحج والفضلة والتجارة والعصر كقاطع الطريق والمراة العازمة
لنحو بلحرم والعبد الابن مقدر ثلثة ايام من قصر ايام السنة مع
الاستراحات في خلال النزول وهو سيرة لابل ومشي الاقدام بغر سير
القافلة مثله لان السير بالليل سريع جدا وبالعجلة بطي جدا وفيه
الامور اسهلها والسير الوسط في البحر ما عند الريح ولو كان المقصد
طريقا كان احدهما سيرة ثلثة ايام والاخر اقل منها فان سلك الطريق
الا بعد قصر ففى الاقرب لا يقصر وعند مالك السفر المرحض للقصر فقط
سقوط وجوب الجمعة وهو مقدر بثمانية واربعين ميلا لانه عليه التمام
قد ركبنا وقال الشافعي رحمه مقدر بيومين وهو ستة عشر فرسخا
وفي قول من بيوم و ليلة لان ابن عباس رضى عنه قصر عند الخروج الى الطريق
وهو مقدر بيوم و ليلة ولنا قوله عليه السلام يمشى المسافر ثلثة ايام
وليا ليهاد في رواية عن ابي حنيفة رضى عنه انه ثلث مراحل فهو قريب
من ثلثة ايام ولا يعتبر في مدته بالفراخ لانه يختلف باختلاف الطريق
في الجبل والسهل ولا شعور لكل احد فيها وفرض المسافر في كل صلوة
رابعة احرار به عن الفجر والمغرب والوتر ركعتان ولو صلى في
الرابعة اربع وقرأ في الاوليين وقعد في الركعة الثانية قدر

الشاهد قوله وقعت الأوليان فرضاً جواب لو وما بعدهما فلفظ
 وفي الزايدى ما فر لو صلى الرابعة ربيعاً فقد خالف السنة وكان كمن
 صلى الفجر ربيعاً لأن قصر الرابعة عندنا رخصة إسقاط وحكمها
 أن يأثم العامل بالبرية وإن لم يقعد في الركعة الثانية بطلت الرابعة
 أعلم أن الفرض على الملب في الرابعة ركعتان فقط عندنا وأربع عند
 الشافعي رحمه والقصر رخصة لقوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض فليس
 عليكم جناح أن تقصروا من الصلوة فلفظه جناح لا باحة لا للابحاج
 واعتباراً بالصوم غير بخير الملب في بين القصر والتمام وثمره الخلاف
 يظهر فيما إذا صلى الملب في المقيمين الرابعة ربيعاً تقصد صلواتهم
 عندنا لا عندنا لقول ابن عباس أن الله تعالى فرض على لسان نبيكم
 الصلوة للمقيمين وللمسافرين ركعتين وقول عمر رضى الله عنه صلوة السفر
 ركعتان وقول عائشة رضى الله عنها وهذان الصلوة فرضت في الأصل ركعتين
 فزيدت في الحضر وأقرت في السفر وقال الشعبي من أتم الصلوة في السفر
 فقد رغب عن مكة إبراهيم وأما الصوم في السفر فمشقة في وجهه رخصة
 في وجهه لموافقة المساكين كما قيل البلية إذا غمت طابت وخلوصه عن
 القضا بعد نصار التحية مفيداً وأعلم أنه لا بأس بترك التن
 لحديث عمر رضى الله عنه قال كنت أنا وأبو بكر وعثمان رضى الله عنهم مع
 النبي صلى الله عليه وسلم في السفر فلم نصل سور الفرض إلا شبه الأخط
 أن لا يترك السنة حالة السعة ويترك بالحاجة وقت المشقة ولا تقصر
 لأنه لم يرد القصر فيها ويترك فرض أى يقصر الملب في بقائه يومه
 أى بيوت المحلة التي أقام فيها حتى فارقتها وكانت بجدة ابنة من

هو الذي كان في مكة
 من مكة إلى مكة

جانب

جانب آخر منها قصر ولا يزال رخصة حتى يرجع إليها أو يئوى للأقامة في بلد
 أو في قرية خمسة عشر يوماً وقال الشافعي أقل مدة الإقامة أربعة أيام
 لحديث عثمان أنه قال ما أقام ربيعاً يصلي ربيعاً ولنا حديث عمر وابن
 عباس رضى الله عنهما أنهما قال أقل مدة ثمانية عشر يوماً لا يعقبه نية
 إقامة في السفر في المفازة لأنها ليست بحل الإقامة فلفت النية حيث لم
 تقع في محلها فيتم الأربع حين يرجع إلى مصر ودخلها أو حين نوى
 الإقامة في بلد أو قرية ولو دخل مصر ولم ينو الإقامة فيه ونمادت
 أى تطاولت حاجته شهراً وعمره على السفر بان نوى غداً الخروج
 أو بعد غداً خرج أو بعد أسبوعاً خرج ترخص لأن ابن عمر رضى الله
 عنه أقام بأذربيجان ستة أشهر وعاشه بخوارزم سنتين وقصر
 قال الشافعي رحمه إذا أقام أكثر من ثمانية عشر يوماً أتم لأنه ليس بضارب
 في الأرض ومن نوى الإقامة بلكة ومنى عمر رضى الله عنه في موضعين سواهما
 لا يتم الأربع فيهما لأن الإقامة لو اعتبرت في موضعين لا يمكن اعتبارها
 في مواضع فلا يرخص في السفر هذا إذا كان كلا الموضعين أصلاً مقبلاً
 وأما أن كان تبعاً للمأخر بان كان قريباً من المصر بحيث يجب الجمعة على
 ساكنيه فانه يصير مقيماً فيها بدخول أحدهما إليها كان لأنها في الحكم
 كوطن واحد كذا في شرح المجمع ولا تصح نية إقامة العسكر المحارب الذر
 حاصراً والكفار في دار الحرب أو البغاة في دار الإسلام لأن حال
 العسكر متردد بين القرار والفرار فصار محل الحاصرة كالمفاوز وقال
 زفر يمتون صلواتهم لأنهم يتكئون من القرار هناك لشوكتهم بخلاف أهل
 الكلاء أى أهل الحياض والأخيشة والفساطيط كالاعراب والآثراك و

والمرعات والظروف على المرامي فيصير نية اقامتهم في المأوى نصف شهر
 لانها في حقهم كالامصار والقري فلا تبطل بالانتقال من مرمى الى مرمى
 وعن ابي يوسف رحمه الله لا تصح لان اقامتهم للكلاء والماء فاذ لم يبق يتقلوا
 منه واما اذا تخلوا عن موضع اقامتهم في الصيف وقصدوا الى موضع
 اقامتهم في الشتاء او بالعكس وبينهما مسيرة ثلثة ايام يصيرون مسافرين
 وتتم المدة المقدر بالمقيم اربعاً سواء ادركت الامام في الشفع الاول وفي
 الثانية لان فرض المسافر كما يقدر الى الاربع بنية الاقامة كذلك تغير اليه
 بالمقيم هذا مع بقا الوقت قدر الحريمة في الرابعة ولو لم يبق لا يقدر بالمقيم
 الا في المغرب والمغرب حيث لا قصر فيها واذا صلى المسافر بالمقيمين الركعتين
 وقعد وسلم وقال اتوا صلواتكم فانا قوم سفرة هذا لفظ الحديث بسكون
 الفاء اي مسافرون كالصحب جمع الصاحب كذا في شروح المصباح فيتمون
 اي المقيمون الركعتين الاخرين بغير قراءة في الاصل لان الامام قد ادبها
 فصار كاللحاح حيث ادركت اول الصلوة مع الامام كذا في الغرر ومن
 توطن في غير وطنه اي انتقل باهله ومتاعه الى بلد كبره فابنى عليه السلام
 الى المدينة او تاهل فيه وترك الوطن الاول ثم دخل وطنه الاول سواء
 كان مولده او تاهل فيه قصر لانه عليه السلام عد نفسه بكنة مسافر وقال
 عليه السلام اتوا صلواتكم يا اهل مكة فانا قوم سفرة واما لو توطن وتاهل
 في بلد آخر وبقي له دور وعقار في الاول ولم يتركه فلا يبطل احد بهما بالآخر
 حتى لو سافر من احد بهما ودخل في آخر يصير مقيماً وان لم ينو الاقامة ولا
 يبطل الوطن الاصل بوطن الاقامة ويبطل الوطن الاقامة بمثله وبوطن
 صلى كما في الشيخ فانه يجوز بمثله وبما فوقه لا ببادونه زاهد بن فائبة للحضر

تقصير

تقصير في السفر اربعاً وخمسة السفر تقصر في الحضر ركعتين لان الواجب على
 المسافر في الوقت كان ركعتين وعلى المقيم اربعاً وبالفوات تقرر على ذلك
 فلا تغير بخلاف المريض المصلي بالاياء فانه يقصرها في الصحة قايماً بالركوع والسجود
 لا بالاياء لان المعبر فيه وقت الشروع اولوا اعتبر حال الفوات لجواز قصاء
 الصحيح بالاياء والمعبر في ذلك ارض القصر والاطام آخر الوقت قدر
 الحريمة مثلاً لو بقي من وقت الصلوة الرابعة اقل من قدر الركعتين
 فصار فيه لزم ركعتان لا اربع وقال زفر لزمه الاربع كما بينا في صدر الكتاب
 وقيدنا بالاقل لانه لو بقي من الوقت مقدار ما يسعه ركعتان فعليه ركعتان
 اتفاقاً وان بقي اقل من هذا القدر فعليه اربع ركعات اتفاقاً كذا
 في شرح المجمع ويصير المقيم مقيماً بجزء النية ليقيم خمسة عشر يوماً في مصر
 او قرية لان السفر اذا صح لا يتغير حكمه الا بنية الاقامة في غير وطنه ولا
 يصير المقيم مسافراً الا بنية مع خروج فلا يتحقق حكم السفر باجدهما
 وان دار كل البلاد ببلانية كما اشرنا وفي النوازل نفراني وصبي سلم خرجا
 الى السفر ثم اسلم نفراني وبلغ الصبي وبينهما وبين مقصد هما بقى اقل
 من مدة السفر فان نفراني يقصر الصلوة فيما بقي من السفر والصبر بينهما
 لان نية السفر يصح من نفراني ولا يصح من الصبر حاله صباه وبياه
 خروج السفر يوم الجمعة قبل الزوال لما روي انه عليه السلام بعث عبد
 الله رواحه في بئر ية يوم الجمعة فعدا اصحابه ليصلي الجمعة خلف البئر
 عليه السلام فلما راه بعد الصلوة قال ما منعك ان تغدو مع رفقاءك
 فقال اردت ان اصلي معك ثم الحقت فقال عليه السلام لو انفقت
 ما في الارض جميعاً ما دركت فضل غدوتهم وبعده اي بعد الزوال

وقت من ترك السفر قبل الغروب ثم ذكر ان تركه صلى الله عليه وسلم
 بلا وهو يصلي الظهر ركعتين والعصر ركعتين والجمع اربعاً والمقيم
 اذا صلى الظهر والعصر ركعتين ثم غاب الغروب ثم ذكر انه
 صلىهما بقدر وضوء يصلي الظهر ركعتين والعصر ركعتين
 لان الواجب يتعلق بآخر الوقت مسجداً

وقال في غير ما جرح بعد الزوال ان غدره كسب عليه صلوة
 الجمعة في اول الوقت فيكون سفره في اول الوقت فلا يجب
 بيكره وعندنا لا يجوز في آخر الوقت فلا يجب
 عليه الجمعة بغيرين الوقت فلا يكون
 سفره في اول الوقت
 كما قبل الزوال

يعتبر بعد أداء الجمعة ومن يدركه أي مسافر ظهرت له حاجة الرجوع في الطريق
وليس بينهما مدة سفر صار مقيما في الحال أي حال الرجوع يعتبر لا يضم أيام
الذي ياب إلى أيام الإياب ليقتصر على ما يصل منه ولا أن كان بين
مرجعه ومصره مدة السفر فهو مسافر أيضا حتى يصل أي يدخل
إلى مصره وكل تبع كالمرأة والعبد والمجنون والأجير والتلميذ يصير
مقيما بنية متبوعه إذا علم بها أي بنية إقامة المتبوع قال في شرح الكنته لو
نوى المولى الإقامة ولم يعلم العبد وقصرها أي بما ثم علم بقصرها قصره انتهى
اعلم أنه إذا نوى الزوج الإقامة يصير الزوجة مقيمة تبعاً له إذا كانت
مستوفية مهرها المعجل وإن لم تستوفها فالمعقبة بنية لها أن تحتسب
نفسها من زوجها وكذا الجديش مع الأجير إن كان رزقهم منه وإن كان
من عندهم فالعبرة لنيةهم لأن لهم أن يذهبوا حيث شاؤوا وكذا العزيم
مع المديون المفلس والأجير مع مستأجره وكذا المثل فلو نوى الإمام
الإقامة لزم المؤتم حكمها وإن لم ينوها المؤتم كذا في شرح المجموع **فصل**
في المريض من عجز عن القيام في الفراض اعلم أن العجز عن القيام قد يكون
حقيقياً بحيث لو قام لسقط وقد يكون حكماً بأن خاف زيادة المرض
أو إبطاء البرء أو دار رأسه أو وجد في القيام ألماً شديداً فإنه يصح
قاعد أركعه وسجده وإن لحقه نوع من المشقة بالقيام لم يجز تركه فإن
قدر على القيام متكبياً بشيء يقوم ويتكلى وإن قدر على بعض القيام بأن
قدر على التكبير قائماً يوماً بما قدر عليه وكذا لو كان قادر على بعض القراءة
قائماً يقوم بقدره قال تيسر الآية اهلوا في هذا هو المذهب الصحيح ولو ترك
هذا حنيف إن لا يجوز صلواته كذا في الدرر وغيره كما قيل لا يترك كل

لا يترك كل بخلاف من إذا قدر صوم بعض اليوم لأن صوم بعض اليوم
ليس بعبادة نوازل فإن لم يطبق الركوع والسجود أو في قاعداً برأسه
فيهما لأن الأيما قائم مقامهما إذا الطاعة بقدر الطاقة وجعل سجده
أخفض من ركوعه مما أمكن ولا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه على
صنعة المجهول صنعة شئ وإن رفع شيئاً يسجد عليه وهو يخفف رأسه صح
بالأيما لا بوضع الرأس عليه قال النبي عليه السلام إن قدرت أن تسجد
على الأرض فاسجد وألا فأؤم بركبك وإن لم تخفف رأسك ولكن
يوضع شئ على جبهته لم يجز لأن فرضه الأيما فلم يوجد وإن كانت على
الأرض وسادة وهو يسجد عليه بإجازة وإن لم يستقر جبهته عليه لوجود
الأيما وإن لم يطبق القعود استلقى على ظهره وجعل رجله إلى
القبلة قبل سبغ في أن ينصب ركبتيه أن قدر عليه حتى لا يمد رجله إلى
القبلة وأومى بالركوع والسجود ونحوه الوضوء تحت ظهره ليتمكن
الأيما إذا لم يمكن للمصلي حالة الاستلقاء فكيف للمريض أو اضطرع
على جنبه الأيمن متوجهاً إليها أي وجهه إلى القبلة هذا رتبة الطهور
عن أبي حنيفة وهو مذهب الشافعي رحمه والاول أي الأيما مستلقياً
أولى فإن لم يطبق الأيما برأسه أو القبلة ولم يسقط ما دام مضيقاً
أي يقصدها وقت إفاقة وصحته وهو مختار المداينة فإن مات على تلك
الحالة لا شئ عليه من القضاء والفدية وقبل أن زاد عجزه على يوم ليلة
لا يلزمه القضاء وإن كان أقل بليته كما في الأعماء وهو مختار شيخ الإسلام
وفي الإسلام ولا يؤم بغير رأسه وقال زفر بن يحيى بجانبه ثمة الرأس
وإن عجز فبغيره وإن عجز فبقبلة لأن النية هي التي لا تقص القبلة

برونها في مقام الصلوة عند العجز ولنا ان نصب الابدال بالراى ممنوع
 والنقص ورد بالاباء بالراس على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره
 شرح الجمع وان قدر على القيام لا على الركوع والسجود على قاعد يوفى بها
 لان في صفة القيام لاجل الركوع والسجود لان نهايته الخشوع والخضوع بهما
 ولهذا شرح السجود ببقاء قيام كسجد في التلاوة والتسبيح ولم يشرح القيام و
 حده وذا سقط ما هو الاصل في شرعية القيام سقط ما يجوز الاصل القيام
 او صلى قايما موميا والاول اولى لانه اشبه بالسجود كذا في الاختيار ومن
 به جراحة اذا قال لم يسيل او سلس البول وان جلس لا يسيل وكذا الوسجد
 يسيل بوله وانفلت ريحه يصلي كلمة قاعدا بالاباء وفي عكسه يصلي قايما
 ركع ويسجد ولو صلى شيخ كبير مع الامام لا يقدر القيام ولو صلى منفردا
 يقدر عليه بشرط قايما ثم يقعد فلما كان وقت ركوعه يقوم ويركع موكدا
 في المنيعة ومن مرض في صلواته يعجز من صلى بعض صلواته صحيحا فمضى
 له مرض بنى عليها على حسب ما يقدر اى على حسب مرضه بان يتمها
 قاعدا بركوع وسجود وان عجز عنها موميا والافضل فيها او مضطجعا
 على ما قرع عن ابي يوسف رحمه يستقبل ولا يبني ومن صلى قاعدا لم يرض
 ثم صحح بنى قايما وقال محمد بن تائيف الصلوة وقالا يبني عليه لان قنءا
 القاييم بالقاعد جاز عندهما حجاز البناء وذلك غير جاز عنده فلا يجوز
 البناء ومن صلى موميا ثم صحح فيها في اثنا بالصلوة استقبال لانه قد
 على الاصل قبل التمام بالخلف ومن جرح او غنى عليه يوما وليلة قصر ما
 فانه اى الخمس وان رأت وقت صلوة لا وقال الشافعي لا يجب قضاؤه
 لان الخطأ بساقط عنه لعجزه عن الفهم ولنا ما روى ان عليا رضي الله عنه

اى يقض ما فات او بلغت الفاتية
 ست صلوات

اربع صلوات فقضيا ما بين عمر اغنى عليه اكثر من يوم وليلة ولم يقض
 بخلاف الاكثر حتى لو زاد الاغناء على يوم وليلة بزمان يسير لا يجب قضاؤه
 عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه لا يجب قضاؤه ما لم
 يستوعب الاغناء اوقات سنة صلوات ولو اغنى عليه بغيره لا يجب عليه القضا
 اتفاقا ولو حصل ما هو معصية كشر بالحر اكثر من يوم وليلة لا يسقط القضا
 اتفاقا ولو حصل بالبيع والدواء وقال محمد تسقط لانه حصل ما هو مباح
 فصار كما لو اغنى عليه بمرض وقال لا يسقط هذه الاغناء حصل بغيره لعبد
 والنقص روي في اغناء حصل بآفة سماوية شرح الجمع والغاييم يقض مطلقا سواء
 نام اقل من يوم وليلة او اكثر لان الامتداد في النوم نادرا فيلحق الممتد
 بالقاصر ويقض المريض فاية الصلوة على حسب حاله اى يقضها قاعدا
 او موميا لان المعبر حالة الاداء بخلاف المسافر فانه يقض فائتيه كحضر
 اربعا كما قرع ويقض الصحيح فائتيه المرض كاملة اى بالقيام والركوع والسجود
 قاعدا ولا موميا **فصل** في الفاتية فرض الزيتب بين العروض
 الخمس والوتر سواء كان كلها فائتا او بعضها فيقصر الفاتية قبل اداء
 الوقتية حتى لم يجز جرح من ذكر انه لم يوتر وقال لا يجوز لان الوتر سنة العشاء
 عندهما ومن فاتته صلوة قضاها اذا ذكر ما قبل فرض الوقت قوله اذا
 ظرف لقضاها وقيل بدل عن اذا ذكر الفاتية في وقت صلوة ينعى ادائك
 الوقتية قبلها لقوله عليه السلام من فاتته صلوة فليصلها اذا ذكر ما قبل
 تذكر في صلوة الجمعة انه لم يصل الفجر فان علم انه لو قصر الفجر يدرك شيئا
 من الجمعة سيد بالفجر اجماعا وان علم انه يقوت الوقت بالقضاء ومضى
 فيها اجماعا ولم يعلم انه يقوت الجمعة دون الظهر مضى فيها عند محمد رحمه

بناء على ان الفرض الاصل في الوقت هو الجمعة عنده والظهر عندهما
 لكن سقطت صلوة الظهر يومئذ باء الجمعة كذا في الحقايق الا اذا
 فوت فرض الوقت بان لم يسع فيها الفايته والوقتيه معا فيقدم
 الوقتيه على الفايته اعلم ان مسقط الترتيب لا يخلو عن احدى اربعة عوارض
 وهي اما خوف فوت الوقتيه فيسقط به الترتيب لان الحكمة لا تقتضي اضافة
 الموجود بطلب المفقود ولا ان وجوب الوقت ثبت بالكتاب والترتيب
 ثبت بخبر الواحد فان اشيع الوقت عمل بهما وان ضاق فالعمل بالكتاب على
 او خاف وقوعه اي وقوع فرض الوقت في وقت مكرره في تقدم الوقتيه
 على الفايته هذا قول محمد رحمه اعلم انه لم يعده سائر الكتب مسقطا للترتيب
 مستقلا اكتفا بيقين الوقت ولكن عدة المصنف مما يسقطه بناء على
 اختلاف بين اصحابنا فالجدة فيه للوقت المستحب عند محمد رحمه والاصل
 الوقت عندهما حتى لو شرع في العصر وهو ناسي الظهر ثم ذكره في وقت
 لو اشتغل به يقع العصر في وقت مكرره يقطع العصر عندهما ويصلى الظهر
 ثم العصر وعنده يفيض العصر ثم يصلى الظهر بعد غروب الشمس كذا في شرح
 الكثر والمسقط الثالث ان نسي الفايته وصلى الوقتيه ثم تذكر الفايته
 يقبضها ولم يعد الوقتيه وانما لم يذكر المصنف سقوط بالنسيان دعاء
 بان المؤمن لا يترك الصلوة حتى لو فاتته بعد فلا ينساها بل يقبضها
 في ساعته والرابع قوله او كانت الفوايت ستمائة او اكثر من الفوايت
 بان يبلغ ستمائة يسقط الترتيب كيلا يؤدي الى تفويت الوقتيه سواء
 كانت الفوايت الست كلها قديمة او واحدة فالكثرة الحديثة تسقط
 بالاجماع وفي القديم اختلاف المشايخ فمن صلى خمسا اذ افاضته فسد

المحسن موقوفان ادى سادسا صح الحقل وان قضى الفايته قبل
 السادسة بطل فرضية المحسن لا اصلها اي يكون المحسن نفلا وقال محمد
 رحمه بطل فرضيتها فلا يكون نفلا صورة المسئلة من ترك صلوة الفجر
 فصلى بعد ما الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر في اليوم الثاني وهوذا ذكر
 انه لم يصل فجر اسس ثم صلى الظهر في اليوم الثاني جازا الظهر بالاجماع وما
 صلى قبله من المحسن ينقلب جازا عند أبي حنيفة رحمه وقال لا يفسد المحسن
 فداياتا لانه اذ فيها حال قيام وجوب الترتيب قبل بلوغ الفوايت
 صد الكثرة فلا ينقلب جازا فهذه المسئلة هي التي يقال لها واحدة
 تصح خمسا واحدة تصح خمسا فالواحدة المصنفة خمسا هي السادسة
 الوقتيه قبل قضاء المزدورة الواحدة المفدة هي المزدورة تقبض قبل
 السادسة كذا في الحقايق فان قصر واحدة من الست المزدورة عاد
 الترتيب بعدما سقط بكرة الفوايت كما يعود حتى الحضانة اذا
 ارتفع الزوجية وهو مختار صاحب الهداية وانما عند اكثر من فلا
 يعود الترتيب لان الساقط لا يعود الا ان يقصر الحقل وعليه الفتوى
 كذا في شرح الجمع والصدور **فصل** في ادراك الفريضة وحده
 دخل مسجد اذن فيه كرهه فوجه قبل اداء الصلوة لقوله
 عليه السلام لا يخرج من المسجد بعد النداء الا منافق الا ان يكون
 اماما او مؤذنا في مسجد آخر فذهب الى جماعة او يكون قد صلى
 الفرض اي فرض الوقت يخرج فلا يكره الخروج او يخرج الحاجة
 يريد الرجوع وحضور الجماعة الا ان تقام للصلوة قبل خروجه من
 المسجد فيقتدر بالامام متطوعا في الظهر والعشاء فان قلت ليست

التطوع بالجماعة مكره ما خارج رمضان قلت نعم ان كانت صلوة الامام والقوم نفلا واما اتباع النفل بالفرض فيكره ويخرج اي لا يكره الخروج من المسجد بعد ما صلى في الصلاة يغزى بالفجر والعصر والمغرب لانه كره النفل بعد الاوليين ويلزم وتر النفل في الثالثة فان قلت قد حسن ان يقتدى الامام في المغرب ويصلي بعد فراغ الامام ركعة رابعة كما روى عن ابي يوسف قلت لا يحسن لان فيه مخالفة الامام فان قلت هذه مخالفة بعد فراغ الامام فلا بأس بها كقيم يقتدى بها فقلت صلوة المقيم والمساقر كانت واحدة بالنظر الى الاصل وهو ليس كذلك ولو جاء رجل والامام في صلوة الفجر ان خاف فوت ركعة واحدة يعني الركعة الاولى من الفجر ويتيقن انه يدرك الركعة الثانية منه مع الامام صلى السنة خارج المسجد ان وجد موضع الصلوة في خارجه كما في اجوامه والا فبغيد عن القصفوف مما امكن او خلف عمود لئلا يترجم بخالفته الجماعة ولئلا يلزم الامتناع عن استماع قراءة الامام ثم اقتدى به فان خاف فوت الركعتين يغزى فرض الفجر بتمامه ترك السنة واقتدى به اي بالامام لان سنة الجماعة اكمل لما روى انه عليه السلام قال لقد هممت ان استخلف من يصلي للناس وانظر الى من لم يحضر الجماعة ويصلي في بيته فامرهم باجواق بيوتهم ولم يقضها اي سنة الفجر خلا فالحمد كما روى عن محمد بن الفضل اذا اقيم للفجر وخاف فوت الجماعة شرع شتمها ثم يقطعها فيقتله الامام ثم يقض السنة قبل الطلوع لانها الرتبة بالبشرع فيها فمردود على ان الامر بالبشرع للقطع فيشرعا لانه شروع في العمل على قصد الابطال قال الله تعالى لا تبطلوا اعمالكم وسنة الظهر بتركها في حالين ارجح

فوضع المحلل الاصح ان لا يتركها لان ذلك ليس الا بالجماعة فينبغي ابطالها وقد عرفت ان ابطال الفريضة حرام شرعا والوقاية

خوف فوت كل فرض الظهر وحال خوف فوت البعض لان النفل بعد الاقامة لفرض مكره رجل شرع في السنة ثم اقيم للفرض بغيره ركعة اخرى الى الركعة الاولى او الثالثة سواء قيد بها بالسجدة او لا ولا يلزم عليها التلايد والتطوع بعد الاقامة واما ان اتممت بعد ما صلى من فرض الفجر او المغرب ركعة قطع صلواته ويقتدى بالامام واما امرنا في الفريضة بقطعها ولم نأمر في التطوع لان القطع في الفريضة الاجل ان يؤدي على الكمال فان النفل للكمال اكمال كعدم المسجد للمجدي وان صلى ثانية الفجر والمغرب اتمها ولا يقطعها منفردا صلى ركعة تامة من فرض الظهر مثلا ثم اتمت يصلي اخرى للمؤثر عن البطلان ثم يقتدى ويقضها اي سنة الظهر كما مر في فصل السنن الرواتب ومن ادرك مع الامام ركعة فصل له ثواب الجماعة لوجود الاشتراك معهم فيها لكنه لم يصليها بجماعة اذا صلى اكثرها منفردا حتى من خلف ليصليتين الظهر بجماعة فادركه ركعة بحيث لکن ادرك فضلها ومن اتى مسجد اقد صلى فيه فاراد ان يصلي فيه منفردا يتطوع قبل الفرض ان لم يكن الوقت فتيقا وقال الكرخي واحسن من زياد والثوري لا يأتى بالسنن اية سنة كانت لان السنن انما سنت اذا ادعى الفرض بجماعة اما بدون الاداء بجماعة فلا يستحق وهو مختار صدر الاسلام انه عليه السلام واظب عليها عند ادائها المكتوبة بجماعة ولا سنة بدون المواظبة والاول اصح هداية ولو ادرك الامام ركعة فليكنه ودوقف قايما حتى رقع الامام رأسه لا يصير مدر كالتلك الركعة و قال زفر والشافعي يصير مدر كما وفي المنية لو ادرك الامام في الركوع كلها

او مقدار تسبيحة فقد ادرك كلهما وفي الزخيرة ان سوى ظهره في الركوع
 معه صار مدركا قدر تسبيحة اولم يقدر ولو ادركه في القيام وركع
 الامام ولم يركع معه حتى رفع الامام رأسه ثم ركع المقتدر صار مدركا
 لها لتلك الركعة اتفاقا ولو ادركه بعد ما رفع الامام رأسه من الركوع
 فاقدر به حال قيامه لم يغير مدركا لها اتفاقا ولو ركع قبل الامام فادركه
 الامام فيه صح وكره لقوله عليه السلام ما يخشى الله من عباده امره
 ان يقول انتدرا رأسه رأس الجار وقال زفر لا يصح اقتداؤه والمسبوق
 يقصر فائتة بعد فراغ الامام بقراءة لانه منفرد فيما سبق ولو كان
 قراء مع الامام كالشافعيين بخلاف ما لو قنت اي لو قرأ والمسبوق
 القنوت معه اي مع الامام في شهر رمضان فانه لا يقنت فيما يقصر
 فانيا لكونه تكميلا له وهو غير مشروع وان قنت في غير موضعه وكذا من
 صلى على النبي عليه السلام في القعدة الاولى وهو لا يصلي عليه في
 القعدة الاخرة كذا في الزاهر الفرق بينهما ان القراءة مع الامام غير معتدة
 بها لعدم الوجوب عليه خلف الامام واذا قام الى قنائه ما سبق انفراد فوجب
 عليه القراءة بخلاف القنوت فان قراءة المسبوق خلفه معتد بها فلا يعتد
 في قنائه ما سبق من الوتر ولو ادرك المسبوق مع الامام بالثمة المغرب
 قضى الركعتين الاوليين جليستين وما يقضيه المسبوق بعد سلام الامام
 اول صلوة حكما في حق القراءة ولهذا قال فيستفتح فيه اربعة في
 قنائه ما سبق سبحانه اللهم الى آخره عند ابى حنيفة وابى يوسف رخصتهما
 لا اي لا يستفتح فيما ادرك مع الامام لان الاستفتاح يكون في اول
 الصلوة وقال محمد رحمه يستفتح فيما ادرك هذا اذا ادرك في الجهرية حالة

على اي بين المسبوق في الوتر وبين المسبوق
 في سائر الصلوات حيث لا يفرق بينهما
 الوتر وقراءة الثانية
 مسك

لان التشهد مشروط في وسط
 الصلوة والدعاء في
 آخرها مسك

القراءة وانما في غير ما يستفتح حين ادركه قايما اتفاقا وتشهد مع امامه
 ولكن لا يدعوا اي يسكت بعد التشهد الى ان يسلم الامام وقيل يكرر
 الشهادة وقيل يصلي على النبي عليه السلام ولا يكرر والا فانه ثابته
 بالادعية لان الصلوة ليست بموضع سكوت **فصل في**
 سجود السهو هذا من قبيل اضافة المسبب الى سببه ولما كان سجود السهو
 لا صلاح ما فات اشبه بقضا ما فات ولهذا عقبه به يجب للسهو
 لا للبعد سجدة ان بعد السلام قال الشافعي رحمه قبل السلام مطلقا
 وقال مالك رحمه انه ان كان السهو بزيادة يسجد بعد السلام وان كان
 بنقصا فنقل السلام وهو يقول القاف بالقاف والذال بالذال يعز
 قاف النقصان بقاف قبل ذلك والزيادة ووال بعد وفي الذال انما
 يجب بعد التسليم بين اختياره صاحب الهداية وشمس الائمة والامام
 طه بن الحسين المرعشي وابى اليسري او بعد تسليم واحدة اختياره صاحب
 الكافي وخر الاسلام وشيخ الاسلام خواجه زاده وصاحب الايضاح
 انتهى الثاني قول محمد رحمه والاول قولهما وهذا الخلاف مبني على ان
 سلام من عليه سجدة السهو يخرج من الصلوة عندهما ولا يخرج
 عنده كذا في شروع المنظومة وقيل المختار فيه انه ان كان الشافعي
 اماما يسلم عند تمام التشهد الاول قبل التصلية عن يمينه وحده
 ثم يسجد للسهو وان كان منفردا يسجد للسهو بعد التصلية وبعد السلام
 بجانبه ترجيحا بقولهما ولما كان موجبا اربعة عنده ش ر الى الاول
 بقوله متى ترك واجبا كرك الفاتحة ساهيا كما يرفع مثلته والى
 الثاني بقوله واخره كذا جاز الفاتحة عن السورة والى الثالث

او اخر كذا كذا في القيام الى الثالثة بالزيادة على قدر التثنية الاولى الى
 الرابع بقوله او زاد في صلوة من جنبها كان يركع ركعتين او
 يسجد ثلث سجرات وحجب سجدة السهو ايضا بتغيير الواجب كالجهر
 فيما يخاف او عكس ويتقدم ركن كالركوع قبل القراءة فصار موحدا
 ستة وفي الغرض تقدم القراءة على الركوع واجب لا فرض خلافا للرفر
 واما تقدم القيام على الركوع والركوع على السجدة ففرض ولهذا
 اوردنا مثال الواجب دون الفرض وحجب على المأموم سجد الامام
 تحقيقا للموافقة ونفيا للمخالفه حتى لو كان مسبوقا لا يقوم عند سلام
 الامام بل ينتظر فاذا سجد للشهو سجد معه وان كان سهوه فيما فات
 عنه ولو قام قبل سجود الامام فعليه ان يعود ويسجد معه ان لم يقيد الركعة
 بالسجدة وان قيدا بها لا يعود كذا في الغرض لكن يجب عليه قضاء
 سجود الشهو في آخر صلوة استحسانا ولو سلم المسبوق معه ان كان
 عامدا ثقت صلوة وان كان ساهيا لا يلزمه السجود لانه مقتدي به
 وان سلم بعده يلزمه لانه منفرد بشرح المجمع فان ترك الامام سجدة
 الشهو واقعة المأموم في الترك الامام المتأخر به له وسهوا المأموم لا يجب
 السجود عليها لانه لو سجد وحده فقد خالف امامه ولو سجد واتباعه
 فقد انقلب الامامة اقتداء ومن سمي عن القعدة الاولى فان تذكر
 وهو الى القعود اقرب وذلك بان يرفع اليديه من الارض وركبته
 عليها كذا روى عن ابي يوسف رحمه واستحسنه مشايخنا وقيل ان لم
 ينصب النصف الاسفل قعودا لا شيء عليه الا يسجد للشهو بهذا القدر
 من التأخير في الاصح وان كان الى القيام اقرب بان يكون فوق ما ذكرناه

قوله كالركوع قبل القراءة لكن لا
 بهذه الركوع فبقيت من اعادته بعد
 القراءة كما في الخبر وهو انما هو
 لو لم يعده نصف القعدة ولا يجزئ
 نقضنا بسجود الشهو هذا ولكن
 لا ينفذه عبارة المصنف في قوله

لم يعد

لم يعد بفتح الياء وضم العين اي لم يرجع الى القعود لان ما يقرب
 من الشيء يأخذ حكمه ويسجد للشهو حتى لو عاد وقعد وهو اقرب
 من القيام فندت صلوة لان القيام فرض فلا يترك لاجل الواجب
 كذا في النهاية وفي ظاهر الرواية ان لم يستوقا بما يعودون سور قايما
 لا يعود كذا في الشرح ومن سمي عن القعدة الاخرة عاد اليها
 اي الى القعدة مالم يسجد للخامسة لانه عليه السلام قام الى الثالثة
 ففتح به فلم يرجع وقام الى الخامسة ففتح به فرجع وسجد للشهو ولان
 القعدة الاخرة فرض وفي عوده اصلها صلوة فلا يلزم البطلان
 العمل وان سجد للخامسة صار اي تحول فرضه نظرا لان الركعة
 بسجدة واحدة صلوة حقيقة وكلما حيث كينت بها في خلفه
 بان لا يصلي لكن هذا برفع الجبهة عن الارض عند تحمده وهو المختار وصحتها
 عليها عند ابي يوسف واعلم ان تحول الفرض نظرا عندهما واما عند محمد
 فلا يتحول نظرا لان بطلان وصف الفرضية يبطل اصل الصلوة فاذا
 بطلت عنده لا يضيف الى الخامسة ركعة اخرى ولكن هل يسجد
 للشهو عندهما فالاصح انه لا يسجد لان النقصا بهما والفرضية لا
 يجبر بالسجود فبقيتم اليها الى الخامسة ركعة سادسة تد باليهير
 منتفلا بست ركعات لان النقل شرع شفعا وان لم يضم صح نقله ولا
 شيء عليه من قضاء السادسة لان الخامسة نفل لم يشرع فيه فقد
 فلم يجب اتاه صدر وان قعد في الرابعة قدر التثنية ثم قام
 الى الخامسة ولم يتم بطريق القعدة الاولى عاد الى القعود ليلزم
 مالم يسجد للخامسة ولا يلزم قايما لانه غير مشروع في غير صلوة الحنافة

وثمة الخلاف انه لو سبق احد شي في السجود
 وبين عند محمد بعد ما توضأ خلافا
 لابي يوسف

وسجد للسهو لانه آخر الواجب وهو لفظة السلام وان سجد للسهو زاد
 ركعة سادسة اى وقت كان قيل اذا صلى في الحج او العصر بعد القعدة
 الاخرة ركعة سادسة لا يفتن اليها اخر الركعة النفل بعد بها ولا يصح ان
 يفتن اليها لان المنهي عنه هو النفل المشرع قصد او هذا المشرع قصد
 كذا في الزيلعي وانما لم يقل هنا وان لم يفتن صح كما قاله الاول مع انه لو قطع
 لا قضاء في القصورين لان ضم الت دسة هناك كذا من ضمنه في القصور
 الاول حيث تم فرضه في الثانية فلا بد ان يفتن سادسة يتم شفع النفل
 ايضا لكن لزم سجود السهو بتأخير السلام وتفصيل البحث في صدر
 الشريعة قال في الدرر المقدرة يتبع الامام في الركعتين الزايدتين
 في القصورين ويقتضيها ان لا يفتن لانه شرع قصد او تم فرضه والزايد
 اى الركعتان الزايدتان نصير نفلا غير نايب عن سنة الظهر وغيره
 لان النبي عليه السلام واظب على الستين بعد الفريضة بخبره مبتدئة
 ولان السنة لا يتأتى بها هو منطون وقيل هاتان الركعتان تنوبان
 عن سنة الظهر والاصح ما في المتن وسجد للسهو استحسانا لا قياسا
 هذا النقصان في الفرض بترك السلام الواجب عند محمد رحمه ولنفصلا
 في النفل بترك تكبيرة الافتتاح عند ابى يوسف رحمه وانما قلنا لا قياسا
 لان هذا السهو وقع في الفرض وقد انتقل منه الى النفل فمسه عن
 صلوة لا يسجد له في صلوة اخرى ومن سلم يريد بالخروج من صلوة
 والحال عليه سهو لم يخرج منها من الصلوة ويسجد للسهو لانه لغت
 نية القطع فبني نقصان السهو بها لبقاء تحريمها ومن شك صلى
 ثلثا او اربعاً وذلك الشك اول ما عرض اى ليس بعبادة لانه لم

قيل ان السهو بعد المقدرة في الحج من ركعتين
 جاز فان عاد يفتن معه وان فيه
 الحاشية بالجملة يعلم
 ولا ينتظر منه

ما لم يتكلم ولم يفتن في القبلة او لم يفعل ما ينافي
 الصلوة وفيه كلف لا يسوقا اذا تم مع
 الامام وكذا في ايام التشريق ثم ذكر وقام
 الى ما فات فعليه السهو

بشئ

يشئ في عمره قط كذا في المسكين استأنف اى خرج من الصلوة بالسلام
 لان السلام عرف محلا قال عليه السلام تحليلها التسليم وهو اى
 الاستيناف بالسلام اولى من الاستيناف الكلام لان ما صلى قربة
 والكلام بلغوها ومجرد النية في الاستيناف بدون السلام والكلام لغو
 وان كان الشك بعرض ككثيرا اختلف في حد الكثرة قال ابو الحسن
 اى غالب حاله انه كلما عاد شك فيه وقيل مرتين في صلوة واحدة وقيل
 مرتين في السنة وقال الجلواني مرتين من بلوغه وعليه لاكثر من
 عمل باكثر راية اى بغالب طئه لان غلبة الظن دليل شرعي عند الحاجة
 ولو شك في صلوة فتفكر ليستيقن فان طال تفكره قدر ما يمكنه
 اداء ركن وجب سجدة السهو لا فيما دونه لان الفكر الطويل يؤخر الاداء
 عن موصفها والفكر القليل مما لا يمكن الا حذر عنه فحفل كان لم يكن
 كذا في الدرر نقلا عن تحفة الفقهاء فان لم يكن له راي اى ظن
 بل شك في كميته اخذ بالاقل اى باليقين اعلم بالاشبهة فيه صورة
 لو شك بين ركعة وركعتين فان الركعة الواحدة متيقن فبني عليها
 وكذا بين الركعتين والثلث او بين الثلاث والاربعة فالاقل منها
 متيقن فبني عليه ويتم صلوة عليه ولو شك انه هل كبر للافتتاح
 ام لا وهل احدث او اصاب ثوبه نجاسة او مسح خفه او راسه لا وذلك
 اول مرة استقبال وان كثرت فوقعه بمحض عليه ولا يعيد شيئا كذا في
 الزايدى ولكن قد حيث توهم آخر صلوة مثلا لو شك في قيام
 ذوات الاربع اذ الركعة الثالثة او الرابعة باقى بعده ركعتين
 بقعدتين ولو شك انه الثانية او الثالثة او الرابعة باقى بربع ركعة

وذكر عن السلام من طال الصلوة على
 فكل من خرج منها علم وسلم
 وجب السهو
 معناه

وذكر شك في صلوة المغرب في الركعة الاولى
 ام في الثانية وهو قائم فانه يتم ذلك الركعة
 ويقعد ركعة ويقوم ويصلي ركعة ويقعد ثم يقوم
 ويشهد فكل ركعة ام يسجد للسهو بعد السلام
 وذلك خمس شهادات في صلوة المغرب
 معناه

بثلاث فعدات ولو شك انهما الاولى والثانية او الثالثة او الرابعة
 يأتي باربعة ركعات باربعة فعدات في كل فعدة قد تشهد لاحتمال
 ان كلا منها فعدة اولى او فعدة اخيرة كذا في الزايد **مسألة**
شئ اعلم انه يجب سجدة السهو في عشرين مواضع اذا قام فيما يجلس
 او جلس فيما يقام او جهر فيما يخاف او بالعكس وهو ما ذكره ركوعين
 اذا راى على قراءة التشهد في الفعدة الاولى بالتقدم صلى على محمد او سجد
 ثلث مرات او ترك سجدة من الصلوة او اخر سجدة التلاوة عن موضعها
 باكثر من آيتين او قرأ القرآن في ركوعه او قرأ الفاتحة مرتين او شهد
 في الركوع او قرأ القرآن مكان الدعاء او بالعكس او سلم في القيام وقام
 وقت السلام او فعد ولم يشهد حتى سلم او قرأ الفاتحة وترك التسوية
 في الاوليين او عكس او ترك القنوت كذا في الحاشي ومن تذكر في الركوع
 انه ترك القنوت يعود الى القيام ويقرأ ما وسجد للسهو ولا يعود في
 القنوت في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله والحق انه لا يعود الى القيام لان
 القنوت سقط بالركوع اذ هو فرض فلا يتقصر بالسنة ويجب السجدة
 بتركه كذا في النوازل ولو شئ عن الفاتحة او التسوية فتذكر في الركوع
 او في القنوت يعود ويقرأ ثم يركع وعليه السهو وقيل لا يعود كما في
 القنوت قال في النوازل من ترك السورة في الاوليين يقصر في الاخر
 وعليه السهو ولو ترك الفاتحة فلهما لا يقصر في الاخرين وعليه السهو
 ولو قام المسبوق بعد تشهد الامام آجزة لانه قام بعد ما فرغ من الاركان
 لكنه مسي لان اوانه بعد السلام وان ركع قبل فراغه من التشهد فسد
 صلواته واللاحق لا يتابع امامه في سجدة السهو ولو تابعه لا يجوز لانه

والمعتب في ذلك ما يجوز في الصلوة على خلاف
 لان ما دون ذلك قليل لا يمكن
 الاقرار عنه
 مسأله

بين

اداه قبل اوانه واوانه بعد الفراغ عما فات منه ولكن لا تقدر ومن
 صلى ركعتين تطوعا فسهى فيها فسجد للسهو ثم اراد ان ينسج عليها
 صلوة اخرى بلا تحريم جديدة لا يجوز لو وقع سجدة السهو في وسطها
 بخلاف المسافر اذا سجد للسهو ثم نوى الاقامة يفتح ويتم اربع البقاء
 التحريم لانه لو لم يبتين سيطر جميع الصلوات والمقصود يتابع الامام المسافر
 في سجدة السهو والامام اذا شك في صلواته بعد ما صلى يؤخذ بقول الامام
 ومن معه لا يقول من يظن خلافة وان قبل وان كان الامام وحده
 والقوم وحدهم يؤخذ بقولهم المسائل كلها منقولة من النوازل واعلم
 ان السهو في المكتوبات والتطوع والجمعة والعيدين سواء لكن لا يسجد
 للسهو في الجمعة والعيدين لئلا يشوش الناس فرائضهم ولو سهى الامام
 ينبغي للمأموم ان يشعره بالتبسيح لان التحية كما نوا يستجيبون اذا سهى
 النبي عليه السلام في صلواته لان الات لا يخلو عن السهو والتسبيح
 والفرق بينهما ان السهو زوال صورة الشئ عن القوة المدركة مع بقائه
 في المحطة والتسبيح زوالها عنها معا محتاج في حصولها الى سبب
 جديد ولو ترك سجدة واحدة من الركعة الاولى ياتي بها في حال ترك
 قبل السلام وسجد للسهو نوازل ومن سلم على باره قبل سلامه على يمينه
 لا يجب السهو والسهو في سجود السهو لا يوجب السهو كذا في الجمع على
 الدين التوقا در رجل لم يفته شئ من الصلوة وهو يريد ان يقصر
 جميع ما صلى فلا يستحب له ذلك لورود النهي فيه ولانه وسوته الا
 اذا كان اكبر رايه فادام صلى يخل في شرط من شرائطها فيقصر ما غلب
 على طمأنينه فده رجل اراد ان يصلي او يقرأ ويخاف ان يدخل عليه ريء

ولو نسي عليها صح بقاء التحريم ولكن
 اعاد سجود السهو ولو فعد او لا
 في خلال الصلوة فلا يفتنه
 به كذا في الدرر
 مسأله

لا يتركها لانه موهوم وكذا فتحة الصلوة يريد به وجهه متدبر في ركنه
 قلبه الرباء فالصلوة على ما استس لان التمزع ما يعنه من غير ممكن
 نوازل **فصل** في سجود التلاوة وهي اربع عشرة سجدة عندنا
 وعند الشافعي وهي في سورة الاعراف والرعد والنحل وبنو اسرائيل
 ومريم والجم والفرقان والنمل والم السجدة ووص وحلم السجدة والجم
 واذا السماء انشقت واقرأ ولما كان في سجدة بعض السور اختلف
 ذكر المختلف فيه وترك المتفق عليه لكونها معروفة فقال منها
 الاولى في الحج خاصة احترز به سجدة الثانية لان في سورة الحج كل سجدة
 سجدة فاية السجدة وهي اولها عندنا وكلها آية سجدة عند الشافعي
 رحمه الله قوله عليه السلام فضلت سورة الحج بسجدة واحدة ولنا انه عليه
 السلام عد سجدة القرآن وعد في الحج سجدة واحدة والم ادبنا
 هي سجدة الصلوة ومنها سجدة من عندنا وقال الشافعي ليس
 في سورة من سجدة لان المذكور فيها ركوع لا سجود ولنا ان النبى
 وآله ما هو على المنبر فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه كذا
 في المنحة وحجب السجدة على التالى والى مع وقال الشافعي رحمه
 ليس عليها القول عمر رضى الله عنها لم يكتب عليكم ولنا قوله عليه السلام
 السجدة على من سمعها وتلاها وكلمة على للوجوب ولان آيات السجدة
 بعضها امر بالسجود وبعضها اذن على الترك وبعضها خبر عن فعل الانبياء
 والافتداء بهم واجب وقوله لم يكتب اى لم يفرض بل هو واجب
 وجوبها على التالى قال صاحب الدرر نقلا عن الغاية ويجب
 موسى عند ابى يوسف رحمه وفور عند محمد رحمه لكن لم يجد هذا

والجانب السجدة بكتبة القرآن لا ترفع
 ولم يسمع قاض خان معناه

الاختلاف في شروح النطوة ودليل الاول ان الامر المطلق غير موقت
 ودليل الثاني ان ابليس عوبت بتأخير لقوله تعالى يا ابليس ما
 منعك ان لا تسجد اذ امرتك كما يأتى في اول كتاب الزكوة ولا يجب
 على من لا يجب عليه الصلوة ادائها ولا قضاءها بعد رفع المانع
 كالحائض والنفساء فلا يجب عليهم تبلاؤها كما لا يجب بسماعها لانهما
 ليسا باهل للصلوة والسجدة جزؤها بخلاف الحائض والسكران فانها
 يسجدان بعد رفع المانع لانهما اهل للصلوة مالا والصبر والمجنون
 فانها ايضا ليسا باهل للوجوب وان كانا اهلا للاداء خالفا قول الكافر
 وما قبله جرد معطوف على الحائض اى لا يجب عليهم السجدة لابتلاؤهم
 ولا بسماعهم ولكن يجب على سماعها منهم اى من المذكورين الذين
 لا يجب عليهم الصلوة ولو سمعها من الطوطى والنائم قبل لا يجب
 قبل حجب والاول اصح حتى لو قرأها النائم في الصلوة قايما لم يصح
 قراءته وان نكح في الصلوة لا يفسد ما ولا تكون له قسمة حد ثا ويجب
 على التالى الا يتم وعلى التالى مع منه فان قرأها المأموم خلف الامام
 لم يسجد ما هو والامام في الصلوة بالاتفاق ولا بعد ما عندهما وقال
 محمد رحمه يجب عليها بعد الصلوة لان سبب وجوبها قد وجد والمانع
 قد زال ولما انه لا حكم لقراءة المأموم كسهره فلا يؤدونها بعد ما ايضا
 لان المؤمن مجبور عن القراءة ولا حكم لتسوية المجبور ولا انها صلواته لا تؤدى
 خارجها واحترز بالمأموم عن المسبوق اذا قرأها في قضا ما سبق وعن
 تلاها خارج الصلوة فنحجب عليهم السجدة بعد الفراغ عنها اتفاقا كذا
 في الهداية ولو سجدوا في الصلوة لم تجز ولم يفسد صلواتهم وانما ادوا

يعنى لا يجب الحائض والصلوة اى السجدة وتسميها
 المختلف بها يجب السجدة على التالى مع دان لم
 يجب على التالى ولو تلاها بالفارسية لم
 على التالى مع علم معناه او لم يعلم وقال لا يجب
 اذا علم والا فلا

بخلاف الحائض والحائض في سجودها لا تسلم
 منبذون والذى في الجرح
 كذا في الدرر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وعدم اجواز لانها ليست بصلوتية والسجدة الصلوتية السجدة
التي وجبت في الصلوة بتلاوتها فيها لا تقصر خارج الصلوة اي اذا
لم يسجد بها في الصلوة سقطت لان الصلوتية اقوى واكمل من الخارجية
لان لها مرتين مرتبة التلاوة ومرتبة الصلوة اعلم انه من تلى آية التمجيد
في الصلوة فان كانت في وسط القراءة فلا يفضل ان يركع ويسجد في الحال
للتلاوة ثم يقوم ويقرء ويتم صلوته وان قرء بعد ما يتبين ذلك
آيات ثم ركع وسجد للصلوتية جاز وسقطت عنه لان بهذا القدر لا
ينقطع الفور قال شيخ بلخ لا تسقط عنه الا اذا نوى بها في ركوعه او
سجوده الصلوتية وقال حاشية الشيخ لا يحتاج الى النية وتفسير سجدة
التلاوة مؤدات بالصلوتية لانها اقوى فتسبب عن الاول الا اذا قطع
الفور بان قرء بعد ما اربع آيات فما فوقها فيحتاج الى النية بالاتفاق
كذا في الخزانة والا حتميا رقول الصلوتية بالتأني على خلاف القياس
لان حق المنسوب ان تحذف منه تاء نفس الحكم كما يقال آية مكتبة
وامامة بصرية دون بصرية ومكتبة ومن قرء خارج الصلوة آية
السجدة ولم يسجد بها حتى صلى في مجلسه واعادها في الصلوة وسجد
للصلوتية فيها سقطت اي كفت ما سجد في الصلوة الخارجية هذا
اذا لم يختلف المجلس بدلالة قوله حتى صلى في مجلسه ولو كان سجد
للتلاوة الاولى قبل الصلوة سجد للآخر فيها آية الصلوة ايضاً
لعدم التداخل ومنى اتخذ المجلس وتكرر الآية الواحدة تدخلت
اي السجدة فاكثرت سجدة واحدة حتى لو تلاها مراراً في مجلس واحد
كما للحفظ او التعلم ثم سجد يكفي لكل واحدة منها وكذا الوقوف ما ينبغي

يعني تلاها في الصلوة ان شاء الله تعالى
فإذا لم يركع او يسجد على الفور كما في الآداب
بالركوع فطاعة من النية فتسبب عنها واجب
السجدة فينبو عنها نوافل لم ينو للجبلة
كذا في النوازل

والتي اصل كل موضع يصح الاقتداء فيه
يجعل مكان واحد ولا يتكرر الوجوب
بغير التلاوة فيه

ثم

ثم قرأها في المجلس تكفي عنها ما سجد في الاول لان السبب الواحد
المتداخلة ينوب عما قبله وبعده كذا في الروقي وغيره المجلس الواحد
كالسجد والبيت والسفينة سائرة كانت او واقفة والغدير والنهر
الواسع ومما اختلف احداهما اي قرأ كل مرة آية اخرى او آية واحدة
مرارا كل مرة في مجلس آخر او فصل بين التلاوة بعمل كثيرة ككلمات
كلمات او اكل مشبع او نحوهما تعدت ارسجد لكل تلاوة مستقلة
ولا يختلف المجلس بجزء والقيام لان صاحب المجلس يقوم مرة ويقعد
اخر كما في فعل الصلوة ولا بخطوتين او باكل لقمة او قمتين
ولو اكل وشبع او دار حول الرمي او الدباس يختلف في الاصح ولو
اختلف مجلس السامع دون التالي يتكرر الوجوب على السامع ولو عكس
فالاصح انه لا يتكرر الوجوب والسفينة الجارية كالبيت فان زوايا
البيت والمسجد في حكم مكان واحد بدلالة صحة الاقتداء فيها الا ان
يكون كبيراً كالجامع وعند أبي يوسف ركنه يكفي سجدة واحدة في
الجامع ايغنا زاهد ولو كررها على الدابة وهي شير فان كان في الصلوة
اتخذت ارسكن في السجدة الواحدة لان مرتبة الصلوة يجعل امكنة المبر
لكان واحد والا لما صح صلوته عليها لكن يجب على السامع التامع
بكل مرة سجدة للاختلاف المكان وان لم يكن التالي الركب فيها
تعدت السجدة لان قوايمها كركب الركب حيث يقدر على ايافها
بخلاف السفينة الجارية اذ لا يقدر على ايافها مترشاً واذا تلاها على
الدابة اجزأته بالاياء واذا تلاها على الارض ثم ركب واومى بها ركبا
لا يجوز عندنا لانها وجبت كاملة فلا يؤثر ناقصة كما مر ولو تلاها

صورة اذ قرأها بالصلوة على الدابة عشرة
تلاوة وحل في الدابة او بالصلوة كذا
وسمع كل واحد منها تلاوة واحدة فان كان على
كل واحد منها سجدة واحدة للتلاوة عشرة
سجدة لتلاوة واحدة كذا في فاضل

ولم يفرق بين الحائض والنفاس في الوضوء
لأنهما كلاهما من الحيض والنفاس
فلا يفرق بينهما في الوضوء
وجوب مسكه

عند طلوع الشمس فلم يسجد لها حتى صار وقت الاستواء فجدد سجدة
خلافًا لزمروهي أي سجدة التلاوة كسجدة الصلوة في شرايطها
من الوضوء وستر العورة وطهارة المكان وغيرها ويكبر بوضعه رأسه
لرفعها من غير تحريك قوله بغير تشهد وسلام احتراز عن قول الشافعي
فإن عنده يقوم ويكبر تكبيرة الافتتاح ويحترس بجدد ثم يرفع رأسه
فيقعد ويشهد ويسلم بتسليمتين وعندنا يسجد سجدة من غير
زيادة لكن المستحسن أن يقوم ويسجد لأن الخوض فيه كحل كحاروي عن
عائشة رضي الله عنها في الذكر والاحتياط أن يقال في سجدة التلاوة سبحان
ربي الأعلى أيضًا وقيل يقال فيها آمناك بكافروا وعمر فنامت
أنكروا وأجبتك بادعوا العفو العفو ويقول بعد رفع رأسه سمعنا
وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير آمنا بك كل من عند ربنا وما يذكر
الآ أولي الأبواب والاحسن إخفاء قراءة شافعية على السامعين ولو
نهج بآية السجدة لا تجب السجدة ولا تقدر بها الصلوة لأنه من
حدوث القرآن ولكن لا ينبس عن القراءة كذا في النوازل **فصل**
في الميت لما فرغ من بعض ما كلف المؤمن في حال حياته شرع فيها
كلف في حال حياته فبدأ بقوله يوجب المحتضر وهو من حضرته ملائكة
الموت وعلامته أن يستر في قدميه ويتعرج أنفسه ويخسف صدغاه
إلى القبلة على شقة اليمين وهو السنة ولكن اختار المتأخرون ألا
لأنه ليس خروج الروح وتغميض عينيه وشدة لحيته وذكره عند الشهادة
مهرًا تلقينا له وهي أن يقال عنده شاهدان لا إله إلا الله واشهد
أن محمد عبده ورسوله وهذا التلقين واجب على الإخوان والحلوان

مكن

مكن ولا يوم المحتضر بها أي بكلمة الشهادتين فإذا قالها مرة
كفاه ولا تكسر عليه ما لم يتكلم بكلمة أخرى سواها لأن الغرض من
التلقين أن يكون آخر قوله بكلمة الشهادتين ويخرج من عنده إلى يمين
والنفساء والجنب ويوضع عنده الطيب ويقرء عنده سورة يس
أو غيره ما يوضع على بطنه سيف ويد أطرافه زاهدي فإدامات غسل
وعن غسل الميت واجب لأنه يجنب الموت كسائر الحيوانات الآات
المؤمن يظهر بالغسل كرامة له حتى لو وجد الميت في الماء لابد من غسله
لأن الخطأ بوجه بالغسل وهو لا يكون إلا بالقصد فإذا تم الغسل
يجلس الفاسل الميت أي يسند إليه ويسمى بطنه بالرفق فإن خرج
منه شيء غسل بوجهه خاصة ولا يعيد الغسل لأن الغسل لا ينقص
بالحدث كما في حال حياته فالوضوء فيه سنة للغسل ولكن لا مضمضة
ولا استنشاق بينه لتعذر إخراج الماء والصبغ الغير العاقل بغسل ولا
يوصى به بعد ذلك كفن وسنة الكفن للرجل ثلثة أثواب وللمرأة
خمس وهو معروف وكفايته له ثوبان أزار ولقائه ولها أزار ولقائه و
خمار وطول الخمار ذراعان وعرضه شبر وطول الخرقه من ركبته إلى صدرها
وقيل ثلثة أذرع وعرضه من إبط إلى إبط ثلث بطون الأكفان لثلاث
ينتشر الكفن شرح الهداية الغسيل والحد يد فيه سواء ولا بأس بالبرد
والكتان وفي النساء بالحرير والمعرض من المال له كفنه على من يجب
عليه نفقته وإن لم يوجد من بيت المال والكفن الضروري ما يوجد من
جنس الأكفان وصلى عليه بأربع تكبيرات ويرفع يديه في الأولى فقطعها
وهي قائمة مقام أربع ركعات والصلوة عليه فرض كفاية فإن مات

وفي الرابع غسل الميت فرض كفاية ولو صلى عليه
قبل الغسل أعادوا الصلوة بعد الغسل
الأصل في غسل الميت أن الملائكة
غسلوا آدم وقالوا الأولاد
هذه أوابب الموت إلى
يوم القيمة
مسكه

وكفن السنة الأولى كفن قال المال
الكفاية أول عند كفن فليس
أولاً ثم الأزار ثم الدفنه وبعث
سواء طولاً وعرضاً كذا
في الحقائق
مسكه

وهو القبط والأزار والخمار واللفافه
والخرقة لها
مسكه

في ناحية من البلدة تصير فرض عين على جيرانه واهل محلة بان يقوموا
 بتجهيزه والصلوة عليه ولا يجب القيام على من كان بعيدا من الميت
 ان قام به الا قربون او بعضهم وان علم الا بعدون ان الاقربين ضيقوا
 حق الميت او عجزوا عنه فعليه ان يقوموا به فان تركه كل من بلغ اليه
 خبر موته يصير انما كذا في النهاية في اول كتاب الجهاد وان لم يصلي عليه
 صلى على قبره ما لم يغلب على الظن نقسخته والمعبرة منه كبر الراي في الاصح
 اذ يختلف باختلاف الزمان والمكان والاسترخاء قيل قد رثله ثلثة ايام
 ولو تذكروا بعد الصلوة والدفن انه لم يغسل يصلي على قبره ثانيا احتسنا
 والاولى بالاقامة عليه بالسلطان لانه نائب النبي عليه السلام وهو اولى
 بالمؤمنين من انفسهم وكذا نايبه ثم القاضي او امير البلد لانه صاحب
 ولاية ثم امام الجماعة لانه رضى به في حال حياته ثم الولي اعني العصبه بنفسه
 على ترتيب الارث وجاز للولي ان يعيد ما ان صلى غير السلطان ومن
 بعده بلا اذنه كما يتنازع في فضل التيمم ولو صلى الولي لم يجز لاحد ان يصلي
 بعده لان الفرض ادى بالاولى والتفعل بصلوة اجازة غير مشروع ولهذا
 تركوا ما ثانيا على قبر النبي عليه السلام وهو اليوم كما وضعه كذا في الهداية
 ومن ادرك الامام بعد ما سبق بعض تكبيراتها ينتظر الى تكبيرة اخرى
 فيتابع الامام فيها ثم يقصر التكبير السابق بعد سلام الامام متواليا بلا دعاء
 فيها قبل ان ترفع اجنزة وقال ابو يوسف رحمه الله لا ينتظر بل يكبر في الحال
 حيث ادركه فاذا ادركه بعد الاربعة لا يكبر المبوق لفوات الصلوة
 عنه ويكبر عند ابى يوسف ما لم يسلم الامام فاذا سلم قضى ثلث تكبيرات
 واذا سلم الامام وكبر خف لا يتابعه الموتى في الخامة بل سلم خلافا

لان الصلوة الاولى لا يقيد بان يكون بالامام
 مع الامكان فاذا زال الامكان سقطت فرضية
 الغسل فيصلي على قبره

لما روى ان الحسن بن علي رضي الله عنهما لما
 مات قدم اخوه الحسين بن علي بن ابي طالب
 فقال لولا السنة كذلك لما قد متان سعيد
 كان والى المدينة يومئذ نفسه معا وبه رضى

لابي يوسف اما اذا ختم التكبير في صلوة العيد يتابع الموتى اتفاقا
 لاختلاف الصحابة في عدد ما ومن استهل غسل وكفن وصلى عليه
 الاستهلال من الولد ما يدل على حياته من بكاء او تحريك عضوا او بطرف
 عينيه وبهذا يثبت ويورث عنه كما يجزى في الفرائض وان لم يستهل
 غسل ولق في حرقه ولم يصلي عليه ولكن يدفن كقبني بني باجد
 ابو به واما لو شئ بدونه او به فاسلم هو والمصلي على عليه ولا يصلي
 على باع وقاطع طريق لان عليا رضه لم يصلي على باع البغات والحاصل
 اذا اقتل في حال حرب لا يغسلان ولا يصلي عليهما وقال الشافعي رحمه الله
 يصلي عليهما وفي النوازل يغسلان ولا يصلي عليهما على خلاف الشهداء
 وكذا الكافر الذي له ولي من المسلمين لانه عليه السلام امر عليا ان يغسل
 اياه ابا طالب كغسل النوب الجنس واما اذا اقتل بعد ما وضع الحرب
 اوزارها يغسلان ويصلي عليهما لان القتل يكون لحد السياسة ومن
 قتل نفسه عمدا لا يصلي عليه عند ابى يوسف رحمه الله كالباني ولان
 النبي عليه السلام لم يصلي على رجل قتل نفسه بمشاقص وقال لا يصلي عليه
 لانه فاسق غير ساع بالفساد ومن قتل ظالما يغسل ولا يصلي عليه
 لانه ساع بالفساد والمشي خلف اجنزة افضل عندنا لقوله عليه السلام
 اجنزة متبوعة وليتقط به ويحبل الصمت خلفها او يذكر الله تعالى ولكن
 يكره رفع الصوت بالذكر لئلا يشبه باهل الكتاب ولا يأسن بمزينة الميت
 شعرا او غيره لما روى ان حمزة لما استشهد نذبه وضعه البرء ثم
 واستحسنه فاذا وصلوا الى قبره كره الجلوس قبل وضعه عن الرقاب
 اي عن اعناق الرجال لاحتمال الاصاب في التعاون في الوضع او

قال تدفع في حقهم ذلك لهم في حق
 الحياة الدنيا والصلوة شقاعة فلا
 يستحقونها كذا في شرح الاخبار

لا حرامها اعلم ان القيام عند رؤية الجنازة بدعة عند أبي حنيفة ومحمد
 رحمهما الا يشجع ويصلي عليها لان حديث القيام منسوخ عند الجمهور
 رايدى ويجوز القبر لحد لقوله عليه السلام الحمد لنا والشق لغيرنا واذ
 كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق ويجوز القبر قدر نصف القامة
 وقيل الى القدر وان زاد فحسن روى ويدخل الميت فيه اى في اللحد
 من جهة القبلة متعلق بيدخل ويجوز ان يتعلق بجوفه ويقول
 واصفها باسم الله وضعناك وعلى سنة رسول الله سلمناك ويصنع
 في اللحد على شقة اليمين مؤجها اليها اى الى القبلة ويكره البناء على
 القبر بالآجر او الجص او الخشب قال الامام الترمذى هذا ان كان
 حول الميت وان كان فوقه لا يكره للعصمة عن السبع قال مشايخ
 البخارى اذا كان الارض رخوة فلا بأس بالآجر والخشب وذكره ايضا ان
 يبني عليه لان القبر للبناء لا للبناء ولا بأس بنصب الحجر عليه لانه عليه
 السلام وضع على قبره جنة حجر او قال هذا يعرف قبر اخى ابى دابة
 وان احيط الى الكتابة عليه حتى لا يمس فلا بأس به واما الكتابة بغير
 عذر فمكره ولا بد من قبر واحد اكثر من ميت واحد لا للنفوس
 فيجعل بينهما تراب ليصير كقبرين ولا يخرج الميت عن القبر لحق الله
 كعسل الميت والصلوة عليه وتبشير الحق الا ترى كما اذا سقط ماله
 عند الدفن او كفن بثوب مغموس او دفن في ملك الغير اهدى لو
 بلى الميت وصار ترابا جاز دفن غيره في ذلك القبر وجاز ذرعه و
 البناء عليه شرح المجمع واتخذ التابوت للمرأة صن لانه استراها
 او جعل السريرة عند قبرها لئلا يقع عليها انظر احدى وينبغي عند أبي حنيفة

والى

ولى يوسف ان يغترش التراب في التابوت ويجعل عن جانبه لبنا
 خفيفا ويطين الطبقة العليا مما يلي الميت ليصير كاللحد ولا يتخذ
 التابوت للرجال الا ان يكون الارض رخوة **فصل** والشهيد
 فصيل بعن المفعول لانه المشهود له بالجنة اعلم ان الشهيد الحقيقي
 العرقى في كل مسلم مكلف طاهر قتلته كافر اى حربى سواء قتلته
 بحديدة او بشقلة او بجرق او عرق او بركنز او بغيره لانه بها شرههم والجنة
 عليه السلام لم يفضل شهيدا واحدا لم يقتل كلهم بحديدة وكذا اذا قتل
 اهل البغى او قطاع الطريق فان قتلهم شهيدا ايضا باقى آله قتلوه
 روى او قتلته مسلم ظلما بحديدة اى لو قتلته بمقتل او بالعصى الكبيير بغيبيل
 عند أبي حنيفة رضى وقال لا يفضل ولو قتلته بالعصى الصغيرة بغيبيل اتفاقا
 قوله ظلما احتراز عن القتل حدة او قصاصا قتلته لم يجب به بالقتل مال
 اى دية بل يجب قصاص اعلم ان الشرط في كون قتل المسلمين شهيدا
 ان يكون القاتل معلوما وان يقتله بالحديدة جرحا ولا يجب عليه
 القصاص فاذا وجد القاتل في حلة ولم يعلم قاتله تجب فيه الدية و
 العساة فلا يكون شهيدا والبحث طويل في صدر الشريعة حيث نقل
 عبارتي الفخيرة والهداية وصرح المخالف بينهما ثم صاحب الدرر نقل
 عبارتهما ووفق بينهما طاعنا الصدر الشريعة فلا يليق ايرادها في هذا
 المختصر فان اردت الاطلاع فارجع اليه ومن قتل عمدا فاضاح اولياؤه
 على مال او قتل الوالد ولده عمدا فهو شهيد مع انه تجب الدية عليهما
 لان القصاص سقط بالقتل في الاول وبجزة الاثمة في الثاني فان
 قيل ان وجوب الدية منها اذا لم يمنع الشهادة فقد اثبت ما نفيت

قديرا لانه لو وجب به مال لا يكون
 شهيدا مع جمع

ونقل صدر الشريعة الفخيرة ان المقتول
 في القصاص لم يعلم قاتله فيقتل سواء علم قاتله
 كدبة ولا ولا وكان المقتول من الهداية او حكم
 انه قتل بحديدة ظلما لا يفضل

اقول ان الدية المانعة عنها دية بذل عن النفس هناك بدل عن النفس
 النفس هناك بدل عن القصاص فلا ينفع فلا يغسل الشهيد الا
 قتل جنبا او صبيبا او مجنونا او طائفا او نفسا بعد الانقطاع فانهم
 يغسلون عند ابي حنيفة رضة لان حنظلة بن عالم شهيد جنبا
 يوم احد فغسلته الملائكة للتعليم كذا في المختلف ولان الغسل كل
 واجب عليهم قبل ولا فخر الشهادة ما وجب عليهم قبل الموت وقالا
 لا يغسلون لان غسلهم سقط بالموت وما اذا استشهدت المرأة قبل
 الانقطاع فلا يجب غسلها اتفاقا لان الاغتسال لم يجب عليها قبل
 روايته عنه يجب ايضا وهو الصحيح لانقطاع الدم بالموت شرع المجامع ولا يغسل
 دمه ولا ينزع ثيابه الا ان يكون زائدا على العدد الميسون قال ابن عمر
 السلام في شهيد واحد زبلوه بجلودهم ودمائهم ولا يغسلوه فانهم
 يبعثون يوم القيمة واوداجهم تشخب لونه دم ويرجحه مك وينزع كل
 ما عليه من غير جنس الكفن كالفر والحصو والفلنسوة والخف والساج
 ويكمل اى يتركه ان كان ناقصا عن سنة الكفن ثم يغسل عليه
 وقال الشافعي لا يغسل عليه لقول جابر انه عليه السلام لم يغسل عليه شهيد
 احد ولانه حي بالنقص والصلوة شرعت على الميت ولان السيف فناء
 الذنوب فاستغنى عن الاستغفار ولنا ان الشهيد حي في احكام الآخرة
 ميت في احكام الدنيا لانه يرث منه وارثه وتزوج امرأته والصلوة عليه
 من احكام الدنيا ولان الصلوة عليه ما استغفار لعواتهم وتغفر لهم
 والآفات شهيد ليس بافضل من النبي عليه السلام وقد صلى عليه وقد صح
 انه عليه السلام صلى على شهيد واحد حتى روى انه عليه السلام صلى على عمة

وهو ما رواه جابر انه علم يغسل عليه
 واحد من صلوة مستفاد على هذه
 اوله بما راوى كذا في المختلف مسك
 انما كانت
 اعلم ان الصلوة على الميت ما شرعت الا بعد
 الفيل فستقطر عليه من فوقها قلت
 عند انتظاره والشهادة طهرته وقت
 عن الغسل وطهارة سائر الاموات
 مسك

حرة سبعين صلوة فلما فرغ من احكام الشهادتين في بيان ما لا يرى
 عليه حكم الشهيد بالارتشاف فقال وكل جرح بجرح المجروح توصف
 بقوله اكل او شرب او نام او عولج او ضمة سقف بان كان جرح تحت
 سقف او نقل من المعركة حيا للتداوى او للراحة لا اى لا يغسل لو نقل
 الجرح من المكان الذي جرح فيه لخوف وطى الجرح لانه لا طلع الحياة
 او م عليه وقت صلوة وهو حي يعقل حتى يجب عليه القضا بتركها
 اما اذا زال عقله في هذا الوقت لا يغسل وعند محمد ان عاش مكانه يوما
 وليلة لا يغسل او اوصى ما بور دينوى واخرى هذا عند ابي يوسف
 لان الايصاء من اعمال الاحياء فكان يستفعا من منافع الحياة كالكل
 وغيره وقال محمد رحمه الله الوصية امر يجتنب اليه بعد الموت فيكون ام مور
 الآخرة فلا يعتد به مرفق الحياة كذا في التوفيق قيل خلافا في الوصية
 بامر دينوى واما في الاخرى فلا يغسل اتفاقا وقيل خلافا في الاخرى
 واما في الدينوى يغسل اتفاقا واختاره المصنف قوله وكل جرح مبتدئ
 وما بعده منقوله وقوله غسل خبره اى كل ابرج المصنف بهذه الاوصاف
 غسل لانه نال بها مرفق الحياة فحرف عنه اثر الظلم فلم يكن في مفر شهيد
 احد فامتهم ما تو اعطاش والكأس يدار عليهم ولم يشربوا خوفا من
 نقص الشهادة اختيار قال في الدرر نقلا عن الربيعي ان كونا ما ذكر في
 الارتشاف موجبا للغسل اذا وجد بعد انقضاء الحرب اما اذا وجد حين
 الحرب فلا يكون من تشافلا يغسل لكن يشكرك ذلك بقوله لا خوف وطى
 الجرح تدبر اعلم انه فرث ثم مات لا يكون شهيدا في احكام الدنيا وهو
 الغسل ولكن له ثواب شهيد في الآخرة كذا في اخره انه لا يرى ان عمر

روى ان حرة كان موضعها بين يدي السلام
 فيوتى باحد من الشهداء فوضع يده على رقبته
 عليه السلام في السلام فمضى سبعين شهيدا
 فطحن الراوى ان الصلوة كانت فطحن على
 حرة فطحن الكفا سبعين قطعة فطحن على
 حرة فطحن صلوة مستفاد مسك

وعلياً رضي الله عنهما حملاً الى بيتهما بعد الطعن وغسلهما وكانا شهيدين
 لقوله عليه السلام كذا في الكافي الكافي وقد ورد في صحيح المسلم
 ان الشهادتين المطعون والمبطون والفرق وصاحب المدم
 الشهيد في سبيل الله تعالى وفي شرح الميراث انما هو المقتول في
 سبيل الله لانه في باب الرقي من الشهيد الحكم الى الحقيقة فعلم انه
 الشهيد الحقيقي من قتل مجاهد في سبيل الله والاربعه الاول حكمي
 ولانه عرفوه به والتعريف للحقيقة وهكذا جابنا بعض الثقة في الفضل
 وفي الحديث الاربعه الاول شهيد في احكام الآخرة فحسب الخامس
 شهيد في احكام الدنيا والآخرة وقيل الاربعه الاول حقيقي والخامس
 حكمي **مثل متفق** ويزار القبور كل اسبوع فاذا انتهى اليه يقول
 عليكم السلام يا اهل الديار انتم الت بقول ان الله وانما اليه راجعون
 آسفنا الله وآسفكم واذهب الله روحنا وروعتكم وغفر الله لنا ولكم
 ولا ير المسلمين اجمعين اعلم ان وطئ القبور والنوم فيه والقلوة
 والقراءة عنده مكره عند ابي حنيفة رحمه وقال محمد بن لا يكره قراءة
 القرآن عنده وهو المأخوذ المعمول به لما ياتي في آخر كتاب الكلب وفي
 البرازية اوصى القاري القرآن ان يقرأ عند قبره بشيئ فالوصية باطلة
 انتهى واذا وجد في القبر عظام اليهود لا يكسر لان لها حمة كظام المسلمين
 والمرأة تغسل زوجها الميت عند القزرة لبقاء الزوجية من وجه
 وهي العدة والزواج لا يغسل زوجته عند نكاح السنة الاولى عند كثره
 المال وقلة العيال وفي عكسه الكفاية اولى وهو ان يكفن بما وجد لانه
 لم كفن حمزة حين استشهد بثوب قصير غطي به طرف رأسه وجعل

يعني ان حكم الاربعه الاول حكمي والشهيد
 في سبيل الله والاربعه الاول حقيقي والخامس
 حكمي في الآخرة

على

على قدميه لادخ قلع الكفن بالجديد وقبل الخيط بالريق مكره وصر رجل
 عند موته بان يطعم وليه عن صلواته الفايته فالوصية جائزة وجب
 تنفيذها من ثلث ماله يعطى لكل مكتوبة وللو تر نصف صاع من تر العج
 ان فدية صوم يوم كفدية صلوة واحدة كما سياتي وان لم يكن له مال
 يستقرض ورثته ومن له مال قليل وله ورثة فالفضل ان يترك الوصية
 وكذا لو كان ورثته صغاراً او كباراً لا يستفنون ثلثي التركة وكره ان له مال
 كثير يستحب ان يوصي بدون الثلث ولا يجوز الوصية ممن عليه دين محيط
 الا ان يبرأ الغراء وفي الدرر الغر كان في الوصية ما يمل منه يجب حفظها
 والناس عنها غافلون وهي ان الوصية المطلقة بان يقول الموصي اوصيت
 ثلث مالي او ثلثه وصية مثلاً لا تحل للغني لانه صدقة وهي على الغني حرام
 وكذا احرم عليه ان غنمت الوصية بان يقول اوصيت ثلثه لياكل منها
 الفقير والغني لا يفتن ولا يحضر واما اذا خست بان يقول اوصيت ثلثه
 لرزيد غنياً او لغنم اغنياء محصوراً حلت لهم الوصية لتعنيهم وكذا الحال
 في الوقف المطلق والعام والخاص انتهى ونقل عن القاضي خان و
 القنية ان الوصية المطلقة يحل للاغنياء كما للفقراء كالضيافة والولاية
 وفي آخره اوصى بالتجاء والطعام بعد وفاته واطعام الذين يحضر والفقير
 يجوز ذلك في الثلث ويحل للذين يطول عندهم مقامهم وللذين يجيئون
 من مكان بعيد يستوي منه لاغنياء والفقراء ولا يجوز للذين لا يطول
 مسافرتهم ولا قيامهم انتهى **كتاب الزكوة** وهي في اللغة بمعنى
 الزيادة يقال ذكي المال اذا مئى وبمعنى الطهارة قال الله تعالى في ذكرهم
 بها اي يطهرهم وبمعنى المدح قال الله تعالى فلا تزكوا انفسكم اي لا تدعوا

خلات الفقراء اول اكبر حيث كانوا مع الصدقة
 والمعج ان الاغنياء ان كانوا امانة وما دونها
 فانهم قد يحضرون وان كانوا غافلين
 كذا في الخبر انه
 في الزكوة
 ونفس طويل المقام المسألة ان لا يستبوا
 في سائرهم بعد اداء النفقة وعلوة
 اجبارة كذا في الخبر

وفي الشريعة من فرائض المقدرة من النصاب للمعين الى مصرفه وانما سمي
 له زكوة لما فيه طهرة المؤدى بالمغفرة واستحقاق المدح والاشارة له ونماء
 المؤدى عنه بالبركة الزكوة تجب اي لغرض على كل حر بالغ عاقل مسلم
 ملك نصيبا ثبت فرضيتها بالكتاب وهو قوله تعالى واتوا الزكوة وبالسنه
 وهو قوله عليه السلام بني الاسلام على خمس الحديث عهد منها ايتاء الزكاة
 وبالإجماع وهو اتفاق الامة فلهذا صدر الاول الى يومنا هذا على فرضيتها
 فيكفر جاحداها ويفسق مانعها اعلم ان شرايط وجوب الزكاة ثمانية اربعة
 منها في نفس المالك وهي الحرية والبلوغ والعقل والاسلام واربعة في المال
 الاول والثاني كون المالك في النصاب ملكا تاما اي رقبته وبيده آخر
 به عن ملك المالك فان له ملك اليد فيما في يده لا ملك الرقبة وعن
 مثل ملك المولى في عبده المعة للتجارة اذا ابقى لانه غير مملوك له يدا
 وعما اشتراه رجل للتجارة ما لم يقبضه والشرط الثالث والرابع كون
 المالك تاميا خاليا عن الدين حقيقة وحكما وتم عليه احوال اعلم انه لا تجب
 في حر والنصاب بالاذن اذ كان فضلة عن حوائج الاصلية وهي النفقة ودون
 السكنى وثيا بالبدن واثبات المنزل واستعمال دواب الركوب والكتب لملها
 وآلات الحرفة وعبيده مخدومة وكجوها ما لا بد منه في معاشه ومع ذلك لا بد
 من حولان احوال النماء تحقيقا او تقدير احتيا لوانتفى النماء بتقسيمه في
 غير الذهب والفضة لا تجب الزكاة فيه كما ياتي في قوله الابنية التجارة و
 جو باعلى الصور في قول الكرخي وعامة اهل الحديث وقول ابن يوسف في رد
 الزجاج لان ابليس عوب على ترك العبادة في السجدة حيث امر بها ولانه
 امر بغيره الفقر ولدفع حاجتهم وهي معجلة فاذا امرت بغيره المقصود

وانما تجب على اخصار ما لا وعظما قال
 ان فقيحا في حق على العسر والمجد
 النفس فقلنا لا الجيد ومعدومة
 فيها كما في سائر الكليات

الحوائج الاصلية ما يندفع بها
 الا ان تحقيقا كالنفقة والكسوة
 والسكنى وآلات الحرفة او تقديرها
 والآلات الحرفة وآلات المنزل والكتب

واجب في معاشه الجيد لعل الامر به
 كان مقرونا بما يدل على الفور كذا في
 كشف الاسرار

وفي اجماع الصغير ثانيا ثم بتأخير الاداء وترد شرهاته بخلاف الحج فلا ياتي
 بتأخير فيه لانه خالص حق الله تعالى لكن قال الاخ الاعز في كتابه
 رتبة الاسرار لشرح فتن المنار الرواية الصحيحة عن علمائنا وجوبها
 على التراخي حتى لو اديها في السنة الثانية والثالثة يكون موديا لا قاي
 فلا ياتي بالتأخير الا بالعموت بالموت وهكذا في آخراته ولهذا قال في قول
 وكل دين الادنى يمنع بقدره حال كان الدين او مؤجلا يعزدين له
 مطالب من جهة العباد يمنع وجوب الزكاة سواء كان الدين لله تعالى
 كالزكاة والعشر واخراج اولي العباد كنفقة المحارم والزوجات والمهر عتقا
 كان او مؤجلا وقال الزاهد لا يمنع دين المهر المؤجل على الفقرة والموت
 كما هو عادة مالوفة وشريعة معروفة في ديارنا وكل دين لا مطالب له من
 جهة العباد كالنذر والكفارات ودين الحج لا يمنع وجوبها خزانة وجعل
 صدر الشريعة الزكاة كالنذر والكفارات فخالف لعامة الكتب فقال
 ان فقي رجمه ديون العباد لا يمنع ايضا كفرض الحج وومات وعليه
 زكاة او صدقة فطر او صوم او نذر او كفارة سقطت هذه الواجبات
 عن ذمته في الدنيا اي لا يصير دينا لمصارفها في تركه الميت الا ان اوصى
 بها اي بهذا الواجبات الخمس فتفقد من الثلث كما في الوصية تطوعا
 لانه حمله تركته كما في الديون الثابت عليه من فرض وكجوه وقال
 الشافعي يؤخذ من تركته اوصى ولم يؤمن لا زكاة دين عليه مطالب من جهة
 العباد الى حين موته ولنا انه عبادة فلا يؤثرها الا مالكة نصيبا ونصيبه
 ما اختياره لان العبادة شرعت ليتبين المطيع عن العاص وقد فاء بالموت
 فان قلت ذكر الصوم ينادون الصلوة مع انها من العبادات البدنية

ضيا

فان كان ماله اكثر من الدين
 فكل الفاضل اذ بلغ
 ولا يغير مطالب به عادة منكم نصا

ق

أجيب بأن الغنية مقدرة في الصوم دون الصلوة بدليل قيام الغنية
 مقام الصوم في الشيخ الفاني ووجوب الكفارة في إفادته عمدا خلا
 للصلاة ولا زكاة في غير الذهب والفضة كالعوض والتمتع والائتق
 والريق وخوفا وغير السوايم جمع سائمة ياتي تفسيرها في نصاب الجبل
 الابنية التجارة فعلم منه انه اذا كان غير الثمنين والسوايم فضلة عن
 حوايج كعب لا للتجارة ودور لا للكنى ولباس لا للبس واثاث لا لبس
 ودواب لا لركب وكتب بغيرها وما نحو ذلك ولم ينو التجارة فيها لا تجب
 لانها انما بقسميه كما ذكرنا انما من اشترى رقيقا للتجارة
 ونواه للخدمة لا بعد من النصاب وان نوى بعد ما للتجارة لا يكون لها
 حتى يبيعه ففي ثمنه زكاة وما ورثه لا يكون للتجارة بالنية لانها لم تقبل
 بالعمل اذ الموروث يصير ملكا للوارث بلا صنعه ولهذا يرث الجنين وان
 لم يتصور منه العمل وما ملكه بهمة او وصية او نكاح او صلح عن قود التجارة
 بالنية هذا عند ابى يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يصير للتجارة كذا
 في الدرر ولا زكاة في مال الضار وهو ما لا يقدر عليه المالك نفسه
 ولا بشي به كالتقط في البحر والمدفون في القبر ^{المستحق} موضع ^{للغنى} و
 والدين المجودين ولا بنية عليهما ولو ملكه بعد سنين لم يتركها لما مضى
 ولا يصح ادائها بالابنية مقارنة للاداء او لغيرها لان الزكاة عبادة
 فلا بد من نية مقارنة لادائها لكن لما ثبت خروج في اشتراط النية وقت
 كل اداء مع تفرق زمانه اكتفى بالنية عند الغزل تيسيرا على المالك
 كالنية المستقدمة على الصوم ولو دفعها بلا نية ثم حضرته النية ان كان
 المدفوع قايما في يد الفقير جاز والافلاس شرح المجمع الا اذا تصدق بكل

والغنية نية الاداء لا العلم المدفوع اليه
 فخره في النية او في الاداء
 فخره في النية او في الاداء
 فخره في النية او في الاداء

النصاب

النصاب اي تسقط الزكاة عن ذمته وان ينوبها لان الواجب كان
 جزءا من الكل فيصنفه دخل الجوز **فصل** في النصب زكاة
 الاموال المراد بالمال غير السوايم لقوله عليه السلام ما توارى عنكم منكم
 لان زكاة السوايم غير مقدرة بربع العشر كذا في الدرر وفي البقاية
 اطلق المال على اية ايضا ونصاب الفضة مائتا درهم وكل عشرة
 وزن سبعة مثاقيل بعزاق الدراهم المعبرة في النصاب ان يكون بحيث
 عشرتها سبعة مثاقيل والاصل فيه انه كانت الدراهم في الاول على
 ثلثتها اضاف الى خلافة عمر رضي الله عنه صنف منها كل عشرة دراهم عشرة
 مثاقيل وصنف منها كل عشرة دراهم خمسة مثاقيل وصنف منها كل
 عشرة من ستة مثاقيل فطلب عمر رضي الله عنه اخراج باكية الدراهم فاراد
 الرعية ان يعطوا الصغر ما جمع عمر حتاب زمانه بمشورة من الفتاوى
 ليتوسطوا بين ما طلب عمر رضي الله عنه وبين ما طلبته الرعية فجمعوا من كل
 صنف عشرة دراهم فصار المبلغ احدى او عشرين مثقالا فثلثه سبعة
 مثاقيل وكان المثقال عشرين ذرا وطا والدراهم اربعة عشر ذرا ^{اي اثنى عشر} طاعا علم
 ان الدراهم المعبرة في الزكاة والديارات والمدون والضاب بالسرقة هو ان يكون
 العشرة من الدراهم ووزن سبعة مثاقيل وان كان في الدراهم المغشوشة
 اغلبها فضة فمن كل درهم من الفضة الخالصه لان الدراهم لا ينطبع
 بلا غش فحسنت الحاجة الفورية الى اهدار القليل دون الكثير لما يحج في
 نصاب الذهب ثم ان كان الفضة والغش سواء جبت فيه الزكاة وقيل لا
 يجب وما وجب منه اي في الدرهم هو مائتا درهم ربع العشر وهو خمسة
 دراهم ثم في كل اربعين درهما يجب درهم وهو ربع العشر ايضا والناقض

منه ما عين ابتداء واما بعين بعد النصب
 عفو منه

منه ما عين ابتداء واما بعين بعد النصب
 عفو منه

خمسين درهما يتساوى خمسة عشر دينار او زيادة شرح المجمع وايضا
 يضم العوض التي للتجارة بعضها ببعض القيمة وكذا يضم قيمة
 العوض التي لنصاب النقدين لان وجوب الزكاة في العوض لكونها
 للتجارة جعلها في النقدين وضعا وصورة ضمها الى النقدين رجل له
 خمسة دنانير يساوي خمسين درهما وخمسون درهما سواء وعوض
 يساوي قيمة مائة درهم يضم اليها وقال الشافعي رحمه الله لا يضم احد
 النقدين الى الآخر لانها جنسان مختلفان ولهذا لا يجري بينهما آليا
 ولها انهما متحدان في الثمنية ومعدان للتجارة خلقة فاذا وجب الضم
 في العوض المختلفة المعدة للتجارة جعلها فيهما اولى ولا يضم مال
 التجارة الى اموال السوايم وكذا الحكم في السوايم المختلفة اتفاقا ويضم
 ما دون الاربعين من الدراهم الى ما دون اربعة مثاقيل ايضا
 من الدنانير بان يكون الفضلة على عشرين مثقالا ثلثة مثاقيل
 وعلى المائتين عشرين درهما قيمته مثقال فيضم الى الثلثة فصار الجملة
 اربعة مثاقيل فيجب فيها قيراطان ونصاب سوايم الابل وهي جمع
 لا واحد لها من لفظها والمجموع التز لا واحد لها اذا كانت لغير الادق وثا
 لازم كالزود من الابل يطلق على ما بين الثلثة الى العشرة وهي مؤنة
 لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح قوله في كل خمس ظرف مستقر
 شاة فاعلة والجملة الظرفية جز لقوله ونصاب درهم عشرة ابل شاتان
 وفي خمسة عشر ثلث شياه وفي عشرين اربع الى خمس وعشرين ثم فيه
 بنت محاض الى ست وثلثين ثم يجب فيه بنت لبون الى ست واربعين
 يجب فيه حقة الى احدى وستين ثم يجب فيه جذعة وشيا في تفسير

نشرها

كلها

كلها وسبب تسميتها في نصاب الجبل الى ست وسبعين ثم يجب فيه
 بنت لبون الى احدى وستين ثم يجب فيه حقان الى مائة وعشرين
 ثم يبدأ كما مر اي في كل خمس شاة مع الحقتين وفي مائة وثلثين
 وشاتان وفي مائة وخمس وثلثين حقان وثلث شياه وفي مائة
 واربعين حقان واربع شياه الى خمس وعشرين فصار المجموع مائة
 وخمسة واربعين ابل ثم يجب فيها حقان وبنت محاض الى مائة و
 خمسين ثم فيها ثلث حقان ثم يبدأ اي يتألف الفريضة ففي كل
 خمس شاة ايضا الى خمس وعشرين فصار المجموع مائة وخمسة وسبعين
 ثم فيها بنت محاض مع ثلث حقان الى ست وثلثين ثم فيها بنت
 لبون مع ثلث حقان ايضا الى مائة وست وستين ثم فيها اربع
 حقان الى مائتين ثم يبدأ ابد اي يتألف الفريضة كما بدأ اي
 يتألف ثانيا يعبر بالاستيناف الكاين بعد مائة وخمسين او حزر
 بقوله كما بدأ ثانيا عن الاستيناف الاول الذي بعد المائة وعشرين
 الفرق مذكور في شرح المجمع والنجت والعرا ب سواء في النصاب و
 الوجوب لان الابل يتناولها والنجت جمع النجى وهو الذي تولد من العر
 والجمي منسوب الى نجى فصر لغير الله والعرا ب جمع عربى ولقد اختلفنا
 شرح هذا الباب لعدم وقوعها في ديارنا مع ان ضبط نصابها ومو
 واستينافها لا يخلو عن تكلف على المبتدئين ولهذا قيل باب زكاة
 الابل سوخت مراجان دل خاطرهم اندرون بهي شتر مائة بخل
 نصاب سوايم البقر ثلثون عددا وفيه بيع وهو ذو سنة او تبيعة
 اذا ذكر والانشي فيه سواء وكذا في الغنم وانما سبيها لانه يتبع امه

جبرها

بعد علم ان اعتبار العدد في النصاب اذ لم يكن للتجارة اما اذا كانت لها
فلا يعتبر العدد فيه بل يعتبر ان يبلغ قيمته مائتي درهم او عشرين مثقالا
من الذهب وكذا الاعتبار به في الابل والغنم مكين الى اربعين ثم
فيه مئة او من وهو ذنبتين وما زاد عليه بحسب الى سنين
ففي الواحد الزايد ربع عشر سنة او ثلث عشر البتبع وفي شنتين نصف
عشر سنة او ثلث عشر بتبع وقس عليه الزايد عليها هذا عند ابي حنيفة
رحمه وفي رواية الحسن عنه لا يثبت في الزيادة حتى يبلغ خمسين نفقة سنة
وربعها وقال لا يثبت في الزيادة حتى يبلغ ستين ثم فيه تبعان
او تبعان وهو قولهما كذا في الاختيار الى سبعين ثم فيه سنة
و بتبع الى ثمانين ثم فيه سنتان الى تسعين ثم فيه ثلثة تبعة الى
مائة ثم فيها تبعان ومئة وهكذا يتغير لغيره بكل عشرة من البتبع
الى السنة والمئة الى البتبع ويجوز مس والبقر سواء لان اسم البقرة
يتناول اذ هو نوع منه فيجب حتم بعضها الى بعض لتكميل النصاب بان
اذا خلف بان لا ياكل لحم البقرة فاكل لحم جاسوس لا يثبت لان اكل
الناس لا ينصرف اليه لاختلاف صورة وبعض خاصته وبعض عام
الغنم اربعون الغنم اسم يطلق على الضأن والمغز ذكر الاكان وانثى
والضأن ماله البينة والمعز صدته والشاة فرد منها يطلق عليها وفيه
اي في الاربعين شاة الى مائة واحدة وعشرين ثم فيها شتان وما
بينهما معفو الى مائتين واحدة ثم فيها ثلث شيا جمع شاة و ما بينهما
معفو ايضا ثم المائتين وواحدة معفو الى اربعمائة ثم فيها اربع
شياه ثم في كل مائة شاة اي اذ ابلغ النصاب الى اربعمائة فبعد ما

ثم في مائة وعشرة بتبع ومئة
ثم في مائة وعشرين اربع تبعة
وهذه في غير النهاية
و يؤخذ الزكاة من الغنم اذا كان احد ما ذكره
الاخر والا فخذ على الاقل او اقل من الاعلى
و على هذا حكم ائمتنا والعرب والفضان
لان من لا يملك على العلف والعازة يام
الناس لا يبق الا اليه منه

في سنة واحدة او اقل

في كل
الجنة

في كل مائة شاة ففي خمسمائة خمس شياه وفي ثمانمائة ست شياه باقيا
ما بلغ العدد وما بين المائتين معفو والضأن والمغز سواء اي يجب في
اربعين غنما شاة سواء كان النصاب ضانا خالصا او مغزا خالصا
او مختلطا منهما لان النفس ورد في الغنم وهو شمل لها ويؤخذ الشئ
منها اي من الضأن والمغز والشئ ما تمت له سنة لما ياتي ولا يؤخذ
الجدع وفي رواية الحسن عنه يؤخذ الجذع من الضأن كما يصح لاصحجة
لا من المغز وهو قولهما وقول الثالث ففي رحمهم الله وما ينتج اي يتولد بين
طلي وشاة او بين بقرة وحشية وابنية بغيره في تكميل النصاب لا في
اداء الواجب وقال الثالث ففي البقرة للاب كافي النسب والنصاب سائمة
انجيل اثنان وفي القدر روى اعطى لكل فرس دينار او ان شاقورها
واعطى من كل مائتي درهم حنة درهم ولم يعين عدد النصاب وعليه
عادة الكتب وفي القدر نصا بها حنة فلا يجب في اقل منها كما نقل من
الطحاوي وقيل ثلثة فلا يجب في اقل منها انتهى هذا مخالف لعامة
الرواية وقول المصنف نصا بها اثنان بيان لاشتهار اختلاف المذكور
بالاناث في وجوبها عند ابي حنيفة لا لبيان تعيين نصا بها ولذا ابدل
قوله ذكر وانثى من اثنان وفيه ديناران هذا في افراس العرب بتقاربها
في القيمة واما في الافراس المتفاوتة فتقوم بلا خيار هذا عند ابي حنيفة
وعندهما لا زكاة في انجيل اما اذا كانت للتجارة ففيها الزكاة اتفاقا
وان كانت غير سائمة لا يجب اتفاقا وكذا لو كانت سائمة للركاب
والجها ولا يجب اتفاقا لهما قوله لم ليس على المسلم صدقة في عبده
ولا في فرسه وله ما روى ان عمر رضي الله عنه كتب الى عبيدة في صدقة انجيل خير

في كل

اربابها فان شاذ اذ وما عن كل من ينار اذا لا تقومها فخذ من
 كل ثانی درهم خسته دراهم ولما خیر المصنف المكي بقوله او زكاة
 القيمة معلوف على دينارين والفتوى على قولها فلا يجب شي في ذكوره
 او اناث محضية لعدم النماء فيها في الاشهر اى في شهر ربيع على
 حنفية رضة وفي رواية عنه يجب لان في الاناث المنفردة امكان التسلسل
 بفعل المستعار واما في ذكر الابل والبقر والغنم المنفردات يجب لان
 لحمها مأكول وهي تزداد بالتمن ولحم الخيل ليس كذلك فلما نأهية شرح الجمع
 ولا يجب ايضا في البغال والحمير بالا جماع ان كانا لغير التجارة لقوله
 عليه السلام ليس في الجبهة ولا في الكسفة ولا في التحفة زكاة اراد به ما يقاد
 ويساق ويفعل به ولا يجب في الصغار اى في العجايل والحمالان و
 الفضلان المنفردات زكاة الاتبع الكبير مثلا اذا اشترى اربعين
 من الحمالان او ثلثين من العجايل وخمسة وعشرين من الفضلان اولدت
 كل واحد من انسابا على حدة فملك الامهات ثم تم احوال عليها فلا
 زكاة فيها هذا آخر قول ابي حنيفة رضى الله عنه وهو قول محمد رحمه
 الله لا يجب في الصغار ما يجب في الكبار وهو قول زفر مالك رحمه الله
 ثم رجع عنه وقال يجب واحدة منها وهو قول ابي يوسف والشافعي فمما
 هذا من مناقب ابي حنيفة حيث لم يضيغ من اقاويل شي فاحذر كل مجتهد
 قولاً منها فاستدلال كل منهم مع اسولة ابي يوسف واجوبة ابي حنيفة رحمه
 واعتبارات لطيفة مسطور في شرح الجمع وليس في المعلوفة وهي التي
 تعطى العلف ولا في احوال التراعدت لحمل الاثقال ولا في العوامل التي
 اعتدت للعمل كاثارة الارض قوله السائمة صفة لحوامل العوامل

الجبهة الخيل والكسفة الحية
 البقر العوامل والعجايل
 والحمالان من اولاد البقر

اثمارة جفت سوركن

على سبيل الافراد ولا يجوز ان يكون صنفه للمعلوفة لانها ضد السائمة
 وقوله زكاة اسم ليس قد تم اخبر عليه لكونه ظرفا ولما فرغ من بيان
 ما يجب فيه الزكاة وما لا يجب فيه في السوائم شرع في تفسير سائمة وتعريف
 مواجبات فقال والسائمة هي الراعية اى المكنتية بالرعي بكسر الهمزة
 اكثر احوال تراعى للدر او النسل وقد باكثر احوال لانه لو علققت نصف احوال
 لا يكون سائمة فلا يجب فيه الزكاة لا اى لا يجب الزكاة فيما رعت اكثر
 احوال للركوب والعمل قوله وبنت محاص ما وعدنا في نصاب الابل وهي
 ما تم لها سنة ودخل في السنة الثانية واما سميت بها لان امها صارت
 ذات مخاض جرح وهو وجع الولادة وبنت لبون وهي ما دخل في السنة
 الثالثة واما سميت بها لان امها صارت ذات لبن باخر والحقة
 بالكسر ما دخل في الرابعة واما سميت بها لاستحقاقها الحمل والركوب والخدمة
 ما دخل في الخامسة واما سميت بها لانه لا يستوفى منها ما يطلب الا بقر
 وتكلف وجس لطيفاً لها والبتيغ من ولد البقر ما تم له سنة ودخل
 في السنة الثانية واما سمى به لانه يتبع امه بعد السنة ما تم له
 سنتان ودخلت الثالثة قوله وتنفى الغنم تفسير ما ذكر في نصاب الغنم
 بقوله ويؤخذ الشئ منها فالشئ من ولد الشاة هو ما بلغ سنة ودخل في
 الثانية ومن ولد البقر ما تم له سنتان ودخلت في الثالثة ومن الابل
 ما تم له اربعة سنين كذا في الفصالح وجدعها ما بلغ اكثر ما اى سبعة اشهر
 ومن وجب عليه سن وهو ما ذكر في تفسير كل صنف قوله لا يملكه صنف سن
 اعطى مالك النصاب اعلى منه واخذ الزايد برضا والساعي اى العامل
 او الفقير لانه شرء بالزيادة ولا اجبار فيه او اعطى اسفل منه من السن

الا ان
 تكون
 معها
 كبار

مع الزايد مطلقاً أي رضيت أي ولا يغني بحيرات أي على قبول الأسفل
 أن لم ير منه لأنه لا يبيع بل هو دفع بالقيمة كذا في الأيضاح ويجوز دفع
 القيمة أي قيمة الواجب في الزكاة والفطرة والكفارة والعشر والخراج
 والفذر لأن أداء البعير عن حصة من الأبل جائز بالاتفاق والشرع
 أوجب فيها شاة فدل على أن البعير قائم مقام الشاة بطريق القيمة
 فيجوز في غير البعير دفع القيمة وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز دفع القيمة
 لأنها قريبة تعلقت بحمل ولا يأتى بعيرها كما لا يجوز القيمة في الهدايا
 والضحايا قلنا إنما لا يجوز القيمة فيها لأن المعبر فيها الأرافة وذلك لا
 يحصل في دفع قيمتها ومطلق المستفاد في إنشاء المحول في جنس النصاب سواء
 كان حاصله بالثبوت أو الاستباح أو سبب غير مقصود كالارث والهبته
 يفتقر في المحول إلى النصاب لا إلى أقل منه أعلم أن المستفاد لا يخلو من أن
 يكون من جنس الأقل أو لا الثاني لا يفتقر اتفاقاً بل يتألف له حول
 مستقل أن يبلغ النصاب كمن له نصاب من الأبل فاستفاد بقراً أو
 غنماً في إنشاء المحول والاول لا يخلو من أن يكون حاصله سبب الأصل
 كالاولاد والارباح وذلك يفتقر بالاجماع أو بسبب آخر كالموروث
 والموهوب والمشتري ونحوها يفتقر عندنا ولا يفتقر عند الشافعي له قوله عليه
 السلام في استفاد ما لا فلا زكاة فيه حتى يحول المحول عليه ولأنه أصل
 في حق المالك سبب مقصود فكيف يكون تنقلاً ولنا قولنا علم علموا من
 السنة شهر أو دون فيه زكاة أموالكم فما حدث من مال بعد فلا زكاة
 فيه حتى يحول رأس السنة كذا في الزايد ولأنه وإن كان أصلاً من الوجه
 المذكور لكنه تبع من جهة أن الأصل يتكبر به ويزداد والزيادة تبع للمزيد

صورة الفذر قال على أن تصدق اليوم
 هذا الدراهم على هذا القيمة فتصدق
 فربما هو أصل التصديق وقد أعطاه و
 التعيين ليس بغيره فيبطل فلا لزوم
 رحمه الله

وإنما قلنا إلى النصاب لأنه لو كان المقصود
 نقصاً منه وكل مع المستفاد وحال عليه
 المحول لا يفتقر اتفاقاً
 وبالجملة فمكانه له ما ثبت في أول المحول قد
 حصل في وسط المحول ما زاد من قيمته
 المأنة إلى ما بين ويعلق زكاة الحق
 كذا في الدرر

في الزايد ما يدل على أن وقت وجوب الأصل
 ومصادره واحد وهو حتى رأس السنة وهو
 راجع على ما رواه الأئمة وما رواه غيره من علماء
 المستفاد على أنه يحول غير المجاز على
 بالجملة يتبين كذا في الاختيار

عن نصاب المستفاد

عن نصاب المستفاد

عليه فاعتبرنا جهة التبعية في حق المحول احتياطاً لوجوب الزكاة إلا
 أن الرجح والولد يفتقر إلى أصله أي إلى رأس المال وأما اتفاقاً
 لما بيننا لا يخبر أي لا يفتقر إلى غير أصلهما وغيرهما أي غير الرجح والولد
 يفتقر إلى أقرب جنسه حوله صورته وجعل نصاب من الفضة ونصاب
 من عروض التجارة ثم ذهب له دراهم يفتقر إلى الفضة إن كان نصابها
 أقرب إلى تمام المحول ولا يفتقر إلى نصاب العروض وإن كان نصاب
 العروض أقرب إلى المحول يفتقر إليه أعلم أن الذهب والفضة وأموال
 التجارة كلها جنس واحد والأبل والبق والغنم اجناس مختلفة مخرج
 الهداية والزكاة واجبة في النصاب دون العفو فلا يسقط شيء
 بهلاك العفو وقال محمد رحمه الله ما يهلك هلك منها وقال لا يتعلق الوجه
 بالنصاب دون العفو صورته إذا كان له ثمانون شاة فنصفه نصاب
 ونصفه عفو فإذا هلك منه أربعون فعليه شاة عندها ونصف شاة
 عند محمد أعلم صرف الملاك إلى العفو متصور في جميع الأموال عند أبي
 حنيفة رحمه الله وعندهما لا يتصور إلا في السوايم لأن ما زاد على ما في دراهم
 لا عفو فيه عندهما كما مر شرح المجمع ولو هلك النصاب بعد وجوب
 الزكاة في تمام المحول سقطت لأن الواجب جزء من النصاب وهلاك
 الكل لا يجب هلاك الجزء حينئذ وقال الشافعي رحمه الله يضمن لأن
 الواجب ثابت في الذمة فصار كهدية الفطر واجب ولو هلك بعضه
 سقطت بقدره مثلاً إذا هلك مائة ونفي مائة يجب عليه زكاة المائة
 الباقية ولو هلك المالك ضمن اتفاقاً للتعدي ولو هلك بعد
 طلبات أي فقولا أن أي ولو امتنع المالك بعد طلبات أي فهلك

كاستفاد بالهبة والارث والبيع ونحوها

ضمن عند الكرخي رحمه الله امانة فيضمن بالامتناع بعد الطلب للوديعة
وقال شيخنا ما وراء النهر لا يضمن لان المالك ان شاء دفع العين
وان شاء دفع القيمة من التقدير والعروض فكان له ان يؤخر الدفع
لتحصيل العوض وليصح التعجيل اي تعجيل صرف الزكاة لسنة او
لسنتين بعدما ملك نصيبا قبل تمام الحول صح لان النبي عليه السلام
استأنف في القياس زكاة عامين وقال مالك لا يصح اعلم انه من اجل
شاة من اربعين فحال عليه الحول وعنده تسع وثلاثون لا تقع زكاة
فان كان ما تجل باقيا في يد الساعي او الامام يأخذه وان صرفه وقع
نظرا كذا في شرح المجمع ويصح تعجيل الزكاة لنصيب متعده ايضا
بعد ما ملك نصيبا واحدا اي من كان عنده نصيب فقدم زكاة
نصيب كثيرة ليست في ملكه بعد جاز خلافا لفرجهم وانما قيد بعد
ملك نصيبا لانه لو لم يملك فجل لا يجوز وتكره الحيلة لدفع وجوب
الزكاة وهو قول محمد رحمه الله لانه قصد الى ابطال حق الفقراء ونسقاط
وقيل لا يكره وهو قول ابي يوسف رحمه الله لانه امتناع من الوجوب لا
ابطال حقه ولانه ربما يخاف ان لا يمتثل امر الزكاة فيكون عاميا
والفرار عن المعصية طاعة وافق المشايخ في اسقاط الزكاة والاشياء
بقول محمد رحمه الله وفي اسقاط الشفعة بقول ابي يوسف رحمه الله اما اذا
اختلف بعد تمام الحول وبعد ما وجب الشفعة فبطل بالاتفاق
فصل في المعدن والركاز المعدن اسم لما خلق الله
توحي في الارض والكنز اسم لما دونه بنو آدم والركاز غيرهما والمراد به
هنا الكنز فمن وجد معدنا من جوهر ذائب كجوهر الذهب والفضة

والمعدن والركاز المعدن اسم لما خلق الله توحي في الارض والكنز اسم لما دونه بنو آدم والركاز غيرهما والمراد به هنا الكنز فمن وجد معدنا من جوهر ذائب كجوهر الذهب والفضة

والحدود

والحدود نحو ما في ارض مباحة اي غير مملوكة عشرية كانت او
خارجية ففيه الخمس للغائبين والباقي له اي اربعة اقسام للواحد
وقال مالك والثوري لا يضمن لانه مباح سبقت اليه بالوجود وكان
كله له كالصيد لكنه اذا كان ذهبا او فضة يجب فيها الزكاة اذا
بلغ نصيبا من غير اشتراط الحول عندهما ولنا قوله عليه السلام
في الركاز الخمس ولازنها كانت في ايدي الكفرة فحوتها ايدينا
بطريق القدر والعلمية فشا به الغنيمة ففيها الخمس بخلاف الصيد
لانه لم يكن في ايدي احد ولو وجد في دارة فلا شيء منه اي لا خمس
في المعدن الموجود في دارة المملوكة له عند ابي حنيفة وقال لا يضمن بخلاف
الكنز الموجود في الدار حيث وجب الخمس منه اتفاقا لانه غير مكتسب
فيها شريح المجمع ولو وجد في ارضه المملوكة فزوايان عن ابي
حنيفة ففي رواية الاصل لا يجب كما في الدار وفي رواية الجامع
الصغير يجب الخمس وغروجه كثر ففيه الخمس اتفاقا ولو كان
الكنز متاعا كالسلاح والآلات والاواني وكونها في حيز الخمس
لقطة وهي اسم للمال الذي يوجد ولا يعرف صاحبه وحكمها ان يجب
تعريفها في مكان وجدت فيه وفي الجامع مدة لا تطلب بعد ما هذا
الضرب الاسلامي بان يكتب على الموجود كلمة الشهادة او كونه ما وجد
الضرب الجاهلي بان كان نقوش اصناما او اسم المملوك المعروفين
بالكفر هو اي الباقي من الخمس للواجد هذا اذا كانت الارض الموجودة
فيها الكنز مباحة اي غير مملوكة لاحد وان لم يكن مباحة بل مملوكة
فلما لكها وهو صاحب الحطة ان عرف هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله

الربيع في احوال الارض

كان اذا كان في حيزه
كان في حيزه
وكان في حيزه

فصل في الحطة خفية الامام عليك
عليك السلام عند فتح مكة المدينة

وقال ابو يوسف الباقي بعد الخمس للواحد ايضا اول الفتح حين قسم
 البقاع لكل واحد من الغنائم ان كان حيا والا فلو رثته فان جهل
 اي ان لم يعرف صاحب الحطة فلا تقسم بالكلية يعرف في الاسلام ولو رثته
 وان لم يعرف فليست المال اعلم انه اذا كان المالك باع تلك الارض
 لم يخرج عن ملكه لمن باع سكة فخرجت من بطنها ذرة يكون الذرة
 للبايع لا للمشتري فان خفي الفرب اي سكة الكنز بان لم يكن فيه شيء
 من العلامات او حجت جعل الكنز جايلا اي يكون الباقي بعد الخمس
 للواحد في ظاهر المذهب ولا شيء في الفير وزج والياقوت والزبرجد
 لانها حجر قال عليه السلام لا خمس في البحر والثلوة لان اصله مطر الربيع
 يقع في الصدف ويصير لؤلؤ ولا خمس في الماء والعنبر لانه من زبد البحر
 فان الامواج اذا تلاطمت باج بها الريح فينقصد عنده ويقذفها الى
 السحل وقيل هو حتى دابة البحر له راحة كالمسك وقيل هو شيش
 في البحر فلا خمس وقال ابو يوسف في العنبر والثلوة في كل حلية يخرج
 من البحر خمس لان عمر رضى اخذ الخمس منها ولها ان تعبر البحر لم يرد عليه
 الفهر فلا يكون المأخوذ منه غنيمته وان كان ذهب او فضة والمردى
 عن عمر رضى فيما دسره البحر كذا في الهداية وفي الربيع الخمس
 وهو بكرة اليا بعد الهمة الساكنة وقال ابو يوسف هو جوهر لا
 خمس فيه كالنفط واليقر ولها انهما من جواهر الارض مضار كالخشب
 والارضاص **فصل** في زكات النبات اي الذروع والشجار
 المثمرة يجب عشر كل نبات قصدا نباتا بقاء السماء قل النبات او
 كثر بقى كالحنطة او لم يبق كالبقول وقال لا عشر الا فيما له ثمرة باقية الى

آخر السنة بلا معالج كثيرة فالعنب والتين وكجوها ما يبقى بالتجفيف
 سنة فاذا بلغ الرطب منها مقدار ما يكون حبة او سق بالتجفيف
 يجب فيها العشر فالخوخ والكمثرى والاجاص وكجوها لا يبقى غالبا
 فلا يجب فيها العشر لقوله عليه السلام ليس في الخضر والبرق حبة
 عشر ولقوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ولم قوله
 ما خرجت الارض فبينة العشر واذا ورد احد ثمان على شيء ولم يعرف
 تاريخه فالاخذ بالعام اولى حيا ط او سجي معطوف على ثلث بقاء
 النساء وانقصا به نزع الحافض الا الخطب والقصب والحشيش منصوب
 على الاستثناء من ثابت اي لا يجب فيها العشر لانها لا تستنبت في البساتين
 عادة ولهذا قلنا قصدنا نباتا حرازا عنها ويجب في الكتان وبذر
 لان كل واحد منهما مقصود الانبات ويجب في البليغ والقطن
 دون بذرها لانها ليس بمقصود بالذات ولو كان في دار رجل شجرة
 مثمرة لا عشر فيها لان بقعة داره ليست عشرة من غير شرط نصب
 متعلق يجب عشر كل نبات اي يجب في النبات من غير شرط حمة
 او سق عنده كما هو قولها او بلا بشرط حول او عقل او بلوغ او اسلا
 يجب العشر في مزارع الانسان وثماره عند اي ضيقة رضى قل او كثر
 حال عليه حول ولا عاقلا كان صاحبه ومجنونا بالغا او صبيّا مسلما
 كان او كافرا فان جعل ارضه مخطبة او مقصبة او محشاة اي منبت
 الحشيش يجب فيه العشر لكونها مقصود الانبات ولقوله تعالى
 واتوا حقته يوم حصاده وقوله تعالى وانفقوا من طيبات ما كسبتم
 وما اخرجناكم من الارض وقوله عليه السلام ما سقت السماء فضية

الموسق يستون صاعا يصاع النبي وقال
 الخليل الوسق حبل بعد الوسق حبل البقل
 والحمار وجبة وسق سكر الصالح
 ذرة اركل
 المار بالقصب القصب الفارسي بخذ من القصب
 قصب الزريرة والذخيرة ذرة ذرة ولحق
 في القوت وقصب السكر فيها
 تين

الموسق يستون صاعا يصاع النبي وقال
 الخليل الوسق حبل بعد الوسق حبل البقل
 والحمار وجبة وسق سكر الصالح
 ذرة اركل
 المار بالقصب القصب الفارسي بخذ من القصب
 قصب الزريرة والذخيرة ذرة ذرة ولحق
 في القوت وقصب السكر فيها
 تين

العشر وما سقى بغرب أو دالية ففيه نصف العشر لأن مؤنثة أكثر وانتم
 مما سقى بالسماء أو بالسيح والمؤنثة مؤنثة في التخفيف كما في السائمة
 والمعلوقة الغرب الدلو العظيم من مشك الثور والدالية الدواب
 التي تدبرها البقر والأبل والثانية كذلك كذا في الصحاح وان سقى
 سحبا انتصابه على أنه مفعول ثان لسقى ومفعول الأول راجع إلى المالك
 فقال وسقوا ماء جيمنا أو دالية حكم بالكثر المحول يعني سقى الذرع
 في أكثر السنة بالسيح ففيه العشر وان سقى بألة ففيه نصف العشر وان
 سقى نصف السنة بألة ونصفها بغيره ففيه نصفه أيضا نظر المالك
 كالسائمة وفيه ثلثة ارباع العشر اعلم ان الماء آت على نوعين عشري
 وخارجي أما العشري فماء سماء وآبار وعميون وبجاري لا يدخل تحت ولاية
 احد وأما الخارجي فماء الأنهار التي حفرها الاعاجم وأبو رجف في
 ارض خراجية وعين يظهر في ارض خراجية وأما سحون وجحون
 وجلت والفرات خراجي عندهما عشري عند محمد رحمه وما سقى بماء
 العشر يجب فيه العشر وما سقى بماء الخراج يجب فيه الخراج وما سقى
 بهذامة وبذلك مرة أخرى فالعشر حق بالمسلم كذا في شرح الكنت
 وفي العسل المأخوذ من ارض العشرية العشر قبل أو كثر وأما ان اخذ
 من ارض الخراج فلا شيء فيه كذا في الخزانة وقال الث في العشر في
 العسل عشر لأنه متولد من الحيوان لا خارج من الارض فاشبه بالبرسيم
 ولنا قول عليه السلام في العسل عشر وقال ابو يوسف رحمه لا شيء في العسل
 حتى يبلغ عشرة اذواق وفي رواية عنه لا عشر فيه ما لم يبلغ قيمته قيمة
 خمسة اوسق لأن العسل لا يحال فاعبته القيمة وقال محمد رحمه لا شيء

ولأنه دخل في كل الارض ما كان
 ففيه العشر وكذا فيما يتولد منها ولا
 شيء في الاربعين لأنه لا يخرج
 فلا عشر فيه كذا في الايضاح

فيه

فيه حتى يبلغ خمسة اذواق والفرق مكيا لا يأخذ ستة وثلثين رطلا
 واعلم ان الاراضي ثلث عشرية وخارجية وصالحية أما العشرية فارض
 العرب كلها وهي ارض زمامة وارض الحجاز ومكة واليمن والطائف
 والعمان والبحرين والبرية وكل ارض اسلم أهلها عليها طوعا وكل
 ارض فتحت عنوة ونسبت بين الغانين فهي عشرية هذا اذا
 كانت سقى بماء السماء أو بنهر شق من الأنهار العشرية أو من قناتها أو ما
 الخراجية فارض فارس وكرمان وما سقته دجلة والفرات ففيه الخراج
 اذا فتحت عنوة وكل بلدة فتحت صلحا أو قبلوا الجزية فهي ارض خراج
 وما اجبي من الموت ان اجبي بماء الخراج فهي خراجية وما لا يبلغها ماء الخراج
 او اجبي بيئر أو قنات ينظر الى ما حولها من الارض ان كان حولها ارض
 خراج فهي خراجية وان كان حولها ارض عشرية فهي ارض عشرية وأما
 الصلحية فهي ارض تغلب صاحبها عمر رضاه عنه على ان يأخذ من ارضه
 العشر مضاعفة والارض التي وقعت عليها الصلح لا يتغير حكمها بالمبا
 لان المضاعفة منه له الخراج والخراج لا يتغير كذا في الخزانة مسئلة رجل
 غرس في ارض الخراج كرمنا فلم يثمر الكرم كان عليه خراج ارض الذرع وكذا
 لو غرس الاشجار المثمرة فيها كان عليه خراج الذرع الى ان يثمر الاشجار
 واذا قلع الكرم وذرعه فيها محبوب كان عليه خراج الكرم وبالجملة اذا
 عطل الارض صاحبها ويجب عليه الخراج لأن التقصير من جهة فلا يكون
 عذرا وأما اذا عجز المالك من الزراعة فللأمام ان يدفعها الى غيره ذراعة
 وبأخذ الخراج من نصيب المالك ويمسك الباقي له وان أجرة ما اخذ
 الخراج فما جرت بها وان لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبل ذلك باعها

ارض بالمسرة الفتح يوزن او توزن
 ودرهم خمسة اذواق
 كسبه

الماء تحت الارض

كث

بجانب

واخذ من ثمنها الخراج وفي النهاية هذا بخلاف لانه لما قال ان الثمر بالواحد
 لاجل العامة قال في الخزانة لا يحل لصاحب الارض ان يأكل من الفقة
 حتى يؤدي الخراج انتهى لان للمام ان يجبس الخراج للخارج فلو اكل قبل
 ادائه يصير مبطلا حقه في اجبس الماشية لا يحل له اكل الطعام قبل
 القبض ونقد الثمن بغير اذن البائع وفي الدرر وقت اخذ الخراج عند
 ظهور الثمر عند ابي حنيفة رحمه وقت ادراكه عند الجاويوسف وعند
 حصوله في الحفزة عند محمد وثمره اختلف يظهر في وجوب الضمان بالاكتمال
 تلاف ولو وجد العسل في الجبل كالتمر فيه لو هنا للوصل للشرط
 اي وفي العسل العشر ولو وجد في جبل كثير مجموع من الاشجار التي ليست
 بملوكة كاشجار الجبال فيجب فيه العشر قال اكثر تاشي ما يوجد في الجبال
 والبراري والموات من العسل والفواكه ان لم يحج الامام فهو كالصيد وان
 حماه ففيه العشر وعن ابي يوسف لا عشر فيه لانه باق على الاباحة الاصلية
 وما يستخرج من الجبال ان كان مما ينطبع كالذهب والحديد وكونها
 ففيه الخمس وان كان مما لا ينطبع كالزبرنج والزاج والزرجد وكونها
 لا شيء فيه كما مر خزانة ولا يطرح اجماع القائل ونفقة البقر ولا كرى
 الانهار ولا اجرة الحافظ واخراج البذر قبل العشر لاطلاق قوله تعالى
 وانفقوا من طيبات ما كسبتم كما مر ولان البذر حلية السلام خفف الواجب
 مرة من العشر الى نصفه باعتبار المؤنة فلا يخفف ثانيا بدها به ولا شيء
 في عين القير والنقطان كان في ارض عشر لانه ليست من ازال الارض
 وانما هي عين فوارة كعين الماء وانما لو كانت في ارض خارج يجب
 الخراج في الخارج منها ان كان يحل للزراعة ولا خارج في عين

قير

قير ونقط صدر **فصل** مصارف الزكاة والعشر سبعة في زماننا
 والاصل فيه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية والمذكور
 فيه ثمانية الا انه سقط منهم المؤلفات فلو بهم لان الله تعالى اعز الاسلام
 واعتنى عنهم وهذا من قبيل انتها الحكم لانتها علته ولا نسخ بعده عليه
 السلام الفقة المقل وهو من له ادنى شيء اي قدر ما يكفيه للحال
 ولا يحل له السؤال بهذا القدر والمساكين المتقدم وهو لا شيء له
 فالمساكين اسوء حالا وهو الاصح وقيل بالعكس وذلك رواية الحسن
 عن ابي حنيفة رحمه وهو مذهب الشافعي رحمه فلنا قوله تعالى يا ايها
 الناس انتم الفقراء الى الله تعالى وان كان لهم اماكن عظيمة وقال
 تعالى او مسكينا ذامرة يعجز النقص بطنه بالتراب من الجوع والعري
 ولان المسكين من السكون فكان جهده الفاقة الحقة بالموت وله قوله
 تعالى انما السقينة فكان لمساكين ولانه تعالى قدم في المعروف الاسوء
 حالا ليصرف اليه اولاً ولان الفقة بمعبر المفقور وهو مكسور الفقار
 من جهده الفاقة فلنا قدور وان السقينة كانت لهم بالاجرة ثم قال
 ابو حنيفة رحمه الفقة والمساكين صنفان وقال لا صنف واحد والمعرف
 الثالث العامل حال كونه غير الهاشمي لما ياتي ان الصدقة لا يحل
 لها شئ ولو كان العامل غنيا والمكاتب اي ويصرف الى ادائه بدل
 الكفاية وهو المراد بقوله تعالى وفي الرقاب والمديون وهو المراد بقوله
 تعالى والغارمين والغارضي المنقطع اي الفقراء من الغرات عند ابي
 يوسف وهو المراد بقوله تعالى في سبيل الله وقيل المراد به الحاج المنقطع
 اي الفقراء من اجماع وهو قول محمد وقيل المراد به طلبه العلم خزانة و

اعلم ان المصنف الفصل بين
 الزكاة ومصرفها فقلت الفصل
 بين المصنفين بين بحث المعطى والاخذ
 من

وثمره الخلف يظهر في الوصاية ولو اوصى
 ثلث ماله لزيد وللفقراء المساكين
 فكان الكل من الثلثة عند ابي حنيفة
 عند ابي حنيفة لزيد
 ونصف الاخر للفقراء
 والمساكين
 من

والمصرف السابع من كان له مال يعبد عنه يعز به المسافر مطلقا وهو
 المراد بقوله تعالى وابن السبيل فلما كان فقيرا من حيث الحال غنيا
 من جهة المال فالاولى له ان يستقرض ان وجد من يقرضه والاحل
 له اخذ الزكاة قدر حاجته ولو اخذ اكثر منها فهو حرام وتفصيل مصارف
 العشر والزكاة وخمس الغنائم والمعدن وما اخذه العاشر وغيرها
 يأتي في كتاب الجهاد في فصل ولا يجوز اصدات بيعة ويجوز للمالك ان يعز
 اى يقسم بين كل المصارف وان يحض اى يقصر الاعطى على المصارف
 او بعضها وقال الشافعي يجب ان يعرف الصدقات على ثلث انفس
 من كل صنف لان الله تعالى اضاف الصدقات الى الاضاف بلام
 التمليك وذكر كل صنف بلفظ اجمع واقله ثلثة ولنا قول عمر وعلي بن
 عباس وغيرهم رض الله عنهم لمن سأل عن ذلك في اتي الاضاف
 وضعت اجزاك فاللام في الآية للعاقبة كما في قوله عليه السلام لدوا
 للموت وابنوا للخراب ولان دفع الزكاة الى غني وان كان نصا به
 غير تام ولا الى ذوق بخلاف غير الزكاة والعشر ويجوز دفع صدقة التطوع
 وسائر الصدقات الواجبة كالكفارات وصدقة الفطر والتذلل الذي
 لقوله تعالى لا ينهاكم الله تعالى عن الذين لم يقاتلوكم في الدين لم يخرجوكم
 من دياركم ان تبرؤهم وتسبطو اليهم ولقوله عليه السلام تصدقوا على
 اهل الاديان كلها ولكن اخص من الزكاة عنهم لقوله عم امرت ان
 اخذها من اغنياكم واردها الى فقرائكم وقال ابو يوسف لا يجوز دفع
 شي من الصدقات اليهم كزكاة وقال زفر يجوز دفع الزكاة الى
 الذي ايضا لا طلاق النفس الى الفقراء ولا يبنى منها اى من الزكاة

لا ينفق على الفقير
 ولا ينفق على
 رتبة رتبة
 لا يصح
 لا يصح

مسجلا وقطرة ولا يجري بها ماء ولا يصلح بها طريق ونحوها مما لا عليك
 فيه فالحملة في اجواز ان يتصدق المالك على المتولى الفقير ثم هو
 يعمرها الى امثال ذلك ففي تلك الحملة مصارف كثيرة من ابواب
 اخير كذا في خزانة الفتوى ولا يكف بربها ميت ولا يقضى دينه اى
 دين الميت وكذا دين الحي بغيره لانعدام التملك والتسليم في كلها
 ركن الزكاة حتى لو اعطى محبونا او صغيرا لا يعقل القبض او دفع زكاة
 في مكان فقير ثم جاء فقبضها لا يجوز واما ان قضى دين الحي بغيره فيايز
 ويكون القابض كالوكيل في قبضها قال في خزانة المفتين لو كانت
 للمالك على فقير حصة دراهم دين فصدق بها عليه ناويا عن الزكاة
 لا يجوز لانه ادى دينه عن عين والدين ناقص والعين كامل والناقص
 لا ينوب عن الكامل والحملة فيه ان يتصدق له بحصة دراهم عينه ينوب
 به زكاة ماله ثم يأخذها منه قضاء عن دينه فيحل له ذلك انتهى ولا
 يعتق بها عبد اى لا يشتري بالزكاة بعد فاعتق لعدم التملك
 فيه ايضا فان قلت فما من شرط التملك وقد جعلت اللام في الآية
 للعاقبة قلت اللام يدل على الملك لكن يحصل لهم بعد القرع اليهم
 في العاقبة ولا يحصل قبله لانهم مجهولون والمجهول لا يستحق شيئا كذا
 في شرح المجمع ولا يدفعها المولى الى اصوله اى والديه واجداده وان
 علوا ولا الى فروعهم اى اولاده واولاد اولاده وان سفلا الا نافع
 الاموال بينهم متصلة وقيمة الاصول والفروع يدل على دفعها الى سائر
 الاقارب لما يأتي في آخر البحث ولا الى زوجته اتفاقا لا شرا كذا
 الزوجين في المنافع عادة ولان دفع المرأة زكاتها الى زوجها البقر

اعلم ان خزانة الفتوى غير خزانة المفتين
 وعادة انقل في هذا الشرح في الثالث لا ينفق
 خزانة الفتوى غير هذه المسئلة
 لقوله تعالى واتوا الزكاة والاشا اكلها
 وهو التملك فلا بد من قبض الفقير
 اونا به
 قال في النوازل وجب سب دينه بدينه
 الفقه ونور الزكاة عن الدين عليه
 يجوز ولو نور زكاة نصا بغيره
 او زكاة ابن علق بغيره لا يجوز
 مسجلا

عند أبي حنيفة رحمه الله عنه اعطته وسئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم فقال عليه السلام لك اجر ان اجر القبله واجر الصدقة فاجابها
 بانه محمول على النافله لان اعطاء ما زوجها تطوعا جائز بالاتفاق و
 لهذا قلنا لا تدفع زكاتها ولا الى مكاتبه ومدبره وام ولده لان
 اكسابهم للمولى فلم يحقق التملك وكذا لا يجوز دفع جميع الصدقات
 الى مكاتبه واصوله وذروعه ولا الى عبد اعترف المولى بعينه لانه
 بمنزلة مكاتبه وفي الدرر وكذا ان كان عبد امين اثنين فاعترف
 معسرهما نصيب لم يجز للشريك الاخر دفع زكاته اليه لانه سعي له
 فصار مكاتبه فلا يجوز لانه قد تدبون ولا الى مملوك عنى لانه
 تملكك لمولاه حقيقة واما اذا كان ثا دونا مدبونا بدين فخط برقبته
 يجوز القرع اليه عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما ولا الى ولده الصغير
 اى ولد الغنى لان ولده تحت ولايته بعد غنيا بغناء ابيه سواء
 بعباله او لا فى الصحيح وقيد بالصغير لان صرفها الى ولده الكبير جائز وان
 كانت نفقته واجبة عليه بان كان زهنيا او اعلم لانه لا بعد غنيا بغنا
 ابيه بخلاف امراته فان صرف الزكاة الى زوجة الغنى جائز اذا
 كانت فقيرة عند أبي حنيفة رحمه الله شرح المجمع ولى هاشمي ومولاه اى
 معتق الهاشمي كرامة لهم واعلم ان بنى هاشم آل على جعفر
 وعقيل هم بنو ابي طالب آل عباس وحارث هما ابنا عبد المطلب
 وهذه الثلاثة اعمام النبى عليه السلام وكلمهم يتسبون الى هاشم
 وهو ابو عبد المطلب لقوله عليه السلام الصدقات اوساخ المال ولا
 لا تحل لمحمد ولا الى آل محمد ولقوله عليه السلام ان مولى القوم

من انفسهم

من انفسهم ولا فرق في ذلك بين الصدقة الواجبة والنافله
 وكذا الوقف لا يحل لهم الا ان سئى الوقف بينى هاشم كما لو سئى
 الاغنياء وان لم يستهم لا يحل لهم كما قرئ في آخر بحث الشهيد وفى
 شرح الآثار عند أبي حنيفة رحمه الله الصدقات كلها جائزة على بنى
 هاشم والحرمة كانت في عهد النبى عليه السلام لوصول خمس محسن
 اليهم فلما سقط ذلك بموته وم حلت لهم الصدقة قال الطحاوى و
 بالجواز ناخذ شرح المجمع ولو ظنه المولى مصرفا فاعطاه فى فرائضة او
 ليلة مظلمة فاعطاه فظن انه غنى او هاشمي او ذى او ابواه وابنه
 سقطت عنه الزكاة عند أبي حنيفة ومحمد رجمها لانه ادبها باجرتها
 فيفتح وان اخطأ كصحة صلوة من تحرى القبلة وصلى ثم بان
 انها على غير القبلة وقال ابو يوسف لا تسقط لان خطاءه ظهر
 ببقين كمن توضأ بماء بجنس وصلى ظانا بانه طاهر ثم بان نجاسة
 يعيدها الا الى مكاتبه اى لا يسقط اذا اعطاه الى مكاتبه وعبيده
 طانا بانه مصرف لانعدام التملك حقيقة ولو اعطاه شاكيا اى
 غير متحر او تحرى واكبر رايه انه ليس بمصرف لم تسقط والتحري ههنا
 تتبع دليل الفقر بان يقول انى فقير وعليه آية الفقر او آية فى صف
 الفقراء او اجزى سلم بانه فقير او اثار بانه فقير ففى هذه المواضع تسقط
 ولو بان غناه واما لو اوصى بثلث ماله للفقراء فاعطاه الوصى الا ان
 ولم يعلم به لم يجز وهو ضامن به فى قولهم لان الزكاة حق الله تعالى
 فاعبته فيها الوسع والوصية حق العباد فاعبته فيها الحقيقة لا ترى
 ان النائم اذا ا تلف شيئا بغيره ولا ياتى كذا فى الزكاة هدى الا ان

لما ان بعض بنى هاشم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاعطاني ديناراً فانيك مني ثم فرجته ثم ايت بها الى
 ابي وقال والله ما اريد ان ايت بها الى ابي
 ثم فقال هم ما لك ما نويت بايادى ذلك
 ما اخذت يا من رواد النجار

النار طلب اجر الامرين ولديها مهر

يتحقق انه أي المدفوع اليه الزكاة بالثبوت تصرف فتسقط ويكره
 اعطاؤه أي اعطاء المذكي فقير أو واحد من الزكاة نضاً باتمام قوله
 نضاً بمفعول ثانٍ لا يعطى أي جاز ذكره ان يدفع الى فقير ما في درهم
 دفعة واحدة وقال زفر رحمه لا يجوز لان الغني قارن الاداء فكان
 حرفة الى غني ولنا ان المدفوع اليه كان فقيراً حالة التملك فصار
 غنيا بعده وما منع الشيء ما سبقه لاما لا يلحقه وانما كره لانه قارن المفسد
 كمن صلى وبقرب به نجاسة جازت صلوة لغيره على مكان طاهر فكره لغيره
 من النجاسة قال في النوازل الدفع الى فقير واحد يغني عن السؤال
 افضل من الدفع الى فقراء درهما درهما ويكره نقلها أي الزكاة
 الى بلد آخر الا الى قريب او احول يعجز لايكره نقل المذكي زكاة الى
 قريبه في بلد آخر او كان فقراً او احول من اهل بلده اعلم انهم قالوا
 الافضل في صرف الصدقة ان يبدأ بالاقارب على ترتيب الارشاد
 الاخوة والاعوان والاعمام والعلماء والافعال والحيالات وغيرها
 من ذوي الارحام ثم الموالى ثم اهل حلقته ثم اهل مفرقه ثم
 الى اهل مصر آخر ان كان فقراً او مشغولين بالتعليم والعمل المجاهدة
 لما روي ان معازا كان ينقلها من اليمن الى المدينة مع انه عليه السلام
 قال له خذ من اغنياهم صدقة فردا الى فقرائهم قال في آخر انهم ولو
 دفعها الى اخيه ولها على زوجها مهر يبلغ نضاً فان كان الزوج
 مليئاً مقراً به حتى لو طلبت لا يمنع عن الاداء لا يجوز وان كان الزوج
 فقيراً او غنياً الا انه لا يعطى لو طلبت جاز القرف اليها قال في شرح
 الاختيار من امتنع عن اداء الزكاة اخذها الامام كرها ويضعها

وانما قلنا دفعة واحدة لانه لو اعطى نضاً
 ما كان في غنى يومئذ لا يملك يومئذ
 وراهم يجوز بل كراهية

فان صرف الصدقة الى الاقارب ثوابا للصلة
 والصدقة الى الاقارب ثواب الصدقة
 فقط كما قرأ في تفسيره

ولو دفعها الى صبيان اقارب دراهم فإياهم
 العبد يلعنهم في نية الزكاة او دفعها الى
 من يشترى نقد وصدقة او يبيع بغيره او الى
 من يبيد الى كورة نية التجارة جاز كما

موضعها

موضعها لقوله عليه السلام خذ من اموالهم صدقة فان اخذ الصدقة
 كان الامام في الاموال الظاهرة والباطنة الى زمن عثمان رضي الله
 عنه بهذا النص ففوتها في الاموال الباطنة الى اربابها مخافة
 تفتيش الظلمة اموال الناس فصار اربابها كالوكلاء عن الامام فاذا
 علم انهم لا يؤذونهم طالبتهم بها انتهى وانما اخذ سلطان زماننا
 او البغيات نصياً في فصل الخوارج من كتاب الجهاد **فصل**
 في صدقة الفطر وانما قد تمها على الصوم مع انها تجب بعده لانها
 عبادة مالية كالزكاة تجب على كل مسلم حر صغير كان او كبيراً
 ذكر اكان او انثى مالك نضاً باً وقال الشافعي تجب على من يملك
 زيادة على قوت يومه فاضل عن حاجته الاصلية فلا تجب في مقدار
 الكفاف وهو ان يكون له دار واحدة يسكنها وان كان يساور ثمنها
 مالا عظيماً او خادم يجدها ومتاع بيت يصرفها وثياب يكسوها وفرس
 وحمار للدهقان وما زاد على الواحد من هؤلاء يعتد من الغني وكذا
 كتب الفقه لاهله ما زاد على نسخته من رواية واحدة وفي التفسير والاحكام
 ما زاد على اثنين ومن المصاحف لمن يحبس القراءة ما زاد على الواحد
 كتب الطب والادب والنحو كلها معتبرة في الغني والزرع ما زاد على ثور
 وآلة الحر اثنين ويعتبر قيمة الكرم والنبعة في الغنم وان لم يكن متعدياً
 ويتعلق بهذا النصاب وجوب صدقة الفطر والاصححة لا وجوب
 الزكاة وان كان مبلغ نضاً بما في درهم لان كل ما يعتبر من الغني
 في نضاب الفطرة لا يعتبر منه في نضاب الزكاة اعلم ان الغنم لو كان
 احدهما مالك نضاب الفطرة ينحر عليه اخذ الزكاة وقبولها والثاني

وانما قلنا للدهقان لان النسيب للفقار
 من الخواص فلا يعتد بالنصاب وقيل كان
 له ثواب للخدمة وللمجعة لا بعدد الغني

يعني جميعه فانه زاد على الواحد ذكره في الكرم
 والنبعة ولو زاد ما زاد بلع الجميع ما في
 درهم يجب على الواحد صدقة الفطر والاصححة
 دون الزكاة

الغنى الذي يحرم بالسؤال ولا يحرم الاخذ به غير مسئلة وهو من عنده
 قوت يومه فلا يجوز له ان يسأل مادام عنده قوت يومه صدقة التطوع
 كما يأتي في كتاب الكسب ويجوز له ان يسأل الزكاة بقدر ما يكفي في السنة
 لنفسه وعياله لان الزكاة لا يبرف في السنة الا مرة واحدة كذا في
 الخزانة وان كان النصاب غير تام اي لا يشترط النماء في نصاب
 الفطر عنه متعلق بقوله يجب على كل حر اي يجب صدقة الفطر عن
 نفس المالك ومن ولده الصغير الذي لا يشترط له اي المال للصبي
 حتى لو كان له مال يؤدى ابوه من مال الصغير وقال محمد رحمه لا تجب على
 مال الصبي والمجنون لانها ليس اسماء بل تجب عليها من مال
 الاب مكين وعن عبيده للمخدة ففي عبيده للتجارة خلاف ولو
 انه اي عبيده للمخدة كما في مخالف ولده الكبير فقير اكان او غنيا لان
 السبب رأس ماله وبلى عليه فان الاب لا يموت ولده الكبير فانعم
 السبب ولا عن زوجته لان الزوج لا يلى عليها في غير حقوق النكاح
 ولا يموتها في غير الرواتب كذا في الهداية والسبب عند الشافعي
 هو الوقت وذلك في اول جزء من آخر ليلة الفطر فعنده يجب على
 الاب عن ولده الكبير الفقير ولو ادى عنهما اي ادى الزوج عن ولده
 الكبير وعن زوجته بترعا ولم يعلم اجد بها اي يكفيهما ولا تجب صدقة
 الفطر عن مكاتبه لعدم الولاية عليه خلافا للمالك وكذا لا تجب على
 المكاتب لانه فقير لا ملك له في الحقيقة بخلاف مدبره ولم ولده حيث
 يجب عنهما على المولى ولا عن عبيد او عبيد بين اثنين لقصور الولاية
 والموت في حق كل منهما فلا يجب على كل من الشريكين ما يحققة من

يقال ان الرجل مومن اذا عمل منتهى
 طاعة الله في كل ما امر به ونهى
 عنه ولا يترك شيئا من ذلك

فانه يحرم
 على المولى
 ان يملك

الرؤس

الرؤس دون الاشتقاق حتى لو كانت بينهما خمسة عبيد مثلا تجب
 على منهما الصدقة من عبيدين لا عن اخص من كذا في شرح المجمع ولا
 ولا عن عبيده السابق خلافا للشافعي رحمه وهي اي صدقة الفطر
 نصف صاع من ترووتا وقال محمد رحمه كبللا وقال الشافعي ومالك
 يجب صاع تام من البر كالشعر لقول ابي سعيد كذا خرج من الطعام
 صاعا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولنا ما روى ابن عمر رضي
 ان النبي عليه السلام امر في زكاة الفطر نصف صاع من تروا صاعا
 تمر او شعير وهو مذهب اخلفاء الراشدين وجوابنا ان فعل ابي
 سعيد لا يكون حجة علينا خصوصا كان يخالف قول النبي عليه السلام
 والعجب من الشافعي رحمه انه لا يرى تقليد الصحابي واجبا فكيف
 قلده ابا سعيد هناك كذا في المنحة او دقيقة اي دقيق البر او صاع
 طام من تمر او شعير او دقيقة او سويقة وقال الشافعي ان المنصوص عليه
 والشعر لا التسوية والدقيق فلا يجوز منهما ولنا قوله عليه السلام على
 كل مسلم مدان من قمح او دقيقة والمد وزن مائتين وستين درهما لكن
 لا يجوز دفع المنصوص عليه باعتبار القيمة مثل ان يؤدى ربع صاع
 من تمر عن صاع من شعير وغيرهما شرح المجمع وفي الذبيب روايتان الرواية
 المشهورة عن ابي حنيفة رحمه انه نصف صاع كالبيرة وعندهما صاع
 كالتمر والدقيق افضل من البر والدرهم افضل منهما وهو مختار
 ابي يوسف رحمه وقيل القيمة افضل في السعة والمخنة في الشدة
 وقيل البر افضل منهما لانه لا خلاف في البر في الدقيق والقيمة
 خلاف والصاع ثمانية اطلال بالعراق عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله

وعند أبي يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل عرافية وفي صدر الشريعة
حجازية فالاول اقوى وبه خذ ان فعي رحمه لقوله عليه السلام الصاع
صاع اهل المدينة وصاعنا اصغر الصيغان ولها حديث اخر رحمه
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالماء رطلين يغسل بالصاع
ثمانية ارطال وهو صاع عمر رضي الله عنه ووقتها اي وقت صدقة
الفطر فجر يوم الفطر حتر يجب على من اسلم او ولد في ذلك الوقت
ولا يجب على من اسلم او ولد بعده لانه لم يكن موجودا وقت الوجوب
ولا على من مات قبل طلوع فجره لانه لم يدرك وقت الوجوب وقال
الث فعي رحمه يتعلق وجوبها ببليلة الفطر لان الصوم لما انتهى في
ليلة شوال وحصل الفطر تجب صدقته في ذلك الوقت ولنا ان اضافة
الصدقته الى الفطر بدل على اخضاع صدقته به والفطر المضى للصوم
يكون في يوم الفطر لانه ليلته ويستحب دفعها قبل الخروج لصلاة العيدين
كيلا يشتغل الفقراء بالمسئلة عن الصلوة ويصح تعجيلها مطلقا سواء
يحل قبل وقته في رمضان او قبل شهر رمضان لان سببها هو ان
يكون اداؤها بعد وجود السبب وفيه رد لمن عين جواز تعجيلها
في العشر الاخر لمن عين في النصف ولمن عين في رمضان ولا يجوز
قبله وعن أبي حنيفة رحمه يجوز تقديمها ولو سنة كذا في الزيادة ولا
تسقط بالتأخير لانها قرينة معقولة فلا تختص وجوبها بوقت كالزكاة
وفي رواية احسن انها تسقط بمضت يوم العيد بخلاف الاضحية تعذر
مضى ايام النحر ولم يصح فيها سقط اراقه لانها قرينة غير معقولة ولكن
لا تسقط قيمتها بل تعيدتها وان اشترى فقير شاة بنية الاضحية ومضت

وفي الخاقاني ان قول أبي يوسف
في كون الصاع خمسة ارطال وثلاث
رطل البواني منصوص فلا عن المسبوق
منه

ايامها

ايامها تصدق بها حجة لانها غير واجبة على الفقير والاراقة انما عرفت
قرينة في وقت معلوم وقد فاتت فيصدق بعينها والغنى تصدق
بقيمتها اشترى اياها او لا لان الواجب عليه اراقه الدم في ايام النحر فخص
وقتها فتعين قيمتها كالجمعة بعد فواتها بقصر الظهر **كتاب**
الصوم فنبه وجوب شهود الشهر وسبب وجوده شهو اليوم
وشرط وجوبه الاسلام والعقل والبلوغ وشرط وجوبه اداء الصلوة
والاقامة وشرط صحته اداء النية والطهارة عن الحيض والنفس وركنه
الكف عن قضاء شهوات البطن والفرج نهارا وحكمه استكمال الوجوب
عن ذمته والثواب فصرح بالشروط الثاني والثالث بقوله يصوم
رمضان من الصحيح المقيم بطلاق النية بان يقول لو نيت الصوم ولم
يتعرض للفرض او غيره او يعرف بقلبه انه يصوم ونية النقل ونية
واجب آخر كالقضاء والكفارات والنذر المطلق فان النية في شهر
رمضان بها يقع عن رمضان الا في السفر والمرض فانه يقع فيها عما
نواه لما ياتي قوله والنذر المعين مبتداء يصح بطلاق النية جملة
بخرية ونية النقل لا بنية واجب آخر فانه يقع عما نواه منها والفرق
ان تعيين رمضان قوتي لانه عينه الشرع فابطل كل ما عداه
والنذر المعين ضعيف لانه عينه النادر وكلاهما اي صوم رمضان
والنذر المعين يصح بنية من الليل والنهار قبل الفجوة الكبرى
لان افعال النية باكثر الصوم اقيم مقام افعالها بكلمة وقال الشافعي
رحم الصوم الواجب لا يجوز الا بنية من الليل لان الجزء الاول من
الصوم اذا خلا عن النية فنفى الباقى لعدم التجزئ في الفرض

سواء كان في الاضحية او غيرها
فيكون الصوم في الدار او في السفر
نحوه

قوله من الاضحية لمن لم يثبت النية وانما كان
ان اولى ما يشهد به حال رمضان عند الشافعي
واما النحر من الصوم بالناس في شهادته
وما رواه الجمهور ان علي بن ابي طالب
لقد اصابه التمام
صلوة تبارك
المسجد
منه

بخلاف النفل لان مناه على التخفيف وجوابنا ان النية اذا جازت من الليل وهو ليس بوقت الصوم فلان يجوز في النهار وهو وقت اولي اعلم ان المراد بالصحة الكبرى نصف النهار ثم لا بد ان يكون النية موجبة في اكثر النهار فلذا اشترط ان يكون قبلها وفي اجماع الصغرى قبل نصف النهار والشرعي وفي مختصر القدرى الى الزوال والاول اصح لان وقت الصوم من حين طلوع الفجر الى غروب الشمس فنصفه وقت الصحة الكبرى فيشترط النية قبلها ليتحقق النية في اكثره واما الزوال فنصف النهار العتيق وهو من طلوع الشمس الى غروبها فحين يانزم كون اكثر النهار حاليا عن النية ثم اعلم انه اشترط الصوم كل يوم من رمضان نية على حدة عندنا وعند زفر وما لك يكفي نية واحدة في اوله لان صوم شهر عبادة واحدة فتكفيها نية واحدة ولنا ان صوم كل يوم عبادة على حدة لانه يختلف بين كل يومين ليل لا يصلح الصوم لا بعد ما اى لا يصح كلاهما بنية بعد الصحة الكبرى ولا كالنفل كما لا يصح النفل بنية بعد ما بالاجماع كذا في الايضاح وقال مالك رحمه الله لا يجوز النفل الا بنية من الليل فدل عليه ما ذكره الشافعي رحمه الله ولنا حديث عائشة رضي الله عنها انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل على نساءه نهارا يقول هل عندكم شيء من الطعام فان قلن لا يقول اني اذ اصايتم اختيارا والافضل في صوم رمضان والنذر المعين التيسير في البيوت المراد به النية من الليل ولو نوى المريض والمبكر رمضان واجبا احرى يصح اى يقع صومهما عما نوي الا عن رمضان عند اني حنيفة رحمه الله كما اشترنا وقال لا يقع عن فرض الوقت

والان الصيام منفرد في الآداب كما تفرق الصلاة في الاوقات بل يشترط

ط فوالا منصوب المحقق على انه مقول القائل قد روي لا يشترط عندنا

لا عما نوي لان الرخصة كانت لاحتمال المشقة فاذا صار ما صار كما لا يصح والمقيم فحين فرض الوقت ولان الرخصة اذا جاز لرعايته بدنه فادلى ان يجوز لرعايته دينه وهو قضاء الايام في تلك الحالة وصوم رمضان لم يكن واجبا عليه حينئذ بل انما يجب بعد الصحة والاقامة بعدة من ايام احواله ولما مات قبلها فلما اتم عليه بجلاء القضاء ولو لم يطوع المسلم به اى برضا من نفسه روايتان وفي رواية عنه ان مالك فرلوا نفل النفل يقع عنه لان هذا اليوم في حقه كيوم شعبان في حق المقيم في كونه حجة بين ان يصوم او يفطر وفي رواية اخرى لا يقع عن النفل لان الايام له استقاط الفرض عن ذمته والثواب فيه اكثر واما المريض في النية فكما عند ابي حنيفة رحمه الله ان صومه يقع عن الفرض وان نوى نفلا او واجبا اخر لان رخصته انما ثبت لجزءه عن الصوم فاذا صام تبين انه يفرع عا جرفا لحق بالصحيح وفي رواية اخرى ان المريض كالمبكر في الحكم عنده وهي سهو منه والنذر المطلق وهو ان يقول على ان صوم ثلثة ايام مثلا او سبوعا ولم يعين اى ايام والى سبوع والكفارة وقضاء رمضان وكذا لا يصح نية في النهار بل يجب فيها التيسير لان الوقت شامل لها وللنفل فيحتاج الى تعيين من الليل قال الخزانة الصوم على ضربين صوم عين وصوم دين والاول ثلثة رمضان والنفطوع والنذر المعين وما سواها صوم دين فصوم العين يجوز بنية قبل الزوال والتيسير افضل وصوم دين لا يجوز الا بالتيسير وليست وفي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله يجب طلبة الهلال لليلة التليين بعز وقت الغروب في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان

تصحيح

كانت المطلق والكفارات وقضاء رمضان ونحوها مشقة

الهلال اول ليلة وان كان في الثالث فهو في ثلثة ايام والليل في ثلثة ايام والنفطوع والنذر المعين وما سواها صوم دين فصوم العين يجوز بنية قبل الزوال والتيسير افضل وصوم دين لا يجوز الا بالتيسير وليست وفي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله يجب طلبة الهلال لليلة التليين بعز وقت الغروب في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان

رأوا صاموا في الغد وكذا يستحب ان يطلبوه ليلة الثلثين من رمضان
 فان رأوا فطروا في الغد فان لم يبرئ فيها فلا صوم في ثلثين من شعبان
 ولا فطر في يوم ثلثين من رمضان لقوله عليه السلام لا تقصروا حتى
 تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم الهلال فاكلوا عدة
 شعبان وعدة رمضان ويكره صوم يوم الشك وهو اليوم الثلثون
 من شعبان اذ يحتمل ان يكون ثلثين ويحتمل ان يتم في اليوم التاسع و
 العشرين فيكون اليوم الثلثون منه اول يوم من شهر رمضان
 لقوله عليه السلام الشهر هكذا وهكذا امشرا مرة الى ثلثين يوما مرة
 الى تسعة وعشرين فوقع الشك فاذا غم الهلال في ليلة الثلثين
 فلا يصام فيه الا ان يوافق ورد انه اي يوافق يوم الشك يوما يقام
 رجل فيه الصوم كيوم الاثنين والخميس فلا يكره فيه صومه اذ انوى
 لعادته الاولى وان لم يوافق فالفطر افضل لعامة الناس فياخذهم
 المضرة والقاض بالامساك الى ان يذهب وقت النية ثم يأمرهم
 بالافطار اذا لم يثبت الهلال لقوله عليه السلام من صام اليوم الذي يشك
 فيه فقد عصي بالقاسم اعلم ان الصوم الذي ترتب عليه العصيان
 غير التطوع عندنا حتى لا يزد على صوم رمضان كما زاد اهل الكتاب على
 صومهم وقال الشافعي رحمه بكرة التطوع ايضا لقوله عليه السلام اذا انتصف
 شعبان فلا تقصروا ولنا قوله عليه السلام لا يتقدم من احدكم رمضان يصوم
 يوم او يومين وما رواه غير محفوظ قاله احمد كذا في المنحة وحذر الرشيقة
 بالبروافضل لان صوم يوم الشك واجب عندهم اقتداء بعلی رضي الله
 عنه فانه كان يصوم بنية رمضان كذا نقل عن الزيلعي يصوم للمواصر

يوم الثلثين من شعبان

وكان يقول ان الصوم يوم ثلثين
 من شعبان ان افطر في رمضان كذا في المنحة
 الصغير في البداية كانت عابثة رقة
 مقصود الشك

كالمفتر

كالمفتر والقاض ومن يعرف بنية التطوع وادنى ذلك ان لا يفتر
 بين صوم يوم الشك وصوم ايام شعبان تطوعا فلن يعرفها العامة
 لانا شاهدنا بعضا من يدعي معرفة بنية التطوع يطعن ويلوم على
 يفطر يوم الشك فالافضل ان لا يصوم به لجملة بتصحح النية واعلم
 انه من شرع بتطوع الصوم والصلوة في الاوقات المكرهه فانه يقطع
 ثم يقصر في الاوقات المباحه كما مر في شرح قوله لا تعصوه ومن
 رأى الهلال وحده فزدت شهادته صام اي يجب عليه الصوم لوجود
 سبب الوجوب في حقه وهو رؤية الهلال فان افطر بعد الرد اي بعد
 رد القاض شهادته لزمه القضاء لا غير اي لا يجب الكفارة طحا
 الشبهة فاذا صام من زدت شهادته فافطر بالجماع فلا كفارة عليه
 عندنا خلافا للشافعي فغنى رحمه ان رمضان متيقن في حقه وشك غيره
 لا يبطل تيقنه ولنا ان ما راه يحتمل ان يكون خيا لا اهلا لان انفراده
 بالرؤية يوهم الغلط مع ان رد شهادته حكم من القاض بانه ليس من
 رمضان واما اذا قبل القاض شهادة الواحد بعد افطاره وامر اهل
 بلده بالصوم يلزمه الكفارة عند عامة المشايخ خلافا لابي جعفر
 وكذا لا يلزم الكفارة لو افطر الواحد الذي زدت شهادته قبله
 اي قبل ان ترد شهادته عند البعض وقيل يلزمه القضاء و
 الكفارة والا اول اصح ولو صام من زدت شهادته ثلثين يوما ففطر
 وحده فان افطر فلا كفارة عليه عملا باعتقاده وقيل في هلال
 رمضان في يوم الغنم شهادة واحد عدل عاقل بالغ لانه خبر في
 الدبانه فيقبل قوله ولو كان ذكر او انثى حرا او عبدا او امه

كمنه لا يثبت الصوم الا بغير عيب عند قاض
 ابو الليث كذا في الثلثين من شعبان

اوحد وداني القذف تائباً واقرز بقوله عدل عن الكافر والفاسق
 فلا تقبل شهادتهما اتفاقاً فاذا صاموا آتت شهادة الواحد ثلثين
 يوماً ولم يروا هلال شوال ففي الفطر خلاف يعني لا يجز الفطر عند الج
 حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لان الفطر لا يثبت بقول الواحد قال
 محمد يفترون بناء على ثبوت الصوم الرمضان بشهادة الواحد صدر
 بخلاف شهادة اثنين يغزو صاموا بشهادة اثنين عدلين فطر والبعد
 تمام الثلثين اتفاقاً وفي الصحيح بالصا والمهمله انكشاف وجه السماء
 من سحاب او دخان او غبار كما مر في استقبال القبلة لا بد من رؤيته
 اهل المحلة او حنين رجلا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله انما بالقصا
 والقيح فيه ان يقع العلم الفروى بخبرهم من غير تقدير عدد بل
 هو منقول الى راي الامام لان المطالع متحددة والمواضع مرتفعة
 والابصار صحيحة والتم في طلب الهلال مقارنته فلا يجوز ان يختص
 البعض بالرؤية دون البعض وفي هلال شوال في الغيم لابد من
 شهادة رجلين عربين او رجل وامرأتين كالاصحى اى شتر طافي
 بثوت عيد الفطر والاصحى في يوم الغيم العدد والعدالة والحرية لفظ
 الشهادة لان في شهادتهما تعلق حق الادنى من الفطر والحوم
 الاضاحى والاحلال في الحج وفي رواية عن ابي حنيفة ان ثبوت الاصحى
 كهلال رمضان في قبول شهادة عدل واحد ولا يلزم الصوم والفطر
 على اهل احد المصرين برؤية المصر الآخر هلالهما لان الانظار تختلف
 فالشمس اذا تحركت درجة يحتمل ان يكون طلوع الفجر لقوم وطلوع
 الشمس لقوم وغروبها لقوم آخر واهل كل بلدة فحاطب باعنده

لان الصحابة كانوا يقبلون خبره
 بكرة فيه عند ائمة عليه قد
 القذف

ابا زكيه

وذكر الطحاواني في صحيحه شهادة الواحد
 اذا كان من خارج المعدلة لا تجز
 والاخره فيه كذا اذا كان على مكان
 مرتفع من المصر كالمنان

لما عدل

لما روى عن كريب ان اهل الشام راوا هلال رمضان ليلة الجمعة
 واهل المدينة ليلة السبت فقبل لابن عباس لا نكتفي برؤية اهل
 الشام قال لا يمكن ان نأمرنا النبي عليه السلام وفي الكفة لا جبر لا اختلاف
 المطالع اى اذا رآى الهلال في بلدة يغمر حكمه لجميع البلدان قريباً او
 بعيداً في الصحيح وقيل يختلف حكم البلدان باختلاف المطالع بان
 كان بينهما مسافة القصر كذا في الايضاح الا اذا اتحد المطالع بان
 كان بين المصرين تقارب في المطالع فلم يزم احدهما بالزم الآخر حتى
 اذا صام اهل بلدة ثلثين يوماً لرؤيتهم واهل بلدة اخرى تسعة و
 عشرين يوماً بعدم الرؤية فقرأوا هلال شوال يجب عليهم ان يفتروا
 ثم يقصوا يوماً ولو اكملوا عدة شعبان ثلثين يوماً ثم صاموا رمضان
 وكان ايام رمضان ثمانية وعشرين ثم راوا هلال شوال فان
 كانوا عدة وشعبان عن رؤية الهلال قصوا يوماً لان الشهر العربى
 قد يكون ثلثين يوماً وقد يكون تسعة وعشرين ولا يكون ثمانية
 وعشرين فتعين ان احد النقصانين من شعبان والآخر من رمضان
 فلم يزم قصا يوماً واحد فقط والاى وان عدوه عن غير رؤية هلاله
 ثم صاموا رمضان ثمانية وعشرين ثم رآى هلال شوال فقصوا يومين
 لاحتمال ان يكون رمضان كاملاً ولو رآى الهلال اى حصل رمضان
 او شوال يوم الشك قبل الزوال فهو ليلة الماضية حتى لو كان
 المرقى منهاراً هلال شوال فخطوا ذلك اليوم وصلوا العيد ان امكنهم
 والامتنع الغد وان كان هلال رمضان امكوا بقية اليوم هذا قول
 ابي يوسف واختاره المصنف لظاهر قوله عليه السلام صوموا الرويت

من رآى الهلال ليلة ثم زاد الى ليلة فحسب
 ان شكك ثلثين يوماً ولم يزل الشك هلال فان
 قلنا الحكم بينهم فلا يختص الا فطر وعلى الناس
 موافقة ان ثبتت من غيرهم عدالة
 فان قلنا لكل بقعة حكم فتعمل فكلية
 موافقة القوم

وان صاموا تسعة وعشرين الاضاحى عليهم
 اصلاً كذا في البرازية

المحصة أي اقل منها لم يفطر لان ما بين الاسنان معفو اذا كان
 قليلا كريقه الا اذا اخرجته ثم ردة فيفطر ان ردة بغير مضغ قل او
 كثر لو كان ما ابتلع فيما بين اسنانه بقدر المحصة يفطر لانه لا يبقى
 قدر ما بين اسنانه عادة فيجب القضاء ولا كفارة عليه عند ابى يوسف
 لانه يزعم مقصوده بالاكل فصار كالطين وعند زفر جيب الكفارة به
 ايضا ولو ابتلع سائمة من خارج لزمته الكفارة لانه من جنس
 ما يتغذى به وهو المختار وقيل يلزمه القضاء فقط اختاره الا سلام
 البردوي فان مضغها أي السمة او مثلها من محبوب ما دون المحصة
 لم يفطر لانه يلتزم بابسنانه ولا يصل الى جوفه الا ان يجد طعمها في
 حلقه فيفطر ولو اكل عجيناً او دقيقاً او لحماً او ابتلع حصاة او نحوها
 كالحديد لزمه القضاء لا غير لانها لا تاكل عادة وقال محمد يجب الكفارة
 في اكل الدقيق كالسويق ولو اكل حنطة او لحماً غير مطبوخ لزمه القضاء
 والكفارة ولو اكل شحمياً اختلصوا فيه والمختار لزمه الكفارة
 ايضا نوازل ولو اكل مسكاً او كافوراً او زعفراناً او ثراباً مشوياً
 او طيناً او مينا او ينابوريا يؤكل عادة للذواء او ورق شجر يقدحها
 كورق الكرم طرياً لزمته الكفارة ولو اكل بعد ما كبر وغلظ لا يلزمه
 الكفارة اعلم ان ما يؤكل عادة ملحق بالابتغذى حتى لو اكل شعيراً
 غير مغلي او كاعداً او ثراباً او سمرجل لم يدرك ولم يطبخ لا كفارة عليه
 ولو مضغ لقمته ناسياً صومه فذكره فابتلعها وجبت الكفارة او
 القضاء ولو اخرجها من فيه بعد المضغ ثم ابتلعها لم يجب الكفارة
 وبه افتر ابو الليث لانها لا يؤكل عادة لنفرة الطباع عنها وقيل يجب

وفي النوازل الكفارة بين اسنانه
 لا يفطر مطلقاً

فلو لم يبتلع بالانفاس
 يترك كذا اخر لو وقعت

نوازل

نوازل ولو افطر عمد ثم مرض او حاصت لم يجب الكفارة لانه تبين
 ان صوم ذلك اليوم لم يكن مستحقا عليه والكفارة انما تجب لابتداء
 صوم مستحق عليه كما اذا صام المسافر في رمضان ثم اكل عمد الكفارة
 عليه ولو سافر طائفاً بعد ما اكل عمد في رمضان وجبت عليه الكفارة
 لان الكفارة وجبت عليه باكله عمد افلا تسقط بالجملة بخلاف الحيض
 والمرض فانهما من قبيل صاحب الحق لان الله تعالى قد ابرأ الحائض
 والمرضي بخلقهما وبيح للمريض أي المحموم الفطر يوم نوبة
 حماه يعجز رجل له حمى غبية ولم ينوصوا ما على يمينه يوم الحمى فافطر
 فيه وما حتم فعليه القضاء وكذا يباح للميرة ايضاً يوم عادة حيضها
 فاذا لم تنوصوا ما على يمينها تحيض اليوم فاكلت ولم تحيض فعليه
 القضاء فقط بناء على العادة واما ان نويها صوماً ثم افطر
 على وهم انه يوم الحمى او الحيض فلم تات الحمى والحيض وجبت الكفارة
 عليهما وهكذا النوازل اعلم ان المعنوم من عبارة المصنف في السليتين
 ظاهر ولكن اتبع شريحهما في النوازل لافادة مسئلة فضله ما يفهم
 منها ولا منافاة بينهما فان غلبه القيء وخرج من منه لم يفطر مطلقاً اي
 قل القيء اكثر وان تعد أي استقاء فقاء طلاء فيه افطر ولا كفارة عليه
 لقوله عليه السلام من قاء فلا قضاء عليه ومن استقاء فعليه القضاء اعلم
 ان في ابتلاع القيء ست مسائل محصلة انه اذا اعد القيء فابو يوسف
 رحمه يعتبه الكثرة يعثر طلاء الفم ومحمد يعتبه قصد القاء اي الاعادة ففي
 اعادة الكثير يفسد اتفاقاً وفي عود القليل لا يفسد اتفاقاً وفي اعادة
 القليل لا يفسد عند ابى يوسف رحمه خلافاً لمحمد وفي عود الكثير يفسد

خلاف ذلك فافطر
 دون الحيض لان
 الصوم كالاكل

فان المقصود من عبارة
 في نوبة الحمى لو افطر قبل اخذها ولم يأت
 نوباً ولم ينوصوا ما على يمينها تحيض اليوم فاكلت ولم تحيض فعليه

اي بين عبارة المصنف عبارة
 النوازل و مسلة

في نوبة الحمى لو افطر قبل اخذها ولم يأت
 نوباً ولم ينوصوا ما على يمينها تحيض اليوم فاكلت ولم تحيض فعليه

عند أبي يوسف لا عند محمد رحمه صدر من كل عذراء أو شرب دواء أو طبع
عامداً في أحد السبلين لرمته الكفارة والقضاء على الفاعل و
المفعول المطاوع لانهما شاركا في إفساد القوم وقال الشافعي رحمه
للكفارة الآباجماع ولا على المرأة بالجماع لأن الكفارة جزاء الفعل وهو
ثابت للمفاعل فتجب عليه والمرأة ليست بمفاعلة بل محل للفعل فلا
تجب عليها مكرهه أو مطاوعة هذا في قول منة ولنا قوله عليه السلام
من أظفر في نهار رمضان فعليه ما على المظاهرة وكلمة من تطلق على الذكر
والأنثى فلو وأخلت الصائمت أصبعها في فرجها أو دبرها لا يفد على
المختار إلا أن يكون مبلولة بماء أو دهن وكذا لا يجب عليها الفسل
في الأصح شرح المجمع والكفارة بالجماع فيما دون الفرج ولو أنزل لقصور
الشهوة كمن عالج ذكر بيده أو بين مخذيه أو بالسرّة لأنها إنما تجب
للكفارة في إجنائية الكاملة وهذه إجنائية ناقصة لكون المحل غير مشتمل
حتى لو أتى بهيمة أو امرأة ميتة فأنزل يجب القضاء ودون الكفارة ولو
لم ينزل لم يلزم شيء ولا ينقص وضوئه شرح المجمع والكفارة على المرأة
الموطوءة لو كانت نائمة أو مجنونة أو مكرهه حتى لو كانت مكرهه في
الابتداء ثم طأ وعت لا كفارة عليها ولو أكره الزوج على الجماع فجا معها
فأبو حنيفة رحمه كان يقول يلزمه الكفارة ثم رجع عنه وقال لا كفارة
عليها وهو قولهما والمراد بالمجنون هنا أن لا يتوعد بجنونها الشهر
بأن كانت عاقلة صائتة في أول النهار ثم جننت وجوهعت روى أن
سليمان الجرجاني أنه قال قرأت هذه المسئلة على محمد الشيباني فقلت
له كيف تصوم المجنونة فقال دفع فأنه انتشر في الآفاق وقد كتبه بعض

واما قول آخر غنيب عليها ان كانت مطاوعة
ولكن يتجمل الزوج عندها ان كانت الكفارة مالية
لا بد منه يعجز ان كانت المدة غنية والكفارة
على الزوج وان كانت فقيرة فعليه ما الصوم او
لا يجزى النيا يعنيه وقيل كذا في المحتاجين

فقد قرأتها المنة لوجامع أم آتة وهما لصوصه
فقد قرأتها وتنتج في ساعة لا يفيد صومه ولا
لام آتة فانزع منكم نزع من ساعة وآتم
قضاء عليه ولو لم نزع من ساعة وآتم
الجماع بعد التذكرة فقد صومه وعليه القضاء
ومن الكفارة انتهى

المشايخ

المشايخ المجبوت وظن الكاتب انه المجبوت كذا في الجامع الصغير
فاقول فعلى هذا يكون قوله مكره مستدركا هنا ولا كفارة في
اضاء صوم غير رمضان اداء يعمران وجوب الكفارة مخصوصة في
صوم شهر رمضان وسبب بيانها في آخر الكتاب وقيد بقوله اداء لانه
لا كفارة في ان صوم قضاء ومن احقق اي وضع الحقة في ذم
او سقط اي صب دواء في الفم وبها يفتح التاء والضم لا يجوز او
اقطر في اذنه دواء او دهنا او دوى جائفة وهي جارة في الحب والظفر
تبلغ الى الجوف او آفة تدور رطب وهي المتدجاة فحقنة بالوجه و
الرأس التي تبلغ ام الدماغ حتى يبقى بينها وبين الدماغ جلد
ويتفق فوصل هذه الادوية الى جوفه او دماغه لزم القضاء لا غير
هذا عند ابى حنيفة وعندهما لا يفد لانه لم يصل الى جوفه شي ولا قوله
عليه السلام الفطر ما دخل والان فيه اصلاح البدن وهو معطر مغرور خمر
بقيد الرطب عن اليابس فانه لا يفد في ظاهر الرواية لان به يفتق
منفذ ما فلا يصل والاصح ان الاعتبار للوصول رطبا او يابس حتى اذا
علم ان اليابس وصل فسد وان الرطب لم يصل لم يفد كذا في الصحاح
او اقطر في اذنه ماء او في احليل ذكره دهنا لم يفطر عند ابى حنيفة رحمه
لان الماء لا يصلح الدماغ بل يفده كذا في الهداية وقال اكثر المشايخ
الداخل في الجوف اذا لم يصلح البدن لا يفد وقال ابو يوسف رحمه الله
يفد بالاقطار في الاحليل ومن ذاق شيئا وحمة أي بصفه ورماء
من فيه لم يفطر ويكره للقاييم الدوق أي ذوق الطعام لانه لا يأمن
من ان يصل الى جوفه قال عليه السلام دُع ما يربيك الى ما يربيك

بازنند
یاغ قوم

خوفہ صاکی

وفي الخاتمة ان كتب الماء والاذن فالصحيح انه
يفيد لانه وصل الى الجوف بفعله فلا يعتبر
فيه الاصلاح البدن واما دخول الماء فيه عند
الفعل لا يفيد بلا خلاف

وفي الخائفة اذا كان زوج المرأة او مولى الامة سبني الخلق لا يكره ذوقها
 واما في الصوم المستطوع فلا يكره مطلقا لان الاطراف فيه بعذر مباح
 اتفاقا وبغير عذر في رواية عن ابي حنيفة رخصه والذوق اولى الاحالة
 الشري فلا تبايس للمشي في الصيام ذوق التمن والعسل وسائر الطعام
 ليعرف جيد موزونه كيلا يغيب منه ويكره للمرأة مضغ الطعام لولدها
 بغير ضرورة بان يجدها يطعم صبيها من غير مضغ كاللبن والمرق اما لو لم
 يجده ولا من يمضغ الطعام لصبيها ممن لم يلزمه الصوم فلا يكره كيف
 ولو خاف على له يا يجوز لها الاطراف المضغ اولى شرح الجمع ومضغ
 العلك سواء كان ابيض او اسود ومكره للصائم لان من رآه لم يعيد
 فبطنه اطلاقا على رضائه عنه اياك وان يقع القلوب بخاره وان
 كان عندك اعتذاره وقيل مفدا ان كان العلك متفتتا بان
 يكون غير ممضوغ لانه قد يصل الفحات الى جوفه او اسود من العلك
 وان كان ممضوغا لانه يذوب بالمضغ ولا يكره مضغ العلك للمرأة المفطرة
 لانه يقوم مقام السواك وهو يبقى الانسان ويشد اللثة كالسواك
 كذا في المنحة وفي كراهية مضغ الرجل لغير الصائم العلك خلاف
 الاكثر انه مكره اذا لم يكن من حلة كالنجم لما فيه من تشبه اللب وبما
 للصائم الكحل لما روى ابن مسعود رخصه انه عليه السلام خرج علينا في
 رمضان وعينا مملوتان بكحل الا عند كحلته ام سلمة زاهدي ولو
 وجد طعمه في خلقه حتى لو بزق فوجد لونه الكحل فيه لا يكره في الاصح
 وقال مالك رحمه الله هذا القدر اعلم انه لا تبايس للرجال الكحل
 الاسود ان كان غرضه التدوي للزينة ايضا وكذا يباح دهن

الشارب

الشارب اي استعمال الدهن في الشارب والحاجب اذا قصد بهما
 غير زينة فللزينة مكره وكذا يباح الكحل واستعمال الدهن للمفطر
 اذا لم يكن للزينة ولا يكره استعمال السواك للصائم بمسواك رطب
 او يابس في اول النهار او آخره في اول وسواء كان رطوبته اصلية او
 مبلولة بالماء وقال ابو يوسف رحمه يكره استعمال المبلول به وقال مالك
 رحمه يكره الرطب الحضر وقال الشافعي رحمه يكره استعمال آخر النهار لقوله
 عليه السلام للفقير ثم الصائم الطيب عند الله من ربح المسك والسواك
 بزيده وهو في اول النهار مستحب اتفاقا ولنا ما رواه عبد الله بن عامر
 انه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك استياكا لا بعد
 ولا يخضر وهو صائم وما رواه نفي كراهية المكاطة مع الصائم للاستبراء
 اخلاف في نفسه شرح الجمع ولا يكره ايضا الفصد والحجامة لانه عليه السلام
 احبهم وهو حرم وصائم وقال احمد يفطر ان لقوله عليه السلام افطر الحاجم
 والمجوم وهو مسح بما روينا كذا في المنحة **فصل** فمن يباح له
 الاطراف بعذر من الاعتذار وهو تسعة مجعها شرع **فصل** فيمن يباح له
 اذا خاف شدة مرضه او تأخر برأيه اي صحته قوله تأخر مصدر مضى
 الى فاعله منصوب معطوف على الشدة افطر وقضى بعد الصحة اعلم
 ان المرض المبيح للفطر خوف ازدياد مرضه بالصوم باتفاق ائمتنا
 ومعرفة ازدياده اما بغلبة ظنه او بقول طبيب عاقل مسلم ولو برء
 من المرض لكنه ضعيف لم يفطر لان المبيح هو المرض لا الضعف وكذا لو
 خاف من المرض لا يفطر ولو خاف عود المرض ليفطر وقال الشافعي رحمه الله
 لا يفطر به وهو يعتبر خوف الهلاك او موت العصور كما في التيمم ولنا قوله

السواك ان يطبق على الفم على العود الذر
 يستوك به الفم ويجمعه سواك ككتاب وكتب
 وتكون يكره للصائمين بعد الزوال بقوله
 خلف الحديث كذا في المباح في حديث لولا
 استحق على امر لا يكره للصائم

فصل في مسك

الارواح بين شيخان وبالرالمضغ والبعين
 العطش والبين السفوف والمبيح للمرض
 وبالجماء الحامل والجنون النفس والجسم
 الجنون والجماء ايضا الحيف

وفي شرح الجمع قال ابو يوسف كحل المرض
 للفطر بخبره عن الصائم في السواك لان
 المبيح بترك الصيام مبيح لترك الصيام ولكن
 هذا الخلاف لم يوجد في المنقولة وغيره

وكان كيد المرض مظنة المشقة وبعض
المرض يزول بالصوم والورع قال المصنف
المرض اذا خاف افطر ما كان السفر
مظنة المشقة بكل حال قال واذا
مطلقا

ط البنية صح

تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ولات
ازد ياد المرض قد يفيض الى العلاك وقد يعطى للمنفى حكم المفضل اليه
ايضاح ولان فطر مطلقا اي سواء لحقة المشقة او لا ولكن صومه
افضل وقال الشافعي رحمه فطره افضل لقوله عليه السلام ليس من البر
القيام في السفر ولنا قوله تعالى وان تصوموا خير لكم ولان الصوم عزيمة
والتأخير رخصة الاخذ بالعزيمة افضل مع ان موافقة الناس في رمضان
ايسر كما قيل انما طابت سبب ورود ما رواه انه عليه السلام فرجل
مغشي عليه وقد اجتمع الناس فظلمون عليه قال قيل انه صائم
قال عليه السلام من البر الحديث ولنا قال المصنف ان لم ينله مشقة
فان ما تانا اي المريض والمافر في المرض والسفر فلا قضاء عليهما لانها
لم يدر كعادة ايام اخر وان صح المريض او اقام لم يفر ثم مات قبل
قضاء ما فات وجب عليهما الايصاء بالفدية بان يطعم وليهما نصف
صاع من بر او صاعا من شعير كالفطرة الا انه يجوز للفدية القمطان
مشبعان ولا يجوز ذلك في صدقة الفطر واعلم ان اطعام الولي بعد
الايصاء يعتبر من الثالث ولو اوصى زايده عليه ليلته ذلك ولو تبرع
الورثة الفدية جاز لما ياتي في هذه الصعيفة بقدر ما ادر كما ان يقدر
الصحة والاقامة وهو الصحيح واما اذا نذر المريض صوم شهر رمضان
قبل ان يصح لا يلزمه شيء وان صح يوما لزمه ان يوفي لكل الشهر عندهما
وعند محمد بقدر ما ادر كذا في المسكين وقضاء رمضان ان شاء
توقه وان شاء تابعه لان القضاء غير موقت بوقت معين ولكن التتابع
افضل لانه مسارعة الى اداء ما فات ولا فدية بتأخير عن رمضان

وتقل عن الطحاوي ان هذا الخلاف بينهما وبين
محمد في قضاء المريض شهر رمضان وهو
وهم في الطحاوي لان الخلاف بينهما في
اختلاف بينهم في النذر بان نذر المريض صوم
شهر رمضان مات قبل ان يصح
في احتياط

ثاني

ثاني وقال الشافعي رحمه يغدي بتأخير عنه مدة ايام طعام لاروى
عن ابن عمر رضي الله عنهما كذلك ولنا انه تعالى اوجب لقضاء بقوله
فعدة من ايام اخر من غير ذكر الفدية وايضا للحامل والمرضع لافطار
والحامل حي التي لها حمل يفتح الحاء الولد في بطنها وبكسر ما حمل على
الفطر او الراس ويقال امرأة مرضع بلاتاء اذا كان لها ولد ترضعه وان
كان وصفتها بارضاع الولد قلت رخصة اعلم ان المراد بالمرضع ههنا
الطبيب لانها لا يتمكن من الامتناع لوجوبه عليها بالاجارة فاما الام فليس
عليها الارضاع حتى ان امتنعت فعلى الاب استجاره رخصة اخر خوفا
على ولد هما او نفسها ثم صامتا بعد زوال الخوف ولا فدية عليهما و
قال مالك والشافعي رحمهما الله على المرضع فدية لكل يوم تدل ان
نفع افطارها حصل لشخصين للام والولد فلنفعها القضاء ولنفع
ولدها الفداء ولنا انه مفطر بعذر فلا يلزمها الفدية كالمريض لم يفر
على ان القضاء بدل والفدية بدل اخر واجتماع البدلين غير جائز فلا
فدية على الحامل اتفاقا والشيخ العاجز او العجز والعاجزة عن الصوم
يفطر ويقدر عن كل يوم نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير
فوجوب الفدية بشرط ان يستمر عجزه وقال مالك رحمه لا فدية عليه
لان اصل الصوم لم يلزمه كالقبي اذا عجزه لا يزول عادة فكيف يلزمه
خلفه ولنا قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه فاذا لزمه الصوم
بالشهود واستمر عجزه وايسر عنه لزمه الفدية كالايسر بالموت وكذا
من افطر بعذر كالمرض والسفر والحيف والكبر ان كان يرجى لا القدرة
على الصوم في المستقبل لا يجزيه الاطعام وان ايسر عن القدرة

ودام بجزه بجزه ومن كان عليه صوم كفارة اليمين او كفارة القتل
 فجزه عنه وصار شيخا فانما ايضا فاذا ان يطعم عنه لم يجزه الاصل فيه
 ان كل صوم كان اصلا بنفسه اي لم يكن بدلا عن غيره جاز الاطعام
 بدلا عنه اذا وقع اليأس عنه وكل صوم بدل عن غيره لم يجزه الاطعام
 وان وقع اليأس عنه هكذا في الخزانة قال في النوازل في نذر وقال به على
 ان اصوم ما عشت ثم كبر وضمف عن الصوم لكبر او شدة في الصيف فيقطر
 وعليه الفدية وان كان في غير استغفر الله تعالى فان قدر الشيخ الفاضل
 على الصوم بعد الفدية فضرر ما فاته من الصوم لان الفدية خلف عنه ولا
 يجوز اخلاف مع القدرة على الاصل فان قلت انه كعدم الماء صلى بالتيمم
 ثم وجده فلا قضاء عليه ثانيا قلنا انه كالموت حتى يعرض صلوته بالاماء
 ثم قدر على الركوع والسجود لان الشبهة كوقت واحد فاذا لم يضر الشهر
 بالجز يكون قادرا قبل تمام الحكم ومن اوصى بقضاء رمضان اطعم عنه
 وليته كحالة حيث قال وجب الايعاء اي اطعم ولي الموصى فيه ثلث مال
 لكل يوم نصف صاع من بر كحالة انفا لقوله عليه السلام فليقتض عنه
 وليته بالاطعام فلا يجوز ان يصوم عنه وليته بحديث ابن عمر عنه لا
 يصوم من احد عن احد ولا يصلي من فوجب حمل القضاء على الاطعام
 هذا في الصوم شرح الفريضة وان لم يوص العاجز بالقضاء لا يجب على وليه
 الاطعام عنه ولو تبرع وليه بالاطعام عنه جاز بغير ان صدقة واقعة مو
 لا بغير سقط وجوب الفدية عن الميت مع موته وقال الشافعي يبرزهم
 الاطعام وان لم يوص وكذا الزكاة اعتبارا بديون العباد كما ذكرناه

بعد اذا اكل البني في رمضان ثم صام البني
 وقام اليك فمدا واما الحكماء لم
 يقضوا بالاطعام ثم ماتوا او صابا
 اطعم عنه وليا

قربها

اول كتاب الزكاة زاهدي والصلوة كالصوم في وجوب الايعاء وجوز
 اطعام الولي عنه تبرعا قال في المنية ان هذا احسن والقياس ان
 لا يجوز الفدية عن الصلوة لانه ثبت بخلاف القياس فغيره لا يقاس
 عليه وجه الاستحسان ان كلاما منها عبادة مدنية لا تعلق كوجوبها ولا
 لادائها بالمال انتهى وفدية كل صلوة كصوم يوم اي كفديته في
 الصبح وقيل فدية صلوة يوم واحد كفدية صوم يوم صدر ولا يصوم
 عنه وليته ولا يصلي اي اذا مات مكلف وعليه يكون صوم او صلوة
 ليس لوليته ان يصوم او يصلي عنه خلافا لث فقي رحمه الله عليه السلام
 من مات وعليه صيام صام عنه وليته ولنا حديث ابن عمر عنه ذكرناه
 اتفاقا ومن اسلم او بلغ اي كافرا اسلم او صبى بلغ في نهار رمضان او
 الحايض والنفساء طهرت او المجنون افاق او الممسك فقدمه سفره
 او المريض برء من مرضه او فطر خطأ او عدا في نهاره امسك كل هؤلاء
 بقية يوم قوله امسك جواب عن اسلم شتبا بالصائمين بخلاف الحايض
 والنفساء وفي خلال الصوم بغير ان الطاهر لو حاضت او نفست في نهار
 رمضان لا يبرئها الا ما كان بقية اليوم لتحقيق المانع التشبه وفي شرح
 الهداية الحايض والنفساء في نهار رمضان لا يجب للمساكين عليهما اجماعا
 والمفطر خطأ او عدا يبرئهما اجماعا واما كافرا اسلم او صبى بلغ او المجنون
 طهرت او مجنون افاق او مفرق دم او مريض صح فيفهم اختلافه وجوبه
 الامساك وعدمه بيننا وبين الشافعي وهكذا في الرمز قال في اصل ان
 كل من صار على صفة في آخر النهار لو كان عليها في اول النهار بعدد عرض
 العذر المبيح للمفطر يلزم الصوم كان عليه الامساك في بقية اليوم

ولقد ابلغنا في هذا ما يختلف
 في ذلك كما في خروج الفدية

عا
 وفي حاشية الحق المكره بالخطيئة التمتع في نهار
 يوم الشك ثم ظهر انه من رمضان في وجوب
 الامساك اجماعا كذا في شرح المجمع

عندنا خلاف له ولكن لو اكل من سلم او بلغ لا من بعد بها فلا قضاء
عليه ترك التشبه اي فلا يجب قضاء ذلك اليوم على الاولين لان عدم
اهلية ما من اول النهار بخلاف آخر وقت الصلوة كما مر في صدر كتاب
الصلوة وعن ابي يوسف رحمه الله اذا زال الكفر والبصير قبل الزوال
فعلية القضاء لانه ادرك وقت النية فعلم ما ذكرنا ان الاماكن
لتشبه الصائمين متعلق لمن سلم او بلغ وضيم لو اكل راجع اليهما دون
من عطف عليهما لانهم اهل للعبادة فتقبل عرض العذر فبإثباته لا يخلو
عن التقيد فالاشتراك بين الاولين وبين البواقي في وجوب الاماكن
وعدم وجوب الكفارة بتركه لانه وجوب القضاء ولهذا فصل ما اجمله
بقوله ومن سافر بعد طلوع الفجر ونوى الفطر ثم قدم اي في مصره او صح
المريض الذي نوى الفطر من موضعه قبل الزوال لزم الصوم كزوال
المريض في وقت النية ولو قدم او صح بعد الزوال لا يقع نية كعاف
ولو افطر فلا كفارة عليه على من اقام او صح لقيام شبهة البيع هكذا في
الهداية وقال في شرح الاختيار ولو سافر بعد طلوع الفجر لا يفطر ذلك
اليوم لانه لزم صومه اذ هو مقيم حينئذ فلا يبطل باختياره فان افطر
فعليه القضاء والكفارة بخلاف ما اذا مرض لان العذر جاءه قبل
صاحب الحق ولو علم الما فانه يدخل في يومه مصره او موضع قامت
لزمه الفطر لانه اذا كان يدخله قبل الزوال يلزمه صوم ذلك اليوم
ما لم يفطر وان دخله بعده يلزمه ان يمكث بقية يومه وان افطر بكربة
يلزمه القضاء خاصة ومن اعني عليه او جن في رمضان ففرض عليه
ايام قضى ما بعد يوم الاغما والجنون خاصة اي لا يقصر اليوم الذي

من لم يرض به ذلك العذر
عليه الصوم بخلاف العذر
الكار

حدث

حدث فيه الاغما والجنون لوجود الصوم فيه وهو الاماكن المقرون
بالنية وقال مالك لا يقصر ما بعده ايضا لان صوم رمضان يتأدى
عنده بنية واحدة كالاعتكاف والجنون المستوعب للشهر كله سقط
للقضاء دفعا للخروج ولانه لم يشهد الشهر وهو التسبب بخلاف مالك
بخلاف الاغما المستوعب اي ومن اعني رمضان كله قضاء لان
الاغما نوع مرض يفتق القوى ولا يزال الحجي فيصير عذرا في التجر
لاني الاسقاط هداية وبخلاف الجنون الغير المستوجب معنى فان افاق
الجنون في بعض رمضان قصر ما مضى سواء بلغ جنونا او عاقلا ثم جن
في ظاهر الرواية وعند محمد رحمه الله اذا بلغ جنونا لا يجب الصوم عليه وقال
زفر والشافعي رحمه الله يسقط عنه القضاء لانه لم يجب عليه الاداء
لانعدام الاهلية والقضاء مرتب عليها فصار كالاستوعب لنا ان سبب
الوجوب قد وجد في حقه وهو شهود بعض الشهور ووجود الاهلية في
البعض لا يجتنب الجنون بخلاف المستوعب هداية ومن اصبغ ولم
ينو في رمضان صوما ولا فطرا فاضام الى التيسل لزمه القضاء لا غير اي
اي للكفارة عندنا وكذا الواكث رمضان كله ولم ينو صوما ولا فطرا
فعليه قضاء كله لان الاماكن بلا نية لا يكون صوما وقال زفر لا يجب
عليه شيء لانه صار صائما وان لم ينو لان الاماكن مستحق عليه فعلى اي
وجه يؤدي يقع عنه واما من اصبغ غير ناء للصوم ونوى قبل الزوال
فاكل قبله ايضا فلا كفارة عليه لكثرة هذا عند ابي حنيفة رحمه
وقالا ان نوى واكل قبل الزوال فعليه لقضاء والكفارة وان كان
ذلك بعده فعليه القضاء ولا كفارة وقال زفر رحمه عليه الكفارة

مستوعب
بفلسف

اعلم ان الاغما من جنس الصوم فانه قاهر جدا كالغما
والنوم فانه لا يوجد ان السقوط لعدم النية
جدا كالقضاء فيسقط عنه الاداء ويصح بغيره
الجنون ان يفتق القوى بالاغما وان طالت بالقبيل
والعرق بين الطويل القصير الشهرين وما
ووزن قاهر

فيهما منحة والحايض والنفساء فطر وتقصي صوم أيام الحيض والنفساء
 بخلاف الصلوة لا تقضي الصلوة لأن قضاء خمسين صلوة في كل
 عشرين يوماً سوى الوقتية مما جأيتنا ولا حرج في قضاء صوم عشرة
 أيام في إحدى عشر شهراً ولو طعن بقضاء الليل فتحة أو طعن غروب
 الشمس فافطر وبأن خطأه بأن ظهر أن الفجر قد طلع في الأول من الشمس
 لم تغرب في الثانية لزمه القضاء والتشبه أي الأماكن ببقية يومه ساعة
 لا غير أي لا الكفارة لعدم القصد روى أن عمر أفطر ظاناً غروب
 الشمس فناده المؤذن إلا أن الشمس لم تغرب فقال بعثناك
 داعياً ولم نبعثك داعياً ما تجافنا لا ثم وقضاء يوم علينا بكذا
 في الهداية ولو شك في طلوع الفجر فالأفضل أن لا يفطر ولا يجز عليه
 أن يترك الأكل ولو أفطر فلا قضاء عليه إذا أصل فيه بقاء الليل
 وطلوع الفجر مشكوك فلا يثبت الحكم بالشك إلا إذا تبين أنه أكل
 بعد ما طلع الفجر حينئذ يجب عليه القضاء ولا غير ولو شك في غروب
 الشمس يجب أن لا يفطر ولو أفطر لزمه القضاء لأن الأصل فيه بقاء
 النهار وفي هذه الصورة لو بان أنها لم تغرب حين أكل لزمته الكفارة
 والشكور بفتح التين اسم لما يؤكل وقت الشكر مستحب وقيل سنة
 لقوله عليه السلام استعينوا بقائلة النهار على قيام الليل وبكل
 الشكور على قيام النهار وكذا يستحب تأخيرها ويستحب تعجيل الأكل
 لقوله عليه السلام ثلث في أخلاق المسلمين تعجيل الأكل وتأخير الشكر
 والسواك هداية وإن أكل في نهار رمضان ناسياً فظن أنه أفطر
 أو علم أنه لم يفطر فأكمل مدة الزمان القضاء لا غير بالاجماع في المسئلة

هذا على تقدير أن يكون عشرة أيام
 في كل شهر حاضراً وصحياً والعشرين
 الباقي منه كذا أو كذا حساب
 رمضان

في سنة
 ١٢٠٠

الأولى

الأولى وكذا الكفارة عليه في المسئلة الثانية عند أبي حنيفة رخصه
 وقال لا عليه الكفارة فيها إن علم بأنه لم يفطر به وكذا في رواية عن
 أبي حنيفة ولو أصبح ناسياً للفطر ثم نوى الصوم قبل الزوال ثم أفطر
 متعمداً الكفارة عليه وقال لا عليه الكفارة كذا في الحقايق ولو اجتمع
 فظن أنه يفطره فأكمل متعمداً فعليه القضاء والكفارة هداية و
 يحرم صوم العيدين وأيام التشريق حتى لو أصبح صائماً فيها ثم أفطر
 لا قضاء عليه عند أبي حنيفة رخصه وقال لا فعليه القضاء لأن الشروع
 ملزم كالنذر وصار كالشروع في الصلوة في الأوقات المكروهة وله
 وهو ظاهر الرواية أن بنفس الشروع في الصوم في الأيام المنهية يصير
 تركها للنهي فيجب إبطاله ولا يجب صيانته وجوب القضاء يستثنى
 على وجوب الصيانة ولو نذر صوم هذه الأيام صح نذره ووجب قضاءه
 بالافاد عندنا وقال الشافعي وزفر رحمه الله لا يصح لأن النذر
 بغير المشروع باطل ولنا أن صومها مشروع بأصله ممنوع عنه فحيث
 أن فيه معنى للأعراض عن صيانته الله تعالى وفي النوازل لو قالت قد
 علي أن أصوم غذا فحاصت في الغد صح نذرها ويلزمها القضاء إذا
 طهرت وقال زفر رحمه الله لا يلزمها القضاء ولو قالت قد علي صوم يوم
 الخميس لا يصح نذرها بالاتفاق ولا يلزمه صوم السنة من شهر شوال
 موصوله برفضان وقال مالك يكره لما فيه من شبه أهل الكتاب في زياد
 على المفروض ولنا قوله يوم من صام رمضان وابتغى ستاً من شوال
 فكأنما صام الدهر كله ولا تشبه بهم لحصول الفصل بيوم الفطر و
 يستحب أن يصوم السنة متفرقة في كل أسبوع يومين ويكره صوم

نعم

لا تشبه بهم بل يكون اليومين
 في كل أسبوع يومين

الوصول وهو ان يصوم ايام الستة كلها ولا يفطر في الايام المحرمة فانه
فان كان يصومها وافطر في الايام المحرمة يغير يوم عيد الفطر
والاصح وثلاثة ايام التشريق لقوله عليه السلام الا لا تصوموا في
هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبعال وفي الحقايق وقما يجب حفظ
ما سئل شمس لائمه الاوز جندى عن صوم الاربعين الذي يقال له
بالفارسية جسد الذي يفعله الجمال من العباد هل يكره قال نعم وانه
صوم النصراني انتهى فقولان عن ابي حنيفة رحمه فالحق انه لا بأس
به فمن اراد صوم الدهر يصوم يوما ويفطر يوما وهو افضل منه ويكره
صوم الصمت وهو ان يصوم ولا يتكلم في صومه لانه ليس بقربة في
شريعتنا ولانه فعل الجوس هدايه ويكره صوم السبت او عاشوراء وهو
اليوم العاشر من شهر المحرم الحرام لما فيه شبهة اليهود وقوله وحده
فتدلهما حتى لو وصل قبلهما او بعد هما يواو ما او يواين جاز بل اكرهه
قال في الخزانة صوم عاشوراء صوم مرغوب كصوم يوم عرفة وصوم
عشر ذي الحجة وصوم رجب وشعبان ويحب صوم يوم الخميس والجمعة
بان يصل صومها يصوم الخميس لانه يوم كان يصوم الاثنين والخميس و
نقل عن الايضاح بان لا بأس بصوم يوم الجمعة وحده في قول ابي
حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف لا يصومها لقوله عليه السلام
لا يصوم احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم قبلها او بعدها يوم رواه
مسلم وفي شرح الزايدى الافضل ان لا يجعل صوم يوم الاثنين و
الخميس عادة واما يوم البيض وهو اليوم الثالث عشر والرابع عشر
والخامس عشر من كل شهر وهو صوم قبل به توبة آدم وانا سميت بلان

وفي المنحة فتقوا صوم الوصول بان
يصلوا اياما متوالية ولا يفطر في الايام
يصلوا اكثر من الايام التي يوجبها
جملة على ما ذكره الشيخين بل يوجب
بقوله من ايامكم شريك بل يوجب
وليس كذلك بل مراد المصنف بها بما
قلنا بليل قوله فان فطر ال قوله
فقولان تدبر

قال جسد الدين الفخر انما يكره الصمت
اذا اعتقه قربة اما اذا لم يعتقه
فلا يكره لقوله من صمت بجا

شهر من
واحد وحيثما ذكره في صيام اربعين
في الاخير شهر اربعة عشر

هذه الايام بيض بالشمس ولياليها بالقمرة ويجب ايضا صوم يوم
عرفة لغير الحاج لقوله عليه السلام صوم يوم عرفة احسب على الله
ان يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده رواه مسلم وانا قيد بغير
الحاج لانه عليه السلام منى عن صوم عرفة بعرفة ولا يصوم المرأة تطوعا
بغير اذن زوجها الا ان يكون زوجها صائما او مريضا لا يقدر الجماع
لان النهي عن صومها لحاجة الزوج ولا حاجة له في تلك الصورة
ولا يصوم العبد ايضا تطوعا بغير اذن المولى وان كان صومه لا
يفر بولاه كبل لا يفطر في خدمته وكفاره صوم رمضان ككفارة
الظهار في وجوبها على الترتيب بان يجب عليه اول اعتق رقبة مسلما
كان او كافرا ذكر او انثى فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ليس
بينهما رمضان ولا حنة ايام منى صومها حتى لو افطر يوما منها بعد
او بغير عذر يستأنف الصوم فان عجز عن الصوم فاطعم مسكينا
كما قرئ صدقة الفطر وهو ان اطعم كل مسكين نصف صاع من بتر
او قيمته وقال مالك رحمه كفاره رمضان ككفارة اليمين في وجوبها
على التحجير لان الواجب ففى الواجب كواجبات الظهار على التحجير اى
ان شاء اعتق رقبة وان شاء اطعم ستين مسكينا وان شاء صام
شهرين متتابعين وان افطر مائة بان جامع اياها او اكل اياها
او شرب اياها في رمضان او رمضانين او ثلثة كفارة واحدة
لا اتحاد الجنس فتد اخل كالحود وقال الشافعي يجب عليه كفارات
متعددة بحسب تعدد الجماع لان المستب يتعد وتعد السبب كما
يتعد والكفارات بتعد اليمين لكن لا كفارة عنده الا بالجماع ولنا

تم

فان قيل ان كفارة الظهار لو جامع امرأة في خلال
الصوم لكانت كفارة الصوم ولو جامع ليلا
وكفارة الصوم لا تناف قلنا كفارة الظهار
في حق المتتابع لا في كل واحد من كفارة
استحلال البضع

ان كفارة رمضان شرعت لمجرد العقوبة لان جبر النقصان حصل
 بايجاب القضاء والعقوبات اذا اجتمعت تداخلت بفضل الله تعالى
 لان الزجر حصل بواحدة كما ان الحد وتداخلت بتكرار الزنا بخلاف
 اليمين لان كفارته شرعت جبر المنكح من اسم الله تعالى وما شرع
 جبر الايتداخل كقضاء رمضان وانما قال كفارة واحدة للجناية
 في رمضانين وهو الصحيح للتداخل كذا في شرح الهداية وقال في شرح
 المجمع نقلا عن الحمايق ولو تكررت الجناية في رمضانين تعدد الكفارة
 اتفاقا انتهى الا اذا تداخلت الكفارة بان افطروا يوما وكفروا بالعتق
 او الاطعام ثم افطروا يوما آخر فيجب كفارة اخرى في ظاهر الرواية و
 يباح الفطر في صوم التطوع بعد الزيادة ونحوها والقول الصحيح
 فيه انه ينظر ان كان صاحب الدعوة لا يتأذى لا يفطر ولا يفطر اذا
 كان قبل الزوال وبعده لا يفطر الا اذا كانت في الابوين شرح الكفر
 ولو شرع في صوم او صلوة ظنهما بانها واجب عليه ثم القضاء والنذر
 ثم علم بعد الشروع اتفاقا ما اى عدم وجوبها عليه فالأفضل الاتام
 اى ان لا يتركها صونا للمشروع عن البطالان واما لو افقضا
 عليه لان قضاء المظنون لا يجب قال الزاهد ومن السنة ان يقول
 عند الافطار اللهم لك صمتت وبك آمنت وعليك توكلت وعلى
 رزقك افطرت ولصوم غد في شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت
 وما أخرت **فصل** ولما وقع باب الاعتكاف في عامة المتون وكان
 معرفته موقفا وتركه المصنف في هذا التشرح على وفق من الهداية
 والقدر ونى وقلت **باب الاعتكاف** قال في الهداية الاعتكاف

ولو افطر في رمضانين فليس عليه فطر كفارة
 وقار كغير واحدة لما بين القيس
 وان افطر في رمضانين فليس عليه فطر كفارة
 وقال كذا كغير كفارة واحدة بزار

مستحب

مستحب والصحيح انه سنة مؤكدة لانه عليه السلام واوجب عليه في
 العشر الاواخر من رمضان وعن الزهري عجا للناس كيف تركوا
 الاعتكاف ولم يتركه النبي عليه السلام من دخل المدينة الى ان مات
 والحق ان يقال انه ثلثة اشياء واجب وهو المنذور سنة وهو ما
 يكون في العشر الاخير من رمضان ومستحب وهو ما يكون في غيره
 من الارمنة الاعتكاف في اللغة الحبس مطلقا وفي الشريعة هو اللبس
 في المسجد مع الصوم والنية اما اللبس فركنه والصوم شرط والنية
 ايضا شرط كما في سائر العبادات وعند الشافعي رحمه الصوم ليس
 بشرط لانه عبادة مقصودة بنفسه فلا يكون شرطا لغيره ولنا قوله
 عليه السلام الاعتكاف الا بالصوم والقياس في مقابلة النفل المنقول
 غير مقبول حتى لو اكل من يمينه ولو اكل ناسيا لا يفسد زاهدي
 واقله يوم كامل عند ابى حنيفة رحمه والكثير يوم عند ابى يوسف رحمه
 وساعة عند محمد رحمه فلا يلزم الصوم عنده في اقله نفلا ويلزم في
 الاعتكاف الواجب بالاتفاق لان اقله مقدم يوم اتفاقا فان قلت
 الاعتكاف عبادة فهل يلزم بالشروع كما يلزم الصوم والصلوة به قلت
 لا يلزم لان كل جزء من اجزاء اللبس في المسجد عبادة على خلاف العادة
 فلم يفتقر الى جزء آخر وفي الصوم مجموع اجزاء الامكن عبادة لان
 الان لا يخلو عن امكن بعض النهار وفي رواية احسن يلزم
 هداية ثم الاعتكاف لا يصح الا في مسجد جماعة وقال ابو زرع كل مسجد
 كالجامع المخصوص للجمعة والمرأة تعتكف في مسجد بيتها ولا تعتكف
 ان لم يكن في بيتها مسجد ولا يخرج من المسجد الا الحاجة الا ان

روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في كل
 رمضان عشرة ايام كانت السنة التي قبض فيها اعتكف
 عشرين يوما وذلك انه لم يعتكف الا في الايام
 فلما فرغ من اعتكافه اناه جبريل عليه السلام وقال ان ما طلبه
 وراى يعجز اليك القدرة العشر الاخرة

لا خلاف في قوله تعالى وانتم عاكفون في البيوت
 ولو خرج للفصد والحجامة فسد الزمان
 احتج به المسجد معتكفا وكذا لا يخرج من المسجد
 وشرب ورض وعبادة وصلة وجبارة
 كذا في الزاهد

كالبول والغايط وهما عذران طبيعيان والوضوء والعسل والجمعة
 واجابة المؤذن ويرجع الى المسجد كما فرغ ونحوها وهي عذر شرعية
 وان خرج للاذان لا يفد ولا بأس بان يدخل بيته اذا خرج لغايط
 ويرجع الى المسجد كما فرغ من حاجته ولو مكث فيه ساعة فسد كذا في
 الرأهدي وتأكل ويشرب في معتكف ولا بأس بان يبيع ويشتري في
 المسجد من غير ان يحضر السلعة هذا اذا كان مألا لا بد له من الطعام و
 الكسوة اذا لم يجد من يقوم لحاجته فاما عقده للتجارة فمكروه مطلقا
 ولا يتكلم الا بخير ويحرم على المعتكف الوطئ وكذا المتس والقبلة لانهما من
 دواعيه لقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساكن كل
 موضع كان الجماع فيه فظورا كان الدواعي ايضا فظورا كما في الاحرام
 والظهار والاستبراء بخلاف ما في الحيض والقوم فلو حرم دواعيه فيها
 ايضا لوقفوا في اخرج لكثرة وقوعها ومن نذر ان يعتكف اياها لمزم
 بلباسها ومن نذر بوبين لزم بلباسها ايضا وقال ابو يوسف رحمه لا يدخل
 الليلة الاولى لان المشي غير المجموع وفي دخول الليل المتوسط ضرورة
 الاتصال ثم في نذر الاعتكاف يوم يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولا
 يخرج حتى تغرب الشمس وفي اليومين يدخل قبل غروب الشمس ويكث
 تلك الليلة ويومها واللييلة الاخرى ويومها ويخرج بعد غروب الشمس
 وهذا في الايام الكثيرة يدخل قبل غروب الشمس ويخرج بعد غروبها
 شرح الكثرة **سائل شري** وفي اخره من جامع امراته في نهار
 رمضان وهو ناسي لصومه فذكر وانتزع من ساعته لو طلع عليه الفجر
 هو فخالها لانه فانتزع من ساعته لا يفد صومه ولا قضاء عليه ولو لم

وفي الوفاة وضع نية الذم فاختار نذر
 يعتكف اياما واراد به الايام دون الدنيا فيصدق
 لان اليوم حقيقة في سائر الايام فيكون
 الاضحاك في شهره واراو به الايام فاختار
 لا يصدق لان الشهر اسم لعدد وقد يشبه
 الايام والقبال

ينزع واتم الجماع بعد التذكر فسد صومه وعليه القضاء دون الكفارة
 وفي الرأهدي من قال في ابتداء السنة لله على ان اصوم هذه السنة
 او سنة كذا يلزم صوم احد عشر شهرا ولو قال في وسطه يلزم بقية
 السنة الا شهر رمضان ولو قال سنة يلزم اثني عشر شهرا او في النوازل
 من قال لله على صوم كل خمس فافطر حيث لزم القضاء او كفارة يمين
 ان اراد به يمينا وان افطر حيث آخر بعده فعليه القضاء دون الكفارة
 لان اليمين واحدة فتكفي الكفارة الاولى رجل نذر صوم رجب مضام
 قبله يجوز لان النذر سبب وذكر الوقت للتأجيل والتوسعة بخلاف ما
 اذا قال اذا جازى فانه تعليق فلا يكون سببا قبله انتهى **كتاب الحج**
 وهو في اللغة القصد وفي الشريعة عبارة عن قصد
 مخصوص الى مكان مخصوص بفعل مخصوص وانما اقر بيان ركن الحج
 عن الاركان الثلاثة الاول لكونها مفردا اذا القوم والصلوة بنية
 فضة والزكاة مالية محضه والحج مركب منها ولكونه في العمرة و
 لقلة المكلف به فكان في حكم النادر هو فرض على الفور عند أبي يوسف
 وعلى التراخي عند محمد والاول اصح الروايتين ويكون مرة في العمر
 على كل من مكلف صحيح بصير فلا يجب على الاعم عند أبي حنيفة ومنه
 مطلقا وقال لا يجب عليه ان وجد فأيده اقاد على زاد وراحلة وان
 امكنه المشي اعلم ان شرايط وجوب الحج خمس الاستطاعة اي القدرة
 المالية والحرية والعقل والبلوغ والوقت وهو شهر الحج غير عقيمة
 بحرور على انه صفة لراحلة العقبه بفتح العين وسكون القاف النوبة
 نقول عاقبت زيدا في الراحلة اذا ركبت انت مرحلة وركب هو مرحلة

فلا يجب لان اقر الى العام الثاني بعد الكثرة
 ان اقر كان اتقاد لواجب بعد شهر الى الوجوب حج
 في آخره يكون مؤديا لا فاضيا ويكون جميع
 مرة وقتا لاداء الحج كذا في الخزانة

اخرى اي اكثرى رجلان راحلة ما بعقبة اي بالنوبة لا يجب عليها الحج
 لانها اذا كانا تبعافيان لم يكونا قادرين على الراحلة في جميع السفر
 وقادر على نفقة ذهابه الى مكة ورجوعه منها الى اهل ركبنا لاشياء
 وقال مالك يجب الحج على من قدر على المشي بشرط ان يكون راحلة
 وزاد ذهابه وايابته فاملا عما لا بد منه لعياله الى وقت رجوعه الى بيته
 لان حقوق العباد مقدم على حق الله تعالى وعن ابى يوسف حرمان الفاضل
 عنه بقوت شرط قوله لعياله والى وقت كلاهما متعلقان بلبا بد وقوله
 بشرط امن الطريق متعلق بقوله هو فرض اعلم ان امن الطريق شرط
 لوجوب الحج وهو مروي عن ابى حنيفة رحمه الله لان الاستطاعة متفتية
 بدون الامن وقيل هو شرط لا دانه دون الوجوب لانه عليه السلام
 فتر الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غير وقاعدة الخلاف تظهر في وجوب
 الايضاء بالحج اذا مات قبل امن الطريق فعلى القول الاول لا يجب الايضاء
 وعلى القول الثاني يجب قال ابوالليث ان كان الغالب في الطريق
 السطاعة يجب والا فلا يجب وعليه الاعتماد قال ابوبكر الجصاص بعد
 ان الحج ساقط الآن لان البادية دار الحرب اقول وقد امن طريقه في
 زماننا بحجة جند السلطان وبذل ضرة الى العدو فان بذل ذلك
 اي الزاد والراحلة لم يجب عليه الحج يعني لو كان صحيح البدن ولا يملك
 الزاد والراحلة الا انه اعطاه غيره يعني بالحج الزاد والراحلة من لا
 يلحقه المنية كالوالدين والمولود او من لحقه المنية من الاجانب لا يثبت
 له الاستطاعة فلا يجب عليه الحج كذا في الخلاصة ولو حج فقير حال فقره
 وقع حجه فرضا ثم استطاع اليه سبيلا لم يجب عليه ثانيا ولو حج حلا

صباوة ثم بلغ مستطاعا لزمه ثانيا ولو جاوز الصبر الميقات بفراحم
 ثم احتلم بمكة واحرم فيها اجراه عن الحج ولا يشي عليه بجاوزته بفراحم
 ولو احرم قبل ان يحتلم ثم احتلم قبل الوقوف بعرفة وحج لا يجزيه عنه
 كذا في اخر ائمة والحرم وهو من يحرم تكاحها ابد بسبب رحم او ضاع
 او مصاهرة او الزوج شرط في المرأة ان تزويدها والاختلاف في شرط
 الحرم بانه شرط الوجوب ام شرط الاداء على حسب اختلافهم في امن
 الطريق هداية اذا كان بينها وبين مكة سفر اى مدة سفر ونفقة
 الحرم عليها لا ياتوسل به الى اداء الحج فصار كالراحلة والحرم بفتح
 الميم في المواضع الاربعة هنا قوله العبد صفة للحرم والذي اذا
 كان كل واحد منهما مأمونا قوله كالحرة المسلم في محل الرفع على انه خبر
 لقوله والحرم العبد ولاجرة لم يمت وجنون حرمين بغيرهما في صياحتها
 عن الفتنة وكذا الاجرة للفاسق المحرم لانه غير مأمون وقال الشافعي رحمه
 يجوز لها الحج الفرض بلا حرم اذا خرجت برفقة ومعها ما امينات
 لحصول الامن بالرافقة اياتها وللزوج منعها مع الحرم عن الحج النفل
 والمنذور لا يمنعها عن الحج الفرض الا ان لا يامن الطريق ووقته
 اي وقت الحج والاحرام ثلثة اشهر شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة
 وقال مالك رحمه الله بانه كاخويه قال الله تعالى الحج اشهر معلومات
 المراد به وقت الحج وثلثة ايام يكون اذا اكل ذوا الحجة ومثيرة الخلاف
 تظهر فيما اذا لم يصم المتمتع ثلثة ايام في الحج حتى دخل يوم النحر يجوز
 له ان يصوم ثلثة ايام الى اخر ذى الحجة عنده خلافا لما اعلم ان كون
 الحج بهذه الاشهر وقتا للحج ليس باعتبار ان كل افعال جائزة فيها

قال في الزيادة ان من الطريق وسلامة البدن
 ووجوب المحرم للمرأة شرط الاداء ولو الحج
 فلو مات قبل الحج لم يزمه الوضوء

وكذا ان يطهر في الخلاف فاما اذا نذر ان يصوم اشهر
 الحج فنفذه لم يزم ان يصوم تمام الثلثة عند ما يكفي
 عند ذى الحجة منع شوال وذو القعدة وذا الحجة
 اشتغال المرأة بعد عشر ذي الحجة بغير
 عنده لا عندنا

الا يرى ان الوقوف وطواف الزيارة وغيرهما غير جازية في شوال بل
 باعتبار ان بعض افعالها يقيد به فيها دون غيرها كما ان الافاقي اذا
 قدم مكة في شوال وطاف طواف القدوم وسعى بعده ينوب هذا السعي
 من السعي الواجب في الحج ولو فعل كذلك في رمضان لا ينوب عنه
 شرح مجمع ويكره تقديم الاحرام على شوال ولو احرم قبله صح وينقصد
 بالحج لكن يكره لانه لا يأتى من في التقديم عن وقوع المخطوطة بطول الزمان
 والاحرام شرط لاداء الحج ايضا اي كما من الطرفين وهو يستند الى الحلق
 والله كان الحج ثنتان الوقوف بعرفة وطواف الزيارة ولكن الوقوف
 اقوى من الطواف لانه يفسد الحج بالجماع قبل الوقوف ولا يفسد به
 قبل الطواف وفي اخره انه جعل الاحرام من اركانه ايضا واما واجباته
 فثنت الوقوف بمزدلفة والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار و
 الحلق او التقصير وطواف القدور لافاقي وآت دس ركعت
 الطواف لما ياتي في بيان كل واحد منها وفي اخره انه وغيره بالمعنى
 الواجبات وجعلها خمسة واما سنة فاربعة طواف القدوم والتمل
 فيه اي في الطواف وهو ان يهر الكنتفين في الطواف بالقدوم كالبارز
 يتبخر بين الصفاين وسنة الثالثة الهولة في السعي بين الميادين
 الاخضرين احدهما متصل بركن الجدار والاخر متصل بدار ابن عباس
 والرابعة المبيت بمنى في ايام منى اي في ايام الترمي والعمرة سنة مؤكدة
 عندنا وقال الشافعي رحمه الله في سنة لقوله عليه السلام العمرة في سنة
 كغير سنة الحج ولنا قوله عليه السلام الحج في سنة والعمرة تقطوع وركنهما الطواف
 وشروطها الاحرام ايضا وواجباتها ثنتان الحلق والسعي والتقصير

وقيل العمرة واجبة والصحيح في المتن لما روي
 جاء اعراب فقال رسول الله اخبروا ان العمرة
 واجبة منى فقالوا لا ولكن ان العمرة في مكة
 في الحفايق قيل انها فرض كفاية وقيل في النصاب
 من واجبة عندنا وهو الصحيح عندنا انتهى

ولما بين افعال الحج اجمالا شرع في بيان المواقيت وقال وميقات
 الاحرام للمدني ذوالخليفة وللعراقي ذات عرق ولشامي الجحفة و
 للبحريني القرن ولليمني يلملم ومن جاء غير من هذه المواضع المحس
 ما يجازي واحد منها اي واحد من هذه المواضع المحس ما في قوله ما يجازي
 مبتدأ وقوله لمن جاء خبره المقدم وليس الاحرام من وطنه افضل
 لمن كان خارج المواقيت ان وثق على نفسه باجتناب مخطوراته لان
 المشقة فيه اكثر والتعظيم اوفر بشرط ان يملك على نفسه قال النبي
 من اهل من المسجد الا قصر بعمره او حجة غفر له ما تقدم من ذنبه ولا
 يجوز لهؤلاء اي لاهل هذه المواقيت يعني الافاقي اذا قصدوا دخول مكة
 للحج او غيره اي للعمرة او للتجارة او لم يقصد شيئا تاخير الاحرام عنها
 اي عن تلك المواقيت قوله تاخير مرفوع على انه فاعل لا يجوز اي لا
 يجوز ان يتجاوز مر يد الحج او غيره عن هذه المواقيت بلا احرام تعظيما
 لبيت لانها اقيسة الحرم واحرم فناء مكة ومكة فناء المسجد الاحرام وهو
 فناء البيت واهل هذا المواضع ارايل المواقيت المذكورة ومن دونهم
 اي ومن كان داخل المواقيت قوله اهل مبتدأ وقوله ميقاتهم مبتدأ
 ثان خبره قوله الحل الذي بينهم اي بين اهل المواقيت وبين الحرم
 فيجوز احرامهم من اي موضع كان او من ذرية اهله لان ما بين الميقات
 والحرم مكان واحد هداية والمكي ميقات للحج والحرم للعمرة الحل لان
 موضع الاحرام غير موضع النكاح ومعظم نكاح الحج الوقوف في عرفة
 وهي في الحل فيكون احرامه من الحرم ليحقق نوع سفر واداء العمرة بالطواف
 وهو احرم فيكون احرامه من الحل **فصل** واذا اراد الاحرام قص

ويجوز ان يكون ما جازي مبتدأ المحذوف
 تقديره وميقات من جازي غير هذه
 المواضع ما يجازي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

مشاربه وقلم اطفاره وحلق عانته وهي شعر الركب وهو ما بين
السرّة والفرج لا تقع فيها تطيف البدن ثم يتوضأ وادخل
اي الاغتال افضل المراد بهذا الغسل تحصيل النظافة وازالة
الرايحة لا الطهارة حتى يؤمر به احايض والنفس وتحرمان وتؤديان
المناسك كلها في الطواف بالبيت ولبس ازار اورداي جديدين
ابيضين غير مخيطين ليسن العورة ويدفع الحجر والبئر وقال عليه
السلام خير ثيابكم البينين وهو اي الجديد افضل لانه انظف او
عسليين ويجوز الاكتفاء بالازار ستر العورة وتطيب وادهن
ان وجدها هذا قبل ان يحرم لما فعلته عايشة للنبي عليه السلام و
قال محمد رحمه لا يتطيب بما يبقى ريحه في الاحرام لانه كالمستعمل بعده
وصلى ركعتين وسئل الله التيسير وهو ان يقول اللهم اني اريد الحج
فيسره لي وتقبله مني ثم لبس ثوبا يابسك رافعا صوته عقيب
الركعتين والتلبية معروفة وهي ان يقول ليتك اللهم ليتك ليتك
لا شريك لك ليتك ان الحمد والثناء لك والملك لك لا شريك لك
وتاركها مسمى لانها منقولة باتفاق الرواية هداية وهي مرة شرطا
فلا ينقص عنه والزائدة سنة روى عن ابن عمر رضي الله عنه وقال
ليتك وسعديك واخر كلمة في يدك الى الخلق غفار الذنوب
ليتك ستار العيوب ليتك كشف الكروب ليتك فاذا انوى ولبي
فقد احرم لانني بالنية والذكر كانه الصلوة فدخل في الاحرام اعلم انه
لا يصير محرما بالنية بدون التلبية او سوق الهدم ولا بالتلبية بدون
النية وقال ابو يوسف والث فغى رجمها يصير محرما بالنية وحدها

اي تطيبك اسعاد بعد سعاد
في العبادات نقلها عن الجوهري
مستله

وفي الهداية ويصير رعا بذكر يقصد به التظيم سور التلبية من
التسبيح والتهليل والتحميد فارسية او عربية هذا هو المشهور
عن اصحابنا وبعد ذلك يتقى الحرم الرفث والفسوق لقوله تعالى
فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج هذا خبر صورة لكن انما معنى
اي لا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا الرفث الجماع او الكلام الفاحش
او ذكر الجماع بحضرة النفس والفسوق هو المعاصي قال النبي ومن حج
ولم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته امته واجدال وهو ان يجادل
رفيقه والمجادلة في حجة في كل حال وفي الحج اجمع كل من احرم في الصلوة
ويتقى صيد البر قال الله تعالى حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما
والدلالة والاثارة الفرق بينهما ان الدلالة يختص بالغيبه والا
بالجفزة ويباح له اللحم اكل صيد البحر قال الله تعالى احل لكم صيد
البحر وطعامه ويترك لبس المخيط كالسراويل والقميص والقباء ولا
يلبس العمامة والقلنسوة والخفين النامين فان لم يجد يغسلين
تقطع الخفين من اسفل الكعبين ويلبس لهذا قال تاتين المراد
بالكعب ههنا العظم الذريح وسط القدم عند مفصل الشراك لا
الكعب المذكور في الوضوء كذا في الهداية فان لم يجد ازارا شق
سراويله فارتز به وان لم يجد رداء شق قميصه فارتد به ولو العتي
على كتيفه قباء جاز ما لم يدخل به في كتيه لانه حامل لا لبس ويترك
تغطية الرأس والوجه هذان الرجال واما المرأة فتستر رأسها
ولا تغطي وجهها وقال الث فغى رجمها يجوز للمرأة تغطية الوجه الرأس
هداية ويترك الدهن والطيب لقوله عليه السلام الحاج الشعث

في اليوم يفتح الميبر الاضافة الى جنة
ولكنه في الميبر مستله

رة

الورس شئ اخر فان شئ سيجف
الغفران وهو محبوب في البيت

نوره
سنة هوشى اخر
بجلى و جود

فا وهو اصى البلى

التم انت سلام و فلك سلام
فما زلت سلام او فلك سلام
السلام اقمه و مع

التفعل بمعنى مغيرة الرأس و تارك الطيب و هما يزلياها و تترك طلق الشعر
او تفتقه لقوله تعالى ولا تخلقوا ردءكم الآية والقصر في معنى احلقت
وقصر الظفر وليس المصبوع بورس او زعفران او بعضه لانه يفوح ريحتها
الا ان يكون المصبوع بها مغسولا قول لا ينفض صفة للمغسول النفض
بالفاء والفاء المعجمة في العرف تناثر الصبغ وقيل هو نحو فان الطيب
قال محمد ان لا يتعدى اثر الصبغ الى غيره او يفوح ولا يغسل المحرم شعره
بخطم لانه يقتل الهموم ولا بد من وهو ورق النبق ولا يتورأى لا
يطلق النورة لتنف شعره ولا يحك راسه الا برفق لانه اذا قلع شعرا
يجب اخراؤه وعن ابن حنيفة رضي الله عنه لا بأس للمحرم ان يحك راسه وبدنه
ببطون الاصابع ان كان عليه اى راسه شعر وله اى يجوز للمحرم
ان يغتسل ويدخل الحمام ويتنقل بيتا وخيمة وحمل ويشد الحيطان
في وسطه سواء فيه نفقة نفسه ونفقة غيره وكثير المحرم القلبية بصوت
رفيع بعد الصلوات الخمس وكما علمنا في اى مكانا عاليا او هبوطا
اولى ركبا ثانيا جمع راكب وبلا سحر معطوف على ظرف الزمان وهو بعد
فاذا دخل مكة ليلا او نهارا طاف للقدم سبعة اشواط وهذه الطواف
سنة كما هو يستحق طواف النجدة ايضا فكل سعى من الحج الى الحج شوط واحد
ويستحب ان يدخل المسجد الحرام من باب بئر شيبه اقتداء بدخوله عليه
السلام منه ويقول عند دخوله بسم الله وعلى ملكة رسول الله اللهم
حرم لحمي وحبدى على النار الحمد لله الذي بلغنى بيت احرام فاذا عاين
البيت يقول الله اكبر الله اكبر زد بيتك هذه تشريفا ومهابة وتعظيما
ويطوف وراء الحطيم وفي المنحة ليس كل حطيم في البيت بل مقدار ستة

او موضع من اطراف الميزاب
اذرع

اذرع من البيت لقوله عليه السلام ستة اذرع الحجر من البيت وما
زاد ليس من ايرل في الاشواط الثلاثة الاول منها اى من تلك الاشواط
السبعة ثم يمشى على سكينه وكلماته الحجر يقبله ويمسح بيده وان
لم يقدر الاستلام من الزحام يجاذى به ويشير بيده اليه لان هذه
الاشواط ركعات الصلوة وكما يفتح الركعة بالتكبير يستنشق الشوط
باستلام الحجر الاسود وفي شرح الاختيار يستحب ان يستلم الركن
اليمنى ايضا لكن لا يقبله وعن محمد انه سنة فيقبله وكان عليه
السلام يستلم الحجر والركن اليمنى لا غير ثم يصلي ركعتين عند مقام ابيهم
وهذين الركعتين واجب ايضا ثم يخرج الى الصفا من باب بئر حزم
فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويرفع يديه ويهلل ويصلي على النبي
عليه السلام ويدعو لاجته ثم يخط منه على يمينه ثم يسعي بين الصفا
والمروة سبعة اشواط وهو واجب عندنا حتى لو تركه يعيده مادام في
مكة واذا رجع يريق دما لذلك ويقوم الدم مقامه وقال الشافعي ترك
ركن بئرول بين الميادين الا حفرين والذولة سنة كما مر ثم
يمسح الى المروة فيفعل فيها ما يفعل فيها كما فعل في الصفا فالشئ
في الصفا الى المروة شوط والعود منها الى الصفا شوط آخر في الاصح
ويختم السعي بالمروة ثم يقيم بمكة حراما اى حرما لان المحرم بالحج لا
يتحلل قبل الاتيان بانفاله ويطوف بالبيت متى شاء لانه عبادة
وهو افضل في الصلوة تطوعا بلامر ولا سعي في مدة اقامته لان
التفعل بالسعي غير مشروع ويختم كل طواف بركتين الطواف اسم
سبعة اشواط لقوله عليه السلام فليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين

الحج من كسر الحاء الحطيم بالفتح
الحج اذ من سبيل الطائف في كل شوط

وفي الركعة ال الصفا مائة فافان يستون
زارعا والسعي مائة واثنى عشر زارعا ومن
الصفا الى المروة سبعمائة وستة

وانما قلنا في الاصح لاق من زوايا الطحار
السعي بين الصفا الى المروة ثم منها الى
الصفا شوط واحد فيكون اربعة شواطير

سوط

ثم يخرج غداة الزوية أي يخرج بعد ما صلى الفجر يوم الزوية بمكة
 إلى منى بينها وبين مكة فرسخ فينزل بقرب مسجد الخيف منها فيقيم
 بها أي بمنى حتى يصلي الفجر يوم عرفة ثم يتوجه إلى عرفات لانه
 فعل هكذا ولو بات بمكة ليلة عرفة وصلى فيها الفجر ثم راح إلى عرفات
 وقرمينا آخره لانه لا يتعلق بمنى في هذا اليوم اقامة نسك ولكنه يسأ
 بتركه الاقتران بالنبى عليه السلام فينزل بعرفات حيث شاء هداية فاذا
 زالت الشمس صلى الامام الاكبر او امير الحاج بالناس الظهر والعصر
 وجمعهما في وقت الظهر باذان واحد واقامتين ولا يتطوع قبل
 الصلوتين تحصيل المقصود والوقوف ولهذا قدم العصر على وقته ولا يجمع
 المنفرد بينهما اي صلى كل واحد منهما في وقتهما عنده وقال لا يجمعها
 المنفرد ايضا والامام الاكبر اي السلطان او نائبه شرط فيهما في الصلوتين
 والجمع بينهما فاعلم ان ههنا اختلافات فخذ في حيفه وزفر شرط صحة
 جمعها ثلثة الاحرام والجمع العظيم والامام الاكبر وعندهما الاحرام لا يغير
 وعند الشافعي كونهم سافرين لا يغير الا ان زفر شرط هذه الثلثة في
 تقديم العصر لانه الظهر حتى اذا صلى الظهر وهو غير حرم ثم احرم وادرك
 العصر مع الامام وصلى معه في وقت الظهر جاز عنده لا عندنا كما في
 الحقايق في باب زفر ثم يقف الامام بعرفة راكباً او راجلاً وراكباً
 افضل بقرب جبل اي القحرات السود والكبار بوسط عرفات ويسمى
 ذلك بجبل الرحمة والموقف الاعظم وعرفة كلها موقف الا بطن
 عرفة لان البئر عليه السلام رأى فيها الشيطان فامر ان لا يقف هناك
 ويدعو في الوقوف بما شاء وان ورد الآثار ببعض الدعوات هداية اعلم

وانما يسمى بمنى لان جبل منى لا يرى
 لما وادعاه لما وادعاه لما وادعاه لما
 اجتهد فسمى ذلك الموضع منى
 قال في الزيادة يصلي الفجر يوم عرفة بفلس
 هكذا فعل جليل بابا في يوم عرفة
 السلام وهو المنقول في سنة

في سنة ١١١١ هـ
 في سنة ١١١١ هـ

ويبقى للامام ان يقف مستقبل القبلة لانه
 عليه السلام وقف كذلك وقال في
 الوقوف ما استقبال القبلة وشيئاً للناس
 يقف بقرب الامام وان يقف وراء الامام
 يكون مستقبل القبلة في بيان الاختلاف
 هداية

ان اجابة الدعوة فيها ثابته بالآثار فيسبغ ان يجتهد فيه بالدعاء
 ويدعو بكل دعاء حفظه وان لم يقدر على حفظ بقراءة المكتوب وليتق
 في اثناء الدعاء ساعة فساعة والادعية المأثورة فيه وفي سائر
 مواطن الحج مسطور في شرح المختار فليطلب ثم ووقت الوقوف
 من زوال شمس يوم عرفة الى طلوع الفجر الثاني من الغد لما يأتي
 فاذا غربت الشمس فاص الامام والناس اي رجع الى المزدلفة
 ووقف اي نزل بقرب جبل قزح ومزدلفة كلها موقف الا
 وادى بطن حشيش بكسر التين وتشديد ما موضع عن سيار ومزدلفة
 لانه عليه السلام نهى عن الوقوف فيه ويصلي الامام بالناس المغرب
 والعشاء باذان واقامة واحدة وقال زفر باذان واقامتين اعتباراً
 بالجمع بعرفة واختاره الطحاوي ولنا رواية جابر انه عم جمع بينهما باذان
 واقامة واحدة ولا يتطوع بينهما لانه يحل بالجمع حتى لو تطوع او
 تشغل بشيئ اعادة الاقامة لوقوع الفصل هداية ولم يشترط الوضوء
 رحمه الجماعة في هذا الجمع كما شرطها في عرفة وهذا قال المصنف وجمع
 المنفرد ومن صلى المغرب في الطريق اعادة اي لم يجز ما صلاه في
 الطريق بل يلزم اعادة ما لم يطلع الفجر عندهما وقال ابو يوسف رحمه
 يجوز وقد اساء ونعز بعدد الجواز انه يجب عليه الاعادة في وقت العشاء
 اما اذا خرج وقته يعود ما اذاه الى الجواز ويسبب بها بمزدلفة ويصلي
 بهم الفجر يوم النحر بفلس بفتح اللام والعين طامة اخو الليل ثم يقف
 بالمسعر احرام يعز جبل قزح وهو موضع الوقوف بمزدلفة والوقوف
 فيه بعد طلوع الفجر الى ان يسفر وهذا الوقوف واجب ويجب الدم

غير منصرف للعلية والعدل الفاضل
 والفرج جميل الذي عليه الميعة وقيل
 انه كان كائناً آدم الذير عليه السلام
 سله

ومن صلى العشاء بمزدلفة قبل المغرب فاذا
 صلى المغرب بعد العشاء وان لم يبعد
 العشاء عن الفجر الصبح والعشاء
 الى الجواز نظيره مصلح
 الغاية سله

في سنة ١١١١ هـ
 في سنة ١١١١ هـ

بتركه بغير عذر كالمرض والضعف وعند الشفخ ركن ولو لم يلحق
 بمزدلفة بعد طلوع الفجر في غير ان يلبث بها جازعته ولا شيء عليه
 لان النية في الوقوف ليست بشرط كما في عرفته لما يأتي شرح المجمع
 ويدعو لانه عليه السلام دعى في هذا الموضع واستجيب له دعاؤه لانه
 حتى اليه ما والمظالم هداية فاذا اسفر جذا فاض الى منى فرمى
 اولاً بحجر العقبة بين بطن الوادي بسبع حصيات متعلق برب
 مثل حصيات اخذت بالثاء والذال المعجمين وهو رمي الحصاة بالصابع
 وكيفية الرمي ان يضع الحصى على ظهر ابراهمه اليمن ويسحق عليها
 بالمسحاة ويبعد ما عنه مقدار خمسة اذرع ولو طرحتها جاز لان رمي
 الى قدميه ولو وضعها لم يجز ولو رميها ووقعت بعيدة من موضع
 الحجرة لا يجزيه لانه لم يكن قرباً الا في مكان مخصوص ولو وقعت قريبة
 يجوز ويكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها بعد الرمي ويقطع التلبية
 مع اول حصاة وعند مالك يقطعها اذا رجع من غزوات ولو رمى السبع
 جملة اي مرة واحدة لا يجزي عن السبع لان المنصوص تقريظ فعل
 الرمي فهي اي رمى السبع جملة واحدة اي يكفي عن رمي واحدة فقط
 ويجوز الرمي بحبس الارض في الحجر والمد والطينة اليابسة وكونها
 وقال الشافعي رجه لا يجوز الا بالحجر لا يجوز بالذهب والفضة ولا
 بالجوهرة لان الرمي بها تشاؤ لا رمي بالامانة والاذى ثم يريح ان شاء
 قوله ان شاء تنبيه على ان الدم على المعز ليس بواجب اولاً صنيعة على
 الحاج لانه ما فرغ من حلق بربع راسه وهو افضل او يقصر قوله وهو
 راجع الى الحلق الذر في ضمن حلق كما في اعدوا هو اقرب الى حلق

اخذف بالحاء الباء الرمي من الاصابع
 واخذف بالقصا او بالسيف بالحاء
 المملة الضرب والاعلام به

الحل او البعض افضل من التقصير لان التقصير لبعض التقصير لاغتسل
 بالوضوء في كمال النظافة ويكتفي في الحلق بربع الراس اعتباراً بالبع
 وحلق الكل اولى ومن لم يكن على راسه شعر كالاقرع يجب امرار
 الموسى عليه ولو كان على راسه فروج لا يمكن امره عليه حل بلا حلق
 وبعد ذلك يحل له كل شيء الا النساء اي لا يحل له وطؤها ودواها
 ثم يطوف طواف الزيادة وهو ركن في الحج ايضا لقوله تعالى و
 ليطوفوا بالبيت العتيق ويسمى ذلك ايضا بطواف الافاضة وطواف
 يوم النحر ووقته اي وقت طواف الزيادة ايام النحر وهي ثلثة ايام
 كما مر فان اخر عنه كره ولزم دم وفضلها من هذه الايام الثلثة
 للطواف اولها اول ايام النحر وبعد ذلك الطواف يحل له النساء
 بالحلق السابق لا بطواف الزيارة لان المحلل هو الحلق لكن عمل الحلق
 في الناء كان متأخراً عنه الى طواف الزيارة لئلا يتخلل اغلظها
 بين نكاح فاذا طاف عمل محله لا يرى انه لو لم يحلق حتى طاف
 لم يحل شيء حتى يحلق ثم بعد طواف الزيارة يعود الى منى ويرمي
 الجمار الثلاث بعد الزوال في اليوم الثاني والثالث والرابع وهو اخر ايام
 التشريق فيبدأ اولاً بالحجرة التي على مسجد خيف فيرمي سبع حصيات
 بكبر بكل مرة منها ثم يرمي بالحجرة الوسطى كذلك ويقف عندهما يدعو
 نفسه ولجميع المسلمين ثم بالحجرة العقبية لكن لا يقف عندها بعد
 الرمي والرامي بهذا الترتيب افضل حتى لو بداء بالوسطى او بالعقبية
 جاز عندنا ومن لم يكث بمنى بعد الرمي الثالث سقط عنه رمي اليوم
 الرابع لانه مخير فيه لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر

في سنة الحج نظير كالطواف الرجعي فعمله
 ان تقصا عدة انتهى

والحاصل ان يقف بعد رمي بعده رمي
 بعد رمي اثناء الناء كذا واليه يعود
 الرمي الثالث لانه لا رمي بعده وان
 عبادة الجمار قد انتهى

فلا ثم عليه لكن الافضل ان يرمى فيه موافقة للنبي فاذا تم افعال
الحج اراد الرجوع الى بلده طاف طواف القدرة وهو طواف الوداع
وهذا الطواف واجب وهو سبعة اشواط ايضا بلارمل ولا سعي ومن
وقف بعرفة لحظة او قربها ما بين زوال يوم عرفة وبين فجر يوم
النحر اجزاءه اعلم ان الوقوف بعرفة وقت معين وهو طرفة
المعص فمن ادرك الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم
الي طلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج وخلص عن البطلان قال
عليه السلام الحج عرفة فمن وقف بها ليلا او نهارا فقد تم حجه ولو
كان الوقوف او المرور بها حال كون الحاج نائما او نعلما عليه او جالسا
بها بان هذا الموضع عرفة سواء كان المرور عن قصد او لا فان قلت
كيف جاز الوقوف بلا نية ولم يجز الطواف حتى لو طاف البيت باربا
من العدو لا يجزيه مع انما كان بل حج قلت لان الطواف عبادة مقصودة
ولهذا يتنقل به فلا بد من اشتراط النية وان كان غير محتاج الى تعيينه
حزق المحرم اذا طاف يوم النحر ونوى به التذير يجزيه عن طواف الزيارة
لا عما وجب عليه بالنذر واما الوقوف فليس بعبادة مقصودة
ولهذا لا يتنقل به فاشترط النية في اصل العبادة والمرأة في افعال
الحج كالرجل لان تكليف الشريعة عام لجميع المكلفين بالم برود دليل
الخصوص الا في كشف الرأس ولبس الخيط اي يجوز لهن لبس
الخيط لانه استراهن ورفع الصوت بالتلبية لان رؤسهن ورفعهن
صوتهن عورة يجب كتمها وبها للحاج سنة فلا يترك الفرض بها
والرمل والهولة في السعي بين الميادين والطواف لانهما لا يظهرا

وانما قيل بانما حال كونه معاته
وقد وقع في مكان كونه ثمانية
بعض وجه

الجلادة والمروة ليست في اهل القتال والحلق لان شعرهن زنين
لهن كاللمحة للرجل فان حلق الشعر مثله لهن ولكن يقصرن
لانه عليه السلام امرهن بالنقصير فانها اي المروة تخالف في مخالفة
الرجل في هذه الافعال الستة **فصل** اعلم ان الحاج ثلثة
اصناف قارن ومتمتع ومفرد وسعر كل واحد منها اما القرآن
فهو ان يجمع المحرم بين العمرة والحج في احرامه وذلك القرآن افضل من
التمتع والافراد لقوله عليه السلام يا آل محمد اهلوا بحجة وعمر معا
لكونه ادوم احراما وسرا الى القباذة وفيه جمع التمكن وقال ذلك
التمتع افضل منهما وقال الشافعي رحمه الا اذا فضل منهما دليل
كل مذكور في الهداية وصفت اي صفة القرآن ان يهل اي يرفع
صوته بان يقول لبيك بالعمرة والحج معا من الميقات ويقول
بعد الصلوة عند الاحرام اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسترهما لي و
تقبلهما مني ولونوا بهما بقلبي ولم يذكرهما بلسانه اجزاءه لكن الذكر
افضل فاذا دخل مكة بدءا او لا بافعال العمرة ثم بالحج بان يطوف
بالبيت سبعة اشواط يرمي في الثالث الاول ويسعى بعد ما بين الصفا
والمروة فاذا لم يدخل القارن مكة وتوجه الى العرفات بطل قرانه لانه
ترك تقديم افعال العمرة ولكن لا يصير رافضا بالحج والتوجه حتى تقف
في هذا الاصح ثم يشرع بافعال الحج فيطوف للقدم ويسعى كما يتينا
ويقدم افعال العمرة لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج لان كلمة الى
لما انتهى فوق العمرة مبدء فاذا رمى الجمره يوم النحر اراق دما
اي ذبح شاة لدم القرآن لقوله تعالى فما استيسر من الهدى ان قدر

اراد يركو محرا

اريداء بطواف العمرة

نية الوقوف بعرفة
فان افقه
عليها

الرأس

أمر آخر ملك الأيام

والأى وان لم يقدر القارن الدم صام ثلثة أيام وهي يوم الروية
ويوم قبه وأخرها يوم عرفة هذا فيه لأفضلية صوم تلك الأيام
ولو فات عن القارن صيام تلك الأيام حتى اتى يوم النحر وجب الدم لا
صوم أيام التشريق ولا صوم ثلثة أيام بعد ما خلاها لما لا تسبعة
إذا رجع أى إذا فرغ أعمال الحج صام سبعة أيام غير ثلثة أيام بعد ما خلاها
لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك
عشرة كاملة وأما التمتع فهو أفضل من الأفراد وصفته أى صفة مطلق
التمتع أن يهل بالعمرة بأجرها من الميقات فإذا دخل مكة أدى العمرة
أى يطوف لها ويسعى ويجلج أو يقصر ويقطع التلبية بأول الطواف وإنما
لم يس طواف القدوم فى العمرة لأن المعتمر متمكن من أداءها حين وصل
إلى البيت وأما الحاج فيجوز تمكن من أداء طواف الزيارة لعدم وقته فيستن
له طواف القدوم إلى أن يحجى وقته شرح المجمع وحل منها أى من العمرة
بالخلق ثم يحرم بالبحر يوم الزوية من الحرم وإنما قال من أحرم ولم يقل
من المسجد كما قال القدوري ليلا يتوهم أنه مخصوص بالمسجد ويفعل ما
يفعله المفرد بالبحر وعليه دم التمتع وهو دم شكر أو بدله كالقارن
أى أن لم يجد ما صام ثلثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله لما
ملونا **فصل** في الجلابة إذا طيب المحرم البالغ لانت القبر غير
في طيب عصبوا كاملا كالرأس والساق والفخذ لأن تحامل الجنابة
بتكميل العصبو لزمه دم أى شاة وان كان ما طيبه أقل منه لزمه صدقة
والصدقة المطلقة فى الأحكام نصف صاع فربما أتت الإجماع بالهدوء والقلة
لما يحجى وان خضب رأسه بجنابة ما يع لزمه دم لأن الجناء طيب

وإنما فسر الرجوع بالفرار لأنه ذكر
السبب وأراد السبب أو الفرار
سبب الرجوع فاعلم
فألا تدرى في التمتع يمكن القارن
في معناه لأن كلا منهما أو التمكن
في سفر واحد على القارن أنه مسافر

وان لبده أى الرأس التلبيد أن يجعل المحرم في رأسه شيئا كالصمغ
المنقوع والحناء ليتلبد شعره ببقيا عليه ليلا يشعث فى الأحكام لزمه
دمان دم للطيب ودم للتغطية وان أدته من برئت أو لبس خيطا يوما
أراد بالمخيط ما يلبس عادة سواء خيطه أو لم يخيطه كالمطر أو غطى رأسه يوما
تماما وان كان أقل منه يلزمه صدقة عندنا أو خلق ربع رأسه أو ربع
لحيته وقال مالك لا يلزمه إلا جلج الكحل وقال الشافعي يلزمه جلج
شعرة ثلث شاة وفي شعرين ثلث شاة وفي قول منه فى الأول وفى
الثانى مدان وفى ثلث شعرات شاة أو كل رقبته أو إحدى بطنيه وكذا
فى خلق الأبطين لزمه دم جواب لقوله وان أدته وان كان تخلق
أقل من الكحل أى فى كل ما ذكرنا لزمه صدقة لقصور الجنابة وان نقص
من شارب شيئا فعليه حكومة عدل أى ينظر أن هذا المأخوذ كم يكون
من ربع اللحية فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان مثل ربع
الربع يلزمه قيمة ربع شاة وان خلق موضع المحاجم جمع محجم بكسر
الميم قارورة الحجام فعليه دم عندنا بى حنيفة وقال عليه صدقة أو نقص
فى جلج واحد كل أطفارة فريديه أو رجليه أو ربعها لزمه دم أراد
بربعها كل أطافريد واحد أو رجل واحدة لأن كلا منهما ربع مجموع
اليدين والرجلين والربع يقوم مقام الكحل ولو قلم أطفار ثلثة أصابع
من يده الواحدة لزمه صاع ونصف صاع لأن لكل أصبع نصف صاع
وقال زفر يلزمه دم وان نقص الكحل فى أربعة محال لزمه أربعة دماء
لاختلاف المجلس فصار كاللبس المتفرق والطيب المنفرد وعند محمد دم
واحدة وان نقص أقل من خمسة أى أربعة أطافير فجمعة أو نقص

دبنة بورلى

قام الحق

وإنما قيدنا فريديه الواحدة لأنه لو كان فريديه
لا يجب الدم اتفاقا لأن الواحدة لا تقطع
يجعل عند اقتراح الرقعة
مسألة

خمسة متفرقة يديه او رجليه لزمه لكل ظفر صدقة اي لكل ظفر نصف
 صاع من بر وان كانت جلتهما ستة عشر ظفر او ازيد بلغت قيمته
 الطعام وما ينقص منه ماشاء وقال محمد عليه دم في هذين المسئلتين
 ولو اصاب اذى في كفه فنقص الظفر لزمه اي كفارة شأ ولا شيء باخذ
 ظفر منك لعدم التوقف ان تطيب او لبس وحلق بعذر يخير بين
 دم اي ذبح شاة او ثلثة اصوع من بر يطعم بها ستة مساكين او صوم
 ثلثة ايام متواليات لقوله تعالى ففدية من صيام او صدقة او نسك وكلمة
 او للتخفيف والآية نزلت في المعذور والنكح يتحقق بالحرم بالاتفاق
 فان قبل امرأة او لمس شهوة لزمه دم فان نظر الى فرجها شهوة فانه
 لا شيء عليه وان جامع في احد السبلين قبل الوقوف بعرفة فسد
 حجه ولو ناسيا احرامه وعليه شاة ويتمه اي يجب عليه ان يتم انفا
 الحج كمن لم يفد حجه ويقضيه في السنة الآتية لما روي انه عليه السلام
 سئل عن واقع امرأة محرمة بالحج فقال عليه السلام انها يرتفعان
 وتاو بمضيان في جهما وعليهما الحج من عام قابل فلا يفارقا الجاه
 بالجماع اثرته في القضاء من عام قابل لانه عليه السلام لم يذكر المفارقة
 لما سئل عنها وقال مالك رحمه يفرقان في وقت مفارقة تمام مصرهما
 وقال زفر رحمه يفرقان اذا احراما وقال الشافعي رحمه يفرقان اذا انتهيا
 الى المكان الذي جامعها فيه وان جامع بعد الوقوف قبل الصلوة لم
 يفد حجه وعليه بذبة وقال المشافعي يفد حجه ايضا فيما جامع قبل
 الرمي لا بعده اقامة لاكثر افعال الحج مقام الكل ولنا قوله عليه السلام
 من وقف بعرفة فقد تم حجه وانما تجتنب البذبة لانه لما لم يجب القضاء شرعت

لجبر نقصان جنابة غليظة كفارة غليظة وهو وجوب بذبة بخلاف
 ما قيل الوقوف فان الجابر منه هو القضاء وانما وجب الشاة فيه
 لرفضه الاحرام قبل اوانه وان جامع بعد الحلق فعليه شاة لبقاء
 الاحرام في حق النساء دون لبس الخيط وما اشبهه فحقت فاكنتي
 بالشاء وجامع الناسي والعامة سواء في الافاد لان حالة الاحرام
 مذكرة كحالات الصلوة فلا يعذر بالنسيان وقال الشافعي رحمه
 جماع الناسي غير مفسد ومن طاف للصدقة او للصدقة رجا فاعليه
 صدقة فان طواف القدر واجب طواف القدر سنة لكن صار
 واجبا بالشرع وادخله النقص بترك الطهارة فيجبر بالصدقة وان
 طاف لها جنبا فعليه شاة لان النقصان فاحش فغلظ في جابر
 ومن طاف للزيارة فحجه ثانيا فعليه شاة لانه دخل النقص في الركن
 فيجبر بالدم وان طاف جنبا فعليه بذبة لان الجنابة اغلظ من الحدث
 فيجب التفاوت ومن ترك من طواف الزيارة ثلثة اشواط فما
 دونها فعليه شاة لانه قليل بالنسبة الى الباقي وان ترك اربعة
 اشواط فهو محرم اي بقي محرما ابد في حق التمتع حتى يطوفها لان
 المتردد اكثر فصار كان لم يطف اصدلا ومن ترك من طواف القدر
 ثلثة اشواط فعليه صدقة وان ترك اربعة اشواط منه او ترك كله
 فعليه دم وما دام بمكة يؤمر بالاعادة اقامة للواجب في وقته ومن ترك
 التسعي بين الصفا والمروة او افاض من عرفه قبل الامام اراد به
 قبل العزوب او ترك الوقوف بمذلفة او ترك رمي كل الجمار في
 في الايام كلها بان فات ايامها بغروب الشمس من آخر ايام الحرة او ترك

رعى وظيفه يوم أو ترك أكثر ما بان ترك رعى الجزئين أيهما كانت
لزمه دم في هذه الواجبات الست كلها وتركها ينجم بالدم والكف
بدم واحد في ترك الجارات الثلاث في الأيام كلها لأن الجنس متحد
وكذا لو ترك رعى يوم واحد لأنه نكاح تام ثم إن ترك أنما يتحقق
بغروب الشمس من آخر أيام الرعي لأنه لم يعرف قربة إلا فيها وما دامت
الأيام باقية والاعادة ممكنة يرميها على الترتيب ولو فاتت بحجب
الدم عند أبي حنيفة رضي الله عنه خلافا لما هدايه وإن كان المتردد
أقل بان يترك إحدى الجارات الثلاث من يوم واحد لزمه صدقة لأنه
ترك بعض النكاح المقام وإن ترك منها حصاة أو ما فوقها يلزم عليه
لكل حصاة نصف صاع من بتر إلا أن يبلغ وما ينقص منه ماشاء
هداياه ومن أخر الحلق أو طواف الزيارة عن وقته أي عن أيام النحر لزمه
دم عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال لا شيء عليه في الوجهين وكذا الخلاف
في تأخير الرمي وتقديم نكاح على نسك فالخلق قبل الرمي ويحذر
القارن قبل الرمي والخلق قبل الذبح وفيه احتياق بحجب عليه القدية
في الوجوه كلها وكذا حكم الخلق في وقته خارج الحرم أي لو طلق في
الحل حج أو حجة لزمه دم عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال أبو
يوسف رحمه الله لا شيء عليه لأن الخلق غير مختص بالحرم لأن البئر عليه
السلام وأصحابه رضي الله عنهم وأجمعين وطلقوا في غير الحرم ولها ما
الحلق لما جعل تحللا صار كالسلام في آخر الصلوة مضار شكافا
به وبعض الحديثية من فعلهم طقوا فيه والحاصل أن الخلق يتوقت
بالزمان وهو أيام النحر والمكان وهو الحرم عند أبي حنيفة وكذا إن شاء

عن أبي حنيفة رضي الله عنه

فبين خلاف أبي يوسف في المعتد لأن الحاج
ومبيل هو بالانقضاء في وجوب الدم لأن
السنة حوت في الحج بالخلق بنى وهو
في الحرم

الحرم ولا يتوقت بهما عند أبي يوسف ويتوقت بالمكان دون الزمان
عند محمد وبالعكس عند زفر رحمه الله وهذا الخلاف في التوقيت في حق
التصمين بالدم وأعلم أن التقصير والحلق غير موقت بالزمان في
العمره بالاجماع لأن أصل العمره لا يتوقت به كذا في الهداية **فصل**
في الجناية على الصيد محرم قتل صيد أو هو الممنوع المتوحش في أصل الخلقة
وهو لوغان برى وذلك ما يكون توالده ومشواه في البر والبحر
وذلك ما يكون توالده ومشواه في الماء فالبحر في طلال للمحرم الحلال
والبر في حرام على المحرم فاحتمل أن الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه
متاعا لكم وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرّما أو قتل سباعا غير
صائغ أي حامل فاصيد يهلك إنسان سواء قتلته عمدا أو سهوا
لأن وجوب الضمان يعتمد بالانقضاء مطلقا أو عودا أي سواء قتل
مرة بعد أخرى وعن ابن عباس رضي الله عنهما لا يجب الجزاء على العايد أو بدو
أي قتل مرة واحدة وإنما استويا لأن الجناية لا تختلف بالعود
البدائية بل العايد أشد جناية أو دل عليه على الصيد من قتل الموصول
الموصول مع صلته مفعول دل فعلية أي على المحرم القاتل والمحرم
الدال قيمة أي قيمة الصيد بقول عدلين في المكان الذي قتل فيه
لأن القيمة يختلف باختلاف الأماكن إن كان يباع فيه الصيد والآن
ففي قريب يباع فيه أعلم أن الشرط الموجب للجزاء أن لا يكون المدلول
عالمًا لمكان الصيد وأن يصدق في الدلالة سواء كان المدلول حرّما أو
حلالا وقال الشافعي رحمه الله لا شيء على الدال بل على القاتل قوله أو دل
معطوف على قوله قتل ويجوز فيها في قيمة الصيد ما كولا أو غيره ما كولا

عن أبي حنيفة رضي الله عنه

بين الهدى والطعام والقيام بعزائش والقائل الدال اشترى
 بقيته يد يا فذبحه ان بلغت يد يا وان شئت اشترى بها طعاما و
 يتصدق على كل مكبر نصف صاع من بر او صاعا من شعير او تمر او
 كونهما وان شاء صام من كل نصف صاع من بر او ما كذا في الهدية
 وقال محمد والشافعي رحمهما الله يجب في الصيد النظر نظرا لا يظفر
 الظفر شاه وفي الاربع عناق وفي النعاق بنية وفي البربع جفرة و
 الحمار الوحشي بقرة وفيما لا ينظر له كالحمام والعصفور وكونهما تجب القيمة
 لقوله تعالى في آووه مثل ما قتل من النعم ولو غيب الصيد بان جرحه او
 نتف شعره او قطع عضو منه ضمن نقصانه هذا اذا برء وبقي
 اثره وان مات بعد جرحه يضمن كله وان لم يبق له اثر بعد البرء لا شيء
 عليه ولو زال امتناعه بان شتف ريش الطائر او قطع جناحه او قوائم الصيد
 ضمن كل القيمة لانه قوت عنه الامن بتفويت الآلة الامتناع ولو كسر
 بيض صيد ضمنه مثلا لو كسر بيض نعامه ضمن قيمة البيض لا قيمة
 النعاقه هذا اذا كان البيض صحيحا وان كانت بذرة فلا شيء عليه
 لانه لم يخلق اصل صيد وضمن فرقة الميت ان خرج منه اى من
 البيض لان كسره قبل اوانه سبب موت الفرخ فيجب ضمانه ولما فرغ
 من بيان ما لازم فيه اجزاء شتم فيما لا يلزم بقتله شيء وقال لا شيء
 في قتل الغراب المؤذى اراد به ما ياكل الحنيفة فلا يقتل غراب الرزق
 والعقور ولا في قتل اعداء وحية والعقرب والفارة اهلية كانت
 او وحشية والكلب العقور لقوله عليه السلام خمس فواسق يقتلن
 المحرم في الحرم وهن الجذاء وحية والعقرب والفارة والكلب

هذه
 جملون

العقور

العقور وهو الذي يعقر من يمر عليه اى يعض عصبه فظهر انه غير
 الذئب ولهذا اخرج المصنف ذكره بعد روى رواية ابن عمر رضي الله
 عنهما ومنه ما ذكره القدرى الذئب دون الكلب وعن ابي حنيفة
 الكلب العقور وغير العقور والمستأنس المستوحش منها سواء فان
 قلت كيف نفس عموم قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم بهذا الجرح
 قلت محقق بالنقل القطعي وهو قوله تعالى اصل لكم صيد البحر فبعد ذلك
 يجوز تخصيصه بالقياس لا بالجرح الواحد شرح المجمع ولا في قتل الذئب
 لانه في معنى الكلب العقور في الايداء والنمل اراد به ما يؤذى الناس
 سوداء او صفراء وما لا يؤذى لا يقتل ولو قتلهما فلا يؤجب الجرح اياه
 والبراعيت والبقاد والبق والذباب مؤذية كانت او غير بالانها
 ليست بصيود ولا متولدة من البدن اياه ومن قتل فله او جرادة
 تصدق بكف في طعام او تمر لان القملة متولدة من قفص البدن وان
 جرادة صيد البقرة هذا اذا قتل منها اثنين او ثلثا واما اذا قتل كثيرا
 منها اطعم نصف صاع من بر روى ان اهل حمص قتل جرادة حرمها
 فجعلوا يتصدقون لكل جرادة درهم فقال عمر رضي الله عنه ارادوا بها كثر
 يا اهل حمص فان تمرة جرم من جرادة وجبت الجزاء باكل صيد مضطرا
 اى ان اضطر المحرم الى اكل لحم الصيد فقتله فعليه الجزاء لان الاذن
 مفيد بالكفارة بالبرق هو قوله تعالى او يذرى من راءه فضية حرم
 صيام او صدقة او نسك وجه التمسك ان المحلق في محضورات الاحرام
 وقد اذن له الشرع حالة الاذى مفيد بالكفارة وكذا اقل الصيد
 اذن له الشرع حالة الضرورة مفيد بالكفارة ويحل للمحرم ذبح غير

القيت كالابل والبق والغنم والدجاجة والبطه الا على الاثر ليست
 من الصيد واعلم ان ذبيحة المحرم من الصيد ميتة كذبيحة المجوسي لا
 يحل له ولا غيره ان يأكل منه وكذا ما ذبحه الحلال في الحرم حتى لا يضطر المحرم
 الى اكل صيد يأكل الميتة ولا يقتل الصيد وقال ابو يوسف رحمه الله يقتله
 ويأكله ويؤدى الكفارة ولا يأكل الميتة لان الكفارة بجمعه ولا جابر لا كل
 الميتة ولما ان في اصل اكل الصيد ارتكاب مخطوئين فخطور الذبح و
 فخطور اكل الميتة حكما وفي اكل الميتة ارتكاب خطور واحد فكان اولى في
 رواية المبسوط ان ابا حنيفة رحمه الله مع ابى يوسف رحمه الله وان وجد صيدا
 ومال مسلم بغير حق يأكل الصيد ودون مال المسلم لان الصيد حرام له
 فحاشا له ان يتعدى المال حراما للعبد ولكن الحمام المردول وهو ما
 في رجليه ريش كانه سرور بل لا متناعه بطيرانه وان كان بطيئ النهوض
 فقال مالك رحمه الله ليس بصيد لانه متأنس والظاهر المتأنس صيد
 في اصل خلقته فلا يبطل الاستيناس العارض بالحكم الاصل في خلاف
 البعير النادر يشهد بالذال اى النافر المستوحش فانه لا يأخذ حكم الصيد
 في الحرمة على المحرم لانه متأنس في اصل خلقته ولكن يأخذ حكم الميتة
 في حق الزكاة ويجل للمحرم لحم صيد اصطادة الحلال وذبيحة بلا واسطة
 حرم اى ذالم يذل المحرم عليه ولم يأمره بصيده وصيده المحرم اذا ذبحه
 الحلال يتيقن عليه على الحلال فيصدق بها لان الصيد استحق الامن بسبب
 المحرم لا غير اى لا يجزى القتوم لان ضمان القيمة غرامة وليست بكفارة
 فاشبه ضمان الاموال وعلل بجزية الهدى فبينه روايتان وكذا الحكم
 بوجوب الصدقة لا غير وقطع حشيشه وشجره غير المملوك وغير المنبت

فهم ذو

وانما المحرم من الاموال الثلاثة الباقية
 كلوا من منسوبه الى المنبت ولو
 تقديرا

يعنى

يعنى لا ينبت الناس عادة ففى قطعها قيمة القطوع ولا يكون للقتوم
 في هذه القيمة مدخل لان حرمة تناولها بسبب احرم مكان من ضمان
 الحال فيصدق بها اعلم ان شجر الحرم على اربعة انواع لانه اما ان يكون
 من جنس ما ينبت الناس كالخسنة والبقول فالضمان عليهما الحق فيهما
 لا الحق المحرم او لا كالشوك ثم كل نوع منهما اما ان ينبت بنفسه او ينبت
 الناس عادة فلما يجب اجزاء الا في نوع واحد وهو كل شجر ينبت بنفسه
 وهو من جنس ما لا ينبت الناس عادة كأم عينان ولهذا قال في غير المملوك
 وغير المنبت فيجب اجزاء في هذا النوع لان ينبت احرم استحق الامن و
 ان ينبت بنفسه في ملك انسان فعلى قاطعه قيمتان فقيمة لما ملكه وقيمة
 اخرى لحرمة المحرم واذا ادى القيمة ملك المقتوع لكن يتصدق على
 الفقراء لكن يتصدق لانه ملك بطريق فخطور ولو باعه جاز مع الكراهية
 بخلاف الصيد فان بيعه لا يجوز وان ادى قيمته ما لم يحقت فاذا جفت
 من شجر الحرم او حشيشه لا ضمان بقطعها لانه غير نام فيحل بالانتفاع
 ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع منه غير الاذخر وقال ابو يوسف رحمه
 الله انما من البرعى لان فيه ضرورة فمنع الدواب عنه متعذر لما ورد
 النهى عن القطع لا شك ان القطع بالمشاة كالقطع بالمناجل و
 حل الحشيش عن الحل يمكن فلا ضرورة فيه بخلاف الاذخر لانه يشناه
 النبي عليه السلام فيجوز قطعه ورعيه ويجل قطع الكمات لانها ليست
 نبات الارض بل ينبت من ماء السماء ولا ان فناءه يرفع فضاء
 كالحشيش اليابس كذا في شرح الهداية وكل ما يوجب على المفرد
 دما يوجب على القارن دمين دم لحية ودم لعمرته خلافا للشافعي

وانما المحرم من الاموال الثلاثة الباقية
 كلوا من منسوبه الى المنبت ولو
 تقديرا

لانه حرام على المحرم

ولو قتل حرمان صيداً أي شاة كافي قتل صيد فعلي كل واحد منهما
 جزء كامل لانهما تناولا امر الخطوراً فيتعذر اجزاء بتعداها
 خلافاً لثالثي رجمه ولو قتل حلالاً ان صيده لحم فعليها جزء
 واحد لان الضمان بدل عن المحل لاجزاء عن الحباية فيتحذر بتجاذ
 المحل ويباع المحرم الصيد وشراؤه باطل لان بيعه حبا تعذر للصيد
 الآمن وبيعاً بعد ما قتله ببيع ميسر **فصل** في الاحصار والعمر
 حرمة معه عدو مرض عن الوصول الى البيت جازله التحلل وقال
 الثالث في رجمه لا يكون الاحصار الا بالعدو لان قوله تعالى وان احصرتهم
 فما استنصر من الهدى خطاب للنبي عليه السلام وصحابه رضوان
 الله وكانوا ممنوعين بالعدو في تحديد بيته ولنا ان الاحصار هو المنع و
 الاعتبار لعموم اللفظ لا خصوص السبب يبعث المحصر شاة وهو انما
 اذ يجزى به البدنة والبقرة لان النحر الذي تلوناه عليك الهدى المطلق
 كما في الضحايا فان تعذر بيع شاة بعينها فله ان يبعث قيمتها
 بشرى بها شاة ثم تزدج في الحرم عنه والقارن يبعث شاتين في
 يوم يعلمه يعزى الواحد المحصر بمن يبعث بان يذبحها في يوم معين
 ليتحلل بعد الذبح في ذلك اليوم ويؤقت اي يختص في نحر دم
 الاحصار بالحرم لا يجوز ذبحه في غيره لا يختص بيوم النحر لانه دم كفارة
 حتى لا يجوز الاكل منه كبر دماء الكفارات فيختص بالمكان لكن جاز
 ذبحه اى وقت شاء وهذا عند ابي حنيفة رجمه وقال لا يؤقت بالزمان
 ايضاً وهو ايام النحر وهذا الخلاف في المحصر بالجزء واما دم المحصر بالعمرة
 فلا يتعين بالزمان بالاجماع بخلاف دم التمتع والقران حيث يتعين

لانه ممنوع من التعرض له
 وله الا يملكه بارصطبار
 فله ان لا يتباع سمح

بالحرم

حظها سد كذا ونظما

بالحرم ويوم النحر لانها دم نكح كالاصحية وبخلاف اخلق لانه في
 اوانه والمحصر بفتح الصاد اي الممنوع بالجزء اذا تحلل فعليه حجة و
 عمرة وهكذا روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وقال
 الثالث في يلزمه الحج لا غير وعلى المحصر بالعمرة القضاء لا غير اذا
 تحلل فالاحصار عنها يتحقق عندنا خلافاً لما لك رجمه وعلى
 القارن حجة وعمرة وان اقام قضاء عمرة اخرى اذ لم يقضها في تلك
 السنة ولو زال الاحصار قبل الذبح فالمسئلة على اربعة اوجه
 لانه اما ان يدرك الحج والهدى او لا يدركها او يدرك الحج دون الهدى
 او على العكس فان قدر على ادراك الهدى والحج لزمه التوجه
 لرؤاى العجز قبل فوت المقصود والافلا اي ان لم يقدر ان يدركها
 لا يلزمه التوجه بل يصير حتر يتحلل بنحر الهدى وان قدر على ادراك
 الهدى دون الحج يتحلل بذبح الهدى لعمرة عن الحج الذي هو الاصل
 وان قدر على العكس جاز لا التحلل استحساناً خلافاً لرؤاى العلم ان
 هذا التقسيم لا يستقيم على قولهما في المحصر بالجزء لان دم الاحصار
 عند ما يتوقت بيوم النحر وفي المحصر بالعمرة يستقيم بالاتفاق كذا في
 الهداية ومن احصر مكبة وقدر على الوقوف بعرفة او الطواف للزامة
 او منع بعد الوقوف فليس محصر عندنا فلا يتحلل بل مكث فيها
 فان قدر على الطواف دون الوقوف طاف فيتحلل فعليه قضاء حجة
 وان وقف وبجر عن الطواف يكون حاجاً ويبقى حراً حتى يطوف
 وقال الثالث في رجمه يكون محصرًا فيتحلل فعليه دم ومزاة الوقوف
 اي مزاة الحج من الميقات وفاته الوقوف في وقته حتر طلع في يوم النحر

وجاء الغياض وهو قول فرقة من اهل العلم
 وهو الحج قبل حصول المقصود والبدن هو الهدى
 وجاء الاستحسان على ما لا يوجب التوجه
 لان البعوت على يد الهدى بحجة ولا يحصل
 مقصوده ولا المالك كونه النفس ولو كان
 على نفسه لا يلزم التوجه
 سئل ابو يوسف ما حقيقته من المحصر بالجزء فقال
 ليس بحج فقال نعم لكن كانت مكة حراماً
 ومن ذبح الحرم اياها اليوم فصار الاسلام
 فيتحقق الاحصار افعال الحج
 والمنع عن جميع افعال الحج
 الاحصار

فقد فاته الحج فيخلل عن اداءه بعمره فيطوف ويسعى بلا اداء
 جديد لها قال ابو يوسف اداء للعمرة فيخلل بها ويقصر الحج في
 السنة الآتية ولا دم عليه وقال الشافعي عليه دم والعمره لا تقوت
 وهي جائزة في كل وقت أي وقتها جميعا سنة الآتية من أيام هو
 يوم عرفته ويوم النحر ويا لم الشريق وهي أي العمرة سنة وقد وقع
 تكرار المامة **فصل** في الحج عن الغية والهدى لما فرغ عن بيان
 اداء الحج اصاله شرع في ادائه نيابة ولهذا اورد بحث النيابة بفصل
 ووصله المصنف وقال وتجرى النيابة في نفل الحج مطلقا أي سواء غزى
 عن الاداء بنفسه او لا وفيه لا تجزى النيابة الا عند العجز الدائم الى
 الموت كالزمن ومقطوع الرحلين وبغيرهما من العجز المستمر الى
 الموت ليتحقق اليأس عن الاداء بالبدن اعلم ان العبادات
 ثلث انواع مالية محضه كالزكاة والفطرة وبدنية محضه كالصوم
 والصلوة ومركبة منها كالحج فالنيابة لا تجزى بالبدنية المحضه وتجزى
 في المالية المحضه مطلقا ولا تجزى في المركبة الا بدوام العجز الى الموت و
 لكنه يصح ان يجعل الانسان ثواب عبادته النافلة لغيره صومًا او صلوة
 او صدقة او قراءة القرآن والاذكار وغيرها من انواع البر فيفصل
 ثوابها الى الميت وينتفع بها وقالت المعنونة لا يصلح ولا ينتفع به
 الميت لنا قوله عليه السلام صدقات الاحياء للموت نفع وفيه آثار
 كثيرة لا يحصر وقال الشافعي وما لك رحمها الله يصل اليه ثواب
 الصدقة والعبادات المالية والحج منها ولا يصل اليه العبادات البدنية
 والقولية ولنا ما روى ان رجلا قال يا رسول الله ان ابواي ما كيف

ابراهما قال صل لهما مع صلواتك وضم لهما مع صومك وقال عليه السلام
 من قرع على مقابر وقرأ سورة الاخلاص احد عشر مرة ثم وهب ثوابها
 لاهل ذلك القبور اعطى من الاجر بعد الاموات كذا في المنحة ثم بعد
 ذلك ان الحج مالى من حيث الاستطاعة وجوب الاجزية بارتكاب
 محظوراته وبدن من حيث الطواف والوقوف والسعي والرمي وكونها
 ممن حج عن غيره بامره او بايصائه فان اصل الحج يقع عن المجموع
 عنه فضا كان او نفلا وعن محمد ان الحج يقع عن الحاجة وللأمر فوا
 النفقة لانه عبادة بدنية وعند العجز اقيم مقامه كالغذية في باب
 الصوم والاول اصح كذا في الهداية وعليه عاقبة المتون قال في
 شرح المجمع نفلا عن النهاية ان اكثر العلماء على ان الحج يقع عن المأمور
 به وللأمر ثوابان فانه ولكن يسقط اصل الحج عن الأمر وفي المحيط
 ان المأمور بالحج اذا حج يقع عنه تطوعا وسقط الحج عن الأمر ايضا و
 لهذا يشترط الكنية عن الأمر بان يقول اللهم اني اريد الحج فيسره
 لي وتقبله منه ومن فلان انتهى ودم القرآن على المأمور لانه
 وجب شكر المأوفقة الله في التجمع بين النكسين وكذا ادم الجناية
 عليه ودم الاحصار على الأمر وقال ابو يوسف على المأمور لانه وجب
 التحليل دفعا لفرامته اذ احرام لهما ان الامر اذله في هذه الورقة
 فعليه تخليصه ولما فرغ من مسئلة النيابة شرع في بيان ما ينقل الذبح
 من النعم الى الحرم فقال والهدى وهو ما يبعث الى الحرم من الابل والبقر
 والغنم ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا لانه قربة تعلق بارتقة
 ولهذا قال والعيب مانع كالا حنينة لكن ذبح الهدى لا يجوز الا في الحرم

لقولته تعالى في الجزاء القيد هديا بالغ الكعبة ولان الهدى اسم لما
يهدى الى مكان ومكانه الحرم قال عليه السلام منى كلها منحر وفجاج
مكة كلها منحر فالعيب المانع كونهما مقطوع الاذن والذنب واكثر
او اليد او الرجل او ذاهبة العين والعجفاء والعرجاء والثر لا تنسك
ويجوز الاكل من هدى التطوع والمنعة والقران خاصة اي يجوز ان
ياكل منها المهدى والاعنياء كالاصحية لان القرية انما يحصل بالارزاق
في الحرم قال الله تعالى فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها الاية ويتوقت
دم المنعة والقران خاصة بيوم النحر لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا
البائس الفقير ثم ليقضوا نفوسهم وقضوا النفق يختص بيوم النحر
قال القدوري ان ذبح هدى التطوع يختص بيوم النحر ايضا والصحيح
انه يجوز قبله لان القرية في التطوع يتحقق بتبليغه الى الحرم ولكن
الذبح في يوم النحر افضل ويجوز ببقية الهدايا كدما والكفارات قبل
يوم النحر لانها واجبة جبر للنقصان وتجميل الحياير اولى ولا ياكل منها
الاغنياء ولا صاحبها لانه صدقة فلا يحصل التقرب الا بالقرف
الى الفقراء كما مر في آخر فضل الشهيد والحاصل ان الدماء على اربعة
اوجه منها ما يختص بالزمان والمكان كدما المنعة والقران ودماء
الاحصار عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما ومنها ما يختص بالمكان دون الزمان
كدما الجنبان ودم الاحصار عند ابي يوسف ومنها ما يختص بالزمان
دون المكان كدم الاصحية ومنها ما لا يختص بهما كدم المنذر عندهما
ويتعين بالمكان عنده كذا شرح الجمع ويجوز التصديق بها اي بهذا الدماء
على من كين الحرم وغيرهم وقال الشافعي لا يجوز الا على فقراء الحرم

كتاب الجهاد وهو في اللغة بذل الطاقة وتحمل المشقة في
الشرع محاربة المؤمنين مع المخالفين لا غراز الدين وهدم قواعد
المشركين هو فرض كفاية اما فرضية فلقوله تعالى اقاتلوا المشركين
الاية لقوله تعالى عليه السلام الجهاد فرض باق الى يوم القيمة ولا يفني
اغراز دين الله ووقع الشرع عن عبادة الله فاذا حصل المقصود ببعض
سقط عن الباقي كصلوة الجنازة حتى لو لم يقيم به احد اثم جميع
الناس هداية قوله وان لم يبدء الكفار بالوصل لجواب عن سؤال
نايس عن ظاهر قوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم بان فرضية القتال
بالكفار كان على تقدير بدءهم بالمقاتلة والا فلا يجب القتال فاجاب
بانه ليس كذلك بل فرض كفاية وان لم يبدءوا ولا جهاد على عبادة
واعم ومقيد واقطع اي مقطوع اليدين ولا على صبي لعجزهم الا اذا
هجم اي اتي العدو بغتة على اهل الاسلام وكان الضيف عاثما بان
يعجز المسلمون من المقاتلة بهم قصار الجهاد فرض عين على كل
مكلف بلغ اجماع اليه بعد او قرى باشرقا وغربا لقوله تعالى انقروا خفافا
وثقا لا اي اخروا الى الجهاد شتبا باوشيوخا ركبا ثاومتا
حتى يخرج العبد والمرأة بغير اذن صاحبها لان حق العبد لا يظهر
في مقابلة فرض عين ويقدم طلب الاسلام ثم الجزية بغير اذن
المسلمون دار الحرب وحصر الكفار ودعوا الا الى الاسلام فان قبلوا
يكون دماؤهم واموالهم معصومة كما هو الناد وما شئت فان ابوا فالى
الجزية هذا في كفار العجم واما عبدة الاوثان من العرب والمردون فانه
لا تقبل منهم الجزية بل يقاتلونهم او يسلمون فان ابوا فالى الكفار

وانما لم يفرض اليوم لعينه لانه
تعذيب عبادة الله وحريه
بعبادته

اشتدوا في كفاية اركان الجهاد فضا كفاية
على تقدير عدم هجوم الكفار فشرعوا
بلذنا واستغاثوا اليها بعبادة فرض عين
على كل مكلف سعة

وهو الذي روي في الخبر
مخلو

عن الاسلام او الجزية قوتلوا بالسلام والمخنيق كما نصب رسول الله
صلى الله عليه وسلم على الطائف هداية والماء والنار اى بالاعراف
والاحراق وقطع الشجرات والذرع لان في ذلك تضييقا لهم على
الاسلام او الجزية ويرمون على صيغة المجهول مقصودين بالرمي
الكفار ولو تترسوا اى تترسوا باسارى المسلمين اى الكفار يرمون
ولو جعلوا اسارى المسلمين وتجارهم ترسا لهم حال كون الكفار
مقصودين بالرمي لانه لما تغذرت التمية فعلا لكان مقصدا و
نية والطاعة بحسب الطاعة وما قلنا من الاسارى لادية علينا
ولا كفارة بخلاف الاكل حالة المنفعة فانه يعزم ما اكله من مال
الغير لما فيه من احياء نفسه ويكره اخراج النساء والمصاحف لما
فيه من خوف الفضيلة والايامانه بغلبة العدو ولكن لا بأس باخراجهما
في عسكر عظيم لان الغالب فيه السلامة ولهذا قال ان خيف عليهما
ويحرم الغلول وهو السرقة من المغنم والمثلة بقتل الميم قطع الاض
والاذن والشفة ونحوها والمثلة المروية في القرنين منسوخة بالنسبة
المناخ عنها ويحرم القدر وهو الحياثة ونقص العهد لما سياتى و
حرم قتل المجنون والصبر والمرأة غير المملوكة والهرم اى الشيخ الفاضل
وقتل الاعم والمقعود ونحوهم كالمفلوج ومقطوع اليمن لان المبيع
للقتل عندنا هو المحاربة خلافا لث فحق فان المبيع عنده الكفر الا
ان يقاتل احد منهم فيقتل دفعا لشر قتاله او اذية ولهذا اقبل النبي
عليه السلام وزيد بن القهم وهوبن مائة وعشرين سنة لكونه ذا
راى في الحرب وهو اعشى ويكره للمسلم قتل ابيه وغيره من الاصول

الكافر

من جرحه
بغير
سب

من جرحه
بغير
سب

قبل الصلح

من جرحه
بغير
سب

في الحرب

الكافر

الكافر ابتداء الادفعا لشدة بان يقصد اصد الكافر قتل ابنه المسلم
فلم يكن دفعه الا بقتله فيقتله كالا ب المسلم يعز كما ان الاب
المسلم لو شرب سيفا على ابنه ولا يمكن دفعه الا بقتله بقتله هداية و
جاز للامام الصلح مجانا اى بلا اخذ شي او بمال اخذ اى بان اخذ
منهم مالا او بمال دفع اى بان يعطى لهم مالا هذا اذا خيف هلاك
المسلمين فان دفع الهلاك باقى طريق امكن واجب والا لم يجز
الاعطاء للحاق العار والمذلة لاهل الاسلام وجاز له تقصنه
اى نقص الصلح بعد الاعلام متى راي مصلحة لما روى انه عليه السلام
نقص المواعدة التريسة وبين اهل مكة بعد الاعلام وان بدوا اى
الكفار رجحانة قاتلهم المسلمون ولم يجب الاعلام من طرفنا ويكره
بيع السلاح والمخد يد والمخيل منهم اى باهل الحرب ولو كانوا اسلما بكم
التيين وفخما اى مصالى بنا لان صلحهم على شرف الزوال ولان فيه
توسيع وتقوية لهم على قتال المسلمين بخلاف بيع الطعام واللباس
لانه عليه السلام امر ثمانية سيد اهل بادية ان يبيع اهل مكة ويهم اهل
حرب واد ائمتهم حر او حره غير الامام كافر او احدا او جماعة من اهل
العسكر او اهل حصن او مدينة صحيح ولو منهم امانتهم ولم يكن لاحد من
المسلمين قتالهم لما روى ان زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
آمنت زوجها فاجاز النبي عليه السلام امانها وكذا آمنت امهاني وطين
من المشركين فاراد على ان يقتلها فغفلت عليها الباء فجاءت الى
القبور فخرجت فاجرت بذلك فقال عليه السلام قد آمنت من آمنت فعلم
ان امان الواحد جائز ولو كان حره كذا في الافتاء والا ان يرى الامام

مخافة ان لا يقتلهم مدة اذا
راى ذلك اضلح للمسلمين

من جرحه الاخذ منهم اذا كان
للمسلمين حاجة

ونقص العهد مع ارسال العسل عليه
لو كان النقص خيرا للمسلمين

بجانبه من جرحه
من جرحه من جرحه

فقتلوا النبي الى النبي
فقتلوا النبي الى النبي

فقتلوا النبي الى النبي
فقتلوا النبي الى النبي

فقتلوا النبي الى النبي
فقتلوا النبي الى النبي

تترسوا
حال في الضيق بالارزاق
من جرحه من جرحه

المثلة وهو قطع بعض الاعضاء

ولكن يجب ان يكون الاسلام لا يوافق
اى يقول لث فقط اقل من الكافر مشبه

في الخزانة ينبغي للمسلم ان يكون في شدة
مصالحة في حصول الدنيا في جماعة
الديك وتقلب الالهة كشفاً في الدجاجة
وعينه وتقلب الالهة كشفاً في الدجاجة
وحالة كحلة الالهة كشفاً في الدجاجة
كحيلة الثعلب وخدر كحل الدجاجة
سمن البرج

تقصده مصلحة بان يرى امانته شر او فداً فبئذ لا امام واذ به
فاعلمهم النقص ولا يصح امان ذوق كالأجل ولا سهم الا لفرس واحد
خلاف الا لابي يوسف رحمه ويعتبر كونه فارساً او راجلاً عند مجاوزة
الدرج المراد بالدرج هنا البرزخ الحاصل بين دار السلام ودار الحرب
يقال له بالآلة كي يبرح عند القتال حتى لو دخل دار الحرب فارساً وقاتل
راجلاً الصديق المقام استحق سهم الفارس ولو دخل راجلاً وقاتل فارساً
استحق سهم الراجل والى فحق يعتبر حالة الحرب ويرضخ الامام
المرضخ العطاء القليل للعبد المجور والمأذون يستحق السهم وقيل لا
فرق بينهما واختار المصنف باطلاقه والصبر والمرأة والذوق اى على الامام
كأنه لا شيئاً اقل من السهم بحسب ما يراه لو كانوا مقاتلين وكانت
المرأة تدوى الجرحى وتقوم بمصالح المرضى لما استغنى النبي عليه السلام
باليهود على اليهود ولم يعطهم سهماً بل رضخ لهم لان اجهاد عبادة
والذوق ليس من اهلها حتى لو قاتل بالجرى لم يستوي بينه وبين المسلمين
في حكم الجهاد وقال في شرح المجمع ويجوز اعطاؤه للذوق الدال على
الطربون زايده اعلى السهم ان كانت في دلالة منفعة عظيمة ولا يجنس
ما اخذه واحد او اثنان فيغير بين لانه سرقة واختلاس لا يلحق القتل
والغلبة وكذا لا تجنس فيما اوجف عليه المسلمون اى يسرون دوابهم
بالسرقة ويحصلون من اموال اهل الحرب بغير قتال لانه بلا اذن الامام
وعند الشافعي رحمه فيه خمس بل بخمس فاخذه جماعة لاهل منفعة
وان لم يأذن لهم الامام لانه مأخوذ قهراً وخلبة فكان غنيمة ولانه
يجب على الامام ان ينصرهم بخلاف الواحد والاثنين حيث لا يجب

نصرتهم

لانه لا ولاية له على المسلمين ولانه منهم بهم ولا امان سيقا جرح في دار الحرب
منهم وان تحت ايديهم فلا يخافونهم والامان يختص بمقتضى الجوف ولا امان مسلم
الذى اسلم في دار الحرب بغير ما جاز لنا ولا امان عبد غير مأذون في القتل
ولفظه بخير المحلين بجرور بانه صفة لما قبلها **فصل** في الغنائم ونسبتها واذن
الامام ببلدة قهر آفة الخيارات مسته الغنيمة يرجع الى البلدة على تأويل البلدة بغير
كذا في النهاية بغير ان الامام بخير في ستة بين الغنائم بغير خمسة كما فعله
البنو عزم بخير وبين ابقائه عليهم بالجزية على رؤسهم والخارج على رخصتهم
كما فعله عمر رضي الله عنه في موافقة الصحابة في الفداء انا في المنقول فلا
يجوز لمن بالرد عليهم وقال الشافعي لا يجوز لمن في الفداء ايضا لان المرء يطلب
حق الغنائم فلا يجوز بغير بدل يعادله والخارج بغير معادل يقتله فلنا الخراج
وان قل حال الاجل مال لدوامه ولا خيار اى الامام بخير ايضا في قتل السارى
ان لم يسلموا لانه عليه السلام قتل بنى قريظة ولان فيه قطع مادة الفساد و
استرقاقهم ولو اسلموا اى ويجوز استرقاقهم حال كونهم مسلمين لانهم اسلموا بالقره و
الكره ولان فيه وفور منفعة المسلمين وجعلهم ذمة اى تركهم حارب اهل الذمة
ولا يبطئهم الامام بحال ولا يعاوى بهم شراء فاني دار الحرب عندى حقيقة فلا
والشافعي في اذى بهم سر المسلمين بقوله تعالى فاما متابعوه واما فداء
ولنا قوله تعالى ما كان لنبى ان يكون له اسرى حتى يتبين في الارض
تربدون عوض الدنيا والتدبير بالآخرة وهذا يجرى مجرى النسي وما تلوته من
الآية في حالة الحرب قال الله تعالى حتى تضع الحرب اوزارها وقيل هو ما
تجدهم في المفاوضات بالمال اذا اصحاب المسلمون اليه وان تقدر نفس
مواشيهم الى دار الاسلام ذبحها وفقرها لا يغير لا غير اخره عن

م

م

م

ومضى الخراج وجزية واخذ منهم ما
مصلحة كسب الغنائم وبناء المسجد
وارزق العلماء وعلمهم كما في المنية وكذا في
والوفاة بحق وعلمهم كما في المنية وكذا في
وعلمهم كما في المنية وكذا في
ووزع بينهم اموالهم لا خاسر ولا رابح
لا يتم لولم يعرف الاعمال كسبهم ولا يميل
لهم فلا يفرغون الا اعمالهم فان قضاة
لهم الامتداد ما يكفيهم فان قضاة
لهم الامتداد ما يكفيهم فان قضاة
في ذلك كان عليه الا انهم في شرح
انهم كما في شرح الخوارزمي في شرح
والاطلاق مشهور في الفرق
اليهم وان كانوا اغنياء وليس
او راجع الى رسلهم كذا في شرح
بمس لا يغنيهم فانه
والغنائم ومعلم الغنائم
والفقه كما في التبيين
فهم مستان

اليتامى وساكنين ذور القربى في سهمين كمين او بن السبيل من ذور القربى
 في سهمين بن السبيل وهو لا صح وقال الطحاوي سقط بعضهم فقراء
 ذور القربى وانما قال خاصة اي حال كون الحصنة المقدرة مخصوصة
 لفقراء ذور القربى لانه لا غنى لهم وقال الشافعي يقيس الخمس
 اخماس لا اثلاثا سهم منه لذور القربى فقرا او اغنياء وسهم
 منه لليتامى ثم يدخر الامام ويصرفه الى مصالح المسلمين والباقي من الثلثة
 وذكر الله تعالى في الخمس حيث قال الله تعالى فان ته حمه للترك
 باسمه تعالى وانما قال وذكر الله عز وجل من قول النبي العاليه فانه قال فيقسم الخمس
 ستة اسهم سهم لله تعالى فيصرف الى عمارة الكعبة ان كان الفقيه يقرها
 والاعمار والجامع في كل بلد هي بقية كل موضع الفقهه وسهم النبي
 عليه السلام من الخمس الاول سقط بموته كالصفي اي كما سقط الصفي
 وهو شي كان عليه السلام يصطفيه لنفسه من نفائس المغنم كالسيف و
 الجارية كما اصطفي ذالفقار من غنائم بدر واصطفي ام المؤمنين صفية
 رضي من غنائم خيبر كذا في النهاية وانما سقط الصفي لانه لم كان يستحقه
 برسالة ولا رسول بعده وقال الشافعي يصرف سهم النبي عم الى
 الخليفة هداية واربعة الاخماس الباقية في اليتامى وساكنين ذور القربى
 يقسم بين الغانين للفقراء سهران وللمجاهل سهم والبرزون
 هو فرسي عجي يوكف ويحمل عليه وهو بالفارسي بار كبر هذا اذا ركب
 وقت القتال والعونى سواء في استحقاق السهمين وقال ابو
 يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله الفارسي ثلثة اسهم وللمجاهل سهم
 ولا سهم لبيعه وبغل لان صاحبهما كالمجاهل ولا سهم

تم الغلط الى هذا

في حصار بغداد

نصرتهم عليه هداية ويجوز التفتيل وهو اعطاء شيء زائد على سهام
 الغانين وهو في الاصل عطية التطوع التكب وبغزة بان يقول
 الامام من قتل قتيلا فله سلبه السلب بفتح اللام ما على المقتول من
 ثيابه وسلاحه ومركبه وما على مركبه من الشرح والآلة فقط وما يجيده
 وما معه ومركبه فليس بسلب قوله وبغزة كجعل الامام ربع المغنم بعد
 الخمس للفرات القتال وغيره فيه سواء وقال الشافعي رحمه السلب للقتال
 لا غيره ثم يضاف على القتال منصوب على انه مفعول له يجوز لان
 التبريض مندوب اليه قال الله تعالى يا ايها النبي عرض المؤمنين على
 القتال الا انه لا ينبغي للامام ان ينقل بكل الاخذ لان فيه ابطال حق
 الكل والترك والروم تركي جمع تركي كما ان الروم جمع رومي شرح
 الكثرة يملك كل طائفة منهم ما استولت عليه من نفوس الطائفة
 الاخرى واموالها قوله كل فاعل يملك وما مفعوله وقوله نفوس
 بيان لما واموالها مجرور معطوف على نفوس اي اذا غلب كفار الترك
 على نصارى الروم مثلاً فسوم واخذوا اموالهم ملكوا بالان اموال
 الروم ورقابهم مباحة والاستيلاء اذا ورد على مال مباح يكون ملكاً
 للمسلمين كالا صطياد والاختطاب وكذا اذا غلبنا على كفار الترك حلت
 لنا الاموال التي اخذوها من نصارى الروم ويملك الكفار كلهم رقيقاً
 كان او تركياً او غيرهما اموالنا بالاستيلاء والاحراز بدار الحرب حتى لو
 اسلموا او صاروا ذمة يملكونها ملكاً صحيحاً ولا يملكونها بجر والاستيلاء
 والغلبة بلا حزمه وقال الشافعي رحمه لا يملكونها وهذا الخلاف مبني
 على ان الكفار في طيوت بالبشر اي عنده فيصير اموالنا معصومة

لنقول عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه
 ان هذا مال اخذه بقوة القتل فكان ثمنه
 للقتل وما رواه كانت نفيلاً من النبر

له حديث غصبنا ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان الكفار رب نوا مع المسلمين وفيهم
 ان نخر ما ان سلبت وكتبتا ورجعت وندرت
 الله وفقت القصة قال ام لاخذ فمالا يملك
 ابن آدم ولو ملك الكفار ملكك ام منهم
 انهم لم يجزوا ما دار الحرب والملك يوقون
 على ان لا يوازي ما دار الحرب والملك يوقون
 مسته

دنابهم ولا توضع على عابد الوثن من العرب لان النبر عليه سلام
 نشاء من العرب والقرآن نزل بلغتهم والمعجزة ظهرت لديهم فكفرهم
 انفسهم ولقوله عليه السلام لا تجمع ديان في ارض العرب قال محمد بن
 لا ينبغي ان يترك في ارض العرب كنيسة ولا بيع ولا بيع فيها حجر
 من كان او قري ولا توضع على المائدة ايضا لانهم عدلوا عن الدين
 بعد اطلاعهم على حاسنه فيكون كفرهم اقبح فلعقوبته على قدر
 اجنابته فليس لو شئ العرب والمردة مطلقا الا السلام والسف ولا
 جارية على من لا يقتل بصيغة المجهول وهو صبي وامرأة ومملوك
 واعمي وزمن وشيخ كبير ومفلوج كاهن لان الجزية خلف القتال
 وهم ليسوا من اهل ولا على فقير غير معتل وقال الشافعي رحمه توضع
 عليه وتؤخذ الجزية من القيسيين جميع القيسيين وهو العالم
 والارهابان جميع رايهم وهو القابدين واصحاب القوامع المعتقلين
 اي القادرين الكسب واما الارهابان الذين لا يخاطبون الناس
 فلا يؤخذ منهم لانه لا قتل عليهم وروى محمد بن ابي حنيفة رحمه
 انه قال توضع عليهم اذا كانوا يقفرون على العمل وهو قول ابو يوسف
 رحمه لانهم ضيقوا قدرتهم فصار كنفطيل ارض الجزية هداية ومن
 اسلم في آخر السنة او بعد مضيها او مات وعليه جزية سقطت
 عنها لان عمره قد سقطت عنه اسقطها عن من اسلم حين طلب الجزية لانها
 بدل من النمرة والعقوبة على الكفر فينتفيان بعد الاسلام والموت
 وقال الشافعي رحمه لا يسقط فكان دين كسائر الديون فلا يسقط بها
 وان اجتمعت جزيتان او اكثر تداخلتا فلا تجب الا واحدة وقال

سواد كان المردة عسا او عجبيا كان قوله
 مطلقا في المردة فاقطع

لا ينبغي ان يترك في ارض العرب كنيسة ولا بيع ولا بيع فيها حجر

ابو

يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله يجب جميع ما مضى لان مضى المدة
 الا ان يترك في اسقاط الواجب كسائر الديون ولنا ان الجزية عقوبة
 على الكفر والاصل في العقوبات التعديل كالحديد والارزاق والجزية
 عن الماض فحال ويكلف الذنوب احضارها اي الجزية بنفسه يعني لم
 يقبل لو بعثها بنابيه في الصبح ويعطها قايما والقابض منه قاعدا
 قاعدا منصوبا في قبيل ما التزم الحال موضع الجزية تقديره والقابض
 يأخذ منه قاعدا او في رواية يأخذ بتبليبه وبهزة اي قابض الجزية يأخذ
 جيب الذنوب ويجزى له لادلال قال الله تعالى حذر يعطوا الجزية عن يد
 وهم صاغرون اي خضعون ويقول له اعط الجزية يا ذنوبي وفي رواية
 يا ذنوب الله بالعنف ويجب باول المحول اي يجب اداء الجزية حين
 وصفت الجزية عليهم لانها بدل عن القتل والقتل واجب في الحال
 فكذلك ابدله وقال الشافعي رحمه الله آخر المحول اعتبارا بالزكاة ويجوز ان
 ينهل الى آخره تبسيرا ليمكن على ادائها **فصل** ولا يجوز
 احداث بيعة بالكسر هي معبد النصارى ولا كنيسة وهي معبد اليهود
 بغلبة الاستعمال والافكلها بها معبد للمصنفين في الاصل كذا في
 النهاية في دار الاسلام لما في الامصار ولاني القوي وعن ابي حنيفة
 رحمه ان الذنوب لا يمنع عن احداثها في القرى لان الامصار محل إقامة
 شعائر الاسلام فلا يظهر معارضتها حد اية ويجوز ان يعاد ما انهدم
 منها كما كان اي لا دفع ولا اوسع لان الابنية لا تدوم ولا اقرع الامام
 فقد عود عليهم الاعادة قبل الابعاد القديم لا يترك دار الحرب او جزيا
 ولا ينتقل من موضع الى موضع لانه احداث في الحقيقة ويميز اهل الذمة

ان السلب باليد والثبات بخلافه بين العائدين
 الموقدين من معناه بالفارسي كرايش
 بكرت وبالترك في قبيلك بقا سنده في عقول
 ملكه جزية كل دير يا ذنوبي وبيعه

وتبيل الكنيسة للنصارى والبيعة لليهود
 وفي الصحاح كلاهما النصارى

فان قلت لم تقل القدينية مع ثبات البيعة
 قلت انا ما ذهبت لنقل الثابت ولذا
 قال في الكثرة وعباد المسمومون بالندم

عن المسلمين في ربهم ولا يلبسون رداء ودرعا وخفا وغيره مما مثل
ما لبسوا وما كبهم وسروهم بان يكون كهيئة الكاف الحمار ويجعل
قربوس مثل الزمانه وقلايشهم ولا يركبون الخيل بل الحمار والبغل
لانهم ليسوا من اهل الجياد ولا يحملون السلاح ويجعل على ابوابهم
علامة كتسويد طرف بابهم او تسمية فقال الحمار فيها حتر لا يقف
عليه سائل يدعولهم بالرحمة والمغفرة وتيميز شاة بهم عن شاة
في الطرق والمآلات بعلامة بان يجعل في اعناقهم طوق الحديد
من فعل الحمار ونحوه ويخالف الزمانه من ازار المسلمات ويوم الذي
بشد الزنار المستى فيا بينهم بالكسبيج من الصوف الغليظ بقدر
الا صبح لينظر للراي دون الابرسيم اي يمنع من شد الزنار من الابرسيم
ويمنع عن لباس خفيف به اهل العلم والزهد والشرف كالصوف
ونحوه كالعمامة المدورة والعزبة وغيرها ويمنعون عن اظهار
الفواحش والربا والمزمار والطناير والفناء وكل هو محرم في دينهم
لان هذه الاشياء حرام في جميع الاصحاء وبيان اختيار ولا يبدل المسلم
بالسلام ولا باس بر قدس الله بان يقول وعليكم لان الامتناع عنه
يؤذيهم والرد احسان لهم وترك الاذي مندوب ولا يزيد الرد على
قوله وعليكم اي ولا يقول عليكم السلام ولو قال في جوابه اي طوب
سلام الذي السلام على من اتبع الهدى جاز ولو قال للذي
اطال الله بقاءك لم تجز الا اذا نوى بباطال بقائه لاسلامه والمنفعة
الجزئية فلا يرجع الدعاء فيها الى نفس الذي ولا يصيب عليهم الطريق
يعن اذا التقى المسلم والذي في الطريق يجعله المسلم في طرفه الضيق

عن النبي صلى الله عليه وسلم

اربعين طبعه وغيره

ولا ينقص

تأمل

لا يمانه

على الامانة

الله طريق

حق

وليطعن الذي دين الاسلام جاز قتله لان العهد معقود ومعهم على ان لا يطعنون
كذا والكشاف في قوله تعالى وطعنوا في دينكم اي عابوه قال الزجاج الطعن
نسبة البزوال الكذب وتبقيق احكام المسلمين وهذا يوجب القتل من وقع انتهى
سهل

ولا ينقص عهد الذمة بالامتناع عن اداء الجزية والزرنا بمسلمه وسبت
النبي عليه السلام وقال الشافعي رحمه ينقص سبت النبي عم لان عقد
الذمة خلف عن الايمان في اخادة الامان فما ينقص الاصل الاقوى
ينقص الخلف الا دني بالطريق ولنا ان سبته كفر والكفر المقارن
بالامان لا يمنع والطاري كيف يرفع كذا في شرح الهداية الا ان الحق
الذي يدار الحرب او يغلبوا على موضع ويجارون بها فسد ذلك اي عند
الحقوق او الحاربه بنابهم يصيرون كالمتردين في حل قتلهم ودفع
مالهم لورثتهم لانهم التحقوا بالاموات بنباين الدارين الا انهم اي
الذين بين الواو ابعد الحقوق او الحاربه يسترقون اي يجعل عبيدا
بخلاف المتردين فانهم لا يسترقون بل يحجرون على الاسلام وان لم يسلموا
يقتلون ومال الخراج اي الذي اخذته الارض وجزية وهدايا اهل
الحرب وما اخذه العاشر من تجار اهل الذمة والمستأمن يعرف في مصالح
المسلمين كسدة الثغور جمع ثغر وهو موضع الخفاة من العدو وبناء
القناطر جمع قنطرة وهي ما يبنى على الماء للعبور والجسور جمع جسر
وهو عام كذا في السكين قال الشافعي الجسر ما يوضع ويرفع والقنطرة
ما يحكم بناؤه من قعر الماء ولا يمكن رفعه الا بالهدم والاف وبرزازيه
وازاراق القضاة العاديين والعلماء النافعين والقرات المحنسين
مع اولادهم فيجب على الامام اعطاء ما يكفيهم وبزارهم لانهم قد حسبوا
انفسهم لمصالح المسلمين بفضل خصوصياتهم وبيان محاسنهم وتعليم احكام
شرائعهم وذلك اتم مصالح دينهم ودنياهم فلم يعطوا كفايتهم لاقتضاها
الى الاكتساب فينفوت ما هو المقصود منهم والعمال وهو الذي يجمع الزكاة

عن النبي صلى الله عليه وسلم

ولو سبت المسلم قبل ان يسلمه
منه انما يغيب ويقتل
قال في سب النبي صلى الله عليه وسلم
وهو سب اصحابي
فاخر به

الحاف غيرة الى ان لم يصادف آخر كفاية
والرايات ورم ما يشق في الامانة
منه في شرح الكذا

والعشور والخراج والمخرجة اعلم ان ما يجمع في خرائن بيت المال انواع اربعة
احدها هذا الذي ذكرناه مع مصرفه والثاني ما ذكرناه قبل حيث قلنا
وخمس الغنمة يقسم الى آخرة والثالث ما ذكرناه في مصارف الزكاة مع
مصرفه والرابع الزكاة التي لا وارث لها ودياة مقتول الاولاد واللقط
التي لم يظهر صاحبها في المدة ومصارفها الايتام وعقل جنائتهم و
ومعالجة المرضى والكفان للموتى ونفقة اللقيط ومن هو عاجز عن الكسب
فالواجب على الامام ان يتق الله ويعرف الى كل مستحق قدر حاجته فان
تقر في ذلك فقد خاف وظلم وكفى بالله حسيبا ومات غرايل العطا
في اثناء السنة قبل القبض فلا يشي له في العطا لانه صلة فلا يملك
قبل بل سقط نصيبه وعلى هذا قبل ان الامام والمؤذن والمدرس
اذا مات قبل ان يقبض معلوم ليس لورثته ان يأخذ ذلك كذا في المخت
ولومات في آخرها يستجبر في ذلك الى قربة **فصل** في المرتدين
لما خرج من احكام الكفر الاصل في شرع في احكام الكفر العارض في العباد بآلة
وقال وخرارته من الاسلام رجلا او امرأة حر او عبد اعرض عليه الاسلام
وكشف شبهته لانه عساه اعرض عليه شبهته فزول به وجبس للمهلة
ثلاثة ايام استجابا باو قيل وجوبا وهو قول الشافعي رحمه الله لا يحل قتله
قبل المهلة عنده فان لم يسلم بعد المجلس قتل اتفاقا وان قتل
رجل قبل عرض الاسلام عليه كره ومعه الكراهية هنا ترك المسبب في تقاء
الضمان هداية ولا يشي لانه استحق القتل بالارتداد لقوله عليه السلام
من بدل دينه فاقتلوه والمرتدة لا تقتل بل تجبس حتى تسلم وتخرج
في كل ثلاثة ايام وتعرض عليها الاسلام فان ابنت اخرب وتجبس ثم

الصلوة بين من اتصف بالبر والتقوى
بعد كماله في الدنيا والدين
الامة
اعلم ان المرتد اسلم في طرفة عين بعد الاسلام
المرتدين اسم من اعتق نبوة النبي
واظهر عقايد الاسلام ويدين عقايد
كفر والملحد اسم من عدل عن الدين
المرتدين من قال لا ملجأ ولا منجى الا بالله
من يدين العقائد والعبادة والبراهيم
في يقول بالانتماء البعثة والبراهيم
يعترف برب الله آدم وبعضهم برب الله
عيسى فاختاره والقائمية من اعتق برب الله
سنته وادريس عليه السلام دون
غيره كذا في سبع المقاصد

اي حنة لغيره
فقتل كجاء
او لغيره
من الشك
المرتدين
المرتدين

فتم
عليه اي لا ضمان على الفلز

فتم الى ان تسلم لان البر عليه السلام منى عن قتل النساء مطلقا ولا
كفر بالاصل لا يسبح ومنها فالطاري اولي ولو قتلها رجل لا يشي عليه
لشبهته وقال الشافعي تقتل هي ايضا وكذا لا يقتل بل تجبس
الصبي الميمية اي العاقل لما ياتي وقال ابو يوسف وزفر واثافعي
رحمهم ارتداده ليس بارتداد فلا تجبس وبزول ملك المرتد عن ماله
برقته زوالا موقوقا عندني حنيفة رحمه لان الملك يكون بالبعصمة
وقد زالت بالردة وقال لا يزول لانه لما يسبح ودمه بالردة بقي ماله في
ملكه فان اسلم عاد ملكه وهو فائدة زواله موقوقا فان مات او قتل
فكسب اسلامه لورثته بعد قضاء دين سلامه وكسب ردة في اي
غنيمة بعد قضاء دين ردة وقال لا كلامها لورثته وقال الشافعي رحمه
كلامها في مسكين ويعتق مدبره وامتهات اولاده وتخل الديون التي
عليه لان المرتد في حكم الميت والديون المؤجلة يصير حالها كالموت
المديون والمرتدة ان لحقت او ماتت في الجبس كسبها لورثتها النسيئة
فلا ميراث لزوجها ان كانت صحيحة لانها بانث بالردة فلا تكون فائدة
وبه ثمار زوجها المسلم ان ارتدت هي وهي مريضة لقصد ما ابطال حقها
بكونها فائزة بها فاذا مات المرتد او قتل على الردة نزل امره وهي في
العدة لانه يصير فارا صحيحا كان او مريضا وقت الردة يداه وللزوج
ان يتزوج اخذت زوجها المرتدة عقيب لحاقها لانه لا عدة عليها
كالميتة فان حاوت مسلمة او سببت لم ينتقض نكاح الاخت لان
نكاحها لا يعود وبعد ما سقط ولها ان تتردد من ساعة لزوج آخر لعدم
العدة فرائه ولحاقه بدار الحرب مع الحكم به كالموت اي لمحاقه هذا

المرتدين
المرتدين
المرتدين
المرتدين

على قول في حصة خلاق لهما الزوال
بيت المال
مات في حال ارتداده او قتل في حال ارتداده
المرتدين
المرتدين
المرتدين
المرتدين

اشارة الى ان الحكم بشرط التحقق احكام الموت لانه لو عاد مسلماً
 قبل الحكم به جعل كان لم يلحق بها وكان لم يزل مسلماً فبما يجد في
 بدو رثته من ماله بغير قضاء ورضاء ويضمن ما تلفه واما بعد الحكم به
 صار كالميت فيخل ويؤنه ويعيق مدبره وام ولده كذا في شرح الكفاية
 ان المرتد اذا اسلم لا يلزمه قضاء صلوات تركها في حال الردة عندنا
 وقال الشافعي رحمه الله وهذا يثبت على ان الكفار يخاطبون بالبشرع
 في الدنيا عند الشافعي وهو مذهب العراقيين من ثيخنا اما ما ساج
 وبارنا يقولون انهم لا يخاطبون باداء ما يحتمل السقوط من العبادات
 كما عرف في اصول الفقه ونفقات المرتد اقسام اربعة نافذة بالاتفاق
 كالطلاق فانه لا يفتقر الى تمام الولاية كما في العبد والاستيلاء فان
 امته اذا ولدت فادعى انه ولده ثبت نسبه ويرث هذا الولد مع ورثته
 وكانت الامة امه ولده لانه لا يفتقر الى حقيقة الملك وقبول الامة
 اسقاط الشفعة اى تسليم شفعته وهو اسقاط وكذلك هذه النفقات
 من العبد نافذة وباطل بالاتفاق كالنكاح والذبايح لان الحمل بعين الملة
 ولا ملة للمرتد وموقوف بالاتفاق كالمفاضة فانها تقتضي المساواة
 والمساواة بين المرتد وبين غيره فان اسلم حصلت المساوات والآلا
 والرابع مختلف في توقفه وذلك كما بيع والشراء والرهن والاجارة
 والرهن والاعتاق والعديس ويحكم بالكتابة والوصية وقبض الديون
 فهذه موقوفه عند ابي حنيفة رحمه الله فان اسلم نفذت وان ملك بطلت
 وقال النفذت هذه الوجوه سواء اسلم او مات على ردة الا انه تنفذ كما
 تنفذ من الصحيح عند ابي يوسف رحمه الله لان الظاهر عوده الى الاسلام

ويحكم لو عاد مسلماً بعد ما وجد في
 بدو رثته من ماله بغير قضاء ورضاء
 ويضمن ما تلفه واما بعد الحكم به
 صار كالميت فيخل ويؤنه ويعيق مدبره وام ولده
 كذا في شرح الكفاية

كما لا خلاف في ان خطاب الشرايع
 يتناولهم في حكم المواظفة في الآخرة

في طرد ربه حامداً

في هذه الصورة العشرة في
 المفاضة

اذا ازيل شبهته ومحمد رحمه الله قال تنفذ كما تنفذ من الميراث من الثلث
 لان ردة يفضي الى القتل غالباً هداية ولا يفتح ردة مجنون وصبي
 وسكران الذين لا يعقلان لان اقرارهم لا يدل على تغيير عقيدتهم
 ويصح اسلام المصير الميمية اى العاقل حتى لا يرث عن ابويه الكافرين
 وكذا يفتح ارتداده فيجب عليه الاسلام ولكن لا يقبل به لان العقوبة
 مرفوعة عن القيان هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه
 اسلام صحيح ولكن ارتداده ليس بردة وقال زفر واثافعي رحمه الله
 لا يفتح اسلامه ولا ارتداده ولنا ان علياً رضي الله عنه اسلم وهو ابن
 خمس سنين وفي رواية ابن سبع سنين وصحح البزري اسلامه واقر به
 علي رضي الله عنه حيث قال سبقتكم على الاسلام طراً علاناً ما بلغت اوان
 علماً ولان الاسلام يتعلق به كمال العقل دون البلوغ او ربما يوجد
 العقل من الصغير كما يوجد من الكبير وربما لا يوجد من الكبير كما لا يوجد من
 الصغير ولان الاسلام عقد والردة طره وكل من ملك عقد املك
 طره كبر العقود مائل ولما اوردنا احوال من يخرج من الاسلام
 ويدخل في الكفر اردت ان اورد عكسه عن بيان ما يصير به الكافر مسلماً
 على ما ورد في الكتب قال في انحرائه فمن ينكر الوحد كالشوية وعبد
 الاوثان والمشركين اذا قال لا اله الا الله او قال اشهد ان محمداً
 رسول الله او قال اسلمت وامننت بالله وانا على دين الاسلام او على
 الدين الخفية فهذا كله اسلام ولو قال صدق اهل الكتاب لا اله الا
 الله لا يصير مسلماً ولو قال اشهد ان محمداً رسول الله يصير مسلماً
 بالعراق يزعمون ان محمد امراً سل الى العرب لا الى كافة الناس فلا يكون

سلمنا بالبشره ودين حتى يبرء في دينه ولو قال دخلت في الاسلام بحكم
 باسلامه عند البعض ولو قال انما مسلم يكون مسلما الكافر اذا صلى بحاجه
 او اذن في سبيل الله او قال انما معتقد حقيقة العقيدة بحاجه بصير
 لانه اني بما هو من خاصية الاسلام كما ان الاتيان بخاصية الكفر يدل
 على الكفر فاذا سجد للمصنوع او تتر برزنا راو لبس قلنسوة المجوس بصير
 كافرا واذا صلى صلواتا وحده واستقبل قبلتنا كان مسلما عند محمد
 رحمه ولو لبتي واحرم وشهد المناسك كان مسلما انتهى ولو اكره
 الذي على الاسلام فاسلم بغير اسلامه ولو رجع لا يقتل ولكن يحبس
 حتى يرجع الى الاسلام كذا في الاختيار وكذا الحكم في الاوضاع المذكورة
 المنقولة من اخوانه واذا تنصر يهودي اى صار نصرانيا او متوداى
 صار النصارى يهوديا ترك على حاله ولا يجبر على الاسلام وقال الشافعي
 يجبر عليه في قوله الاصح لان الكفر ملل مختلفة فلا يتوارثان ولنا
 ان الكفرة مله واحدة فيتوارثان ويتناكحون كذا في شرح المجمع
مسألة لما فرغ من بيان الجهاد بالكفر اشرع في بيان الجهاد بالمسلمين
 من البغاة فقال واخوارج وهم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة
 الامام الحق طائفتين انهم على الحق والامام على الباطل تناوبيل فاسد
 واعتقدا كاسدا فان لم يكن لهم تاويل فحكمه قطع الطريق
 يدعون الى الاستسلام فربا لا يستفعال البنائين السنين
 بغير الطاعة والتسليم للمحول في المعصية الى الطاعة واعلم انه قد وجد
 عاتق شيخ الحق الى الاسلام والظاهر انه يقتضيه المسلم لا يكفر بالبغي
 واخرج عن طاعة الامام قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين

قال عليه السلام من صلى صلواتنا واستقبل قبلتنا
 فهو منا المراد صلواتنا الصلوة بحاجه حتى
 لو صلى بها منفردا او فعل ما يوجب العبادات لا
 يكفر باسلامه لو جوبى ما في دين سائر الامم
 كذا في الكفر

وفي النهاية ينبغي ان لا يطالب بالعودة
 على دينه الاول لان طلب الكفر كفر

كذا في معاد ويدرر الله عليه
 الامام الحق وهو على بين ابى طالب
 رضي الله عنه

اقتتلوا

اقتتلوا فاصلحوا بينهما وقال علي رضي الله عنه يا بني فلو قالوا
 يدعون الى الاسلام او يهودون قبيل المجاز المرسل بان يكون من باب
 ذكر الملزوم وارادة التاخر تدبر وتكشف شبهتهم فان اجابوا بالاسلام
 ثم المرام وحصل الا لقيام فان قالوا اخونا الظلمة ايانا فالامام يتبع
 عن الظلم ولو لم يتبع وقائلهم فالتاس لا يعين الامام ولا البغاة
 ولو قالوا فعلنا لان الحق معنا وادعوا الولاية فله ان يقا تلده وعلى
 الناس ان يعينوا الامام مكين ولا يبدء بهم الامام يقتال حتى يبدؤا
 به اى يبدء البغاة بالقتال او يجتمعوا له للقتال فعند ذلك
 يقتالهم حتى يفرقهم فان كانت لهم فيضة اى جماعة اخبر اى اسرع
 العادل في القتل على جرحهم وان تبع مولاهم اى من ولى من البغاة
 وفرقتهم العادل حتى تنفي فلا يجوز تركهم كيلا يجتمعوا ثانيا ولا
 فلا وان لم يكن لهم فيضة لا يجوز على جرحهم ولا يتبع مولاهم ولا يتبع
 ذراريتهم جمع ذرية ولا تغنم اى لا تقسم اموالهم بين الغانمين
 اذا غلبنا عليهم لانهم مسلمون معصومون اموالهم وان حل دماءهم و
 يجوز القتال باسلحتهم وركوب خيلهم عند الحاجة بغير جواز ان
 تستعملها في قتالهم فاذا فرغنا من القتال نرد ما عليهم لان علينا
 استعمالها ثم رد ما عليهم بعد فرقتهم وقال الشافعي رحمه لا يجوز لانها
 مال مسلم فلا ينتفع به الا برضاه ويجب على الامام اموالهم حتى يتوبوا
 فيرد ما عليهم لما قلنا انها معصومة فلا تملك وما جبوته ما لبس
 الموصدة بعد اجماع صيغة جمع من جبا جبو اى وما جمعه اخوارج من
 الزكاة والعشور واخراج من البلاد التي غلبوا عليها لم يشق اى لم

يرجع
 شبهتهم

لان عليا رضي الله عنه بعث ابن عباس الى
 حوا فذاعا لهم التوبة والرجوع قبل ان يقتلهم
 دورا اسم ذرية في قر الكوفة
 يسكن فيها اخوارج منكم

اولادهم اسير اولين

ياخذ الامام ثانيا من الملاك لان ولاية الاخذ له الحماية يا ما وقد
 عجز عنها وبقي المأخوذ منه اى الملاك بأعادة الزكاة والعشر
 ان كان الاخذون اغنياء لعدم وصول الحق الى مصرفه فيعيد بها
 الملاك ثانيا الى مصارفه خفية فيما بينه وبين الله تعالى قال الله
 تعالى وان تحفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم بخلاف الخراج لانه
 حق المقاتلة فالبيعة مقاتلة باهل الحرب فكانوا مصارف واما ما
 اخذه الظلمة من ملوك زماننا فاختلف فيه قال ابو بكر بن سعد سقط
 عنهم الخراج دون الصدقات وفي فتاوى قاضيان ان ما يافى ظلمة
 زماننا من الصدقات والعشور والخراج والجبائى والمصادرات
 فالصحيح انها تسقط عن اربابها اذا توفوا عند الدفع وان لم يبرخوا
 مصارفها لانهم فقراء باعليهم من التبعات وبما فنى التبرع حتى وفى ما
 حكى ان والى خراسان عيسى بن مامان كان امير ابلج وجبت عليه
 كفارة يمين فسال الفقهاء فاضوه بالقياس الذى هو كفارة يمين
 من لا يملك الاطعام او التحرير ولهم من اوصى بثلاث ماله للفقراء فذفع
 الى السلطان الجائر سقط كذا فى الخزانة وعجزها ولو قتل بعضهم بعضا
 اى قتل بايغ باغيا مثله فى عسكرهم ثم ظهرنا عليهم فهو يهدر
 لانه لا ولاية للامام العدل حين القتل فلم ينعقد موجب كالقتل
 فى دار الحرب هداية ولو غلبوا على بلدة وقتل رجل من اهلها فلا
 كلامهما اهل ذلك البلد عدائهم ظهر على ذلك البلد قبل استقرارهم
 ملكهم اى ملك الخوارج ثم وقيل اجراء احكامهم وجب للقصاص
 لانه لم ينقطع ولاية الامام والاى وان لم يظهرنا عليهم بعد استقرارهم

يعني ان ما فنى ظلمة زماننا من الصدقات والعشور والخراج والجبائى والمصادرات
 باعليهم من التبعات وبما فنى التبرع حتى وفى ما حكى ان والى خراسان عيسى بن مامان كان امير ابلج وجبت عليه
 كفارة يمين فسال الفقهاء فاضوه بالقياس الذى هو كفارة يمين من لا يملك الاطعام او التحرير ولهم من اوصى بثلاث ماله للفقراء فذفع
 الى السلطان الجائر سقط كذا فى الخزانة وعجزها ولو قتل بعضهم بعضا اى قتل بايغ باغيا مثله فى عسكرهم ثم ظهرنا عليهم فهو يهدر

فما هو

ثم

ثم واجراء احكامهم فهو يهدر لانقطاع ولاية الامام عن ذلك البلد
 ولا ياتى ثم العادل ولا يضمن بالتلاف مال الباعى او نفسه لان العادل
 ما مور بقتالهم دفعا لشربهم قال تعالى فقاتلوا التى تبغى حتى تقضى
 الى امر الله وبالله فى الهداية وفى المحيط اذا اتلف مال الباعى يؤخذ
 بالتضامن فاما المصنف والهداية تحمول على ما اتلفه حال القتال
 اذا لم يمكن الدفع الا بالتلاف شي من اموالهم كل حين والى السلام
 واما اذا اتلفوه فى غير هذه الحالة فلا معنى بمنع الضمان لان ما لهم
 معصوم كما ذكرنا شرح المجمع والباعى ياتى فيما يفعل بالعادل لان
 اخذه وقتله حرام ولكن لا يضمن وقال الشافعى رحمه قوله
 القديم يضمن لانه اتلف مالا معصوما ونف معصومة ولنا ان
 قتلهم وقع بتأويل صحيح عندهم وان كان فاسداً فى نفسه لما روى
 الزهري وقال لما وقعت الفتنة فى خلافة علي رضي الله عنه اجتمعت
 الصحابة على ان كل دم اريق بتاويل القرآن فهو يهدر وكل مال اتلف
 بتاويل القرآن فلا ضمان فيه وكل فرج استبيح بتاويل القرآن فلا
 حد فيه ومال كان قايما بعينه رد الى صاحبه اختيار فلو قتل الابن
 العادل الاب الباعى كدفع شرة ورثة لانه قتل بحق فلا يمنع الار
 هذا متفرع لقوله ولا ياتى ثم العادل الى اخره ولو قتل الباعى وقال
 قتله حقا اى والحال انه يقول كنت على حق وانا الان على حق
 ورثة اى ورثة الباعى العادل ايضا عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله
 فلم يجب على الباعى القصاص ولا الدية ولا الكفارة كذا فى
 المختلف لحديث رواه الرزى وقال ابو يوسف وكشافى حقا

فما هو علم

فما هو

حقا ابو الطاهر او تورد

لا يرث الباغي العادل سواء ادعى الحقيقة او اعترف ببطلانه وان قال
 قتله مبطلا لم يرثه بالاتفاق مسئلة وفيه شبهة على رجل
 فظن المشهور عليه انه جاء ليقتله او ياخذ ماله حل له ان يقتله وان
 ضرب المشهور عليه ضربة فسقط بحيث يعلم انه لا يقدر على قتله
 ثم لم يضر به بعد ذلك **كتاب الصيد مع الذبايح** الصيد مصدر
 صا ويصيد ويطلق على المصطاد ويباح صيد الحيوان الممنوع بالانتفاع
 بلية او بجلده او برشه او لاستدفاع شره ويجوز الاصطبا وبالليل
 لمطلق النفس والنهي ورد المشقة فيه وانما قيدنا بالممنوع لان
 رعي غيره لا يكون صيدا كما بينا في جنائنه ايج فالبيع الممنوع صيد
 الطهي الا هل يلبس بصيد ويجوز الصيد بالكلب والصيد والباري
 والصيد وكل جارح معلوم ليقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين
 تعلمونهم واسم لكل يقع لفة على كل شئ كالاسد وغيره
 من ذي ناب ومخلب لانه لا بد من اراقة الدم وذو الناب حيوان
 ينتهب بالناب وهو بالفارسي دندان پيشين وذو المخلب طائر
 يختطف بخالب رجليه الا الخنزير كنجاسة عينه وقيل يجوز
 صيد كل جارح الا الاسد والذئب والذئب والذئب والذئب والذئب
 عن ابي يوسف رحمه الله لعلو همة الاولين لانها لا يعلم الا لنفسها
 والجناسات الاخيرين لانها لا يتعلم حركه لو تعلم كل منها جارح اختيار
 ويعرف تعلم الكلب ونحوه بتركه الاكل فيما اصطاده ثلاث مرات
 هذا عند ههنا لان تركه اكله مرة او مرتين فلعلة في شئ وخوف
 الضرب فاذا ترك ثلاثا يدل على انه صار عادة له تركه ماله فوهو

الفرق بين الصيد الممنوع والصيد المباح
 الممنوع هو كل ما يربي بالصيد
 ذبح وغيره الممنوع لا يحل الا
 بالذبح الاختيار

فان الاصطبا ولا يجوز لانه
 نجس العز فكأن الانتفاع
 نجس
 ان يقبل تعليم

الاكل والنهب وقولها ايضا رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه وهذا
 اختار المصنف قولها فيحمل اصطادة في المرة الثالثة في الاصح
 وهو قول ابي حنيفة رحمه الله لان التجربة يحصل بالكثرة والثلاث كثيرة
 كثر به الخنزير موسى عليهما السلام وقال لا يحل الا في المرة الرابعة
 وقيل يعرف تعلمه بغلبة ظن صاحبه انه تعلم فيفوض الى راي
 من علمه لانه اعرف به من غيره فكثر اذا غلب على ظنه انه صار معلما
 بتركه الاكل مرة واحدة صار معلما وان غلب على ظنه انه صار
 معلما وقد تركه ثلاث مرات لا يصير معلما وهو رواية عن ابي حنيفة
 رحمه الله ايضا وقيل تعلمه انما يعرف بقول الصيادين انه تعلم اي
 انه مفوض الى راي اهل الخبرة والبصرة في باب الصيد هذا رواية
 ايضا عن ابي حنيفة رحمه الله وتعلم الباري ونحوه كالباشق والصقور
 والعقاب باجابه اذا ادعى سواء كان الرجوع بطعم اللحم او لا لان
 كونه معلما يكفي اجابته عند البعض الدعوة فاذا ارسل الصياد
 المسلم والذي في الجارح المعلم ويستى عند راي الجرح صيدا
 في اى عضو كان ومات حل وكذا الحكم في الرقي بالسم ونحوه
 لان الارسال او الرقي بالتسمية في الصيد بمنزلة امر الشفرة في
 مذبح الا هل ياعلم ان لكل الصيد أربعة شروط الاول كون المرسل
 مسلما او قويا والثاني ان يكون الجارح معلما والثالث التسمية
 عند الارسال لقوله عليه السلام لعدي بن خاتم الطائي اذا ارسلت
 كلبك وذكر اسم الله تعالى عليه فان امسك عليك فادركه حيا
 فاذا نجح واذا ادركه وقد قتل ولم يأكل منه فحل فان جازع الكلب

فان غلب على ظنه تعلم فهو معلم والا فلا

فان قالوا تعلم فهو معلم والا فلا

اعلم ان الصياد اذا شرب من ماء صاحب بيت
 عليه السلام عدى بن خاتم الطائي المشهور
 بالسجادة وهو في بيته على مسكة

تاجیکستان

الكلب الأكل صيده في الوجوه كلها أي لا يؤكل ما اصطاده قبل
الفرار محرزا كان في البيت أو في الصحراء ولا يؤكل ما يصيده بعد
حتى يصير معلما بإجابة الدعوة ولو شرب الكلب من دم الصيد ولم
يأكل منه حل لأن ذلك من غايته تغذيه حيث شرب بها ما لا يصلح لصاحبه
وامسك عليه ما يصلح له وكذا يحل لو أكل الكلب ما أعطاه صاحبه
منه بأن قطع قطعة من الصيد مناه إلى الكلب فأكلمها هذا كما
القاء قطعة من طعامه أو ^{أر القيد} خطفه من صاحبه فأكلم منه حل لأن شرط
الحل ترك الأكل من الصيد قبل أخذ المالك وبعد صارت حكم
الشاة فمقتضى جيلته اختطاف اللحم متى فاز ولو قطع الكلب من
الصيد قطعة فأكلمها من ذلك الصيد ثم اتبعه الكلب فقتله
ولم يأكل منه لم يحل لأنه صيد كلب جاهل حيث أكل من الصيد يدية
ولو ألقى الكلب ما قطعه فاتبعه فقتله ولم يأكل منه حتى أخذ صاحبه
ثم مر الكلب بتلك القطعة التي ألقاها فأكلمها حل لأنه أكل ما لا
يصلح لصاحبه بعد ما مسك الصالح له وإن أدرك المرسل الصيد
المجروح حيا مثل حياة المذبوح وجبت زكاته فإن تركها أي
الذكوة حتى مات لم يحل لما روينا من حديث عدي هذا إذا علم من
ذبحه وأما لو وقع الصيد في يده ولم يتمكن من ذبحه وفيه حياة كحياة
المذبوح كما إذا أخذه بعد أن شق بطنه حل أكله لعدم الاعتبار
بذلك الحياة وكذا البازي والصقر والسميع إذا أدرك مرسل الباز
أو راعي السم الصيد حيا مثل حياة المذبوح وجبت ذكاته حتى إذا
تركها فمات لم يحل لما نقلناه وكذا لا يحل أن لم يتمكن من الذبح

ذبح له والرابع الجرح وهو شرط في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن
 أبي حنيفة رضى وابي يوسف رحمهما ليس بشرط وهو قول الشعبي
 رحمه وان لم يجرحه لم يحل لعدم سيلان الدم المسفوح وكذا لا
 يحل لو حنيفة او كسراى كسر عضو منه فمات لانعدام الجرح روى ابو
 يوسف عن ابي حنيفة اذا كسر عضو افقتله حل فان اكل منه العفيد
 او الكلب معلنين لم يحل سواء كان اكله نادرا او معتادا وقال
 مالك والشافعي رحمهما في قوله القديم يحل لان الكلب آلة في العمل
 فاكله لا يوجب احرته ولنا قوله تعالى وكلوا مما مسكن عليكم شرط
 الامساك علينا ولم يوجد في الحقايق محل الخلاف ان يأكله حالة
 الاصطيا اذا لو اخذ منه صاحبه ثم وثب الكلب فاخذ قطعة و
 اكل يحل لما يحل بخلاف البازي اى ولو اكل البازي ما صاده بعدما
 صار معلما يحل الباقي لان جسته لا يحتمل الضرب والتعليق بخلاف الكلب
 فانه يحتمل ما ولا يحتمل ما اصطاده قبل هذا الاكل عند ابي حنيفة رضى
 محرزا اى سواء كان الصيد القايم محفوظا في البيت او في الصحراء و
 فلا يحل لما تلونا وكان الكلب امسك علينا الصيد المتقدم ولنا
 حكمنا تعلمه بالاجتهاد فلما ينقص ممثله وله ان اكله يدل على خطائنا
 في الحكم بتعلمه فيجزم ما اصطاده من قبل لكونه غير معلما اما اذا كان
 قد مضى مقدار شهر وقد قدده صاحبه يحل بالاتفاق ولا يحل ما
 يصيده بعده اى بعد الاكل اتفاقا حتى يصير معلما باذكرنا بترك
 الاكل ثلثا او ثلثي الطن او بقول الصيادين ولو قرأ بغير صاحبه
 ولم يجبه اذا دعه ثم صاده البازي بعد ما اخذه صاحبه فحكم حكم

لا تأكلوا من ثمره حتى يدرى
الملك انكم صيرون له
ولا تأكلوا من ثمره حتى يدرى
الملك انكم صيرون له

فلسفہ

الكاتب

فعلهم بالعطف الصف على البارز اسم
منه جارج الطائفة لا اسم جنس
الكتاب بالعطف ولكن بفهم
الهداية ان يكون اسم الجنس
حيث اكتفى بذكر البارز
مثلا

لضييق الوقت أو تفقد الآلة كالإهلي مثل الغنم والبقر وكحما إذا
 أصابه آفة أو مرض أن لم يتمكن من ذبحه لا يحل بذكوته الاضطراري
 في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وابن يوسف رحمهما محل وهو قول الشافعي
 رحمه لأنه لم يقدر على الأصل فصار كما إذا رأى الميتة الماء ولم يقدر على
 استعماله هذا إذا كان حياته فوق حياة المذبوح أما لو بقي حيا مثل
 ما بقي في المذبوح يؤكل وفصل بعضهم تفصيلا وقال إن لم يتمكن بفقد
 الآلة لم يحل بالاجماع وإن لم يتمكن لضييق الوقت لم يحل عندنا أيضا
 خلافا لما في رحمه الله لأنه لما وقع في يده لم يبق صيد فبطل حكم
 ذكاة الاضطراري وعن الحسن مثل قول الشافعي نوازل ولو وقع
 الصيد عند مجوسى وقدر على ذبحه ثم مات لم يؤكل لأنه بالوقوع عند
 لم يبق صيد الفوات ذكاة الإهلي وإن لم يكن المجوسى أهلا لها
 ولو أرسل الصيد وكلبه على صيد فآخذ غيره أي غير الصيد المرسل اليه
 حل وقال الشافعي والمالك رحمهما لا يحل لأنه أخذ بغير إرسال إذا
 الأرسال مختص بالمشار إليه ولأنه شرط غير مفيد لأن مقصوده
 حصول الصيد إذا لا يمكن تقليده على وجه يأخذ ما عتبه ولو أرسله على
 صيد كثير وسمى مرة واحدة يحل كل ما قتله التسمية ولو أخذ كله
 لا تحاد التسمية والفعل أي الأرسال نوازل بخلاف ذبح الشاتين
 اللتين لم يفتح أحدهما فوق الآخر أي لا يكفيها تسمية واحدة لتغذر
 الفعل أي الأمرار ولو اصنع أحدهما فوق الآخر وسمى قد جزم بمرة
 واحدة بخلافها ويكون الصيد لا يقطع حكم إرساله لأن الانقضاء
 عادة له للحيلة في أخذ الصيد لا السراقة وكذا يحل صيد الحلب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بَقَدِّ الْحَيَاةِ

رانا ان عدل عن طريق الصيد منته
 فلا يجز اجماعا وان ذهب على سنة
 يكل عندنا ايضا وكل عندنا كذا في
 الخفايق

۱۵۱

اذا اعتاد حادته أي عادة الفهد في الاقتفاء للاحتيال وإذا اخذ
 الجارح صيدا بعد اخذ صيدا آخر بأرسال واحد حل الكل ما لم
 يعرض عنه بالاستراحة لأن الأرسال الأول لم ينقطع كما لو أرسل
 الجارح صيدا فقتله وجثم أي ملكث ولازم على الصيد زمانا طويلا
 فمخبره صيدا آخر فقتله لم يحل الثاني لأنقطاع الأرسال بملكته أو الم
 يكن ذلك الملكة لحيلة الأخذ بل بالاستراحة ولو مرق التسم أي
 اصاب وتجاوز من الصيد المقصود إلى صيد آخر فقتله حلال ولو بشيئة
 واحدة ولو أرسل بازيا على صيد فقتل على شيئي ثم طار واخذه حل
 ان قصر الزمان بقدر ما يكون تمكنه للاستراحة يعني لو كان نزوله
 للاستراحة لا يحل لأنقطاع حكم الأرسال ولو وجد أنه لاخذ جارح
 معلم صيدا ولم يعلم هل أرسله أحدا من الأرسال أو فوج الشك في
 الأرسال وهو شرط كما ذكرنا حتى انفلت الجارح من يد صاحبه واخذ
 صيدا وقتله لا يحل ولو صاح صاحبه عند انفلاته وسمي فإن لم يزد
 بصياحه طلبا أو جرحا على الأخذ فاخذه لا يحل فإن زاد بصياحه
 يحل استحسانا فإنه وإن شاركه أي الكلب الذر أرسل بالبقسمية
 كلب غيره معلم أو كلب مجوسى أو كلب لم يذكر اسم الله عليه عهدا
 لم يحل لأنه اجتمع المحرم والمبيح فيغلب جهة الحرمة وإنما قال عهد الله
 لو ترك التسمية ناسيا يحل لما يأتي ولو رده عليه أي لو رد الصيد
 كلب من الكلاب المذكورة على الكلب المعلم ولم يجرحه معه ومات
 بجرح الأول حل وكره أكله لوجوه المثاركة في الأخذ وفقد ما في
 الجرح ولو رده عليه المجوسى أو أغراه أي أحث على الكلب بالصيد

۱۳۳

سید محمد علی

سیدنی، دفع علی

النكاح

۷۰۰

لکھنؤ
مناظر

وہی کہ

فی جہ

3. الفصل

على الحب المعوم

قوله كما لو جئتم تشييل للأعراض عن الصيد
بالأسنّة اضفتموه على الحق لا القوة إذا
اخذ الجارح صيدا لأن حكمه كحكمه
مسألة

هذه رسالة من صاحبها
إلى من يقرأها
مكتبة

وذلك السيد
فيل الكرامة
واضاره الملوان
مع البدر العزم

1

فراودة بكون الدال اي سرعته باغوانه لم يكره لان فعل المجوسي
ليس من جنس فعل الكلب فلا يتحقق المشاركة وكذا حل بلا
كراية لو لم يرده عليه الكلب الثاني بل حمل عليه فراودة اي
عدو الكلب العلم لان فعل الكلب الثاني اثر في العلم دون الصيد
حيث ازداد طلبا يدايه ولو ارسله مجوسي فاغراه به سلم فراودة
لم يحل لان الزجر دون الارسل فلا يرتفع محرمة زجر المسلم وعلم
بذلك حل الصيد لو ارسله المسلم وزجره المجوسي وتعبته لاهيته و
عدمها عند الارسل لا عند الاخذ يعني لو ارسل المسلم المسمى مثلا
ثم ارتد يحل اخذه وارسله المجوسي ثم اسلم واخذ ما صاده لم يحل
اعلم ان اهلية الصايد ان يكون اهل الذكاة فلا يؤكل كل صيد البهائم
والمجنون والسكران الذين لا يعقلون الذبح والتسمية وان يكون
الصايد ملة اهل التوحيد دعوى واعتقادا كالمسلم او دعوى لا
اعتقادا كالكتابي فلا يحل صيد المجوسي وكونه كاسياني قرآنة وكل
من لا يحل ذكوة فهو كالمجوسي فيما قلنا واعلم انه لا يحل ذكوة غير
المسلم والكتابي ذميا كان الكتابي او حرا بقوله تعالى وطعام
الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمراد به مذكاهم لان الطعام الحلال
المذكي يحل في اي كافر كان وانما حرم ذبيحة المجوس لقوله
سواء بهم سنة اهل الكتاب بغيرنا كمن ساءهم ولا اكلي ذبايحهم
وكذا لا يحل ذبيحة المرتد والوشني والمجوس وبارك التسمية لما
سياتي في الذبايح والمسلم وغيره سواء في صيد السمك والجراد
لانها لا يذبحان ولو انفلت كلب مجوسي ولم يرسله صاحبه

لا يحل

في ذبيحة المجوس
في ذبيحة الكافر
في ذبيحة المرتد

من يرمي صليبه

بشانه

فاغراه

فاغراه مسلم بالصيد فاخذه حل والقياس ان لا يحل لان زجره ليس
بارسال كما سبق وكذا اجماع الاحكام في البازي الآتية وضع المسائل
في الكلب لانه محل الاشتباه **فصل** ومن سمع حشا اي صوتا
خفيا ظنه حش صيد وسقي فرماه وارسل عليه جارحا كلبا كاه
او باريا فاصاب بغيره اي غير الصيد الذي رجع حش فبين انه صيد
آخر حل المصايب ان كان المسموع حشة في الاول حش صيد ولو كان
حش زجر بلا الوصل وعن ابي يوسف انه اذا كان الحش حش خنزير
لم يؤكل لتلفظ محرمة في لحمه وجلده بخلاف سائر السباع فان حرمة مؤ
في لحمه فقط وقال زفران كان حش سباع لايؤكل المصايب بخلاف ما
لو ظهر انه حش آدمي او حش حيوان اهلي كالبق وكونه فانه لا يحل
المصايب لان المرسل اليه ليس بصيد والطير المستأنس اي الذي يكن
في البيوت كالاوز والطي البربوط اهليان حكما يعني لو سمع حشا ظنه
صيدا فرماه وارسل عليه جارحا فاصاب بغيره ثم ظهر انه حش اهلي
لا يحل لان اليد ثابت عليها قبل هذا في الحلال واما في حق الحرم
فهما صيدان كما مر في الحج ولو اصاب المسموع حشة بانه مرفوع قائم
مقام الفاعل للمسموع اعتمد على الموصول المستفاد من الالف
واللام وقد ظنه الراعي آدميا فظهر صيدا حل لانه لا عبرة بظنه
مع تعيينه بعد الاصابة ولورقي الى طائر فاصاب صيدا او مر للطائر
لم يرق ولم يعلم انه اي الطائر المرء وحشي او اهلي حل الصيد لان
الاصل في الطير التوحش ثم ان علم ان المرء مستأنس لم يحل للمصايب
بخلاف ما لورقي الى بغيره فاصاب صيدا ولم يعلم الراعي انه ناذ

لانه اعتبار ظنه مع كونه صيدا حقيقة

ام لا لا يحل لان الاصل منه الاستيناس وان علم انه ناذحل المعبا
 ولورمي الى سكة او جردة فاصاب صيدا احل في احدى الروايتين
 عن ابي يوسف وهو المختار لان المرمى صيد وفي رواية لا يحل لان
 المرمى لا ذكاة لها نازل واذا وقع السهم بالصيد او جرحه الجرح
 فتحمل حتر غاب عن الصايد ولم يزل في طلبه لعدم الاشتغال بشئ
 آخر بل تبعه حتى اصابه ميتا حل استحسانا والقياس انه لا يحل
 لاحتمال انه مات بسبب آخر وهو قول الشافعي رحمه له قول ابن عباس
 كل ما اصميت ودع ما امنييت ولنا ان النبي عمق بالروحاء على
 حمار وحشي ميت بغير اقتباد واصحابه اليه فقال عليه السلام دعوه
 فاني صاحبه فجاء رجل فقال يا رسول الله هذا رمنييت وانا في
 طلبها وقد جعلتها لك فامر عليه السلام اياك فقتلها بين الرفقاء
 ولان الاصطبا ويكون في المثل جرحا لبا فلا يخلو اعمل التواري
 فاحل لنا اذا لم يقعد عن طلبه للضرورة وان قعد عن طلبه ثم
 اصاب ميتا لم يحل لانه عم كرم ما كل صيد غاب عن الرمي وقال القل
 هوام الارض قتله لان الموهوم في هذا كالمحقق الا انا سقطنا
 اعتبارا ما دام في طلبه كذا في الهداية وكذا لو وجد به جراحة اخرى
 سوى جراحة سهم لانه ظهر لموته سببا محرم وتحتل في غلب المحرم
 ولورمي صيدا جرحه فوقع في ماء او على سطح او جبل او صخرة او حائط
 او آجرة اي على البناء الذي يبنى بها ثم وقع منه الى الارض حرم لانه
 الاخر اذ عن مثل هذا يمكن اورداه في جبل فتردى اي سقط حرم
 موضع اعلى الى موضع اسفل حتى وصل الى الارض اورداه في

يقال صيد الصيد في دار ميتة وتحتل انت
 شرا ودرست الصيد فانما ذاقا ب
 شرا

مكان

في مكان حال فوقع على رمح منصوب او قبضة قائمة او على حرف
 آجرة منصوبة لم يحل في الصور المذكورة كلها لان المتردية حرام
 بالبص واللانة احتمال الموت بغير الرمي اذ الماء مهلك وكذا السقط
 من علو قال عليه السلام لعدي ان وقعت رميته في الماء فلا تأكل
 فانك لا تدري ان الماء قتله او سهكت ويحتمل ان يقتلها حدة هذه
 الاشياء الثلاثة الا جرة قوله لم يحل جواب لورمي الا اذا بان اي
 قطع راسه بالرمية اذ لا يبقى احياء بعد ابانته الراس ولو وقع الرمية
 على الارض ابتداء حيا فمات او على جبل او ظهر بيت او آجرة موصو
 او صخرة فاستقر عليها حل لانه لا يمكن الاخر اذ عنده وفي اعتبارا
 باب الاصطبا وبخلاف ما تقدم لانه يمكن التمزع عنه الاصل فيه ان
 سبب الحلق والحرمة اذا اجتمعا وان كان التمزع عن سبب الحرمة ترجح
 جهة الحرمة احتياطا وان كان مما لا يمكن التمزع عنه جرى وجود
 جرى عدمه لان التكليف بحسب الوسع هداية الا ان يصيب حد
 الصخرة فيشق بطنة فيحرم لاحتمال الموت بذلك الشق واما وصفت
 الآجرة بالموصوغة ليكون مثل الارض حتر لو كانت منصوبة كما اثبتنا
 وشق الحرف بطنة يحرم ايضا وان كان الطير مائيا فرماه في الماء حل
 ان لم ينغس بالجراحة فيه لانه اذا انغس بها تشرب الجراحة الماء
 فرما يموت من شدة المم ولا يحل الصيد بالبندق لانه يندق و
 تكسر ولا يجرح ولا بد في الصيد من الجراحة التي هي الذكاة الضرورية
 وكذا لا يحل اذا اصابه عرض المعراض بكسر الميم السهم الذي لا ريش
 له لقوله عليه السلام اذا رميت بالمعراض فخرقه فكله والا فلا تأكل

رصه
 عنة

اغزو فني

ولما بالعصر الى واحدة لها جرح صفة لقوله واحدة فان العصب
 بلاحدة يقتله ثقلا لا جرحا والجرح الثقيل ولو جرح لاحتمال انه
 قتله بثقله لا بجرحه قوله والجرح وما قبله جرح معطوف على قوله باليد
 ولو كان المراد في منه اى من الجرح خفيفا وفيه حدة حل جواب
 لو والاصل في هذه المسائل ان الموت ان اضيف الى الجرح يحل
 وان اضيف الى الثقل لا يحل وان شكك بجرم احتياطيا علم ان
 الذكاة اسم لفعل جارح وله اثر في خروج الدم الا ان الكامل فيها
 ان يقطع العروق التي جرى الدم وهو الذكاة الاختيارى و
 القامر منها ما يجرحه باقى جارح كان وهو الذكاة الا اضطررتي
 فاذا مات بغيرهما لا يحل نوازل ولورماه بمرودة محدودة المروءة
 الجرح الابيض الرقيق كالسكين يذبح به نهائيه وبالتركي جاقق
 طاشى ولم يجرحه لم يحل لان القتل كان بالندق ولو ابا ان راسه
 بالمرودة او قطع او ذابحه حل ولورماه سيف او سكين حل ان
 جرحه بحدة فان اصابه قفاهما او مقبضهما حرم لانه كالعصر
 واذا جرح السهم والكلب المصيد جرحا غير مدم اى غير جرح الدم
 قيل يحل سواء كانت بجراحة صغيرة او كبيرة لا تبيان في وسعه وهو
 الجرح ولا يكلف باخراج الدم وهو الاظهر لان الدم ربما يجتسب
 بفضيق المنفذ وغلظ الدم وقيل لا يحل لعدم خروج الدم لقوله
 عليه السلام انهر الدم با شئت وقيل يحل في الجراحة الكبيرة ولو دون
 الادماء لان عدم خروج الدم لانغداها في محل الجرح لا يحل في الصغيرة
 لعدم خروجها مع صغر الجراحة ولو ذبح شاة ولم يسئل منها دم فعلى

الاوداج طمره بئر

القولين

وهو قول ابن القاسم التفتازاني

وهو قول ابن القاسم التفتازاني

القولين يعز قيل يحل كلها وهو الاظهر لان كثيرا من الحيوان ينجح
 دمه لا يستبأ اذا اكل شجرة العناب او العدس وقيل لا يحل لان
 خروج الدم المسفوح شرط وقيل ان تحركت حلت الشاة كانه نافر
 لقوله السابق وقيل يحل في الجراحة الكبيرة ولو خرج الدم ولم يتحرك
 لا يحل قال في الخزانة ذبح شاة او بقرة مريضة فتحركت بعد الذبح
 وخرج منها دم مسفوح حلت لان علامة الحياة احدى هذين
 الامرين وقد وجدوا ان لم يتحرك ولم يخرج منها دم مسفوح لا يحل
 لكن هذا اذا لم يعلم بجهتها وقت الذبح اما اذا علم حلت وان
 لم يتحرك ولم يخرج منها دم اصلا ولو ذبح شاة مريضة فلم يتحرك
 منها شئ فان ضحكت فاما لا يؤكل وان صمنت ثوكل وان فحكت
 عينها لا يؤكل وان غفقت ثوكل وان مدت رجليها لا يؤكل وان
 قبضتها لا يؤكل وان نام شعرها لا يؤكل وان قام ثوكل فنجح البعض
 علامة الحياة والبعض علامة الممات لكن هذا اذا لم يعلم انها
 حية وقت الذبح اما اذا علم انها حية وقت الذبح حلت بكل
 الحال انتهى ولو اصاب السهم ظلف الصيد او قرنيه حل ان اذماه
 لان المقصود سيلان الدم فقد وجد هذا يؤيد قول من شرط فيه
 خروج الدم ورحى صيدا فقطع عصفه او اقل من نصف راسه حل
 الصيد لا يحل العضو المقطوع وقال الشافعي ان كان ما الصيدا
 منه لانه ثبان بذكاة الاضطرار فيحل المبان والمبان منه ولنا
 قوله ومما بين من الحي فهو ميت هذا اذا بان شيئا بقي المبان منها
 حيا بدونه كاليد والرجل والفخذ او قطع ثلثه وكان الاقل مما يلى العجز

مكين وان قطع نصفين او قطعه ثلاثا والحال ان الاكثر اى
 الثلثين من جانب مؤخره او قطع نصف راسه او اكثره حل
 الكل اى المبان والمبان منه لان المبان منه حي صورة لاحكام اذا لا
 يتوهم بقاء الحياة بعد هذا الجرح هدايه ولو تعلق العضو المقتطوع
 بجلده فان كان بحيث يلتئم اى ينبت ويندمل لو تركه حل العضو
 المقتطوع لان ذلك جرح وليس بآبانه والا اى وان لم يندمل بالترك
 فلا يحل المقتطوع ويحل ما سواه ولا يحل صيد المجموسى والمرد ولو شئ
 لما ياتي في فصل الذبح والمحرّم لما بين في كتاب الحج بخلاف اليهود
 والنصارى لانهم اهل الذكاة اختياري فذلك اضطراراً و
 رعى صيداً فاصابه ولم يخف منه فماتة آخر فقتله فهو له اى للثاني
 لانه هو الاخذ قال عليه السلام الصيد لمن اخذ ولو رماه رجل واخذه
 آخر فهو للراى لانه بالرعى صار اخذاً شرح المجمع ويحل ذلك الصيد
 بذكاة الاضطرار لانه لم يخرج برى الاول عن جبر الامتناع وان
 اخفنه الاول اى جعله ضعيفاً وعاجزاً عن الامتناع برمييه ولكن
 يربح حياته ثم رماه آخر فقتله فهو له اى الصيد للاول ولكن لم يحل
 ذلك لانه باختيار الاول صار الصيد في حكم الالمى فلا يحل تركه
 الا اضطراراً ويضمن الثاني للراى الاول قيمته جرحاً جرحه الاول
 لان الاول ملك الصيد باختياره والثاني التلف ملكه برمييه فيضمن
 قيمته معيباً بالجرحه هذا ان علم حصول القتل بالثاني بان كان
 الجرح الاول كحال يجوز ان يسلم الصيد منه والجرح الثاني كحال
 لا يسلم منه بان قطع فوائمه او جناحه او شق بطنه وان علم حصوله

اى

اى حصول القتل بهما بالجرحين او شك بان لا يدري بايهما
 مات حرم ويضمن الثاني بالنقصه جرحاً حته ويضمن نصف قيمته
 جرحاً جرحاً حتين ويضمن نصف قيمته لانه انا الضمان الاول فلانه
 جرح حيواناً مملوكاً للغير وقد نقصه فيضمن ما نقصه اولاً واما الثاني
 فلان الموت حصل بالجرحين لان الجرحه الاول ما كان ينعف والثاني
 ضمنها مرة فلا يضمنها ثانياً واما الثالث فلان بالرمية الاول صار
 بحال يحل بذكاة الاختيار ولو لارضى الثاني فهذا بالرعى الثاني افسد
 عليه نصف اللحم فيضمنه ولا يضمن النصف الاخر لانه ضمنه مرة
 فدخل ضمان اللحم فيه هدايه وان كان الرامى ثانياً هو الاول فحكم
 الاباحة ما قلنا فيما اذا كان الثاني غير الاول قوله ثانياً مفعول
 الرامى معتمداً على الموصول قوله هو ضمير فصل لا محل لها عند التحليل لانه
 لانه حرف عنده وعند بعض النحاة ضمير فروع المحل بانه تأكيد للرعى قوله
 الاول منصوب على انه خبر كان وصار كالمورد رعى صيداً اعلى قوله جرح
 فاختفنه ثم رماه الرامى الاول ثانياً فيزول لا يحل لان الرعى الثاني
 محرم ولو رماه معاً فسحق سهم أحدهما او اخفنه ثم اصاب سهم
 الآخر فقتله كان للاول لانه اخذه باختياره وحكمنا بجرحه وقال
 زفر لا يحل لانه لم يكن صيداً حين اصاب السهم الثاني فلا يكون
 جرحه ذبحاً اضطرارياً كما لو تعاقبا في الرعى ولنا انه كان صيداً
 وقت رميهما والمعتبر في الحل حالة الرعى لانه كما راعى المذكور في الذكاة
 لا الاختيارى بخلاف ما اذا تعاقبا ويحل صيداً ما لا يؤكل لحمه لما
 مر في صدر الكتاب كما قيل صيد المملوك بازانة وغالب ولو

يعذر ولا يضمن قيمته القيد المصحح والمجلة
 ضمن الثاني في هذه الصورة ما نقصه
 جرحاً حته ثم يضمن نصف قيمته جرحاً
 جرحاً حتين ثم يضمن نصف قيمته جرحاً
 يعذر اذا رعى صيداً باختياره ودرهم مثلاً
 فنقصه درهمين ايضا فيضمن الاول
 ما نقصه درهمين ايضا فيضمن الاول
 قيمته ستة دراهم اى نصف قيمته جرحاً
 وهو ثلثه درهم اى نصف قيمته جرحاً
 جرحاً حتين ثم اذا مات يضمن نصف الاخر
 ثلثه ايضا لانه قوت عليه اللحم ولا يضمن النصف
 الاخر من اللحم بعد الموت كذا في المتن

صيدا ثم رماه آخر فاصاب سهم الثاني سهم الاول فزده الى صيد آخر
فقتله حل ان سمي الثاني فالصيد للثاني لانه اخذ هذا اذا علم ان
السهم لا يبلغ القيد الا بالسهم الثاني حتى لو كان الرامي الثاني مجزيا
او حرا لا يحل ولو رماه في صيد ابعراض او بندقية فاصاب سهمين متوفا
على خياط فرفعه فقتل صيدا اوج حائل لان ايقاع السهم بواسطة
البندقية او المعراض مضاف الى الرامي فكانه رماه به ابتداء ولو نصب
شبكة للصيد في ارض الغير فوقع فيها صيد فهو له اي انما نصب
الشبكة لانه قصد به الاصطيا وحتران من نصب فسطاطا
فتعلق به صيد لا يملكه صاحب الفسطاط لانه لم يقصد نصبه للصيد
وكذا من حفر بئر في ارضه فوقع فيها صيد فهو لمن اخذه ولو
نصبها اي الشبكة للجفاف لا لقصد الصيد فتعلق بها صيد
لم يكن له لصاحب الشبكة حتى حتى يأخذه اي لا يملك صاحبها الا
بالاخذ لان الحكم لا يضاف الى السبب الا بالقصد الصحيح ومن
اخذ صيدا او فرحته او بيضه من دار رجل او ارضه فهو له اي
لما اخذ هذا اذا لم يجهي رتب الارض ارضه للاصطيا وفان هبوا
له جميع ذلك لرب الارض لانه صار اخذها حكما وانما عقد البيض من
الصيد لانه اصله ولهذا يجب اجزاء على المجرم بكسره ولو غسل
الخل في ارض رجل فالصاحب للارض وان لم يجهي ارضه
لذلك لكن الخل لا اخذ لانه صيد شرعي الا ان يعلق صاحب
الدار والباب لاجازته في يملكه حتى لو خرج الصيد منها واخذه رجل
لا يملكه الا اخذ اما ان لم يربد بالخل لاجازته لا يملكه بل لا اخذ حتى

به فخرانه ولو نصب شبكة فوقع فيها صيد او رماه في شقا فتعلقت
به سمكة فاضطر باي الصيد في الشبكة والسمكة في الشق
حتى انقطعت الشبكة وخيط الشق وخلصا وصاد بها آخر فقال
لانه لم يدخل في ملك الاول بعد ولو لم يخلص حتى جاء الصائده اي
صاحب الشبكة وقدر على اخذه فحل الجبل او فتح الشبكة ثم خلع
الصيد وانفلت اي فخلص بغيره فهو على ملكه انه اخذه حتى لو صاد
غيره لا يملكه فخرانه وكذا لو رماه بالشبكة بعد اخذها خارج الماء اي
ات حل فاضطربت ثم وقعت في الماء في موضع يقدر على اخذها
فهي على ملكه حتى لو اخذها غيره لم يملكها ولو رماه في صيد اضرعه اي
اسقطه وغشي عليه ساعة من غير جراحة ثم افاق وطلب واخذه
آخر فهو له لانه لم يتخذه الاول فلا يملكه فاما لو كان جرحه
جراحة متخنة ثم برئ فطار فاحذه آخر فهو الاول لانه ملكه بالثاني
فلا يملكه غيره **فصل** فيما يحل اكله وما لا يحل ويكره وما لا
يكره ويجرم اكل كل ذي ناب من السباع وذي مخالب من الطيور
سبق تفسيرهما في صدر الكتاب والسبع كل فمخطف مشرب بارح
قائلا مادة فوجه تحريمه كرامة بني آدم كيد لا يسي شي في اوصاف
السبعية الذميمة اليهم بالاكل منه هداية ويجرم البضع والثعلب
وانما افرد بها بالذكر مع ان ذكر السباع يشملها وذا القول الثاني ففقي
رحمة حيث قال يحل البضع والثعلب لانه لم اكلها والضب حين
سئل عنها ولنا انه عليه السلام نهى عن اكل هذه الحيوانات ويجرم
اليربوع وهو بالفارسي مؤنس دشتي وحل عند الثالث ففقي واين

فيما يحل اكله وما لا يحل ويكره وما لا
يكره ويجرم اكل كل ذي ناب من السباع وذي مخالب من الطيور
سبق تفسيرهما في صدر الكتاب والسبع كل فمخطف مشرب بارح
قائلا مادة فوجه تحريمه كرامة بني آدم كيد لا يسي شي في اوصاف
السبعية الذميمة اليهم بالاكل منه هداية ويجرم البضع والثعلب
وانما افرد بها بالذكر مع ان ذكر السباع يشملها وذا القول الثاني ففقي
رحمة حيث قال يحل البضع والثعلب لانه لم اكلها والضب حين
سئل عنها ولنا انه عليه السلام نهى عن اكل هذه الحيوانات ويجرم
اليربوع وهو بالفارسي مؤنس دشتي وحل عند الثالث ففقي واين

ويكره من ان يذبحها ويذبحها في النار والدم المذبح في النار
 والدم المذبح في النار والدم المذبح في النار
 والدم المذبح في النار والدم المذبح في النار

الفرس لا يذبحها من سباع الهوام والرحمة جمع الرحمة وهو طائر يلق
 يقال له بالتركي قزل كذا في شرح المجمع والبغيات طائر صغير يشبه
 العصفور لانهما ياكلان الجيف هدايه ويحرم القذائف والغراب قرعة
 الا بقع الذي ياكل الجيف ويحرم الشقاق خزانة ويحل غراب الذرع
 والعقن واللقين قال ابو يوسف رحمه سئلت ابا حنيفة عن
 العقن فقال لا بأس به فقلت انه ياكل الجيف وقال انه يخلط بشئ
 آخر فاشبه له جاجة هدايه وفيه الحقايق يؤكل الخفاف والنوم
 وكذا اخفاش يؤكل وقيل لا يؤكل ويحرم الضب والقنفذ قال
 في البرازية اذا قال الطبيب القنفذ او احيته نافعة لهذا الداء لا
 يجوز اكله للتداوي عند ابي حنيفة رحمه عنه كما يحى لان الله تعالى
 حكيم لا يحرم شيئاً حتى ينفع منفعه فان قلت ان الفقيه قال يجوز
 بيع الحياة اذا كان يتشفع بها في التداوي فدل على ما جئت للتدوير
 بها قلت قال الاستاذ اذا جعل في الدواء صار مغلوباً مستهلكاً
 فلا يلزم من جواز ذلك جواز هذا لان حال الافراد يغير حال الاجتماع
 وبها حلال عندك فنعى رحمه ويحرم السحفات والزبور والباس
 بدو الزبور قبل ان ينفخ فيه الروح فانه قبل ذلك لا يمتسي ميتة
 خلاصة ويحرم الحشرات كلها الا الجراد ولومات حشف انفه اي بلا
 ذبح وعن مالك رحمه لا بد من قطع راسه ولحم الفرس طاهر وحرام
 مطلقاً اي سواء كان موصوفاً للجها او لغيره عند ابي حنيفة ومالك
 رحمه ولكن منتهى الكرامة وقال في الشئ فنعى رحمه الله لا بأس
 باكله لحديث جابر انه عليه السلام اذن اكل لحم الخيل يوم خيبر ولا

ذلك نفي ما قاله جابر رضي الله عنه الكنا خنيا
 في بيت ميمونة عند النبي عليه السلام ولما آت
 من اجابات وهي يوم النقص ورواه
 وقال من انما ان ميتة وقال العائشة
 حين تصدق بغير تطهير مال
 يكره

سوره طاهر وبوله كبول ما يؤكل لحمه من الانعام ولا بأس باكل لبنه
 ولا بي حنيفة رحمه قوله تعالى والخنزير والبغال والحمير لئلا يكونوا
 لا يمتنع بادي التمتع مع وجود الاعلى فان نعمة الاكل فوق نعمة
 الركوب ولانه آله ارباب العدة فيمكن اكله احراماً له قال في الهداية
 كره لحم الفرس ثم قال كرامته عند ابي حنيفة رحمه تحريم في الاصح و
 لهذا اختاره المصنف والفرق بينها وبين احرام فاعل الحرام
 معاقب في الدنيا والآخرة لافاعل كرامته تحريم وذكر الامام الاسي جابر
 كرامته تنزيهية عنده وبقر الوحشي وحمر الوحشي وغنم الجبل حلال
 لانها من الطيبات ولا ياكل من حيوان الماء الا انواع السمك كلها
 وقال مالك والشافعي رحمه جميع حيوان البحر حلال لقوله تعالى احل
 لكم صيد البحر ولما قوله تعالى في زيلها ويحرم عليكم الحباث والطباع
 السليمة يستحب غير السمك ولما روى انه عليه السلام نهى عن بيع
 السرطان والخلاف في البيع والاكل واحد والمراد بالصيد في الآية
 اصطلياً ولا يلزم منه حل الاكل ولا ياكل الطافي منه ثم السمك
 وهو الميت انفه اي الذريات بغير آفة معلومة وغلا الماء ويطنه من
 فوق حتى لو كان ظهره من فوق اكل لانه ليس بطاف كذا في الحقايق قال
 النبي عليه السلام ان لفظه البحر اي رماه فحل وما نصب عنه الماء فحل
 وما طغى فلا تأكل والضايط فيه ان كل ما كان سبب موته معلوماً
 جزى البحر وانك قد يؤكل والا فلا ويحل ما في بطنه اي بطن الطافي
 من السمك لانه مات بآفة معلومة بخلاف الطافي سكة ميت بعضها
 في الماء وبعضها في الارض ان كان الرأس خارج الماء اكل وان كان

يقال نصب الماء بالضايط العجز اي غارض
 الارض وبعد

في الماء او كان ما على الارض قدر النصف او اقل لا يؤكل لان موضع
 النفس في الماء فكان موته بلا آفة بزازيه ولو قطعه أي السمك
 بالضرر فمات حل المقطوع والباقي أذعن موته بسبب موته
 بالحر والبرد او كدرة الماء واثبات فقي رواية عن الامام انها لا تؤكل
 لان الماء لا يقتل السمك حاراً كان او بارداً صافياً او مكدراً وعنه
 محمد انها تؤكل وعامة المشايخ على قول محمد رحمه وهو الاصح لان
 سبب موته معلوم ولو حصر سمكاً في اجمة أي ملاذ مضيق او
 نحوها فمات لم يبق المكان حل لانه مات بآفة والسمك جمع
 سمكة وما انحسر عنه الماء او القاه البحر الى س حل حيثما حل
 وانحسر الماء انكشف محلّه بغوره ولو وجد على الارض سمكة ميتة
 يحل لانها ماتت بآفة معلومة وهي انفصالها عن الماء ولو وجد
 نصف سمكة مقطوعاً في الماء لا يحل لان سبب موته غير معلوم
 الا اذا ظهر انما مقطوعة بسيف او نحوه فيحل ولو اشترى سمكة في
 خيط مشدود وهي في الماء وقبض المشتري الخيط ثم دفعه أي
 ماوله الى البائع وقال المشتري احفظها لي فانبلعها أي السمكة
 المشتراة سمكة اخرى في يد البائع فالسمكة الثانية المتبلعة به
 للبائع ويخرج السمكة الاولى من بطنها وسلمها الى المشتري في غير
 خيار للمشتري وان نقصها أي المشتراة الا ابتلاع لانه لما دفعها
 الى البائع صار راضياً بالنقصان فلا يجبر به ولو ابتلعت السمكة
 المربوطة سمكة اخرى فما للمشتري قبضها ولا لانهما مصادرها
 ملك المشتري **فصل** في احكام الذبح اعلم ان الذبح شرط

السمكة التي في الماء
 لا تؤكل لانها ميتة
 لان سبب موتها معلوم
 ولو حصر سمكاً في اجمة
 أي ملاذ مضيق او نحوها
 فمات لم يبق المكان حل
 لانه مات بآفة والسمك
 جمع سمكة وما انحسر
 عنه الماء او القاه البحر
 الى س حل حيثما حل
 وانحسر الماء انكشف
 محلّه بغوره ولو وجد
 على الارض سمكة ميتة
 يحل لانها ماتت بآفة
 معلومة وهي انفصالها
 عن الماء ولو وجد نصف
 سمكة مقطوعاً في الماء
 لا يحل لان سبب موته
 غير معلوم الا اذا
 ظهر انما مقطوعة بسيف
 او نحوه فيحل ولو اشترى
 سمكة في خيط مشدود
 وهي في الماء وقبض
 المشتري الخيط ثم دفعه
 أي ماوله الى البائع
 وقال المشتري احفظها
 لي فانبلعها أي السمكة
 المشتراة سمكة اخرى
 في يد البائع فالسمكة
 الثانية المتبلعة به
 للبائع ويخرج السمكة
 الاولى من بطنها وسلمها
 الى المشتري في غير
 خيار للمشتري وان
 نقصها أي المشتراة
 الا ابتلاع لانه لما
 دفعها الى البائع صار
 راضياً بالنقصان فلا
 يجبر به ولو ابتلعت
 السمكة المربوطة
 سمكة اخرى فما
 للمشتري قبضها ولا
 لانهما مصادرها
 ملك المشتري

حل

في الماء او كان ما على الارض قدر النصف او اقل لا يؤكل لان موضع النفس في الماء فكان موته بلا آفة بزازيه ولو قطعه أي السمك بالضرر فمات حل المقطوع والباقي أذعن موته بسبب موته بالحر والبرد او كدرة الماء واثبات فقي رواية عن الامام انها لا تؤكل لان الماء لا يقتل السمك حاراً كان او بارداً صافياً او مكدراً وعنه محمد انها تؤكل وعامة المشايخ على قول محمد رحمه وهو الاصح لان سبب موته معلوم ولو حصر سمكاً في اجمة أي ملاذ مضيق او نحوها فمات لم يبق المكان حل لانه مات بآفة والسمك جمع سمكة وما انحسر عنه الماء او القاه البحر الى س حل حيثما حل وانحسر الماء انكشف محلّه بغوره ولو وجد على الارض سمكة ميتة يحل لانها ماتت بآفة معلومة وهي انفصالها عن الماء ولو وجد نصف سمكة مقطوعاً في الماء لا يحل لان سبب موته غير معلوم الا اذا ظهر انما مقطوعة بسيف او نحوه فيحل ولو اشترى سمكة في خيط مشدود وهي في الماء وقبض المشتري الخيط ثم دفعه أي ماوله الى البائع وقال المشتري احفظها لي فانبلعها أي السمكة المشتراة سمكة اخرى في يد البائع فالسمكة الثانية المتبلعة به للبائع ويخرج السمكة الاولى من بطنها وسلمها الى المشتري في غير خيار للمشتري وان نقصها أي المشتراة الا ابتلاع لانه لما دفعها الى البائع صار راضياً بالنقصان فلا يجبر به ولو ابتلعت السمكة المربوطة سمكة اخرى فما للمشتري قبضها ولا لانهما مصادرها ملك المشتري

حل الذبيحة المألوفة لحمه لقوله تعالى الا ما ذكيتم ولان به يتميم الدم
 النجس من اللحم الطاهر وكما ثبت به الحل والطهارة في المأكول
 ثبت الطهارة فقط في غيره وذبيحة المسلم والكاتب ذبيكا كما
 اوردتيا حلال لقوله تعالى وطعام الذراوات والكاتب حل لكم والمراد
 مذكاهم كما مر بخلاف ذبيحة المجوسي والمترد والوثني مطلقاً سواء
 كانوا ذمياً او حراً سواء ذبحوا صيداً او اهلها لما بينا وعلم ان
 النصاري اذا ادعى التوحيد واعتقد ان المسيح اله او ابن الله وكذا
 اليهود ان اعتقد ان الغرير ابن الله لا يحل ذبيحتهما ويحل ذبيحة
 الصائبي وصيده وهم قوم يقرّون بعيسى ع ويقرّون الزبور
 فهم صنف من النصاري وقالاهم قوم يعبدون الشمس فعلى قولها
 لا يحل ذبيحتهم والذبيحة اسم لما يذبح كالذبح وايضاً لا يحل ذبيحة
 المحرم الصيد ولا ما ذبح بصيغته المجهول من الصيد في الحرم ولو كان
 الذابح مسلماً حلالاً كما مر في الذبح وما ذبح الصبر والمجنون والسكران و
 المرأة حايضاً او جنباً ان كان كل واحد من هؤلاء يقدر على الذبح
 ويعقل التسمية حل بعينه يعقل ان الذبيحة انما يحل بالتسمية وقيل
 ان يعقل انها يحل بقطع الحلقوم والاوداج وبالجملة لا بد ان يضبط
 شرائط الذبح من قرى الاوداج والتسمية واحسان القيام به
 كذا في شرح الكفر والافلا اي وان لم يعقل الصبر والمجنون وغيرهما
 الذبح والتسمية فلا يؤكل فرائده ومردك التسمية عمد امية فلا
 يؤكل لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه والمسلم والكاتب
 في ترك التسمية سواء ومردكها ناسياً حلال لقوله ع رفع عن امة

يعني اذا ذبح الكلب والذئب او كذا
 فقط طهرته بغير ذبح الذئب المسفوح
 لا يؤكل لحمه بغير ذبح ذئب
 الكلب المذبوح وحل معها جاز ولم
 يمنع جواز القتل

وذكر في الفتاوى ان الذبح
 عند ذبحه في النواذر ان يذبح
 الذبح لا يذبح في النواذر

قال بعض العلماء من اعتقد باحة منه ترك التسمية عاذا يكفر لانه حرمته ثبتت
 بدليل قطعي وباجماع الامة ولكن قال محمد لانه التسمية لا يكفر لانه يقولون
 بتأويل الكفر بدعاء باقل ما يدعى به احد ودخان السكران اذا ذبح في ذبحته
 ولو ارتد لا يكفر

أخطأه والنيان ولقوله عليه السلام تسمية المؤمن في قلبه وقال
الشافعي رحمه يؤكل في الوجهين وقال مالك رحمه أنه حرمة في الشيا
كما في العهد فقول الشافعي في تلف للاجماع فإنه لا خلاف بين قبله
من الصحابة والتابعين في حرمة ترك التسمية عامدا بل لخلاف
بينهم في الترك ناسيا قال ابن عمر رضي الله عنه لا يحرم وبه أخذ مالك
رحمه قال علي وابن عباس أنه لا يحرم وبه أخذنا ومن كان ذاكر التسمية
لكن لم يعلم أن التسمية شرط المحل فهو في معنى الناسي فعاقب و
قت التسمية في غير الصيد عند الذبح أي التسمية على المذبح لا على
الآلة قال الله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف وهي حالة النحر
وفي الصيد على الآلة عند الرمي أو إرسال الجارح لعدم مكان التسمية
على نفس الصيد نوازل والفرق بينهما أنه لو أضحج شاة وسمى وذبح
غير ما بتلك التسمية لم يحل لأن التسمية كانت على الأولى فنقيت
الثانية بلا تسمية بخلاف الإرسال والرمي فإن التسمية فيها على
الآلة وهي لا يتبدل إلى أي صيد أصاب والآلة نوعان جاد كالسهم
والمزراق وأشباههما وحيوان كالكلب البازر ونحوهما فإنه ولو
أضحج شاة وسمى ثم رمى السكين وذبح بأخرى أي بشفرة أخرى
حل لأن التسمية على الذبيحة لا على الآلة ولو سمي على سهم فتركه ثم
رمى بغيره فقتله لم يحل لأن التسمية وقعت على الآلة المبركة مد
فالرمية الثانية بلا تسمية ولو قال في التسمية بسم الله محمد رسول الله
بنصب محمد رسول الله بالرفع أو قال بسم الله اللهم تقبل مني ومن
فلان حل لعدم الشك في التسمية وذكره كوجود الأصل صورة ولو

قال

قال بسم الله ومحمد رسول الله بالجر أو قال بسم الله واسم فلان
أو قال بسم الله بنام فلان بغير واو بالواو ولم يحل الذبيحة في هذه
الصورة لأنه أهمل به لغير الله وجود الشك ولو قال مفضولا بعد
الذبح لقوله عليه السلام اللهم تقبل مني ومن أمي أو قبل أن يضيغ لا
يأس به ولو قال بسم الله بغير ما وقصد به التسمية حل حتى إن لم
يقصد به ذكر الله تعالى وقد ترك المحل لم يحل أعلم أن شرط التسمية
هو الذكر الخالص المجرد لحديث ابن مسعود رضي الله عنه جردوا التسمية
عند الذبح قال في آخره أنه ويجوز التسمية بالفارسية بأن يقول
على الذبيحة بنام خدا ولو قال بدل التسمية اللهم اغفر لي وقصد به
التسمية لم يحل لأنه دعاء وسؤال والشرط هو الذكر الخالص ولو سجد
أو حمد أو كبر بأن يقول سبحان الله والمجد لله أو الله أكبر وقصد به
التسمية حل ولو أراد به التسبيح والتحميد أو التكبير لا يحل فإنه ولو عطس
عند الذبح فحمد لم يحل في الأصح لأنه يريد به الحمد على النعمة دون التسمية
قال في الهداية ومأذولة الأسن عند الذبح هو قولهم بسم الله والله
أكبر بالواو وقال في آخره أنه وهو المستحب وذلك منقول عن ابن عباس
في قوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف أي قايمة ولكن ذكر شمس
الائمة الحلواني والامام البقالي أن المستحب هو أن يقول بدون الواو
ومع الواو مكروه انتهى ولو سمي ثم عمل عملا آخر قبل الذبح كان
ما عمله قليلا كشرب الماء أو تكلم إن كان مضافا إلى مفعوله حل
والأى وإن لم يكن العمل قليلا بل كثيرا أو هو مقدار الوضوء وقيل
إن استكثره الناس فكثير وإن استقل فقليل وفي خلاصته لو سمي

وحدة الشفرة او انفلت الشاة وقامت من مضجعتها ثم اعادها الى
مضجها انقطعت التسمية فلا يحل ولما فرغ عما يقال عند الذبح
في بيان موضع الذبح وكيفية وآلة وقال والذبح بين الحلق والكتف
بشدة الباء بوزن اجمة المنحر وقال في اجماع الصغرة لا بأس بالذبح
في الحلق كله وسطه واعلاه وسفله لقوله عليه السلام الذكاة بين الكتف
والتجيين ولانه جمع المجري والعروق فيحصل بقطعه زيار الدم على بلع
الوجوه فكان حكم الكل سواء كذا في الهداية وفي المبسوط لو وقع الذبح
فوق الحلق قبل العقدة محل وافق حافظ الدين البخاري يحل سواء
بقيت العقدة مما يلي الصدر لان المعبرة قطع اكثر الاوداج قال في
الخزانة لو قطع فوق العقدة لا يحل لان محل الذبح الحلق ونقل عن
الزخيرة كذلك واختاره صاحب الوقاية ثم قال فالخاصل ان هذا
موضع الاختلاف فليأمل في الفتور اذ لكل وجه انتهى والعروق
المقطوعة فيه اي العروق التي يجب قطعها في الذبايح اربعة الخلقوم
وهي جري النفس والمرى بالياء والهزة جري الطعام والشراب ومنها
هنيئاً مريئاً والودجان وهما جري الدم كذا في الصحاح والمغرب وفي
الهداية الخلقوم جري العلف والماء والمرى جري النفس على عكس
ما في الكتب لعلة سهو الكاتب ولا بد من قطع ثلثتها ايها كانت
اي المقطوع اي ثلثه كانت من الاربعة والمتردك اي واحد كان
عند ابي حنيفة رحمه الله لان الاكثر يقوم مقام الكل واشترط ابو يوسف
رحمه قطع احد الودجين مع الخلقوم والمرى لان المقصود من قطع
الودجين انهار الدم فينبوب احداهما عن الآخر وعند محمد رحمه الله اذا

وهي راس
الصدر
سواء

روى الامام الرضا عن الزخيرة في الخزانة نقله
المخزانة عن ابن حبان قال ويجوز الحلق سواء
بقيت العقدة مما يلي الصدر او يلى الراس
ثم قال فنقول لا يجوز الذبح فوق العقدة
فول كقولهم ان الناس يذبحون في جوارح بعضهم
سواء الهداية
الخلقوم بالتركيز وكذا في المرقى
او كوك والودجان بوغازك اي يائنه
شاه طبر

قطع

قطع اكثر من واحد من الخلقوم والمرى والودجين يحل والا فلا قيل
هذا اصح وقال الشافعي رحمه الله يكفي قطع الخلقوم والمرى لان الحياة
يزول بهما ولنا قوله عليه السلام افر الاوداج بما شئت وانما جمع الودج
تغليبا على الخلقوم والمرى وعند مالك رحمه الله من تمام قطع الاربعة
ويجوز الذبح بكل محمد اي قاطع صديدا كان او جرحا او نحوهما لقوله
عليه السلام افر الاوداج بما شئت انما الدم صفقة لمحمد والاسن
المتصل والظفر المتصل والقرن المتصل اي غير المتزوع فان
المذبوح بها بهذه الثلاثة ميتة لان السن والظفر مدية الحبشة
فانهم كانوا يذبحون بهما قايين اظهارا للجلافة ولا احتمال حصول
الموت فيه بالخنق ويجوز الذبح بالمنفصل منها من السن والظفر
والقرن منزهة عما ذكره لا يكون باطلا لانه لا بأس بالذبح بهذا مكره
لان فيه زيادة ليلام وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الذبح بهذا مكره
او غير متزوع وكذا ذكره الذبح بالغظم وبكل ما فيه ابطاء الامة لان
لان فيه زيادة تغذيب على الحيوان ولانه يحتمل القتل بالثقل فيكون
في معنى المخلقة ويسحق احدا والتكسين قبل الاصباح ويكره بعده
لورود النقي ومن بلغ التكسين النخاع او قطع الراس قبل ان
يسكن حل وكره النخاع عرق البيض في عظم الرقبة وقيل معناه
ان يذرس ليظهر مذبحه وقيل من يكسر عنقه قبل ان يسكن الا
وكل ذلك مكره لزيادة تغذيب الحيوان بلا منفعة هداية وكل
زيادة تغذيب لا يجناح اليها مكره حتى كثر المذبوح بوجله الى
الى المذبح وسحقه قبل ان يتم موته وكذا ذكره سحنه لومات ولم يرد

منطرب
المراد بالذبح هنا ما عقدوا الذبح
نفس المذبوح والافعال فيه في قوله
المذبوح نفسه ويروى عليه قوله
الى الذبح

وحدة الشفرة او انفلت الشاة وقامت من مضجعتها ثم اعادها الى
مضجها انقطعت التسمية فلا يحل ولما فرغ عما يقال عند الذبح
في بيان موضع الذبح وكيفيته وآله وقال والذبح بين الحلق والكتبة
بتشد يد الباء بوزن الحجة المنحرو وقال في اجماع الصغرة لا بأس بالذبح
في الحلق كله وسطه واعلاه وسفله لقوله عليه السلام الذكاة بين الكتبة
واللجيين ولانه تجمع المجزئ والعروق فيحصل بقطعه زيار الدم على مبلغ
الوجوه فكان حكم الكل سواء كذا في الهداية وفي المبسوط لو وقع الذبح
فوق الحلق قبل العقدة محل وافنى حافظ الدين البخاري بجله سواء
بقيت العقدة مما يلي الصدر لان المعبرة قطع اكثر الاوداج قال في
اخره انه لو قطع فوق العقدة لا يحل لان محل الذبح الحلق ونقل عن
الزخيرة كذلك واختاره صاحب الوقاية ثم قال فالحاصل ان هذا
موضع الاختلاف فليتنا مل في الفتور اذ لكل وجه انتهى والعروق
المقطوعة فيه اي العروق التي يجب قطعها في الذبايح اربعة الحلقوم
وما يجري النفس والمرى بالياء والهزة جري الطعام والشراب ومنها
هنيئاً مريئاً والودجان وهما جري الدم كذا في الفتاح والمغرب وفي
الهداية الحلقوم جري العلف والماء والمرى جري النفس على عكس
ما في الكتب لعله سهو الكاتب ولا يدرم قطع ثلثتها من اياها كانت
اي المقطوع اى ثلثة كانت من الاربعة والمترد كذا في واحد كان
عند ابي حنيفة رضة رضة لان الاكثر يقوم مقام الكل واشترط ابو يوسف
رحمه قطع احد الودجين مع الحلقوم والمرى لان المقصود من قطع
الودجين انهار الدم فينبوب احد هاجن الآخر وعند محمد رحمه الله اذا

وهي راس
الصدر
مسألة

روى الامام المستغنى عن الزخيرة في الفلما
الحزب ان غدا حيث قال ويجوز اكلها سواء
بقيت العقدة مما يلي الصدر او يلى الراس
ثم قال فنقول لا يجوز الذبح فوق العقدة
فوالله اعلم ان الناس شذوذ في اجزاء بعض
سراج الهداية
الحلقوم بالتي تروكوك والمرى قل
او كوك والودجان بوزن الحجة
شاه طاهر

قطع

قطع اكثر كل واحد من الحلقوم والمرى والودجين يحل والا فلا قبل
هذا اصح وقال الشافعي رحمه يكتفي بقطع الحلقوم والمرى لان الحياة
يزول بهما ولنا قوله عليه السلام افر الاوداج بما شئت وانما جمع الودج
تغليبا على الحلقوم والمرى وعند مالك رحمه لا بد من تمام قطع الاربعة
ويجوز الذبح بكل فخذ اى قاطع حديد اكان او حجر او نحوهما لقوله
عليه السلام افر الاوداج بما شئت انه الدم صفته لم يحد والاسن
المتصل والظفر المتصل والقائمة المتصل اى غير المتزوع فان
المذمة
فانه ان قصرت يد من اعضاء غير ذك
الموت مصحف الا اذا اضطر ورضوا
والقرار ان لا ياتى به الا اضطرار كما في المنية
كان فيه
او غير متر
لان فيه ز
في معنى المنية
لورود النهر
يكن حل
ان يذرا ليعبر مدح وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يكن الا
وكل ذلك مكروه لزيادة تغذيب الحيوان بلا منفعة هداية وكل
زيادة تغذيب لا يحتاج اليها مكروه كجر المذبوح برجله الى
الى المذبح وسخه قبل ان يتم موته وكذا ذكره سخة لومات ولم يرد

ضطراب
المواذيع بها عقد ذبايح الذبح لا
نفس الذبح ذبح والا فلا رية في ذبح
المذبوح نفسه ويلى عليه قوله
الى الذبح

وحدة الشفرة او انفلت الشاة وقامت من مصنوعها ثم اعادها الى
مصنوعها انقطعت التسمية فلا يحل ولما فرغ عما يقال عند الذبح
في بيان موضع الذبح وكيفية وآلة وقال والذبح بين الحلق والكتبة
بشد يد الباء بوزن الحجة المخرو وقال في اجماع الصغرة لا بأس بالذبح
في الحلق كله وسطه واعلاه وسفله لقوله عليه السلام الذكاة بين الكتبة
والكبيبين ولانه تجمع المجري والعروق فيحصل بقطعه زيار الدم على بليغ
الوجوه فكان حكم الكل سواء كذا في الهداية وفي المبسوط لو وقع الذبح
فوق الحلق قبل العقدة محل وافنى حافظ الدين البخاري يحمله سواء
بقيت العقدة مما يلي القدر لان المعبرة قطع اكثر الاوداج قال في
الخزانة لو قطع فوق العقدة لا يحل لان محل الذبح الحلق ونقل عن
الزخيرة كذلك واختاره صاحب الوقاية ثم قال فالحاصل ان هذا
موضع الاختلاف فليتا مل في الفتور او الحل وجه انتهى والعروق
المقطوعة فيه اي العروق التي يجب قطعها في الذبايح اربعة الحلقوم
وماي جري النفس والمرى بالياء والهزة جري الطعام والشراب وما
هنيئاً مرياً والودجان وهما جري الدم كذا في الصحيح والمغربون في
الهداية الحلقوم جري العلف والماء والمرى جري النفس على عكس
ما في الكتب لعله سهو الكاتب ولا بد من قطع ثلثتها منها ايها كانت
اي المقطوع اي ثلثه كانت من الاربعة والمتر وكذا اي واحد كان
عند ابي حنيفة رصنه رصنه لان الاكثر يقوم مقام الكل واشترط ابو يوسف
رحمه قطع احد الودجين مع الحلقوم والمرى لان المقصود من قطع
الودجين ازالة الدم فينبو احد هما عن الآخر وعند محمد رحمه الله اذا

في راس
الرصد
سلا

ادرك العالم يستغنى عن الزخيرة فالحال
الخزانة عندنا حيث قال ويجوز ان يكون
بقيت العقدة مما يلي الصدر او يلى الراس
ثم قال فيقول لا يجوز الذبح فوق العقدة
فوالعوم من الناس شذوا في اجزاء بعضها
سراج الهداية
الحلقوم بالتي كروا لكون المرى قل
او كوك الودجان بوغاز ابي يابنده
شاه طاهر

قطع

قطع اكثر كل واحد من الحلقوم والمرى والودجين يحل والا فلا قيل
هذا اصح وقال الشافعي رحمه يكتفي قطع الحلقوم والمرى لان الحياة
يزول بها ولنا قوله عليه السلام افر الاوداج بما شئت وانما جمع الودج
تغليبا على الحلقوم والمرى وعند مالك رحمه لا بد من تمام قطع الاربعة
ويجوز الذبح بكل محمد اي قاطع صديدا كان او حجرا او نحوهما لقوله
عليه السلام افر الاوداج بما شئت انما الدم صفة لمحمد والا السن
المتصل والظفر المتصل والقرن المتصل اي غير المتروك فان
المذبوح بها بهذه الثلاثة ميتة لان السن والظفر مدي الحياة
فانهم كانوا يذبحون بها قايين اظهرا للجلادة ولا احتمال حصول
الموت فيه بالجثوة ^{الافضل ان لا بد من اكله او فساد ذك} ^{مصحف الا اذا اضطر ورجوا} ^{يجب بهذا متروكا}
والقرن متروكا ^{ان لا ياتى الا اضطرار كما في الجنة} ^{بطاء الامانة لان}
لان فيه زيادة ^{قاسي} ^{نسل بالتقل فيكون}
او غير متروك ^{لا يصح ما ويكره بعده}
لان فيه زيادة ^{الراس قبل ان}
في معنى المنة ^{الرقبة وقيل معناه}
لورود النية ^{فما قبل ان يكن الا}
يكن حيا ^{بما منفعة هداية وكل}
ان يذرا ^{جزء المذبوح بوجهه الى}
وكل ذلك ^{الى المذبح وسخه قبل ان يتم موته وكذا ذكره سخره لومات ولم يرد}
زيادة تقديب لا يحتاج اليها ^{سلا}

ضطراب
الادب المذبوح بها ما عطفوا به الذبح
نفس المذبوح ونفسه ويكره عليه قوله
الى المذبح

اي ولم يكن من الاضطراب كذا في الاختيار ايضا عند البعض
وقيل اذا سلخ بعد موته لا يكره ولو ذبح من القفاء وبقي جياحة
قطع العروق الثلث حل لوقوع الذبح وكره لما فيه زيادة الايلام
والا اي وان لم يبق حييا الى ان ينقطع العروق الثلثة فلا يحل لانه
مات بلا ذكوة وما استأنس من الصيد فذكاة الذبح الاختياري
وما توحش من النعم بعيال اي جملة على الناس او نية اي فرار
عنهم فذكاة الجرح حيث قدر لتحقيق العجز عن ذكاة الاختياري
بشرط قصد الذكاة لا دفع القبال فقط اي اذا ضرب به باله حديدة
جارحة وقتل لدفع القبال لم يحل يقال صول البعير بالهزة اذا
حمل على ان وقصد يقتله وكذا البعير او البقر الواقع في البئر
اذا لم يكن اخراجه حيا ولم يكن ذبحه في مذبحه ولم يتوهم موته بعد
الجرح بالماء او غيره فذكاة العقر والجرح في اي موضع قدر وبات
آلة امكن من الشفرة والرج وغيرهما ولو اشكل انه هل مات بالجرح
او بالماء يؤكل لان الظاهر ان الموت بالجرح والشاة ان نذت
في القتراء فهي حشية فذكاة العقر والجرح وان نذت في المصغلا
اي لا يكون حشية فلا يحل الا بالذكاة الاختيارية لانه يمكن اخذها
فيه بخلاف البعير والبقر فانها صار كالوحشي بالذكاة سواء كانا
في القتراء او في المصغلا لا يدرى عن نفهما فلا يقدر على اخذها
والمسحب في الابل الحرة الذبح النحر قطع العروق في اسفل
العنق عند القدر والذبح قطعها في اعلى العنق تحت التحيين
وفي البقر والغنم يسحب الذبح ويكره النحر قال الله تعالى فصل

رتبك

ارحم المذبح

رتبك واخر اى في الجور وقال تعالى ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة
وذلك لان موضع النحر من البعير يجمع العروق والالحم عليه وما
سوى ذلك من حلقه لم يلبظ فخره ايسر واما البقر والغنم لقلة
اللحم في المذبح والاجتماع العروق فيه فالذبح فيها اسهل والجنين
الميت ثم الذبيحة حرام وان تم خلقه ونبت شعره هذا عند ابي حنيفة
ورفرعهما وقالا يحل اذا تم خلقه وهو قول الشافعي لما روى ابو
سعيد رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله نحر الناقة ونذبح البقرة و
الشاة فنجد في بطنها الجنين انلقيه ام ناكله قال عليه السلام
كلوه فان ذكاته ذكاة امه ولانه جزءاته تفصل بها يتقضى بقدر
او يتنفس بنفسها ويدخل في بيعها ويعتق بعقها فيذكي بذكارتها
كبرا فخرها ولا يبي حنيفة رحمه الله حيوان ما يفراده حتى يتصور حياته
بعد موتها ويجت فيه القرعة اذا القيه بعرب وانه حي ويقع الوقت
به دونها ولانه حيوان وموتى لم يخرج دمه بذكاة امه ولانه يحتمل
موته بذبح امه ويحتمل قبله فلا يحل بالشك وما روياه مروي بالنسب
اي ينزع الخافض فيدل على تساويهما في الذكاة كقوله تعالى ينظرون
اليك نظر المغشى عليه في الموت ولو وجد جنين حيا ولم يبق من
الحياة مقدار ما يذبح ثم مات بأكمل الاتفاق بقرة تعسر عليها الولاد
فادخل رجل يده فذبح الولد حل وان كان في غير موضع الذبح ان
كان لا يقدر على مذبحه حل كالبعير في البئر فانه والمنقحة
والموقودة بالذال المعجمة المفروبة بالجنس والخنث والمتردية اي
الناطة عن مكان مرتفع والنطيحة هي التي نطختها بقرة او نحوه

التي قرب الى المحن

بقدره واختارها وخرس السبع والذئب اي الذي جرحاها وشقا بطنها
 اذا ادركت وذبحت بصيغة المجهول والخال فيها حياة مثل حياة
 المذبوح وفي الحقايق فسر حياة المذبوح بالصياح والحركة حلت
 عند ابي حنيفة رحمه وعليه الفتوى قال الله تعالى الا ما ذكيتم والاعتبار
 بالحركة لا بسيلان الدم الا ان يخرج منه الدم كما يخرج من الحي كذا في
 النوازل والحقايق واعتبار الحركة والدم فيه قد مر بتفصيله في
 فصل من سمع حشا وقال لا يحل هذه المتخينات حتر يعيش مثله وفي
 رواية عن ابي حنيفة رحمه ان بقاء حياتها بمقدار يوم لانه لو لم يبق
 حياته بهذا القدر لم يدر ان ماتت بالذكاة او بما اصابها من قبل
 واعتبر ابو يوسف رحمه بقاء ما في اكثر اليوم اقامه لاكثر مقام الكل و
 قال محمد ان بقيت حيا اكثر مما بقي في المذبوح يحل لتيقن انها
 زالت بالذبح وما قاله المصنف ظاهر الرواية وفي المنظومة وليس في
 الظاهر خلاف بل في ذاك وهو حي كاف ولو نزع الذئب
 رأس شاة وبقيت حية يحل الذبح بين التبة والحيين كذا في البرازية
 سنور قطع رأس الدجاجة لا يؤكل بالذبح ولو تحركت نوازل وبكره ذبح
 الحامل من اثارة والبقر وكوئها المقرب اراكه فربت ولادتها لما
 فيها من اجزاء الولد عند ابي حنيفة رحمه وعندهما لا يكره لان الجنين
 يؤكل بذبح اتمه عندهما لما يتبين انفا وكورمي حماة له في الهواء ان
 كانت ضالة من منزله اي عن منزل صاحبه يحل لانها صارت
 صليدا فذكاتها اخرج في اي عضو كان وان كانت تنهد الى
 منزله لم تحل لان الاهل لا يحل بذكاة الاضطراري الا اذا اصابها

بغير ان الاختلاف المذكور بين ابي حنيفة
 في المتخنة وفيما بعد ما وقع في غيره
 الرواية الظاهرة

السم

السم مذبحها لوجود فعل الذبح وكذا الظبي المستأنس لو خرج
 الى القصراء فرماه رجل ان اصاب مذبحه حل والا فلا يحل الا ان
 يتوحش بالخروج فلا يؤخذ الا بالقييد **كتاب الكراهية**
 وهي بتحفيف الياء كالطواغيت وهي ضد ما معتر كل مكروه في كتاب
 الكراهية فهو حرام منصوص عليه عند محمد مالم يقر دليل على خلافه
 قيد بقوله في كتاب الكراهية لان المكروه في كتاب الطهارة والصلوة
 والشفقة وغيره ليس بحرام مطلقا وانما لم يطلق على المكروه لفظة
 احرام لانه لم يثبت م منه بدليل قطعي كما في احرام مسكين وعند ابي
 حنيفة وابي يوسف رجمها هو اي المكروه الى احرام اقرب وهو الاصح
 هذا كراهية تحريمية وانما كراهية تنزيهية فالى الحل اقرب صدر فلان
 فلكون المكروه ماما محضاً عند محمد واقرب اليه عندهما جبرنا في
 كتاب الكراهية عن اكثر المكروهات بالجرام والفرق بين احرام وكراهية
 التحريم ان فاعل احرام معاقب في الآخرة دون فاعل الكراهية كما مر
 ومن دأب المصنفين انهم اذا لم يجدوا نصاً قطعاً في م شئ اطلقوا
 عليه لفظة الكراهية وفي الحل اذا لم يجدوا نصاً قطعاً قالوا لا بأس
 او لا خيرة فيه نوازل ويحرم اي يكره كراهية التحريم الاكل والشرب
 والادوية والتطيب في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء
 لورود التنهي فيهما ولانه تشبه بزئ المشركين وتنعمهم وكذا يحرم
 كل استعمال كالاكل بملعقة الذهب والفضة والاكتحال بمياهها
 واتخاذ المكحلة والمرآت والدوات من الفضة وما اشبه ذلك لانه
 تشبه بزئ المشركين الذين يخاطبون ويعاتبون بقوله تعالى

نسبة المكروه الى احرام كنسبة الواجب الى الفرض

لتعاضد الدلالة فيه وتغلب جانب الحمة
 لقوله عليه السلام اجتمع في هذا الحرام
 الا وقد غلب الحلال الحرام
 دليل على عدم كراهية

وفي التوضيح ان المكروه مالا يجوز فعله ولا يمنع
 كالحرام والمكروه ممتنع بها لا يجوز فعله ولا يمنع
 عنه وفوقه والكبر التحريمي اقرب الى احرام بعينه
 ان فاعله يستحق الحد او لا ولكن اولى في حقوة
 احرام كتمان الشفاعة والتترسي في باب
 كل بعين فاعله لا يعاقب ولكن ثباته بارك
 اولى نواب

سورة النور

بفتح راء مع صفا

اذ بهتم طيباتكم في حياتكم الدنيا ويحل آية الزجاج والبلور والعقيق
 من النحاس والبرصايس ونحوها كالقصر والروى لانها ليست من
 جنس الاثمان فلا يقع بها التقاض خلافا لثالث فقي رحمه اعلم ان
 افضل الادان ما يتخذ من الخرف قال البز علي السلام من كان اوان
 بيته خرفا زار به الملائكة فرائه ويحل الشرب في الاناء المفضل
 بالصادق المجتنب اي المصنع والمحل بالفضة والمقنن بالفضة
 القنن بالفضة والمجته والبائين يقال باب مقنن اي مشد وبفسا
 جدير ويحل مجلس على الكرسي والسرير والسرير والسرير المفضل
 بشرط ابقاء موضع الفضة في الكل اي في الاناء والكرسي والسرير
 والسرير بان لا يكون الفضة في موضع المفضضة الغم ولا في موضع
 اليد عند الاخذ للشرب ولا يكون موضع مجلس في الثلاثة الاخرة
 هذا عند ابن حنيفة واما عند ابى يوسف فمكروه مطلقا ومندوا فقهما
 في روايتين صدر وكذا الاختلاف خلا وكراهية في التجام والركاب
 والتفر بالشاء المثلث قبل الفاء ما يجعل من السرج الى تحت ثوب
 الخيل بعز اذا كانت هذه الآلات مفضضا يتقى موضع الفضة عند
 الامساك ووضع الرجل وكذا الحكم في السيف والقوس ونحوهما وهذا
 فيما يخص منه من التريض بشي فاما التوبة الذل لا يخلص منه شي
 جنباح مطلقا قال في الهداية فلا بأس بالاجاع ارا لا بأس بالشرب
 في الاناء المموة اتفاقا لان الفضة تكون مستهلكة والتوبة هو
 طلاء النحاس ونحوه بآء الذهب والفضة لان اصله موه بالتمر
 وهو بالتركي يالذلق كالعلم في الثوب ومسح الذهب في الفضل

خلافا لثالث فقي يانه فمفع الذهب
 والفضة بالتقاض غيرها ولان
 عادتهم التقاض بالذهب والفضة
 لا بغيرهما من السرج المستحق الطور

نظر ما يترك في قوسون

بفتح راء مع صفا

الاعلام
 من
 الاشارة الى هذا
 الاشارة الى هذا
 الاشارة الى هذا

من الخاتم ويحل تذهيب المستقف لانه ليس باستعمال ولكن اشراف
 وتركه اولي ومن دعي الى ضيافة او الى وليمة فوجد ثوبا لغيره او غنا
 فلا بأس بان يقعد ويأكل اذا كان اللعب والغنا لا على المائدة
 مكين ان كان غير قدوة اي حامل الذكر الذليلين الذين قدوة
 ثم لان اجابة الدعوة سنة قال عليه السلام من لم يجيب الدعوة
 فقد عصى ابا القاسم فلا يتركها لبدعة فرت بها كصلوة الجنازة التي
 اقرنت بها نياحة هداية ويمنع ان قدر هذا اذا بهم اهل اللهو بعد
 احضور وان لم يقدر يصبر اذ لم يكن مقتدى واما ان كان المبتلى
 قدوة اي مقتدى كالقاضي والمفتي ونحوهما فيمنع الغناء واللعب
 ويقعد فان عجز عن المنع خرج اليه لقوله تعالى فلا تقعد بعد
 الذكرى مع القوم الظالمين قال ابو حنيفة رحمه فقد ابتليت بهذا
 مرة ففصرت وذلك كان قبل ان يقتدي به هداية وان كان ذلك
 اي اللعب والغناء على المائدة او كانوا اهل المجلس شربون
 الخمر خرج وان لم يكن قدوة لما تلو ناهذا كله بعد احضور ثم
 اما ان علم قبل الحضور ان هناك لعب او شرب لا يحضر في
 الوجوه كلها ارفاد المنع او لم يقدر قدوة او غير ما حيث لا يجب
 عليه اجابة الدعوة قال علي رضي عنك طعنا فادعوت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فجاء فرأى في البيت تصادير فرجع دلت المسئلة
 على ان كل الملاهي حرام حتى التقى بغير القنن واخلقوا في
 تقني المجد وقيل حرام مطلقا والاستماع معصية وقيل لا بأس بان
 يغني ليستفيد به فهم القواني والفضاضة ولدفع الوحشة اذا

اي احضر نياحة

بفتح راء مع صفا

يك

من

ط
اي غير مقتدا عليه

بفتح راء مع صفا

ما يفوح ويحرم خضاب اليد والرجل للرجال والقبان مطلقاً
 أي سواء فيه تماثيل ولا الأعداء الحاجة ولا بأس بخضاب الرأس والليحة
 بالحناء والوسمة للرجال والنساء والوسمة بكسر الهمزة وسكون الهمزة
 يخضب به يقال بالتركي جويد قال عليه السلام إن أحسن ما خضرت
 به الشيب الحناء والكتم روى أن أبا بكر رضي الله عنه خضب لحيته بالحناء
فصل ويجل لبس الحرير والقز للنفاء الحرير للأبرسيم
 المطبوع ثم سمي المتخذ منه حريراً والقز نوع من الأبرسيم لا يجل
 للرجال في الحرب لأنه عليه السلام رخص لبسها في الحرب ليكون أهيب
 في عين العدو بلعانة وادفع السلاح وله عموم انتهى عنه حين أخذ
 بأحدى يديه ذنباً وبأخرى حريراً وقال هذا حرمان علي ذكر امتي
 وحلا لا نأثم هداية وما ذكرناه يجل على أن يكون لحمة حريراً وسداه
 غيره وقال بعض الفقهاء هو حرمان على الثأب أيضاً إلا أن القليل عفو
 مثل علم الحرير والمنسوج بالذهب قد رابغة أصابع مضمومة
 حرماناً وذلك قدر أعلاه لقول عمر رضي الله عنه نهى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن لبس الحرير إلا قدراً لأصبعين أو ثلثة أواربعة
 رواه مسلم ولو زاد على أربعة أصابع لا يجل والعلم العلامة وهي
 ما يضعون من الحرير جنباً للارديه وأذيالها وطرف كثرها ملتصقاً
 بطاننها ويجل ثوبته والثوب عليه لها أي للرجال والنساء وقال لا يكره
 لأن الثوب والافرأش مثل اللبس في عادة الأعاجم والأكاسرة
 والتشبه بهم حرام قال عمر رضي الله أياكم وزى الأعاجم ولأنه عليه
 السلام جلس على مرفقة حريرة وقد كان على باطن عباس

فيل الوضوء والوسمة يغفر مع إذا لم
 شئت خضاب الوجه واليدين والقدمين
 وفي الثوب الوضوء ورفق الثوب
 الكتم نبات يخلط مع الوضوء
 للحناء
 حريرة حريرة حريرة حريرة

في إتيان رداء القدرين وغيره من الثوب
 في إتيان القدرين وغيره من الثوب
 قال محمد بن قيس بن أبي جابر
 وهو أخو أبي القيس بن أبي جابر
 وأخو أبي القيس بن أبي جابر

بالقز والحرير
 الأبرسيم

روى عن علي بن
 بسطام
 وخلفه

رضي

الافقة المخذة بالتركي
 هو الأبرسيم

الحناء
 الكتم

رضه مرفقة حريرة هداية بخلاف اللحاق فان استعماله كاللبس
 ويجل تعليق ستره من الحرير هداية على الباب للحاجة لدفع الحر
 والبرد أو لئلا يطلع أحد داخل البيت خلافاً لها ويكره إذا لم يجتج
 إليه اتفاقاً لأنه فعل الجبارة ويحرم ثيكة الحرير والحرير والحرير
 أي جعلها لبنة القميص أو الجبة وهي جريانه ويجل لبسها إذا
 حرير مطلقاً أي سواء لبس في الحرب أو غيره وذلك كالقطن والحرير
 لأن القميص كانوا يلبسون الحرير وهو المسمى بالحرير ولا ت
 لا يصير إلا بالنسج والنسج بالتحية فكانت هي المعينة دون السدي كذا
 في الهداية اعلم أن لبس الألبسة الجميلة مباح إذا لم يتكبر به كما أن
 جمع المال من الحلال إذا لم يفضيغ الفرائض ولا يمنع حقوق الله تعالى
 والبرازية خرج البئر عليه السلام يوماً وعليه رداء قيمته الف درهم
 وبما قام عليه السلام إلى الصلوة وعليه رداء قيمته أربعة آلاف درهم
 وكان الامام أبو حنيفة رحمه الله يرد رداء قيمته أربعاً وثمانين وكان
 يقول ليتلا يذته إذا رجعت إلى بلادكم فليكم بالثياب النفيسة
 انتهى وما لم يذته حريراً وسداه غيره حريراً يجل في الحرب خاصة أي يكره
 في غيره قال في الهداية في هذين المسئلتين لا بأس بجل ولا بجل
 للرجال من الذهب شيء أي ولا يتجلى الرجال شيء من الذهب
 والفضة أيضاً لأنها بمعناه هداية ويجل لهم من الفضة الخاتم المنطقية
 وحلية السيف وحل هذه الثلاثة من الفضة مستثنى من لا يجل للرجال
 لأنه قليل واستعمال القليل منها مباح ليكون انموز جافاً الكثرة
 الكامل في الآخرة توارل وقد كان للبئر عليه السلام خاتم كله

الحرير

فضة ونقش فيه خاتم محمد رسول الله والتختم بالبحر مطلقا سواء كان
 يشبا او غيره والحديد والقصير صام للرجال والنساء روى انه عليه
 السلام راي على رجل خاتما من حديد فقال هذه حلقة اهل النار و
 راي على رجل آخر خاتم صفر فقال عليه السلام مالي اجد منك راحة
 الصنم فامره فاخرجهما وروى بها هداية قال شمس الائمة السرخسي
 لا بأس بالثيب كالعقيق فانه عليه السلام كان يختتم بالعقيق و
 قال عم نختموا بالعقيق فانه لا يصبكم غم مادام عليكم ولا نيل
 بحر اذ ليس له ثقل البحر ولنا انه يتخذ منه الاصنام فاشبه بالقصر الذر
 هو منصوص عنه من مكين والمعبدة الحلقه لان قوام الخاتم بها ولا
 معتبة بالفض فيجوز كون الفض حجرا ويجعل الرجال الفض الى بان
 كنه بخلاف النساء فانه تزيين لمن يختتم كيف يشاء
 وينبغي ان يلبس الرجال خاتم في خنصر اليسرى ولا يلبسه في غيره
 ولا يلبسه في اليمنى كذا في اخراجه وماروى انه عليه السلام قال
 اجعله في يمينك فممنسوخ وقد صار ذلك علامة البغي والفساد
 بزازيه والا فضل لغير القاصر والسultan ممن لا يحتاج الى
 التخت تركه لعدم الحاجة اليه ولا يتجاوز وزنه مثقالا لقوله عليه
 السلام الخذة من الورق ولا ترزده على مثقال ولا يشد السن المتحرك
 بالذهب بل يشده بالفضة فاقته عند ابي حنيفة رحمه وقال لا يشده
 بالذهب ايضا لدلالة حديث عرجة عليه وابو يوسف مع الامام في
 رواية الامالي ولو قطع انفه او سقط سنة عوته بفضة لا بذهب
 عند ابي حنيفة وعند همالا بأس بالذهب ايضا لان عرجة بن سعد

اصيب

بوزن الفان

ولبس الامام والمسلمين معا و
 يوسف مع الامام فنهان رواه اخر
 مسلا

اصيب انفه يوم الحلاب فاتخذ انفا من الفضة فانث فامر
 النبي عليه السلام بان يتخذ انفا من ذهب وله ان الاصل فيه التحريم
 قال اباحه للضرورة وقد اندفعت بان يكون الفضة بدلا عنه وهي
 الادنى بقى الذهب على التحريم في المسئلة الاولى والضرورة فيها
 روى لم يندفع في الانف بلا ذهب حيث انتن بخلاف مسئلة شدة
 السن حيث اندفع الضرورة بالادنى وونه فلا يقاس على مسئلة الانف
 هداية فان انتن بتقويض الفضة عوته بذهب للضرورة اتفاقا
 ولا يعاد السن التي تقابل بعوض سن ثالثة ذكية وقال ابو يوسف
 يعاد سنة لاسن غيره لجواز الصلوة بسنة لاسن غيره وقال حماد
 يجوز كلاما كذا في البزازية ويجرم لباس الصبيان من الذكور
 الذهب والحديد والاسن على المتبسل بضمة الميم من لبس لانه لا يخدم
 لبس الذهب والحديد على الذكور ثم لا بأس كل من لم يخدم شربه حرم
 سقيه للصبر ويجرم حمل المندبل بكثرة او يحمل حمله لمسح العرق ولبس
 الوضوء والمخاطو ونحوها كالريق لان المسلمين يتعملون في عامة البلدان
 له فاعلاذى وان لم يفعل الصلابة به وماراه المؤمنون حسنا فعند
 الله حسن وقد روى انه عليه السلام كان يمسح وضوءه بالترعة كالتربع
 في الجلوس فانه يحل للحاجة كالضعف والوجع في الرجلين ونحوهما
 ويجرم اي التربع بكثرة او كذا الاتكاء والاستناد ويحل ربط الرتمة
 الرتم والرتمة خيط التذكير يربط في الاصبع للحاجة وهو عادة العرب
 وقد روى انه عليه السلام امر ببعض اصحابه بذلك وذلك للتذكير عند
 النسيان هداية **فصل** في النظر والتأمل علم ان مسائل النظر اربعة

هذا قول مشايخنا المتأخرون

انواع نظر الرجل الى المرأة ونظر الرجل الى الرجل ونظر المرأة الى الرجل
 ونظر المرأة الى المرأة اما نظر الرجل الى المرأة فاربعة اقسام ايضا
 نظر الرجل الى زوجته ومملوكة والى ذوات محارمه والى ساء غيره
 والى احره الاجنبية وكله ياتي في هذا الفصل فبدء بالقسم الاخير
 من النوع الاول وقال ويحرم النظر الى غير الوجه والكفين من احره الاجنبية
 لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها قال علي وابن عباس
 رضي الله عنهما ان ما ظهر منها الكحل والنخاع والمرد موضعها وهو الوجه
 والكف وفي القدم روايتان عن ابي حنيفة رضي الله عنه في حل النظر
 وجهه فان خاف الشهوة بنظره لم ينظر الى وجهه ايضا كسائر بدنها
 قال عليه السلام من نظر الى حاسن امرأة اجنبية بشهوة فبست في
 عينيه الا نكح يوم القيمة قال القاضى في تفسير الآية والاظهار ان عدم
 كون هذه الاعضاء الثلث عورة في الفتوة لان النظر مطلقا لان
 بدن احره كله عورة لا يحل لغير الزوج النظر الى شئ منها الا بغير
 كالمعاجة ونحوها انتهى اقول هذا اقرب الى الطبع ولو كان القاضى
 شافعي المذهب لانه لا يامن الرجل من الشهوة في النظر اليها
 يدل عليه قوله تعالى ولقد همت به وحتم بها ولكن سوق الآية يقتضيه
 باحة اظهار هذه الاعضاء الثلث مطلقا الا لاجبة كنظر القاضى
 عند الحكومة وكذا لم ينظر الى الوجه لو شك في الاشتراء ولا ان
 احره غالبية ولا يحل للثابت من الرجال مثل الوجه والكفين من
 النساء وان امن الشهوة عند انعدام الضرورة الا من يجوز لا
 انتهى فيحل للمصاحفة بالبحوز ونحوها كالمعاونة عند الركوب

وفي بعض النسخ وفي الشاب يوقع الشاب
 ان الشاب بالبايعين من النسخ لان
 بالتشديد كان شابا يبيع
 بعد الباء يعرف وجهه
 بالفاعل

والنزول لانعدام خوف الفتنة وقد روى ان ابا بكر رضى الله عنه كان
 يدخل القبائل ويصالح العجائز وكذا يحل المصاحفة لو كان
 اللابس او المصاحف شيخا وامن عليه وعليها اى على الشيخ نفسه
 وعلى المسوسة لانعدام خوف الفتنة فان خاف عليها بان كانت
 شابة او مشهورة يحرم ان يصالحها الشيخ ومسترها والصغيرة التي
 لا تشتهى بحل مسترها والنظر اليها حرام اذا ماتت الصغيرة والصغيرة
 يجوز ان يغسل كل واحد منهما رجلا وامرأة مالم يبلغا حد الشهوة
 ويحل للقاضى عند الحكم ولت يد عند الاداء اى اداء الشهادة
 خاصة وان خاف الشهوة وانما قيد الاداء بقوله خاصة امره
 تحل الشهادة فانه اذا خاف الشهوة عند التحمل لا يحل النظر لا مكان
 وجود غيره محتمل يامن على نفسه وقيل يحل النظر عند التحمل ايضا
 وان لم يامن والا لاوله هو الاصح ويحل للخاصة اى يريد نكاح امرأة
 قوله النظر مرفوع بانه فاعل محل في قوله يحل للقاضى اى ويجل هؤلاء
 الثلاثة النظر الى الاجنبية مع خوف الشهوة للضرورة الحاجة الى احياء
 حقوق الناس في القاضى والشاهد ولقوله عليه السلام لا يطيب لبصرها فانها
 امرى ان يودم بينكما اى الموافقة هداية ولكن ينبغي ان يقصد به اى
 القاضى بنظره اليها الحكم والى الشهادة والى طيب افادة السنة قوله
 بقدر الامكان متعلق يقصد بعينه يريدون بنظرهم اليها ما المقصود
 به لا قضاء الشهوة مما يمكن لانه ان لم يكن لهم الا حراز فعلا امكنهم
 الا حرازية وقصد او يحل للطبيب ايضا النظر الى موضع المرض منها
 اى من الاجنبية هذا ان لم يكن تعليم امرأة او تعلمت لكن خيف ان

تتكلمها أو تزيد منها لعدم حداقتها فيه ثم يسترها واداء موضع المرض
 وينظر الطبيب اليه ويفحص بصره عما سواه ما استطاع لان ما ثبت
 بالضرورة يتقدر بقدرها وكذا حكم الحافظة بالخاء والطاء المعجمين
 من التي تحت التاء والخاءين اي الذنخيتين بالرجال والحقاق
 اي الذي يعمل الحقة فانهم يعرضون ابصارهم خبر موضع الختان و
 المحقة على الوجه المذكور والنوع الثاني يحل ان ينظر الرجل من الرجل
 الى جميع بدنه الا عورته وهو ما بين السرة والركبة كما مر في شروط
 الصلوة اعلم ان حكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ اخف منه
 في السوء حتى ان من رآى غيره مكشوف الركبة بدفعه برقبته ولا يباينه
 ان لم يره وان رآه مكشوف السوء امره بسترها وان لم يدره كذا في
 المسكين ويمسك الرجل من اعضاء الرجل ما يحل ان ينظر اليه وهو
 غير ما بين السرة والركبة والنوع الثالث ان تنظر المرأة من الرجل
 الا جنبتي الى ذلك اي الى جميع بدنه غير ما بين السرة والركبة ان
 امت استشهت للاستواء الرجل والمرأة في النظر اي ان ما ليس بعورة
 لا يختلف فيه الت والرجال وان كانت في قلبها شهوة او اكرهاها
 انما تشتهي يجب ان يعرض ابصاره وفي رواية الاصل
 انما اي المرأة لا تنظر منه من الرجال الا جنبتي الا الى ما الى عضو ينظر
 هو اليه اي الى ذلك العضو من محارمه فلا يباح ان تنظر المرأة ظهر
 الرجل الا جنبتي وبطنه كمالا يباح للرجل ان ينظر بها من محارمه كما يأتي
 والرفع الرابع ان تنظر المرأة من المرأة الى ما ينظر الرجل اليه من الرجل
 وهو ما فوق السرة وما تحت الركبة فلا يحل النظر فيما بينها وعن أبي حنيفة

سنة في الحج

ان ينظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى ذوات محارمه كما بينا والاولى
 اصح ويحل ان ينظر الرجل من امته التي يحل له وطئها ومن زوجته
 الى جميع بدنها من القرن الى القدم والى فرجها بالشهوة وغيرها
 وكذا انظر المرأة والالة الى زوجها وسيدتها قوله الى جميع متعلق بنظر
 وانما وصفها يحل وطئها احرازها عن امته التي هي منكوبة الغيرة وامته
 التي هي اخت موطوءة وامته التي هي اخت من الرضاع وامته المحبوبة
 والمشتركة فحكمهن في النظر حكم اماء الغيرة قال في شرح الكثر واما
 حكم نظر السيدة الى بدن امته والالة الى سيدتها فغير معلوم ويحل
 ان ينظر الرجل من محارمه الى ما وراء البطن والظهر والفخذ فالحاصل انه
 يحل للرجل ان ينظر وجه محرمه ورأسها وصدرها وساقيها وعضديها او
 ساعديها ويديها ورجليها وكذا ما هو موضع الرنية قال الله تعالى ولا يبين
 رنية من الالبوة لهن او ابائهن الآية المراد بها مواضع الرنية لا النفس
 الرنية فتعين اباجه النظر في موضعها فتعي البطن والظهر والفخذ على الاصل
 حاما لانها ليست من مواضع الرنية ولان بعض المحارم يدخل على
 البعض بغير استئذان والمرأة في بيتها في ثياب ملهنة عادة فلو حرم
 النظر الى مواضع الرنية لادى الى اخرج يدايه وشرطها والمحرمة كل من
 يحرم نكاحه على الثابتة اما بنسب مثل الام والبنت والاخت والعم
 والحالة او بسبب مثل رضاع او صهرية ولو انهما برزنا ولو ثبت حرمة
 المصاهرة بالسفاح كما ثبت بالنكاح في الاصح قوله على التأبيد
 احراز عن اخت زوجته فان حرمها ليست بمؤتدة بل بخامها جائز
 بعد موتها او بعد عدة طلاقها ويحل ان يمس الرجل من محارمه

وفي حاشية النسخ بدنها باذا والضمير هو
 راجع الى الالة والزوجة على سبيل البدل
 والا وجب ان يثنى الضمير معها

والوجه موضع الكل والراس موضع التاج وال
 موضع الخنخال والعضد موضع الدرع
 وان عد موضع السوار واليد والرجل
 موضع الحذاء والخنز
 لان النظر الى نفس الثياب والكل والرجل
 وفيها من انواع الرنية خلال الثياب
 والا جانب كان المراد موضع الرنية
 بطريق حذف المضاف

ذلك العضو الذي يحل له النظر ايضا لما روي انه عليه السلام اذا قدم
 من مغاربه يقبل رأس فاطمة ويقول اجذب منها رايحة الجنة وكذا ابو
 بكر يقبل رأس عائشة رضي الله عنها وقال عليه السلام من قبل رجل امة
 فكانما قبل عتبة الجنة فان سافر به من رجل واحتاجت الى اركابها
 وانزلها فلا بأس بان يمس بما يحل له النظر منهن وان ثياخذ بطنها
 وظهرها من وراء ثيابها بخلاف مس فخذيها وعورتها الغائبة فانها
 كما يحرم النظر فيها يحرم المس ولو آمن على نفسه وبخلاف جنة الاجنبية
 وكغيرها حيث لا يباح المس وان ابيح النظر ليهما هداية فان خاف عليه
 هي على نفسه او عليها اي على محارمه ان يفتتن بالمس لم ينظر ولم
 يمس اياها وتمنع هي ايضا عن ذلك بل تجتهد في الركوب بنفسها
 وان لم يكن بها يتكلم بالثياب كيلا يصيب حرارة عضوها قال النبزم
 العينان تزنيان وزناهما النظر واليدان تزنيان وزناهما البطش
 والرجلان تزنيان وزناهما المشي اليها والعرج يصدق ذلك كله
 او يكذب فكان كل واحد منها نوع زنا والزنا جميع انواعه حرام وحرمة الزنا
 بالمحارم اشده واغلظ ولا بأس بالخلوع بها اي بالمحرم قال عليه السلام
 لا يخلون رجل بامرأة فان ثالتهما الشيطان والسفر معها اي مع
 المحارم لقوله عليه السلام لا تسافر المرأة فوق ثلثة ايام وليا لها الا
 ومعها زوجها او حرما هداية ويحل ان ينظر من امة غيره اذا امن
 الشهوة الى ما يحل ان ينظر اليه من محارمه لانها تحتاج الى الخروج
 لمواجبه مولاه وخدمته منيفانه في ثياب منتهى انصافها في خارج
 ليست في حق الاجانب كحال المرأة داخلية في حق المحارم وكان

عمر رضي الله اذا راى جارية متقنة يطعنها بالدرّة ويقول اني
 الخاريا دفار اثنتين بالحر ابر هداية ولو كانت ام ولده اي ام
 ولد الغير او مكاتبته او مدبرة او مستعامة وهي المكاتبه عند ابي
 حنيفة وفي الخلوخ بها اي بمماوكة والسفر معها قولان ففي قول يباح
 كذا في المحارم وقيل لا يباح لعدم الضرورة وفي الاركاب والازوال
 يعبر تحت الضرورة فيهن وفي المحارم تحرر الحاجة ويحل له اي للرجل
 الاجنبي مس ذلك الموضع الذي يحل له النظر اليه من امة الغيرة وقت
 الشراء ان اراد الشراء وان خاف الشهوة وقيل اي قال في الجامع الصغير
 يحل له النظر وقت الشراء مع خوف الشهوة ولا يحل له المس معه اي
 مع خوف الشهوة لحصول الحاجة بالنظر فقط ولانه نوع استمتاع ولا يباح
 ذلك قبل التملك والحصى الذي قلعت حصتها والمحبوب اي
 الذي قطع ذكره والمخت اي الذي فيه الافعال الردية فهذه الثلاثة
 كالفحل في حكم النظر والمس الى الاجنبية حرمة اوامة لان للمخت ذكر
 يشتهي ويباح والمحبوب يشتهي ويستحق او ينزل والمخت كير
 الرجال وهو من الفساق فيبعد هؤلاء من النساء وخص بعض المشايخ
 اختلاط المحبوب الذي جفت ماؤه بالنساء قال الله تعالى واننا بعين
 غير اولي الاربة من الرجال قيل المراد به المحبوب والاول اصح لما قلنا
 والعبد كالا جنبي من الاحرار في رؤية سيده اي لا يحل للعبد ان ينظر
 سوى وجه سيده وكغيرها عندنا وقال مالك والشافعي في احد قوليه
 نظره اليها كنظر الرجل الى محارمه لقوله تعالى او ما ملكت بانهم ولا ان
 الحاجة متحققة لدخوله عليها بغير سيدها ولنا انه فحل غير محرم ولا زوج

قوله او ما ملكت اياهم من فاضل من العبد
 لما روي انه عليه السلام وحب فاطمة عدا
 فاشترى عنه فقال اوم لا بأس عليك
 انما هو ابوك وغلمايك منه

العبيد ملكة
اباها الامام وادون
زيتها الامام ملكة
نظا بنو السيرة
نكون العن

والشهوة متحققة لجواز النكاح بان تعتقه وتنزوجه والحاجة قائمة
لدخوله لان عمله خارج البيت والمراد بالآية الاماء وقال سعيد بن المسيب
والحسن وغيرهما لا تغركم سورة النور فانها في الاناث دون الذكور
ولكن يحل له للعبد الدخول عليها من غير اذن للضرورة وبغير اللوطي
ماؤه عند اللوطي عن امته بغير اذنها ان شاء لانها لاحق لبا في اللوطي
وعن زوجة الحرة باذنها ان شاء لان حقها اللوطي وتحصيل الولد و
لهذا تجرت في منحه عقد النكاح وابقائه اذا ظهر ان زوجها محبوب
بخلاف الامه وتغزل عن زوجة الامه باذن مولاهما عند ابي حنيفة رضى
وعندهما باذنها وفي الخلاصة يجوز الغزل عن زوجة الحرة بغير اذنها سكت
ويكره تقبيل الرجل فم الرجل او يده او شيئاً منه ومعاينة عند ابي
حنيفة ومحمد رحمهما لوروا لهن عنهما واباح ابو يوسف للرجل غشاق
الرجل وتقبيله لما روى انه عليه السلام عانق جعفر عند قدومه من
الحبشة وقبّل بين عينيّه ولقوله عليه السلام من عانق حاكماً او
غازياً فقد عانق الف نبي قالوا الكراهية فيما عانقاه عاريين او
او متأززين اما اذا عانقا متقمطين فلا كراهية وما فعله الجهال من
تقبيل يد نفسه اذا التقى غيره فكرهه لا رخصة فيه وما يفعلون من
تقبيل الارض بين يدي العالم فحرام قال شمس الاثمة السرحسي
السجود لغير الله تعالى وجه التعظيم كفر قال صدر الشهيد لا يكفر لانه
يرد به النجاسة شرح المجمع ولا بأس بالمصافحة لانها سبب لتناثر الذنوب
ان كانت بالمحبة اما اذا كانت بالشهوة فلا شك في حرمة اجماعاً
بزازيه وقيل للاباس بهما بالمصافحة والمعاينة جميعاً اي

ما يرد به قوله او ما ملكت اياهم فانما
فخصص سورة النور بكون اياها المتطهرين
تقع او ما ملكت اياهم او يكون في مثل هذه
الآية سورة اخر تقبل الاماء و
العبيد

كالمصافحة

كالمصافحة المبررة اذا كان عليها ثوب وهو قول ابي يوسف رحمه
نوازل اذا قصد به المبة اي الاحسان والاكرام ولا بأس بتقبيل يد
العالم والسلطان العادل على سبيل التبرك وكانت المصافحة
يقبلون اطراف النبي عليه السلام وابوبكر قبّل بين عينيّه ثم بعد ما
قبض وكذا تقبيل يد الابوين والرجل الصالح **فصل** في
الاختكار وهو انتقال من حكم اى ظلم كذا في الحقيق وفي الشرع حبس
الاشياء المحفوظة المجموعة من بلده للغلاء ويحرم اختكار اقوات الناس
وابراهيم كالبه والغرس والسمن والعسل والذبيب وكحوايا وكاشعير
والتبين والقت وامثالها فقط عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما وقال ابو
يوسف كل ما اضر الناس حبسه فهو اختكار وان كان فيهما او فسخة
او ثوباً ثم الاختكار المنهي ان يشتري ويجمع ما حصر في المصر وجسه لزمان
الغلاء ومدة طويلة وهي مقدرة بربعين يوماً لقوله عليه السلام من
اختكر طعاماً اربعين يوماً فقد برئ من الله تعالى وبرئ الله منه وقيل
مقدّر بشهر لان الشهر وما فوقه طويل اجل وما دونه قليل عاجل اعلم
ان كراهة الاختكار اذا كان في البلد القليلة وفي البكيرة اذا كان لا يفسد
اهله لا بأس به لانه حبس ملكه من غير ضرر لاحد ودليل كراهته قوله تعالى
من يرد فيه بالجأ دنقه من عذاب اليم قال عمر رضى لا تحتكروا الطعام
بمكة فانه الجأ وقوله عليه السلام الجالب رزق والمحتكر ملعون وفي رواية
مخروم ولان فيه ابطال حق العامة وتضييق الامر عليهم فاذا رفع امر
المحتكر الى الحاكم امره ببيع ما فضل من قوته وقوت اهله فان لم يمثل
حبسه وعزّره على ما يراه وابوح كان لا يرى بيع مال الهديون جبراً

لكن اجازة هذا دفعاً لضرر العامة كالبحر على الطبيب الجاهل وكذا
 كراهية تلقي الحجاب على هذا التفصيل ومن احتكر علة رخصه او ما جلبه
 من بلد آخر حل له عند ابن حنيفة رخصه لانه خالص حقه لم يتعلق به حق
 العامة فلا يجبره القاض ببيعه وقال ابو يوسف يكره له ان يجبر ما
 جلبه من بلد آخر ايضا وفي الحقايق اما ما جلبه من ارضه او من مصر الى
 مصر آخر وجب مع حاجته اهل المصر فلا بأس به اجماعاً ولكن لا افضل
 ان يبيعه توسعة للناس ولا احتكار فيما اشتراه من رسايق المصر
 ولا اهل المصر حاجته اليه وقال محمد رحمه هو احتكار يكره انتهى ويجرم
 التسعير لقوله عليه السلام لا تسعروا فان الله هو المسعر القابض الباطن
 الرازق ولان الثمن حق العاقد فاليه تقديره فلا ينبغي للامام ان
 يتعرض لحقه الا اذا تقيت التسعر وتجاوز ارباب الطعام القيمة بان
 يبيعوا اقضية بعشرين وهو يشتري بعشرة مثلاً وعجز الامام عن سيطرة
 حقوق المسلمين الا بالتسعر فيمنع الامام منه ويقدر له التسعر بمشورة
 اهل البصر دفعاً لضرر العامة واذا تجاوز رجل وباع ما كره ما عينه الامام
 اجازة القاض عند ابن حنيفة رخصه لانه لا يرى الحجر على المسلم الحر وفي
 ابطال بيعه نوع حجر عليه مطلقاً وكذا عندهما الا ان يكون الحجر على حجر
 معين او على قوم باعينهم حتى لا يصح الحجر على قوم مجهولين بهديه وفي
 شرح المختار لو سقر الامام القصابين اللحم فاشترى رجل منهم بذلك
 التسعر والقصاب يخاف ان ينقصه يضر به الامام لا يحل له ما باعه واكمل
 المشتري لانه في معن الكره فالجيلة ان يقول له بعز ما تحب فحباي شي
 باعه يحل او باعه كما امره الحاكم ثم قال اجرت البيع حل ولو اصاب اهل بلد

منها ما كان من قبيل التسعير
 من قبيل التسعير او من قبيل التسعير
 من قبيل التسعير او من قبيل التسعير
 من قبيل التسعير او من قبيل التسعير

على سعر الخبز او اللحم وشاع ذلك فالمشتري اذا وجد المبيع ناقصاً منه
 لان يرجع على البائع بالنقصان لان المعروف كالمشروط ويجرم بيع
 اراضي مكة واجارتها عند ابن حنيفة رخصه خلافاً لما لانه وقف الخليل
 عليه السلام ولقوله عليه السلام مكة حرام لا يباع رباؤها ولا تورث
 كالمساجد ولقوله عليه السلام من اكل اجور ارض مكة كاتما اكل الرثا
 ولان اراضي مكة تسمى الشوايب على عهد النبي عليه السلام من احتاج
 اليها سكنها ومن استغنى عنها اسكن غيره هداية ولا يجرم بيع ابنتها
 اي بناء بيوتها اجماعاً لمن بنى في ارض متاجرة او وقف مزارعاً له
 وجاز بيعه وقال لا بأس ببيع ارضها ايضا وهو رواية عن الامام لانها
 مملوكة لهم لظهور الاختصاص الشرعي بها كالبناء ونوازل ويكره التقشير
 في المصحف والنقطة لقول ابن مسعود رخصه جردوا المصاحف في
 التقشير والنقطة ترك البحر يد فان الصحابة يتعلمون من النبي عليه السلام
 كما انزل اسهل عليهم وقيل باع في زماننا واختاره صاحب الكنز
 لانه لا بد للجمع من وضع الحركات والنقطة والتشديد والتقشير لعجزهم
 عن التعلم بدونها فترك ذلك اخلال به فيكون حسناً لهم اعلم ان قراءة
 القرآن في المصحف اولى في القراءة في السبع والاخراج لانها محدثة و
 قراءة القرآن كله افضل من قراءة قل هو الله احد ختمه الآف مرة ولا
 بأس للمصطلح في القرائن ان يقرأ القرآن بشرط ان لا يدرج فيه التسبيح
 والتهليل فيه جائز بلا كراهية كذا في النوازل ويكره تصغير المصحف بان
 يكتب بقلم رفيع وقطعة صغيرة كرجل امسك المصحف في بيته ولا يقرأ
 وان نوى به الخبز والبركة لا يأنثم بل يرجي الثواب كذا في الخزانة ويباح

وعادة الجمع على ان تسعير الامام
 واما يوسف فنظر في حيث قال ويجوز
 بيع اراضي مكة كبناء رخصة كبرياء

تحسينه المصحف تعظيما له وكذا نقش المسجد وزخرفته اي ترسيمه
 جماء الذي به في مال الوقف لان عثمان رضي الله عنه فعل ذلك من
 عنده لمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكره احد من فعله
 من مال الوقف بل زعمه عثمان ويكره الزينة على المحراب لما فيه اشتغال
 قلب المصلي بالنظر اليه شرح الجمع ويجرم استخدام الخصيان لانه يخرج
 على اخصا المنهي عنه ولانه مثله الخصيان بالكسر جمع اخصى بالفتح و
 الخصيان بالفتح المجلدان اللتان فيها البيضا وعبارة عاة الشخ
 اخصيا بلفظ الجمع والاولى اخصى مفردا فلا يخفى وجه الاولوية لمن له
 لب ولا بأس بحضاء البراهيم وازراء الحجر على الجبل لانه عليه السلام ركب
 البغلة ولو لم يجر لما ركبته ولان فيه منفعة الناس ولا بأس بعبادة النبي
 لانه نوع يتر في حقهم والنبي عليه السلام عادي يهوديا مريضا جواره قال
 الله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين يقتلوكم في الدين الى قوله ان تبشروهم
 واما المجوس فقد قيل لا يعادون قيل يعادون وكذا اختلفوا في عبادة الفاسق
 ويجرم قوله في الدعاء اسئلك بمقعد بتقديم القاف العزم عرشك
 لانه يوم يعود على العرش وذلك مستحيل على الله تعالى وكذا قوله
 اسئلك بمقعد العزم عرشك بتقديم العين لانه يومهم تعلق
 عرشه بالعرش وهو محدث والعزم المتعلق به يكون حادثا والله تعالى
 بجميع صفاته قديم قال في الهداية بكرة العبارتين وفي شرح الجمع
 بتقديم القاف على العين تضييف لانه يؤدي الى الكفر وعن ابي يوسف
 رحمه الله لا بأس في الدعاء بهذا اللفظ وبأخذ ابو الليث لما روى انه
 عليه السلام كان يقول في دعائه اللهم اني اسئلك بمقعد العزم من

لان عمارة بيت المقدس من قبل
 الى نقرة المسلمين اول قال عمر بن الخطاب
 العزم في مال بنقل الله به المسجد لعمرو
 المسكين اخرج من مال بنقل الله به المسجد لعمرو
 كسرى الكعبة وبنى سليمان مسجد في مكة
 في الرعام الذي وضع على راس قبة
 اخرج بعض ائمة عن عبد الله بن مسعود
 عم ان في اشراط الساعة من بين الامور
 اجيب ان كونه في اشراط الساعة لا يدل
 على نفيها قال في شرح الامام قد نزل
 عيسى عم
 الله الان يؤمن بالجمع العزم في المقعد
 ايضا في كونه في اشراط الساعة لا يدل

مكتف وان
 هو دأب في
 جوار النجوم
 فقال في قوله
 بنو جازنا
 اليهود
 وقد عرفت
 وقال في الآية
 الا اسم محمد
 رسول الله
 فظهر المرفوع
 الى ابيه فقال
 له ابوهم
 فاجابه وشرده
 ان لا اله الا
 وان محمد
 رسول الله
 ثم مات

عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك قلنا انه غريب وكذا يذكره ان
 يقول في دعائه بحق فلان او بحق النبي عليه السلام او بحق الرسل
 او بحق البيت والمشعر الحرام لانه لا حق للمخلوق على الله تعالى بل يقول
 بحقه محمد او بحقه البيت او نحوهما كذا في البرازية ولو قال رجل لغيره
 بحق الله او بالله ان تفعل كذا الا يجب عليه ان ياتي به ولو كان ان
 ياتي به ويجرم اللعب بالنرد والشطرنج والاربعة عشر قام به او لم
 يقام ولو قام يكون ميسرا او هو حرام بالنقد فيسقط عدالة فان
 لم يقام يكون حراما ايضا قال عليه السلام من لعب بالشطرنج والنرد وشبه
 ذلك فانه عانس يد في دم مختبره وكذا لا تقبل شهادة من يلعب النرد
 والشطرنج اذا انضم اليه احد امور ثلثة القمار او قنوت وقت الصلوة
 بالاشتغال به واكثر الايمان الكاذبة لان هذه الاشياء من الكبائر
 كذا في العناية واما الشافعي في غير قمار ولا باخلان حفظ الواجبات
 ومن غير كلام محش كافي الشطرنج ابا جنى فتى يعجز بالشافعي رحمه
 قال سهل الصعلوكي ثم اصحاب الشافعي اذا سلمت النية في الخمران
 والصلوة من النسيان واللسان في الهديان فهو ذاب في الخللان
 وكل لهو حرام الا المناضلة والمساوقة بالجمل وملاعبة الرجل
 بالابل فان راين رجلا على شرط الجمل من احد الجانبين بان
 يقول احدهما لصاحبه ان سبقتني فلان كذا وان سبقتك فلا
 شيء لي او يقول الثالث ان سبقتنا فالمالان لك وان سبقتناك
 فلا شيء لنا عليك جاز لا شتمال هذين الوجهين على الترخيص
 على آله الحرب وجرم لو شرط المال من الجانبين لكونه قمارا وعلى هذا

فيما خاضت اى رتبة بالسهم قال النضر بن
 من الله بدخل الجنة بالسهم الواحد المنة صاع
 من في ضعة خيرة والراى والمدة وفي
 ولم يرد فليس منى

لانه كل ما كتب من القمار فهو حرام وهو من القمار الميسر لانه اخذ مال الغير بشيء وسهولة لانه بلا تعب ولا عوض
 فان قلت قد ثبت ما بينه وبين الله عليه السلام في ذلك من خلف الله تعالى لانه ابل من الجانبين فافضل
 ابو بكر رحمه الله في ذلك لوقوع ما بينه وبين الله عليه السلام في القمار كذا في تفسير الم غلبت الروم الآية منه فافضل
 عزم القمار كذا في تفسير الم غلبت الروم الآية منه فافضل

التفصيل اذا تبارعا في مسئلة وتراجعا الى عالم لان في ذلك خفاء على
العالم كذا في شرح المجمع وبياح السلام على المشغول بالشرع والرواية
التشويش اي ليشغلهم ويغلبهم في حسابهم هذا عند ابي حنيفة رحمه
وقيل لا يباح السلام عليهم لما روي ان عليا رضي الله عنه لم يقوم لمعيون
الشرع ولم يسلم عليهم فمثل عنه فقال كيف اسلم على قوم يعكفون
على الاصنام وضرب على رؤسهم وهذا قولهما والجواز الذي يلعب به
القبليان يوم العيد يوكل ان لم يقام وابه لما روي ان ابن عمر رضي
كان يشتري الجوز لصبيانه يوم الفطر يلعبون به وكان يأكل معهم
وسماع صوت الملامى كلها اتم قال النبي عليه السلام استماع صوت
اللامى معصية والجلوس عليها منق والقلذذ بها كفر قال في البرازية
المراو به كفر ان النعمة لان صرف الجوارح الى غير ما خلق لاجله كفر
بالنعمة لا شكر وان سمع بفتة فهو معذور ثم يجتهد ان لا يسمع معها
اكثر لما روي انه عليه السلام ادخل اصبعه في اذنيه عند سماعه بزازية
ويحل ضرب الدف في العرس لا اعلان النكاح لقوله عليه السلام
اعلنوا النكاح ولو بالدف هذا اذا لم يكن عليه جلاجل والآفكروه
فرانه ويحل ضرب الطبل في الحج والغزاة للاعلام اي للاعلام الرحلة
في المنزل لا للهو وضرب للهو ام لانه معصية وما يافذه المعنى والناحية
من غير شرط الاجرة مباح لانه حصل برضاء المعطى ومع شرطه ام
لانه اغراء على المعصية فيجب رده على صاحبه فان لم يعرفه بصفة ق
ولا تركب المرأة على الترح لقوله عليه السلام لعن الله الفروج على
التروج الا للضرورة وسفرا حج وتركب مسترة بالهودج والباراني

وكونها

وكونها لان الضرورة تبیح المخطورات ومن رأى منكروها اي الرأى
تمن بفعلة اي ذلك المنكر يلزمه النهي عنه لقوله عليه السلام مروا
بالمعروف وان لم تعلموا او نهوا عن المنكر وان لم تنهوا كذا والنور
والآن في تركه فخطور اثن فعل المنكر وترك النهي عنه فيجب على من يفعل
المنكر قبول المصع وترك التعرض بان يقول انت الذي تنهاني عما
تفعل مثله قال الله تعالى فذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين وقيل
انما يلزم النهي لو علم انه يقبله وينتهى ولا يشتم قال الله تعالى فذكر
ان نفعت الذكرى رجل اظهر العشق في داره ينبغي لجارته ان يعظه
وان لم يمتنع يجبه به الامام توارى حامل عترض الولد في بطنها وقت
الولادة وخيف عليها اي على الحامل ولم يكن اخراجه الا بقطعه اي
قطع الولد لم يجر قطعه لانه قتل مباح ولا يباح ذلك بنوهم موت
الاخر الا اذا كان الولد ميتا في بطنه في يقطع لتخليص امه حامل
مات فتحرى الولد في بطنها فان غلب على الظن حياته ونقاؤه
شق بطنها في اجانب لا يسر ويخرج حكمي انه وقع في عمر ابي حنيفة
وبياح للمرأة اسقاط الولد ما لم يستبس بشئ من خلقه لانه ليس
بآدمي قبل استيبان خلقه ومعرفة المستيبان في تمام مائة وعشرين
يوما بعد وقوع النطفة وقبله الا ان في اربعين يوما نطفه وسنة
اربعين علقه وفي اربعين مضغة ثم في الاربعين الرابع يستبين
خلق رجل ابتلع درة او ذهبا لغيره ثم مات فان ترك شيئا يعطى
لصاحبه لانه اتلف حق انسان بابتلاعه فيجب ان يضمن المتلف
قيمة ما اتلفه ولم يترك شيئا لا يشق بطنه لانه لا يجوز ابطال حرمته

قال النبي عليه السلام ان الناس
اذا ارادوا المنكر لم يفتقدوا ذلك
ان يعيدوا الله يعقبا به

رضه ففعلوا بامه كذلك ففعل
الولد ميتا في ابي حنيفة وبياح

التفصيل اذا تنازعنا في مسئلة وتراجعا الى عالم لان في ذلك شتا على
 العام كذا في شرح المجمع ويباح السلام على المشغول بالشطرنج والتردية
 التشويش اي يشغلهم ويغليطهم في حسابهم هذا عند ابي حنيفة رضى
 وقيل لا يباح السلام عليهم لما روى ان عائشة رضى الله عنه لم يقوم لمعيون
 الشطرنج ولم يسلم عليهم فسل عنه فقال كيف اسلم على قوم يعكفون
 على الاصنام وضرب على رؤوسهم وهذا قولهما والجوز الذي يلعب به
 القبيان يوم العيد يؤكل ان لم يقام وابه لما روى ان ابن عمر رضى
 كان يشتري الجوز لصبائه يوم الفطر يلعبون به وكان يأكل معهم
 وسماع صوت الملامى كلها حرام قال النبي صلى الله عليه وسلم سماع صوت
 الملامى معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر قال في البرازية
 المراد به كفر ان النعمة لان صرف الجوارح الى غير ما خلق لاجله كفر
 بالنعمة لا شكر وان سبغ بغيته فهو معذور ثم يجتهد ان لا يسمع بها
 انكر لما روى انه عليه السلام ادخل اصبعه في اذنيه عند سماعه بزاية
 ويجل ضرب الدف في العرس لا اعلان النكاح لقوله عليه السلام
 اعلنوا النكاح ولو بالدف هذا اذا لم يكن عليه جلاجل والآفكروه
 خزانة وتجلى ضرب الطبل في الحج والفرات للاعلام اي للاعلام الرحلة
 في المنزل لا للهو وضرب للهو حرام لانه معصية وما ياخذ المغني والناحية
 من غير شرط الاجرة مباح لانه حصل برضاء المعطى ومع شرط حرام
 لانه اغراء على المعصية فيجب رده على صاحبه فان لم يعرفه بيقته في
 ولا تركب المرأة على الترح لقوله عليه السلام لعن الله الفروج على
 السروج الا للضرورة وسفرا حج وتركب مسترة باليهودج والباراني

وكونها

وكونها لان الضرورة تبسح المحظورات ومن رأى منكروها اي الرائي
 ممن يفعلها اي ذلك المنكر يلزمه النهي عنه لقوله عليه السلام مروا
 بالمعروف وان لم تعلموا او نهوا عن المنكر وان لم تنتهوا كذا والنور
 ولان في تركه محظورين فعل المنكر وترك النهي عنه فيجب على من يفعل
 المنكر قبول المنصوح وترك التعرض بان يقول انت الذي تنهاني عما
 تفعل مثله قال الله تعالى فذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين وقيل
 انما يلزم النهي لو علم انه يقبله وينتهى ولا يشتم قال الله تعالى فذكر
 ان نفع الذكرى رجل اظهر العشق في داره ينبغي لجارته ان يعطيه
 ما م نوازل حامل عرض الولد في بطنها وقت
 اي على الحمل ولم يكن اخراجه الا بقطعة اي
 لانه قتل جرح ولا يباح ذلك يتوهم موت
 له ميتا في بطنه في يقطع لتخليصه منه حامل
 في بطنها فان غلب على الظن حياته وتجاوز
 شق بطنها من الجانب الايسر ويخرج حكي انه وقع في عمر ابي حنيفة
 ويباح للمرأة اسقاط الولد ما لم يستس بشئ من خلقه لانه ليس
 بادنى قبل استبيان خلقه ومعرفة الاستبيان في تمام مائة وعشرين
 يوما بعد وقوع النطفة وقبله لان في اربعين يوما نطفة وسنة
 اربعين علقه وفي اربعين مضغة ثم في الاربعين الرابع يستبين
 خلقه رجل ابتلع درة او ذهبا لغيره ثم مات فان ترك شيئا يعطى
 لصاحبه لانه اتلف حق انسان بابتلاعه فيجب ان يضمن المتلف
 قيمة ما اتلفه ولم يترك شيئا لا يشق بطنه لانه لا يجوز ابطال حرمته

والجوز الذي يلعب به القبيان يوم العيد يؤكل ان لم يقام وابه لما روى ان ابن عمر رضى كان يشتري الجوز لصبائه يوم الفطر يلعبون به وكان يأكل معهم وسماع صوت الملامى كلها حرام قال النبي صلى الله عليه وسلم سماع صوت الملامى معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر قال في البرازية المراد به كفر ان النعمة لان صرف الجوارح الى غير ما خلق لاجله كفر بالنعمة لا شكر وان سبغ بغيته فهو معذور ثم يجتهد ان لا يسمع بها انكر لما روى انه عليه السلام ادخل اصبعه في اذنيه عند سماعه بزاية ويجل ضرب الدف في العرس لا اعلان النكاح لقوله عليه السلام اعلنوا النكاح ولو بالدف هذا اذا لم يكن عليه جلاجل والآفكروه خزانة وتجلى ضرب الطبل في الحج والفرات للاعلام اي للاعلام الرحلة في المنزل لا للهو وضرب للهو حرام لانه معصية وما ياخذ المغني والناحية من غير شرط الاجرة مباح لانه حصل برضاء المعطى ومع شرط حرام لانه اغراء على المعصية فيجب رده على صاحبه فان لم يعرفه بيقته في ولا تركب المرأة على الترح لقوله عليه السلام لعن الله الفروج على السروج الا للضرورة وسفرا حج وتركب مسترة باليهودج والباراني

قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الناس اذا رأوا منكروا لم يفعلوا ولا ينهوا عنه ان يعظم الله عقابه

رضه نفعلوا بما هو كذلك ففعلوا

فلو سلم عليه الاصح انه يجب عليه رده لانه فرض والقراءة نفل
ولا يجب رده ولا تسمية العاطس وقت الخطبة رجل قراء القرآن
ودخل عليه من الاشراف فلا يجوز ان يقوم القاري ولو دخل عليه
عالم او ابوه او استاده الذي علم جازله ان يقوم ولو سمع
القاري الاذان فالافضل ان يمكث عن القراءة ويستمع الاذان
ولو سمع اسم النبي عليه السلام لا يمكث عن القراءة فرائه وسبب
العاطس باليتين المهملة والموحدة في التسمية لغة وهما ان يقول
التامع بركمك الله لو حمد العاطس حين عطس فيجب بغير الله
لنا ولكم او يقول يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك فرائه
فرض كفاية على الرجال والنساء المساكين حتر اذا عطست العجوز
يشتمت السامع عليها واذا كانت شابة يشتمها في نفسه فرائه ويكره
تعليم الباري بالطير الخ لانه تعذيب الحيوان مع حصول المقصود والذبوح
بجيلة ويباح بالمذبوح ويكره العمل في عنق العبد الغل بالضم الله
احديد يمنع المغلول من تحرك راسه لان ذلك عقوبة اهل النار
ولا يكره القيد لحوق الابواب لانه صيانة عن القضاة ويباح
الجلوس في الطريق للبيع اذا كان واسعاً لا يتضرر الناس به ولو
كان ضيقاً لا يباح لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ويكره
الحياطة في المسجد لانه بنيت لاداء الفرائض ولهذا ان التوافل في
البست افضل قيل ان كان حراسة المسجد فلا بأس بان يجيئ فيه و
كذا يكره فيه كل عمل من اعمال الدنيا كالبيع والشراء وكذا دخول القبيل
فيه لقوله عليه السلام جنبوا مساكنكم صبا نكم الى قوله عليه السلام و

في حديث
عنه
عنه
عنه

ق

بيعكم

وبيعكم وشراءكم والمعتكف مستثنى ويكره الجلوس فيه في المسجد
للصبيثة ثلثة ايام ويباح في غيره لانه جاءت الرخصة بذلك و
لكن الترك اولى ولو جلس فيه معلم او وراق اي الذي يورق و
يكتب فان كان تعليم او كتابته حسنة فقد اي بلاغرض ديني بل
لا حرج في لا بأس به اي بالجلوس فيه لانه لم يكن من اعمال الدنيا
وان كان باجركه ولهذا قال علماء الدين المتمرجين لا يجوز تعليم
القبيلان في المسجد دينا ثم به لما ذكرنا وكذا تعليم علم النحو الا لفرد
مخصوصه بان لا يجد مكانا آخر قوله يكون بها صنعة لفردية يعجز
اباحة الجلوس في المسجد لفردية مخصوصة بالتعليم والكتابة ولا
يباح لغيرهما مطلقا لانه لم يبن الا للعبادة او لما يكون وسيلة لها
ويكره تمنى الموت بفسيق العيش او الغضب من ولد او غيره من خدو
او ظالم او من حادثة لقوله عم لا يتم احدكم الموت لغير نزل به بل
يقول اللهم اجعل الحياة زيادة لي في كل خير واجعل الموت راحة
لي من كل شر ولا يتمنيه لتغير اهل الزمان وظهور المعاصي خوفا من
الوقوع فيها قال عليه السلام ليذهبن خباركم وليبقين شراركم
فموتوا ان استطعتم وكان عم يقول تعليم اهل هذا الزمان اللهم
اللهم اذا اردت فتنة في قوم فتوفنا اليك غير مفتون رجل يتبرؤ
الى الطلعة اي يلزم بابهم ويخلق ويتعلق اليهم ليدفع شرهم عنه
اي عن نفسه فان كان المتعلق مفتيا او مقدما به لا يجل له ذلك
لان الناس يظنون انه يرضي بامرهم وكان فيه مذلة للعلم وان لم يكن
مقدرا لا بأس واذا تردد اليهم لان يصيبه منهم وينا لا يجوز لقوله

يوسف ولو ترك جده مكلن الاب فالولاء كله للابن بالاتفاق و
الحالة الرابعة للجد السقوط بوجود الاب والاب لا تم له احوال
ثلث فلو واحد التسع والثلاثين فصاعدا الثلث وكذا حكم الاخت
لا تم لما يحكى في آخر الحالا والحالة الثالثة لهم السقوط بالولد وولد الابن
وان سفل وكذا بالاب واجد بالاتفاق لما ياتي في الحجب الزوج له
حالتان النصف عند عدم الولد وولد الابن لقوله تعالى ولكم نصف
ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد والولد يتناول ولد الابن ايضا
بالنصف والاجماع والتابع مع احدى مع امي احوال اولاد الصلبي واحد
اولاد الابن لقوله تعالى فان كان لهن ولد ولكم الربع ولما فرغ من
بيان اصحاب الشراكم من الرجال شرع في بيان اصحابها من النساء وقا
الام لهما احوال ثلث الثلث التسع مع الولد وولد الابن وان سفل
لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما التسع مما ترك ان كان له ولد او
الاثنين من الاخوة واخوات فصاعدا من اي جهة كانوا اي سواء كانا
لاب وام او لاب وام ذكر او اناثا او احدهما ذكر والاخر انثى
لقوله تعالى فان كان له اخوة فلا تسع اعلم ان الاخوة جمع اخ و
لكن المراد ههنا اما فوق الواحد يدل عليه قوله او الاثنين من الاخوة
والاخوات ولذا يطلق الجمع على ما فوق الواحد في من الغرائض بمعنى
الجمعية فيه لان قران الفرد بالفرد جمع بينهما لغة وروى عن ابن
عباس رضي الله عنه انه قال لم يحجب الامم الثلث الى التسع الا بثلثة من
الاخوة عملا بصيغة اجمع والثاني من احوال الامم الثلث اي ثلث
الكل وذلك عند عدم هؤلاء المذكورين من الاولاد اولاد الابن

وما فوق الواحد من الاخوة والاخوات والثالث منها ثلث ما يبقى
بعد فرض احد الزوجين وذلك في المسئلتين وهما زوج ابوان
يعز ماتت زوجته وترك زوجها وابوها ففي المسئلة النصف وثلث
ما يبقى وما بقي فاقبل مخرجها ستة نصفها ثلثة للزوج وثلث الباقي
واحد هو للام وما بقي بعد الفرض اثنان فهو للاب وزوجه ابوان
اي مات الزوج وترك زوجته وابويه ففي المسئلة الربع وثلث
ما يبقى وما بقي فاقبل مخرجها اربعة ربعها واحد للزوجة وثلث ما
يبقى واحد للام والباقي بعد الفرض اثنان فللاب ولو كان مكان
الاب جده في هذه المسئلة فلها للام الثلث كما ملأ اي ثلث جميع المال
في الاصح وقال ابو يوسف فان لها ثلث الباقي ايضا كما ذكرنا وهو
مروي عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما واجدة الصبيحة وهي
ام الام او ام الاب لها حالتان التسع واحدة كانت او اكثر اذا
كن ثابتات متحاضيات في الدرجة وسقطن كلهن بالام سواء كن
من طرف الاب او من طرف الام لما ياتي في الحجب وللبنت الواحدة
الصلبية احوال ثلث احدى النصف لقوله تعالى وان كانت وحيدة
فلها النصف وللبنتين فصاعدا الثلثان وهو قول عامة الصحابة
وبه اخذنا وعن ابن عباس انه قال ان حكم ما دون الثلث منهن
حكم الواحدة كما اشترنا والحالة الثالثة لها العصوبة وذلك مع الابن
لذكر مثل حظ الانثيين فصاعدا وذلك عند عدم بنت الصلب
والعصوبة مع ابن ابن الميت ولما كان لبنت الابن احوال احوال وقال
لها اي لبنت الابن واحدة كانت او اكثر مع بنت الصلب الواحدة

سورة الاحزاب
ان كانتا احدى بنتين او اثنتين او اكثر كذا القصة
والاخر ذات اثنتين او اكثر كذا القصة
بغير التسع منها ايضا فاعند ابو يوسف
باعتبار الابان وعند محمد انما باعتبار
الجبانات وذكر ان ابان جنيقة رضى مع ابان
جدة ذات قرابة
واحدة
جدة ذات قرابة
ثلث

السدس تكملة للثلاثين وقلنا ولا يرش مع الصليبيين لما يأتي
 في فصل الحب ويسقطن بالابن العتلي ايضا فحصل احوال بنات
 الابن ست النصف والثلاث والعصوبة والسدس والسقوط
 بالمؤنث والسقوط بالمذكر تفهم والاخت لاب وام لها احوال خمس
 فلهو احوال النصف والثلاثين فصاعدا الثلاثين لقوله تعالى قل
 الله يفتيك في الكلالة ان امرء يهلك ليس له ولد ولا اخت فلها نصف
 ما ترك فان كانت اثنتين فلها الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة
 رجالا وبناء فللذكر مثل حظ الانثيين وباقي احوالها يأتي فخلوطا
 في قوله والاخت لاب فلها احوال ثمان النصف للواحدة والثلاثين
 لاثنتين كذلك عند عدم الاخت لاب وام ولها اي الاخت لاب
 واحدة كانت او اكثر مع الاخت الواحدة لاب وام السدس تكملة
 للثلاثين ويسقط مع الاختين لاب وام الا ان يكون معها اخ لاب
 فيعصمها في الباقي من الثلاثين للذكر مثل حظ الانثيين والحالة
 السادسة ان يصرن عصبة مع البنات او مع بنات الابن لقوله عليه
 السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة والحالة السابعة ان
 يسقطن بالابن وابن الابن وان سفل وبالأب بالاتفاق وبالجد
 عند أبي حنيفة ومنه والحالة الثامنة سقوطها بالأخ لاب وام و
 السابعة فوطيفة الناس الاخت لام فلها احوال ثلث كالأخ لأم
 اي للواحدة السدس وبما فوقها الثلث وسقط بالولد وولد
 الابن وان سفل وبالأب وبالجد كما ذكرنا في الأخ لأم ذكرهم اي
 ذكر اولاد الأم وانا ثم في القسمة والاستحقاق سواء قال الله تعالى

وانما جعلوا الاخوات مع البنات عصبة والحالة السابعة ان يسقطن بالابن وابن الابن وان سفل وبالأب بالاتفاق وبالجد عند أبي حنيفة ومنه والحالة الثامنة سقوطها بالأخ لاب وام و السابعة فوطيفة الناس الاخت لام فلها احوال ثلث كالأخ لأم اي للواحدة السدس وبما فوقها الثلث وسقط بالولد وولد الابن وان سفل وبالأب وبالجد كما ذكرنا في الأخ لأم ذكرهم اي ذكر اولاد الأم وانا ثم في القسمة والاستحقاق سواء قال الله تعالى

وان كلاله رجل يورث كلاله او امرء ولا اخ او اخت فكل واحد
 منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث المرد
 به اولاد الأم والثامنة من الثلث الزوجة لها حالان الرابع عند
 عدم الولد وولد الابن وان سفل واحدة كانت الزوجة او اكثر
 لقوله تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد والتمن مع
 احداهم من الولد وولد الابن لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن
 الثمن مما تركتم **فصل** في العصبية وهي في اللغة الاطراف
 مطلقا ومنه عصبه القنسوة لاحاطة باحوال الرأس وتوزيعها وهو المعنى
 الاصطلاحي يأتي في آخر الفصل العصبية قسمان عصبية نسب و
 عصبية سبب فعصبية النسب ثلاثة اصناف عصبية بنف وعصبية
 بعينه وعصبية مع بعينه فالعصبية بنف كل ذكر يدل اي يتوصل
 الى الميت بحض الذكر يعز لانه دخل في نسبه الى الميت انثى وانما
 قال ذكر لان الانثى لا يكون عصبية بنفسها بل بعينه او مع بعينه
 وبهم اربعة اصناف النصف الاول جزء الميت كالابن وبناته وان
 سفلوا والثاني اصل الميت وهو الاب وابائه وان علوا والثالث
 جزء ابية اعني به الاخ لاب وام وابنائهما وان سفلوا والرابع
 جزء جد حار يد به العم لاب وام وابنائهما وان بعدوا او علم ان جميع
 نسخ المتن متفق على تقديم الاب على الابن والظاهر انه سره من
 الكاتب الاول بدليل قوله والنصف الاول اي البنون ثم بنوهم مقدم
 على ابية في ترتيب العصبية ثم النصف الثاني يعز اصله اي اباه واما
 ابية وانما قدمنا البنين على الاب كما قدمهم سائر الكتب لان اب الميت

ان قلت
 اخرج الاب وام عصبية بنفسه مع ان الام
 داخله في نسبه الى الميت فقلت قرابة
 الاب اصل في استحقاق العصبية فانها
 اذا انفردت كانت قرابة العصبية
 بخلاف قرابة الام

لا يصير عصبة عند وجود ابنه ولان الابن فرع الميت والاب اصله و
 اتصال الفرع بالاصل اظهر من اتصال الاصل بفرعه الا يرى ان الفرع
 يتبع اصله ويدخل في تبعه ويصير مذكورا بذكره دون العكس فان
 البناء والشجار يدخلان في بيع الارض ولا تدخل في بيعها كذا
 في شرح السيد الشريف واخافه فسرنا الاصل بان ابيه احذر عن
 اب الام فانه جذ فاسد والام خرج بقوله كل ذكر تذكر ثم القنف
 الثالث اي الاخوة وبنادهم ثم القنف الرابع اي الاعمام وبنادهم
 فان اجتمع اثنان من صنف واحد قدم علامها كالابن القليل والاخ و
 العم فانهم مقدم على ابناءهم لانهم اعلى درجة من فروعهم وكذا
 الاب اعلى درجة من اخوته لانه يرث بواسطة الاب فان استويا اي
 الاثنان في الدرجة قدم ذو حصصين اي ذوا القربتين على ذي قرابة
 واحدة ذكر اكان او انش فان الاخ لاخت لاب وام مثلا اذا صارت
 عصبة مع البنت اولى من الاخ لاب فقط وكذا العم لاب وام مقدم
 على العم لاب وكذا يقدم ابن الاخ لاب وام على ابن الاخ لاب
 وكذا ابن العم لاب وام مقدم على ابن العم لاب وكذا الحكم في اعمام
 ابيه ثم في اعمام جدته والقنف الثاني من العصبة النسبية العصبة
 بعينه وهي كل انثى فرضها النصف والثلاثان نصيب عصبة باخيه
 فلا يرض لها اي فرع كونهما مع الاخ لا يقدر لهما سهم ويكون المال
 مع بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وهي اي العصبة بغيره اربع
 ايضا البنت وبنت الابن والاخت لاب وام اولاب اما عصوبة
 البنت وبنت الابن فلقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل

حظ الانثيين وعصوبة الاخت لقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا
 ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين ولا يعقب عصبة اخته غير هؤلاء
 المذكورات الاربع فان بنت الاخ لا يصير عصبة مع ابن الاخ والعم
 لا يصير عصبة مع العم لان بنت الاخ والعم لا فرض لهما منفردين كونهما
 من ذوى الارحام ولا يصيران عصبة مع اخيهما فاما المال كله لابن الاخ او
 العم فلا شيء لاختيهما معهما والصنف الثالث من العصبة النسبية
 عصبة مع غيره وهي كل انثى نصيب عصبة مع انثى اخرى وهن الاخوات
 لاب وام اولاب يعرن عصبة مع البنات القليلات لقوله عليه
 السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة وعليه جمهور الصحابة وقال
 ابن عباس رحمه الله ليس للاخت مع البنت نصيب لقوله تعالى ان امرءا
 ملك وليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك حيث علو نوريتها
 على انعدام الولد لما كانت بنات الابن بمنزلة الصلبية عطفها عليها
 وقال او مع بنات الابن الفرق بين العصبة بغيره والعصبة مع
 غيره ان الغير في العصبة بغيره يكون عصبة بنفس فتعدي الى
 عصوبة الانثى والغير في العصبة مع غيره لا يكون عصبة بنفسه اصلا
 بل يكون عصوبة بها مقارنة للغير اعلم ان الباء في بعينه للاتصاف
 وهو لا يتحقق بدون الاشتراك فيكونان مشتركين في العصوبة
 ومع للمقارنة وهو لا يقتضيه الاشتراك قال الله وجعلنا مع اخاه
 هارون وزيرا اي مع موسى وهو عليه السلام لم يكن وزير او القسيم
 الثان عصبة السبب وهو المعنى نفسه ذكر اكان ذلك المعنى
 بكسر الفاء او انثى ثم عصبة المعنى من الذكور قال عليه السلام ولولاء

المراجع الاطحات والنبات بنها
 جنت احد اركان معتد كذا
 في شرح السيد

لمية كلمة النسب ولا يرث لاني من العصبه السببية لقوله تعالى
 ليس للنساء ولاؤا الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن احد بيت فليطلب
 شرحها في المطولات وهو اي المعتق آخر العصبات يعني ان
 صيرورة المعتق عصبه اذا لم يكن للميت المعتق بالفتح احد من اصناف
 العصبه النسبية اعني جزء المعتق وجزء ابيه وجزءه على الترتيب
 كما يتبين عند وجود النسبية لاني من العصبه من العصبات فلذلك
 قال آخر العصبات ولما فرغ من اقسام العصبات واصنافها شرع في
 تعريفها وبيان احوالها متى ترث العصبه ومتى تسقط وقال العصبه
 مطلقا كل من يأخذ كل المال عند عدم صاحب الفرض وتأخذ ما بقي
 بعد الفرض مع وجود صاحب الفرض فان لم يبق شيء من خارج
 الفرض سقطت العصبه لان حقها ما بقي مما استوفى صاحب الفرض
 سهمه فلما لم يبق شيء من المخرج سقطت كما مر نحو في المسئله الجارية
 صورتها امرأة ماتت وتركها اخوين لاب وام واخوين لأم وزوجا
 واما قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه فللمزوج النصف وللأم الثلث
 وللأخوين لأم الثلث ولا شيء للأخوين لاب وام وبه أخذ علماؤنا و
 قال عثمان بن عفوان رضي الله عنهما للأولاد اب وام مع اولاد الأم
 في الثلث فكان جميعهم اولاد الأم وبه أخذ مالك والشافعي رحمهما الله
 وكان عمر رضي الله عنه يقول أو لا مثل ما قال ابو بكر الصديق ثم رجع الى قول
 عثمان رضي الله عنه وسبب رجوعه انه سئل عن هذه المسئله فاجاب
 كما هو مذموم فقام واحد من اولاد الاب والام وقال يا امير المؤمنين
 ولئن سلمت ان ابانا كان حمارا لسنم ام واحدة فاطرق عمر رضي الله

منها ليس للزوج شيء من الميراث الا ما اعتق
 من اعتق اولاد من اعتق من اعتق
 واما عتبة جامع العبد في موضع يكون
 كالبراءة في البيع والشراء

مما

عنه

عنه رأسه ملتقا ثم رفع رأسه وقال صدق لانهم بنو أم واحدة فشرهم
 في الثلث فلما استيت المسئله حاربه ومشركة وعثمانية كذا
 في الحقايق في باب الشافعي **فصل** في المحجب وهو على نوعين
 محجب نقصان وهو حظه سهم جزيل الى سهم قليل ومحجب حرمان
 وهو ان يحرم من الميراث بالكلية فلما كان الورثة في المحجب فبقين فريق
 لا يحجبون بحال وفريق يرثون بحال ويجرمون بحال شرع في بيان
 الفريق الاول وقال ستة لا يسقطون بحال ثلثة منهن الرجال
 وثلث من النساء وهم الابوان والزوجان والابن والبنات فمؤلا
 الستة لا يرثون وان كانوا يحجبون بالنقصان والفريق الثاني من
 سواهم اي سوي هذه الستة المذكورة من الورثة سواء كانوا عصباء
 او ذوي الفروض فالأقرب درجة يحجب الأبعد محجب الحرمان و
 وضابط اي ضابط المحجب ان كل من انتسب الى الميت بواسطة شخص
 كالجد مثلا فانه يرث بواسطة اب الميت ولا يرث ابجد مع وجود
 تلك الواسطة يعبر بها الاب الا الاخوة والاخوات لأم يعبر بهم
 اولاد الأم فانهم يرثون مع وجود الأم على ان ورثتهم بواسطة الأم
 وذلك لعدم استحقاقها جميع التركة في جهة واحدة فان قلت الميت
 الأم يستحق جميع التركة اذا انفردت عن غير ما نه أصحاب الفرائض و
 العصباء قلت ليس لك الاستحقاق في جهة واحدة بل يستحق
 بعض التركة بالفرض وبعضها بالرد ولهذا قال المصنف ويسقط
 الاجداد بالاب وتسقط الجدات من الجهتين اي من جهة الاب
 والام بالأم لانها اصل في القرابة وتسقط الابويات اي الجدات

لا يستحق السكنى في البتة وهو
 راجع الى من في قوله كل من ينسب

المنسوبة بالاب خاصة اي لا تسقط اجمدة من جهة الام بالاب روى
 عن عمرو بن مسعود وابي موسى الاشعري رضوان الله انهم جعلوا
 للجمدة التسلس مع الاب وبه عمل بعض العلماء ويسقط اولاد الابن
 بالابن القليلتي وكذا تسقط الاخوة والاخوات مطلقا بالابن
 القليلتي وابن الابن وان سفلوا والاب واجدة اي بنوا الاعيان
 يسقطون بالاب بالاتفاق وبالجمدة عند ابي حنيفة رضى هو قول ابي
 بكر الصديق وابن عباس وابن عمر وابي بن كعب وابن الزبير وابي
 سعيد الخدري وعائشة وغيرهم رضوان الله وعندهما وعند مالك
 والشافعي رحمهم الله ان بنوا الاعيان يرثون مع اجمدة وهو قول علي
 وزيد بن ثابت وابن مسعود والفتوى على قوله كذا في شرح السيد
 في مقاسمة اجمدة ويسقط اولاد الاب اي بنوا العلات ايضا بهؤلاء
 المذكورين يعز الابن وابن الابن والاب بالاتفاق وبالجمدة على
 الخلاف ويسقط بنوا العلات بالاجلاب وام ايضا والبعدى من
 اجمدة تحجب بحجب احرمان بالقرى من اى جهة كانت اى سواء كانت
 اجمدة القرى الحاصبة من جهة الام او من جهة الاب واثرة كانت القرى
 او نجوبة واولاد الام يحجب بالولد وولد الابن وبالاب والجمدة
 بالاتفاق واذا اخذت البنات الصليبات ثلثين سقط بنات الابن
 محروما الا ان يكون معهن او اسفل منهن ذكر فيعقبهن اى يعقب
 ذلك الذكر السفلى من تجاذبه ومن فوقه كما اشرنا في الحالات وكذا
 اذا اخذت الاخوات لاب وام ثلثين سقط الاخوات لاب الا ان
 يكون معهن اخ يعقبهن ايضا والمجوب بحجب احرمان يحجب

غيره بحجب احرمان والنقصان كالاخوين مع الاب والام فانها لا
 يرثان مع الاب ولكن يحبان الام بحجب النقصان من الثلث
 الى التسلس لان ارث الاخوة مشروطة بالكلام وارث الام الثلث
 مشروطة بعدم الاثنين من الاخوة والاخوات كما مر وكذا ام الاب
 فانها نجوبة مع وجود الاب ولكنها يحجب ام ام الام بحجب
 احرمان والمردوم عن الميراث بالكلية لا يحجب غيره عندنا لا يحجب
 حرمان ولا نقصان في قول عامة الفقهاء رضوان الله عليهم جميعين
 الا عند ابن مسعود رضى عنه فانه قال يحجب المردوم غيره من الارث بحجب
 النقصان دون احرمان فمن مات وترك ابنا قاتلا وزوجة وخالا اب
 وام فعندنا لا يحجب الابن القاتل الزوجة من الربع الى الثمن بل
 تأخذ الربع دون الثمن لان الابن كالمردوم وعنده تأخذ الثمن
 لوجود الابن حقيقة ولكن لا يحجب الاخ من العصوبة بالاتفاق وسباب
 احرمان اى سباب المانعة من الارث اربعة احدها الرق كالملا
 كان كالقن او ناقصا وهو اربعة عند ابي حنيفة رضى كالمكاتب و
 المدبر وام الولد وذلك لان الرقيق مطلقا لا يملك المال وسباب
 الملك قال عليه السلام العبد لا يملك الا الطلاق فعلم منه انه لا
 يملك الارث ولان جميع ما في يده من المال فهو لولاه فلو ورثناه
 من اقر بانيه لوقع ملك الغير ملكا لسيده فيكون توريث الاجنبية
 بلا سبب وانه باطل اجماعا والرابع من الرق الناقص معنق
 البعض وهو بمنزلة المملوك عند ابي حنيفة مابق عليه درهم في
 فكاك رقبته فلا يرث ولا يحجب احدا عن ميراثه وعندهما هو حر

لانه لو كان الابن القاتل حيا
 بحجب احرمان تترك مسك

فيرث ويحجب والمسئلة مبينة على ان العتق يتجربى عنده لا عندهما
 والثاني من الموانع القتل الذي يجب به القصاص والكفارة
 اما القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص فهو القتل عمداً و
 ذلك بان يباشر ويتعمد ضربه بسلاح او ياجري جراحه في تفرق اجزائه
 كالحمد من الخشب والحجر وموجبه الاثم والقصاص والكفارة منه
 وقال ابو يوسف ومحمد اذا تعمد ضربه بما يقتل به غالباً وان لم يكن
 محتملاً كالحجر عظيم فهو ايضا محجب بقصاص واما القتل الذي
 يتعلق به وجوب الكفارة فهو اما شبه عمداً كان يتعمد ضربه بما
 لا يقتل به غالباً وموجبه على القولين معاً الدية على العاقلة و
 الاثم والكفارة ولا تؤد فيه واما خطأ كان رمي الى صيد فاصاب
 انساناً او انقلب عليه في النوم فقتله او طشت دابته وهو راكبها
 او سقط عليه من سطح او سقط عليه حجر فمات فموجب الكفارة
 والدية على العاقلة ولا اثم فيه فيجزم القاتل في هذه الصور كلها
 عن الميراث قال النضر عليه السلام لا يرث القاتل بعد صاحب البقرة
 واما اذا قتل مورثه قصاصاً او حداً او دفناً عن نفسه او قتل
 مورثه الباغى لا يحرم اصلاً والثالث من الموانع اختلاف الدينين
 فلا يرث الكافر من المسلم اجماعاً وكذا المسلم من الكافر في قول علي
 وزيد وعامة الفقهاء وبما اخذ علماءنا واشفق رحمهم لقوله
 لا يتوارث اهل ملتين شتى ولكن القياس ان يرث المسلم من الكافر
 لقوله تعالى عليه السلام الاسلام يعلو ولا يعلى ومن العلو ان يرث
 المسلم من الكافر ولا يعكس اليه ذهب معاذ بن جبل ومعاوية بن

في بيان ما
 لا يخفى على
 من فهم
 من موانع
 الميراث

الى

ابي سفيان ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين ومسروق
 رضي الله عنهم شرح السيد والرابع اختلاف الدارين حقيقة كالميراث
 والذقي فادامات حوت في دار الحرب وله اب او ابن ذقي في دار الاسلام
 او مات ذقي في دار الاسلام وله اب او ابن في دار الحرب لم يرثا حدهما
 في الآخر لان الذقي والحربي وان اتحد امته لكن تباين الدارين حقيقة
 ينقطع الولاية فينقطع الورثة المبينة على الولاية او حكمها كالمستأمر
 والذقي او الحر بين من دارين مختلفين وجمع الموانع الاربع في هذا
 البيت **فروما** في ميراث رابدين چهار روق وقتل واختلاف بين دار
فصل في ذور الارحام وذو الرحم في اللغة بمعنى القرابة
 مطلقاً وفي الشريعة هو كل قريب ليس صاحب فرض مقدر في كتاب
 الله تعالى او سنة نبوية او اجماع امته ولا عصبته وكانت اكثر الصحابة
 كعمر وعلي وابن مسعود ومعاذ وابي الدرداء وابن عباس في رواية
 مشهورة وغيرهم رضوان الله عليهم اجمعين يرون تورث ذوى
 الارحام وتابعهم في ذلك في التابعين طلقه ابراهيم وشريح وحسن
 وابن سيرين وعطاء ومجاهد رحمهم وبه قال اصحابنا رحمهم وقال زيد
 بن ثابت وابن عباس في رواية شاذة لا يرث لذور الارحام و
 يوصع المال في بيت المال عند عدم اصحاب الفريض والعصبات
 وتابعهما في التابعين سعد بن المسيب وسعد بن الجبير وبه
 قال مالك والشافعي لانه عليه السلام لما استخبر عن ميراث العممة
 والحال قال عليه السلام اخبرني جبرئيل ان لا يرث لهما ولنا قوله تعالى
 واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله تعالى معناه بعضهم

روى عن ابن عباس انه قال ان النبي
 بين الصحابة من ميراث الذور
 بالعصبة فكانوا يتوارثون بذلك
 حتى نزلت قوله تعالى واولوا الارحام
 بعضهم اولى ببعض

اولى بمرث بعض وروى ان رجلا غريباً مات فقال عليه السلام هل
 تعرفون له ذاسيب قالوا ان اباً لبنة ابن اخته فاعطاه البئر
 ميراثه وروى ان سول بن حنيف قتل ولم يكن له وارث الا خاله
 فاورثه عمر وقال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث
 من لا وارث له وهم اربعة اصناف المصنف الاول من ينتمى الى الميت
 واقلهم اربعة طوائف اولاد البنات الصبيات ذكرنا كانوا اثنى
 واولاد بنات الابن وان سفلوا واوليهم بالميراث اقرهم الى الميت
 كسنت البنت اولى من بنت بنت الابن وان استووا في الدرجة فولد
 الوارث اولى كسنت بنت الابن من ابن بنت البنت والقنف الثاني
 من ينتمى اليهم الميت واقلهم اربعة طوائف ايضا الاجداد والفاقد
 كاب ام الميت واب ام ابية وان علوا واجداد الفاسدات
 كأم اب ام الميت وام اب ام ابية وان علوا ولجد الفاسد كل
 جد تدخل بينه وبين الميت ام فاوليهم بالميراث اقرهم الى الميت
 ايضا كاب ام الميت فانه اولى من اب اب امه لقربه وكذا اب ام لاب
 اولى من ام ام الاب ومنس عليه اجدات الفاسدات والجد الفاسد
 كل جد تدخل بينها وبين الميت ذكرنا في جد فاسد الذي هو بين اثنين
 بتقديم النور على الناء واليايين بعد الناء سواء كانت من قبل الام
 او من قبل الاب صورتها هكذا والمصنف الثالث من ينتمى الى ابوي
 الميت واقلهم عشرة طوائف بنات الاخوة مطلقا اي سواء كانت
 لاب وام اولاب اولام هذه ثلث طوائف واولاد الاخوات مطلقا
 سواء كن لاب وام اولاب اولام ايضا هذه ست طوائف باعتبار

هذه خمسة
 بين الاثنين
 من قبل الام
 من قبل الاب
 هذه خمسة
 من قبل الام
 من قبل الاب
 هذه خمسة

الذكور

المذكورة والاثنية والعاشر بنو الاخوة لأم اوليهم بالميراث
 اقرهم الى الميت وان استووا في القرب فولد العصبه اولى من ولد
 ذور الارحام كسنت ابن الاخ وابن بنت الاخ سواء كلاهما لاب وام
 ام اولاب واحد هما لاب وام والآخر لأم لأم كسنت ابن الاخ
 لأمها ولد العصبه والمصنف الرابع من ينتمى الى جد الميت واقلهم
 عشرة طوائف ايضا عمت الميت واحواله وخالاته مطلقا قوله
 مطلقا قيد لكل واحد من هذه الطوائف الثلث اي سواء كانت العمة
 لاب وام اولاب اولام وكذا الحال في الخالة فصاروا تسعة طوائف
 والعاشر اعمام لام وبنات عمه مطلقا ارسوء كان العم لاب وام
 اولاب اولام هؤلاء الاصناف الاربعة المذكورة وكل من تفرع
 منهم ارحم الاصناف الاربعة اعلم ان مجموع آحاد اصول الاصناف الاربعة
 ثمانية وعشرون طائفة ومجموع ذروع المصنف الرابع اثني وعشرون
 لانه لو اعتبرنا لكل واحد من العمة والخال والخالة مطلقا والعم لأم ولذا
 ذكر اصدار اقلهم عشرة طوائف وكذا لو اعتبرنا لكل واحد من العمين والخالين
 مطلقا بنتا كما اعتبرها المصنف للعم مطلقا حصل اثني عشر بنتا فصار
 فصار مجموع الاصول والفروع خمسين نفرا فلو اعتبرنا ذروع المصنف
 الاول والثالث واصول المصنف الثاني كما يفهم من قوله وكل من
 تفرع منهم لزا عدد ذور الارحام على ما حصرناه اضعافا مضاعفة
 فليست برصد اما استبد به فكري غير ما وجدت في بعض الشرور
 انهم خمسين نفرا وفي البرازية زاد صنف خاتم وهو عمات الآباء
 والامهات واحوالهم وخالاتهم واعمام الآباء لأم واعمام الامهات

هذه خمسة
 بين الاثنين
 من قبل الام
 من قبل الاب
 هذه خمسة

كلهم واولادهم واولادهم واولادهم واذا اجتمعت قرابتا الاب وقرابتا الام فالثلث
 لقرابتى الاب والثلث لقرابتى الام ثم ما اصاب قرابتى الاب
 يقسم بينهم ثلثاه لقرابته من قبل ابيه وثلثه لقرابته من قبل امه
 وما اصاب قرابتى الام كذلك قوله فهو لاء مبتداء وذو الارحام
 خبره ولا يرتون الا اذا لم يكن للميت صاحب فرض غير الزوج و
 الزوجة اى لا يرث ذوو الارحام مع صاحب الفرض والعصبة سوى
 الزوج والزوجة لانهما ذوى الفروض السببية فلا يرث عليهما ما فضل
 من فرضهما لان تعلقهما بالميت كتعلق الدين به فابقي بعد فرضهما
 لذوى الارحام كما بقى بعد الدين ولا عصبة معطوف على اسم كان
 وهو صاحب فرض ويقدم الصنف الاول في الميراث على الاصناف
 الثلاثة عند ابى حنيفة رحمه الله فاوليهم بالميراث اقربهم الى الميت كانت
 البنت اولى من بنت بنت الابن على ما بينا آنفا في الصنف الاول
 ثم يقدم الثاني ثم الثالث ثم يعز بعد انقضاء الاصناف الثلاثة
 الاول يستحق الميراث الصنف الرابع كترتيب العصبات وعليه
 الفتوى وقال ابو يوسف ومحمد الصنف الثالث مقدم على الصنف
 الثاني اى بنات الاخوة واولاد الاخوة مقدم على اخوة واهل
 القاطن ومن اجتمع ذكر وانثى من صنف واحد وتساويا في
 الدرجة والجهة كعم وعممة كلامهما لام او خال او خالة كلاهما الاب
 وام اولا باولام قسم المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين و
 ان اجتمع منهم اثنان او ثلثة فصاعدا وكان جيز قرابتهن متحد
 بان يكون الكل من جانب واحد كالعمات والاعمام لام فانهم

من جانب

من جانب الاب والاخوال والمخالات فانهم من جانب الام فمن كان منهم
 لاب وام اولى بالميراث ممن كان لاب ومن كان لاب اولى من كان
 لام ذكورا كانوا اواناثا فعمة لاب وام اولى من عمة لاب فخير جميع
 المال وعمة لاب اولى من عم وعمة لام لقوة قرابتها وكذا خال الخال و
 الخالة سيدة وان وجد منهم واحد لا يفر اى اذا انفرد واحد من اصناف
 ذوى الارحام اخذ كل المال لعدم المزاوم وكجث ذوى الارحام طويل
 وكثير الاختلاف فليطلب في الميراث المتداول بصورها واشكالها
فصل في المفقود وهو غائب لم يدر موضعه ولا حياته ولا موته
 المفقود حتى في ماله فلا يرث بفتح الراء اى لا يقسم ماله لورثته ولا
 تنكح زوجته لبثوث حياته باستصحاب الحال وهو معتبر في ابقاء ما كان
 دون اثبات مالم يكن حتى يحكم الحاكم بموته اذ مات او انه وهو ظاهر
 الرواية فان في هذا الزمان قل ما يعيش المرء سبعين سنة ومدة
 الحكم بموته مائة سنة وفي رواية احسن مدة مائة وعشرون سنة
 والمختار انه مفوض الى راي الحاكم لانه يختلف باختلاف الامكنة و
 الارض والذوات وقال مالك اذا مكثت زوجة المفقود اربع سنين
 يفرقها القاضى ان سئلته وتعتد عدة الوفاة ثم تيزوج بزواج آخر
 فان جاء الزوج الاول قبل دخول الثاني فوافق بها وان جاء بعده
 فلا سبيل للاول عليها كذا اقصى عمر في امرأة خراسن هواه لجن بالبدنية
 في السنة الرابعة ولنا ما رواه علي رضي الله عنه انه قال قال عليه السلام
 في امرأة المفقود حتى يأتها البيان من موت او طلاق وروى ان عمر رضي
 الله عنه وهو المفقود موقوف الحال في مال غيره من المورث وكخوة

الاستصحاب بحجة وافقة لا يشبه عندنا وهو على
 نزع من احد ما ان يقال انه كان ثابتا في الماضي
 فيكون ثابتا في حال الحية المفقود وان كان
 ان يقال هو ثابت في حال المفقود وان كان
 ان يصرح بان ما الطائفة مستله
 اما في الامكنة فان كان ذميا في الجوارح
 الطائفة على الحاكم حكم بموته وان كان
 في البرية او في الزمان فان غاب في زمان
 الفترة على غاب في الزمان او في زمان
 الذوات فان غاب حال كونه على الاثر او في
 على وان كان صحيحا او شابا او غيره

فيوقف نصيبه منه ثم ذلك الغير الى تسعين سنة كالمحل في بطن
 امه الى ان يلد كما يأتي في نفسه واذا حكم بموته فماله لورثته الموجودين
 عند الحكم بموته وحكم الممال الموقوف له اي للمفقود من مال غيره يرد
 الى ورثته ذلك الغير لانه لا يرث المفقود من احدات حال فقده فلا يصير
 نصيبه من الميراث ملكا له حيث لم يقبض الاصل في تصحيح مسائل المفقود
 ان تصح المسئلة على تقدير حياته ثم تصح المسئلة على تقدير مماته
 فليطلب طريق التصحيح في شروح الفرائض **فصل** في الفرق
 والفرق والهدم اذا مات جماعة بينهم قرابة بفرق او حرق او هدم
 ولم يعلم ترتيب موتهم كما عرفوا في سفينة او حرقوا في دار او سقطوا
 عليهم جدار او سقط بيت فماتوا معا او قتلوا في معركة ولم يعلم للقتل
 او المؤخر في موتهم جعلوا كما نهم ماتوا معا فمال كل واحد منهم لورثته
 الاحياء لا يرث ذلك الغير في بعضهم في بعض عليه الفصور وقال علي
 وابن مسعود رضي الله عنهما يرث بعض هذه الاموات من لبعض الآخر
 الا ما ورث كل واحد منهم من مال صاحبه لانه يؤدي الى الدور الباطل
 فلا يرث واليه ذهب ابن ابي ليلى صورة رجل له ابنان ولا بنة الا واحد
 ابن فلذلك الرجل ستائة درهم ولا بنة الذر له ابن ستائة درهم ايضا
 ثم سافر ذلك الرجل مع بنة الذر له ابن ثم غرق في البحر فمال كل واحد منهما
 لورثته الاحياء يعني مال الرجل لابنة الحتي ومال ابنة لابنة الحتي ايضا
 عندنا وعندهما سدس مال الابن لابنة الغريق معه ونصف مال الرجل
 لابنة الغريق معه قال سدس الذر ورث الرجل من ابنة الغريق يرثه ابنة الحتي
 فحصل لابن الرجل الذي في وطنه اربعائة درهم ولابن ابنة الحتي ثمانمائة

والنصف لآخر ثمانية درهم لابنة
 الحتي

درهم كذا منته السلوك ولا يعتد بواحد من الغرة ونحوهم اي احرق
 والهدم في ورثة الباقيين في ارث ولا يجب منقول بلا يعتد اي
 لا يكون واحد منهم مورثا لا قرب ولا حاجبا لا بعد من نفسه ورثة
 الباقيين **فصل** في توارث الكفار والمزنيين الكفر كله مله واحدة
 يرث الكفار بعضهم من بعض بالنسب والنكاح والولاء فالنصراني
 يرث اليهودي واليهودي يرث المجوسي الا ان يختلف دارهم كما مر في
 موانع الارث مثل مات نصراني وله ابن في الروم وابن في الهند فلا يرث
 واحد منهما ولو مات مسلم وله ابن في الهند فانه يرث لانه لم يتباين الدار
 حكما كذا في البرازية والدار انما يختلف باختلاف المنفعة والملك كدار
 الاسلام ودار الحرب والداران المختلفان من دار الحرب يختلف باختلاف
 ملكهم لا تقطع الولاية والتناصر فيما بينهم والارث يكون بالولاية
 واما المردة فلا يرث من احد اي لا من مرتد مثله ولا من مسلم ولكن اذا
 ارتد اهلنا حية اجمعون يتوارثون لان ديارهم صارت دار حرب
 فيقتل وجالهم ويحبس شياؤهم وذراريهم كما فعل ابو بكر رضي الله عنه
 ببني خنيسه فاصابت عليها رضي الله عنهم جارية فولدت له محمد الحنفية
 سيد الشريفة وحكم ماله ما ذكرنا في كتاب الجهاد في فضل المرتد
فصل في الحمل اعلم ان اكثر مدة الحمل ستان عندنا وعند
 ليث بن سعد ثلث سنين وعند الشافعي رجة اربع سنين وعند
 الزهري سبع سنين لنا حديث عائشة رضي الله عنها انها قالت
 لا يبقى الولد في بطن امه اكثر من سنتين ولث افعى ماروى ان ضحاك
 ولد اربع سنين وقد ثبت ثبناه وهو تفحك فسمي ضحكا وان

عبد العزيز الماحشون ايضا ولد لاربعة سنين وجوابنا انهما نادر
 لا يبنى عليه الحكم واقل مدة الحمل ستة اشهر بالاتفاق قال ابن عبيد
 قال الله تعالى حملة وفضاله ثلثون شهرا او في رواية اخرى وفضاله
 في عشرين فاذا اتيت عامان للفضال بقي للحمل ستة اشهر الحمل
 يوقف له نصيب بن واحد او نصيب بنت واحدة ايتهما كان اكثر هذا
 عند ابى يوسف في رواية الخفاف وعليه الفتوى لان الغالب ان
 يلد ولدا واحدا لا اكثر والعبرة للغالب لا للنادر ولكن يؤخذ الكفيل
 من الورثة الموجودين وعند ابى حنيفة رضة يوقف له نصيب اربعة بنين
 او نصيب اربع بنات ايتهما اكثر في رواية ابن المبارك وذلك للاختصاص
 لقول الشريك النخعي رايت بالكوفة لابي اساميل اربع بنين في بطن
 واحد وعن محمد يوقف له نصيب ثلثة بنين او ثلث بنات ايتهما اكثر
 في رواية ليث بن سعد وفي رواية عنه نصيب بنين او بناتين مضميرهما
 في ايتهما راجع الى النصيبين اذ قد يكون نصيب البنت اكثر من نصيب
 الابن كما اذا ماتت وتركت زوجا واما حاملها فابرها المتوفى فللام
 ثلث الكل وللزوج النصف فلو قدر الحمل بنت واحدة على قول ابى
 يوسف رحمه فلها النصف ايضا وهو ثلثة فالمسئلة في ستة لا خلا
 النصف بالثلث فنقول بالثلث الى ثمانية ولو قدر ابنا واحدا فله
 الباقي من السهمين وهو واحد واما على قولهما فلما اذ اترك امراة
 حاملا وابوين فالمسئلة من اربعة وعشرين فالباقى من نصيب صاحب
 الفرائض ثلثة عشر فلو قدر في الحمل اربعة بنين كان لهم ثلثة عشر
 بالعصوبة ولو قدر اربع بنات كان لهم ستة عشر اربعة وعشرين

بالفرصينة

بالفرصينة فنقول المسئلة الى سبعة وعشرين كذا في شرح الجلال وغيره
 هذا غاية جهدي في تتبع الكتب فتأمل فيه فانه بحث غريب ويقسم
 الباقي بين بقية الورثة واما يعطى ما وقف له اى للحمل بشرط ان
 يولد ذلك الحمل حيا ويعرف ذلك بان يظهر له صوت او بكاء او
 صرخة او عطاس او تحريك عضو وبعد ظهور واحد هذه العلامات ان
 خرج اقل الولد ثم مات لا يرث لان اكثره كان ميتا فانه خرج كله ميتا
 فلا يرث فان خرج اكثره ثم مات يرث لان لما اكثره حكم الكل فان خرج
 رأسه او لاد خرج كل صدره وهو حي ثم مات يرث اذ قد خرج اكثره
 حيا وان لم يخرج تمام الصدر لم يرث واما ان خرج رجلا او لافا لمعتبر
 شترته فقتلها على الصدر في الحكم كذا في الفرائض السراجية في مدة
 متعلق بيولد اى يولد الحمل في مدة يعلم انه كان موجودا في بطن امه عند
 موت مورثه لان الورثة خلافة والمعدوم لا يكون خلفا عن احد واني
 درجة الخلافة الوجود حيا كان او نطفة اعلم ان الحمل لا يخلو من يكون
 من الميت او من غيره اما ان كان من الميت بان خلف امرأة حاملا وجاءت
 تلك الحامل بالولد لتنام اكثر مدة الحمل واقل ولم تكن المرأة اقرنت
 بانقضاء العدة يرث ذلك الولد من الميت واقارب به ويورث عنه وان
 جاءت لكن لا اكثر من مدة الحمل لا يرث ذلك الولد من الميت ولا اقارب عنه
 فلا نسب له كما لا يرث واما ان كان من غير الميت بان يترك امرأة حاملا
 من ابنه او ابنة او جده او اخيه او عمه المحرمين عن الورثة من الميت
 بالقتل او الرقية او الارتداد وهم احياء وقد عرفت ان المحرم لا يحجب
 احدا او كان ام الميت حاملا من غير ابية وجاءت المرأة بولد ستة اشهر

وانما اعني بالفترة في خروج النطفة والام
 الاعضاء والاربعين ما فقت او لا نصيب
 النصف في البدن وهو الفترة وانما اعني
 الموت بعد الاستحالة لان الموت انما يكون
 بعد الحياة فلا اطلاع اليها الا بالاستحالة
 فان قيل الخلاف لا يتحقق الا بعد حياة ذاك وان يكون
 النطفة خلفا عن الميت اذ الميت لا يكون خلفا عنه
 قلنا نعم ولكنها مستفدة بالحياة في حال فبطلانها
 حياة باعتبار المال كذا في الفتوى
 مسهل

او اقل من زمان الموت يرث ذلك الولد من الميت وان جاءت به لاكثر
 من ستة اشهر لا يرث منه لانه يحتمل وقوع العلوق بعد موت المورث
 واما اذا لم يكن الحامل تحت زوج بل كانت في عدة طلاق باين او في
 عدة الوفاة في ثبوت تلك الحامل به سنتين او لا قتل شئت نسبة
 من المطلق او المتوفى عنها ويرث الحمل من ذلك الغيرة كما اشترنا اليه بقولنا
 ومن اقاربهم فانه بحث بحسب **فصل** في الردضة العول
 اذ في العول يفضل السهرام على المخرج وفي الرد يفضل المخرج على السهرام
 اذا فضلت الزكة عن فروض الورثة ولم يكن معهم عمة فالباقي اي
 ما فضل من سهم اصحاب الفرائض يرده عليهم بقدر فروضهم الا على
 زوجين فانه لا يرده عليهما اصلا لكونهما من السب وهو قول عامة الفقهاء
 وبه اخذنا وقال عثمان رضي الله عنه يرده على الزوجين ايضا وفي فتاوى
 القسفة الفتور في زماننا على قول عثمان لفساد بيت المال وقال زيد
 بن ثابت لا يرده على اصحاب الفرائض مطلقا اي نسبيا كان او سببيا
 ويوضع الفاضل عند بيت المال به اخذ مالك والشافعي رحمهما الله
 وعن ابن عباس رضي الله عنه قال لا يرده على الجدة ايضا كما لا يرده على الزوجين
 بل يوضع الباقي من فروض الزوجين في بيت المال ان لم يكن للميت
 احد من ذور الارحام لانهم مقدم على بيت المال عندنا فان كان المورث
 واحدا من اصحاب الفرائض النسبي اخذ كل المال بالرد لا بالفرض
 ثم ما ييل الرد اربعة اقسام فليطلب في المطولات **كتاب الكسب**
مع الادب الكسب مصدر من كسب يكسب وهو اسم لعمل يجز
 به العامل الى نفسه نفع او يدفع عن نفسه ضررا عاجلا او آجلا والادب

والمتفقون في اصحاب الشافعي قالوا
 اندرس بيت المال بغير الفاضل على
 ذور الفروض نسبة فوضع
 قال عثمان رضي الله عنه
 واما المختصون في الاربعان المورث الموقوف
 انهم في صنف واحد من زوجين ما فضل
 يكون من المصلحة من لا يرده على الزوجين
 فبعدم ذلك الا في من الاربعة

عط
 وهو بئز الكسب لما قال عليه
 السلام اطلب ما بالرجل
 من كسبه اسكنه

التخلق

التخلق بالاخلاق الحميدة والحضال المرصية ولما كان الكسب والعلم
 والاكل والتبس والكلام من المهمات عيشا ودينا وطبعا او رجا
 المصنف في آخر كتابه وحصل كلامها بانواعها وببدء بالكسب اولها وقال
 طلب الكسب لازم لطلب العلم قال الله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانشروا
 في الارض وابغوا من فضل الله وقال عليه السلام ان من الذنوب ذنبا
 لا يكفر به الا التهم في طلب المعيشة وقوله عليه السلام ان الله ينفض
 الصبيح الفارغ ولانه لا يتوصل الى اقامة الفرض الا به فحان فضا قال
 اخوانه الانبياء عليهم السلام كانوا يكتبون فادوم عليه السلام كان ذرع
 الحنطة وسقايها وحصد ما وطحنها وخزها ونوح هم كان بخارا وبرايم
 هم كان نزارا وداود كان يصنع الدرع وسليمان يصنع المكبل و
 ادريس كان حياطا وذكر يا كان بخارا ومحمد خاتم الرسل كان غازيا
 وكل نبي كان يرعى الغنم صلوات الله عليهم اجمعين وكان الصديق نزارا
 وعمر يعمل الاديم وعثمان كان تاجرا وعلى كان يكتب ويواجه نفسه
 رضوان الله تعالى عليهم اجمعين اعلم ان الجماعة التي قعدوا في المساجد
 والخانقاهات وتركوا الكسب واعينهم طامحة ويمدون ايديهم الى الناس
 ويستون انفسهم المتوكلية فهم ليسوا على شيء ولا يلتفت اليهم قال
 الله تعالى فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وقال تعالى وانفقوا من طيبات
 ما كسبتم وفي الحديث الربانية عبدي حرك يدك انزل عليك الرزق
 انتهى وهو اي الكسب انواع اربعة الاول منها فرض وهو كسب قتل
 الكفاية لنفسه وعياله ومقدار الكفاية من الرزق القوت والكفاف وهو
 ما يقوم به بدن الانسان من الطعام قال عليه السلام اللهم اجعل رزقي

صاحبها او خالفه
 من اجل الكفان والحنوط او خالفه او خالفه
 وكان خليل الله عز وجل كذلك اولهم فقد خالفهم
 آدم ومن جن جنين الموكرا او سبهم فقد خالفهم
 وكان عيسى خليف النعل ودفنوه رسول الله
 ان يبيع الرجل الكفان او خالفه او خالفه
 او خالفه او خالفه او خالفه او خالفه
 قال عليه السلام بغض الله تعالى من يبيع
 الله بالبيع ويبيع الله رزقي تحت
 رجلي وكل نبي فرضه ورضي الله
 الغفر والجبار

والكفاف في الرزق القوت وهو ما كف
 صاحبه عن الناس اراغنى صحاح

آل محمد كفاً وكذا لو كان أبواه معسرين يفرض عليه الكسب بقدر
 كفايتهما بزازية وقضاء دينه أي وكذا فرض الكسب بقضاء دينه قال
 في البرازية وقضاء دينه أي وكذا فرض الكسب بقضاء دينه ليس له
 مال وله حرفة والدين بطالبه يجب عليه أن يعمل ويقض دينه والبر عليه
 السلام لم يصل على الميت المديون حتى يعفمن آخر دينه قال نعم صاحب
 الدين مأسور برئيه أي مجوس حتى يقض عنه دينه وفي الخبر أنه لا ينبغي
 لأحد أن يقبض خبره بالبرئ مادام عليه دين درهم واحد قال نعم
 الذين يشين الدين ومنه ما قيل أداء الدين من الدين مسئلة
 الدين إذا تقاضاه ولم يؤدّه المديون ومات قال أكثر المشايخ الحنفية
 في القيمة ينتقل إلى الوارث والدين ينتقل إليه ولو مات المديون قبل
 الدين ووجه الدين ينال ثواب الصدقة بالدين قال الله تعالى وإن
 تصدقوا فهو خير لكم فهو أولى من الترك لو ارثته وفي النوازل مات
 الطالب والحال أن المطلوب جاحداً لا خذ في الآخرة له لا ورثته
 فلو قضى المديون الدين فوارث الطالب جاز وبرء من الدين رجل
 سرق عن أبيه ومات الأب عنه لا يرثه لا يؤخذ به في الآخرة ولكنه يأثم
 ثم السرقه انتهى والثاني منها مستحب وهو كسب الزايد على أقل الكفاية
 وذلك ليؤاسى به أي لجس بالزايد فقير أو يصل به قريباً وهو الكسب
 الزايد على الكفاية للمواساة أفضل من نفل العباداة لأن منفعة الكسب
 له ولغيره قال عليه السلام خير الناس من ينفع الناس والثالث مباح
 وهو كسب الزايد على ذلك أي على الزايد بالمواساة وذلك للتنعم و
 التمل لأنه قد صح أن البر عليه السلام أذخر قوت عياله سنة كذا في

يعني لو ارثت رغبة لا بد من دفع
 ولكن أدى انظر عليه السلام قال نعم بعد الله
 وخذيركم منكم من طالب الدنيا كسبه
 وكسبه الزايدة على أقل من تنفعه المستفي

الخزانة والتوسع الرابع في الكسب حرام وهو كسب ما لم يكن للتفاخر و
 التكاثر وإن كان ذلك الكسب من أجل قال عليه السلام في طلب
 الدنيا مفاخر أسكاراً كفى الله تعالى وهو عليه غضبان وأفضل الكسب
 الجهاد لأنه حصل به الكسب وانزاز الدين وقهر أعداء الله تعالى ثم
 التجارة لأنه عليه السلام حث عليها وقال التابع الصديق مع البررة
 الكرام ثم الزراعة قال عليه السلام اطلبوا الرزق تحت خبأ بالارض
 ثم الصناعة قال عليه السلام إن الله يحب المؤمن من المحترف قال في البرازية
 الزراعة أفضل من التجارة عند أكثر المشايخ لأن نفعها يصل إلى كل
 حيوان وفيه حياة الارض الموات وانها أدخل في التوكل من التجارة
 انتهى والعلم أيضاً أنواع أربعة الأول فرض وهو تعلم ما يحتاج إليه
 لأداء الفرائض من التمييز بين الفرض والواجب والسنة وبين
 الصحة والفساد ومعرفة الحلال والحرام في أحوال نفسه وأتباعه العلم
 عن الكسب لأنه لا يمكن تحصيله إلا بعد كسب النفقة والكسوة وما
 من كان قادراً على الكسب فتركه لاشتغال العلم جازله التصديق وإن
 تركه لاشتغال التطوع يكره له صدقة التطوع كذا في المبارك والثاني
 مستحب وهو تعلم الزايد على ما يحتاج إليه ليعلمه بتشديد اللام
 يحتاج إليه كالفقير يتعلم أحكام أحوال الزكاة ويحتاج ليعلمها من
 يحتاج إلى معرفتها من وجبا عليه وهو أي تعلم الزايد على ما يحتاج
 إليه أفضل من نفل العباداة قال في البرازية النظر في كتب أصحابنا
 خبره في قيام الليل وإن كان بلا سماع وكذا درس الفقه للمنفعة أفضل
 من قراءة القرآن وكذا أفضل العالم على العابد آخره كفضل علي إذا لم أذ

ما ينبغي من هو نوع في التجارة من حيث نقل
 أمواله إلى الحرب إلى دار السلام مسج

الجنب بالنباتات وهو جمع جنين بالحققة
 إلا أنتم تركوه كذا في الصحيح مسج

مفعولان ليعلم وفعله الأول
 راجع إلى ما هو عبارة عن
 العلم مسج

رجب كتب الفقه والآخرة في القرآن
 عنده فلا ثم على القاري كذا في النوازل
 مسج

نفع العالم لنفسه ولغيره والثاب العالم يتقدم على الشيخ الغير العالم
قال الله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات
فالرافع هو الله تعالى فمن يصنعه يصنعه الله تعالى في جنته والعالم يتقدم
على القرشي غير العالم قال الامام الرزدي وسى حق العالم على الجاهل
وحق الاستاذ على التلميذ سواء وهو ان لا يفتح الكلام قبله ولا يجلس
مكانه وان غاب ولا يرد كلامه ولا يتقدم عليه في المشي وعن خلف
انه وقعت الزلزلة فامر الطلبة بالدعاء ففعل له فيهم خيرهم خير من
خير غيرهم وشربهم خير من شر غيرهم انتهى والثالث مباح وهو تعلم
الزائد على ذلك اى على النوع الثالث للزينة والكمال لانه كلما زداد
زينته ونوره قال عليه السلام العلم ينور صاحبه والرابع حرام و
هو تعلم ليباى به العلماء ويأرى به السفهاء قال النبي عليه السلام
من تعلم علما ليباى به العلماء ويأرى به السفهاء الجرم يوم القيمة
بلجام من النار ولذلك كره تعلم علم الكلام والمناظرة وراؤ قدر
الحاجة وفي الخزانة لا يحل النظر في كتب الكلام فانهم شر البرية لان
فيها بيان مذاهب الفلاسفة والمعتزلة ولانه يوشح الشكوك في الذهن
ويمكن الوهن في العقائد اللهم الا ان اراد المرء عليهم كالمسرح وقد
صنف الاشعري كتابا كثيرة فيه لتقحيح مذهب المعتزلة ثم ان الله تعالى
تفضل عليه بالهداية فاختار مذهب اهل السنة والجماعة ثم صنف
كتابا ناقضا لما صنفه اولاً وقد نبى ابو حنيفة رضه ابنه حماد عن ان
يشغل بكتب الكلام انتهى ويجب على العالم تعليم غيره اذا طلب منه
الى ان يبلغ الى المرتبة الاولى وهو تعلم ما يحتاج لاداء الفريض كما مر ولا

اعلم ان احوال الترتيب في الفنون في الكتب فاللغة
والخبر فروع واحد فبعض بعض على بعض
والتعريف فروعها والكلام فروعها والفتوى فروعها
والادوية فروعها وكلها فروعها والفتوى فروعها
والتعريف فروعها وكلها فروعها والفتوى فروعها
كتب الفرائد في الفتوى

يجب

يجب على العالم ان يجيب من كل ما يسئل عنه الا اذا علم ان ما يسئل
عنه لا يعلمه غيره فيجب عليه ان يجيب لان الفتوى والتعليم فرض
كفاية ولو طلب كافر عن مسلم ان يعلم القرآن او الفقه لا بأس به بان
يعلمه لكن لا يمس الكافر المصحف وان اعتل خزانه رجاء على ان يعلم
الكافر على محاسنه فيسلم وكان عليه السلام يقرأ القرآن على
المشركين رجاء ان يقفوا على حسن نظمه وكونه معجزاً وليقف على
وجوه احكام الشرع **فصل** والاكل على ثلاثة مرات فرض
وهو قدر ما يندفع به الهلاك اذا الماكل والشرب لبقاء البنية
ويمكن معه الصلوة قائماً ويؤجر الاكل على ذلك القدر ولا يجاسب
فيه قال النبي عليه السلام ثلث لا يسئل الله تعالى عنها يوم القيمة ما بقيم
به صليبه ويؤارى برعورته وما يكف به عن الحر والقر اى البرد و
قال عمر ان المؤمن ليؤجر في كل شئ حتى حتر اللقمة يلقها الى فيه و
المرتبة الثانية من الاكل مباح وهو ادنى الشبع بنية ان يقوى
اى يزاد قوته على العبادة فلا اجر في هذا الاكل ولا وزر في
وجاسب فيه حساباً بيسر ان كان ما اكله من حيل قال الله تعالى
ثم لتسألن يومئذ عن النعيم قال النبي عليه السلام من اكل خبزاً يبسا
وشرب ماءً بارداً فقد اصاب النعم كلها والثالثة حرام وهو ما
راد على ذلك اى ما ياكل زائداً على ادنى الشبع والنبي عليه السلام لم ياكل
في جميع عمره في مجلس الى ان يشبع وروى ان رجلاً تجشئ في مجلس
النبي عليه السلام فغضب النبي عليه السلام وقال شج عناق حشاك
ما علمت ان اطول الناس عذاباً يوم القيمة اكثرهم شبعاً في الدنيا

قال النبي عليه السلام المؤمن الفتوى
احب الى الله من الغنيمة
سنة من خزانة
وفي حديث آخر كان ما كان في يوم
وامن في سر به ومعا فافز به
فكان ما ملك الدنيا بخذافيرها
مسألة

الحث وصوت مع
عند الشج وهو بان
كأنه يركب

ولانه ينبغي لاضاعة المال وفساد المعدة وامراض البدن ولا يزاد
 به القوة فيكون حراما فيجانب منه ويعذب الا ان ينوي باكل
 فوق ادنى الشبع للصوم في غدا ولو وافقه الصيف فلا يحرم لان الضيف
 ربما يستحي فلا يأكل فيكون المضيف ممن اساء الضيف وقد مرنا
 باكرامه ولا تحل الرياضة بتقليل الاكل الا ان يضعف بدنه عن اداء
 بالعبادات قال البزعمي نفستك مطينتك فارفق بها وليس من
 الرفق ان تجوعها حتى تضعف عن اداء العبادة واما تجوعها لغيرها
 بحيث لا يعجز عن اداء الصلوة قايما فهو مباح وثا جواز خزانة ولو
 صام ولم يفطر حتى وصل صومه الى اربعين يوما مات عاصيا
 فكما قتل نفسه عمدا ولو مرض فترك المعالجة توكل على الله تعالى
 مات لم يمت عاصيا لان الشفاء بالمعالجة منطوق مع امكان الصحة
 بترك المعالجة والهلاك بترك الاكل مقطوع بل يكون المريض أجورا
 بترك المعالجة قال البزعمي عليه السلام يدخل الجنة من امتي سبعون الفا
 بلا حساب هم الذين لا يترقون ولا يكتوون ولا يعرفون الخيلج
 ولا البليج والشفيع بانواع الفاكهة مباح قال الله تعالى كلوا من
 طيبات ما رزقناكم ولكن تركه افضل لئلا ينتقص درجته ويدخل
 تحت قوله تعالى اذ هيتم طبباتكم في الحياة الدنيا خزانة والجمع بين انواع
 الاطعمة حرام لانه عليه السلام نهى عن ذلك والاكل فوق حاجته
 يستفيا لانه لا بأس به وكان اسن بن مالك رمنه يأكل انواع الطعام
 ويتقيأ فينفعه ذلك ولا يأكل طعاما حاراً ولا ينفخ وعن ابي
 يوسف انه لا يكره نفع الطعام الا باله صوت نحو ان يزاريه وكذا

فتاوى اراو الجع في المعدة والاكل
 الشبع فانه حرام لانه يضر البدن
 ويثقل القلب ويورث
 الهم

وضع

وضع الخبز على المائدة اضعاف ما يحتاج اليه الاكلون لانه اسرف
 ولانه عليه السلام عده من اشراط الساعة الا ان يكون مقصده
 ان يدعو الاضياف قوما بعد قوم خزانة رفع الخبز على اخوان بكسر
 الخاء اضعاف والضم لغة وهو طبع كبير من نخاس تحت كرسى وفي
 المجل يستى به لانه يتجوز ما عليه اي ينقص قال في التنازل والبرازية
 وكره تعليق الخبز على اخوان لانه امانة به بل يوضع وضعا وكذا
 وضعه تحت القصة ليعتدل اي لتستوى القصة لانه ذلك امانة
 بالخير فانه من بركات السماء والارض ومن اكرامه ان لا ينتظر الى الاوامر
 اذا حضر خزانة وكذا مسح الاصابع والتكفين بالخبز وان اكلها اي
 ولو اكل الكسيرة التي مسح بها الاصابع والتكفين في جاز المسح وكره
 وضع المالحه عليه على الخبز ولو وضع الملح وحده عليه لا يكره خزانة
 وكره ايضا اكل وجهه خاقنة وترك ما عده لانه اسرف ومن
 الاسراف ان يأكل وسط الخبز ويدع الحواش او يأكل ما انتفخ فيه و
 يترك الباقي بغير عذر الا ان يبا وله غيره فلا بأس به ومن الاسراف
 ترك التفاط الكسيرة من الارض قال عليه السلام الموم عنها الاذي
 ثم كلها خزانة ومن سفل الاكل غسل اليدين قبله وبعده
 قال البزعمي عليه السلام الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي
 الهم اراد عليه السلام بالوضوء غسل اليدين والادب فيه ان
 يبدء بالشباب قبل الاكل وبالشيوخ بعده ولا يمسح يديه قبل ان يكون
 اثر الغسل باقيا وقت الاكل ويمسحها بعده ليرزق من الطعام
 بالكلية خزانة ومن سنة التسمية وهي ان يقول قبله بسم الله

بعد اراو جع في الخبز عليه السلام
 بان لا يمسح اليدين بالخبز فانه حرام
 وهو ضيف الغفلة ونظيره قوله عليه السلام
 العلم يوتي اليه ولا ياتي به

وفي الشريعة من السنن ان تكبر الخبز فان
 لم تقم باكلها الا ان كانت خفيفة ويستون
 صانعا او لمساكنا كمثل كسبيل الماء في
 الرحمة واذا هم خبز مسك

والشكر بعدة اي يقول بعد الطعام الحمد لله وهو شكر ما اكل ومن
استدجوه وعجز عن كسب قوته يجب اي يفرض فرض الكفاية فانه
على كل من علم بحاله اطعمه او اجاره لمن يطعمه فان امتنعوا منه حتى
مرض او مات اشترك كله من علمه الا ثم قال عليه السلام ما آمن بالله
من بات شعبان وجاره جايح واذا اطعمه واحد سقط عن الباقيين
وان لم يعلم به احد يجب عليه اي على ذلك الجايح ان يسئل ويعلمه من
باب الافعال اي يظهر بحاله على جيرانه لان السؤال نوع من الاكتساب
لكن لا يحل الا عند العجز قال عليه السلام السؤال آخر كسب العبد
فان لم يفعل اي ان لم يعلم الجايح بحاله على احد حتى مات كان قاتل
نفسه وفي البرازية قتل الانسان نفسه اعظم ذرأ من قتل غيره
ومن خاف الهلاك جوعاً ومع رفيقه طعام اخذ بالقيمة منه ان ملكه
وان خاف عطش اخذ الماء بقدر ما يدفع عطشه بلا قيمة فان امتنع
قاتله بلا سلاح اي اخذ بها وخر له قوت يوم لا يحل له السؤال قال
عم من سئل الناس اموالهم تكثر افا نامى جمر ويباح له الاخذ يعني
من كان له قوت يوم بل قوت ايام كثيرة وتصديق له الاخر بلا سؤال
يباح له الاخذ والقبول ما لم يملك نصيب الاضحية كما مر في الفطر
قال عم من اتاه رزقه فردة فكان تارة على الله تعالى والسائل في المسجد
فيسئل بحرم اعطاؤه لما روى انه ينادى يوم القيمة ليقيم يلى المسجد
بغيت الله تعالى والمختار انه ان كان السائل بحيث لا يتخطى رقاب
الناس ولا يتر بين يدي المصلي ولا يسئل الناس الحاجات اي الحاجات
ولجأ جايح اعطاؤه هكذا في اخره لما روى ان السؤال كانوا

يسئلون

يسئلون في المسجد على عهد رسول الله حتى روى ان علياً رضي الله
تصدق بخاتمه وهو راكع فمذحه الله تعالى يؤتون الزكاة وهم
راكعون وان كان السائل يفعل واحداً من هذه الثلاثة اي
التخطي رقاب الناس او الموربين يدي المصلي والسؤال بالحاج
والله يحرم اعطاؤه لانه اعانة على اذى الناس واغواؤهم كسب
على ذلك الفعل المكروه حتى قيل من اعطاه فليس يكفر بسبعين فلساً
والمعطي للصدقة افضل من اخذها بعد الهزلة وكسر الخاء ويده اي
يد المعطي هي العليا قال عم اليد العليا خير من اليد السفلى فقلوبه يد
المعطي ظاهرة وقيل اليد العليا عبارة عن فقير متعفف عن السؤال
واليد السفلى كناية عن فقير سائل فقل هذا يكون علوها معنوياً
كذا في المبارق والفقير القهار افضل من الغني الشاكر قال الله تعالى
ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى وقال عم اللهم من اجبتني
فارزقه العفاف والكفاف ومن ابغضني فاكثر ماله وولده كذا في
البستان وقيل على العكس لقوله تعالى ووجدك عائلاً فأغنى
فمن الله تعالى على رسوله بالغنى بعد الفقر ولقول ابن عمر رضي الله عنهما
تقويكم وشرفكم غناؤكم قال المصنف والاول عندي اصح وانه يأخذ
واختلعت الصحابة في جواز قبول هدية الامراء العظماء واكل طعامهم
والاكثر انه لا يجوز لان الغالب في مالهم حرمة هذا في زمان العدالة
والمختار انه ان كان اكثر مالهم حلال بان كان صاحب نجارة او زارعا
حل قبول هديتهم لان اموال الناس لا يخلو عن قليل الحرام والعبء
للغالب وكذا اكل طعامهم والا اي وان كان اكثر مالهم حراماً حرم

المقبول والا كل الا اذا قال انه صلال ورغمة او استمرضته وكان
 الامام ابو القاسم محكيماً يأخذ جواب السطان والجملة فيه ان يشتري
 شيئاً بال مطلق ثم ينفقه من اى مال كان كذا روى يعقوب عن ابى
 حنيفة وعنه ان المبطل لطعام السطان او غيره من الظلمة يجرى ان
 وقع في قلبه حقه قبل اكل والا لا لقوله عليه السلام ستفت قلبك
 وهو يمن به ورع وصفاً قلب فانه ينظر بنور الله تعالى ويدرك
 ما لم يره كذا في البرازية رجل مات وترك مالا ولم يعلم دارته من
 ابن حنبله يحل له وان علم انه حصله من كسب خبيث كبيع البازق
 واخذ الرشوة وكحواها فان علم صاحبها برده عليه والا تصدق بنية
 خصم ابيه والتوقع له من هذا المال اولى وكذا ما اخذه المغني والناحية
 ولكن الامر فيه ايسر من الاول لان صاحبه اعطاه برضاه من غير شرط
 لكنه خبيث لتحصيله بالجنت كذا في النوازل وطعام الولادة والعقيقة
 والختان وقدم المسافر وطعام الموت ليس بسنة عندنا خلافاً
 للشافعي رحمه الله دليله مسطور في المصايع وطعام العقيقة ذبح شاتين
 للعلام في اليوم السابع من الولادة وشاة واحدة للجارية وضاد النثر
 بها وحلق شعره مباح في اليوم السابع لانه ايضا براز به وطعام
 الغرس وقت التزويج الى ثلثة ايام بركته براز به سنة قال في
 الخزانة وفيه مشروبات عظيمة قال عليه السلام اولم ولو بشاة وينبغي
 ان يذبح حيوانا مما وجد ويصنع طعاما ويدعو الجيران والاقرباء و
 الاصدقاء وينبغي لهم ان يجيبوا قال عم لم يجب دعوة الولية فقد
 عصي الله ورسوله فان كان صابغاً اجاب ودعا والا اكل ورعى وان لم

روى ابن عثمان رضي الله عنه قال لعن
 رجل عليه وكان كذا التظلم فبقه الى
 امرأة اجنبية ايدخل على احدكم
 زانية فقال اغلبته وحيا بعد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال لا بل
 بغاية صادقة

العرب يتبع طعام الولادة والعقيقة وطعام
 الميت في الحقيقة وطعام الموت الوضوء
 وطعام الغرس الولية

ياكل

ياكل اثم وجفني انتهى واما ان كان طعامها بالرياء او للمباهات او
 كان فيها امر منهي عنه كاللهو واللعب فهو عذر في ترك الاجابة
 وقد تخلف بعض العلماء عن الاجابة فقيل له كان السلف يجيبون اذا
 دعوا فقال كانوا يدعون للمواخات والمواسات وانتم اليوم تدعون
 للمباهات والمكافات كذا في الحديث شرح المشارق عن نوادر الاصول
 وقد ورد في الصحيحين انه عليه السلام قال شيس الطعام طعام الولية
 يدعى اليها الاغنيا ويترك الفقراء وبكرة وفي الخزانة لا يباح اتخاذ
 الضيافة بعد الايام الثلثة في الموت لان الضيافة يتخذ عند السرور
 والفرح لا عند الحزن والترح واما لو اتخذوا طعاما للفقراء فكان
 حسنا لو لم يكن في التركة حق صغير براز به وبكرة اى يحرم على الضيف
 خزانة رفع الذل كما يحضر المائدة الا باذن المضيف ويجل للمضيف
 في الاصح ان يطعم ضيفا آخر قوله في الاصح احراز عمار روى عن محمد فانه
 قال لا يحل له ذلك لانه اذن بالاكل لا بالاطعام ويطعم الخادم الواف
 على المائدة ولا يحل له ان يعطى سائلا او داخلا على الضيف حاله
 الاكل حاجة او يعطى كلبا او مة للمضيف اى حال كون الكلب و
 المة لصاحب الضيافة وفي الخزانة يجوز له ان يناول مة للمضيف
 من المائدة كما او خبز او ان اطعم الضيف الكلب والمة خبز اخرقا
 او فسات المائدة حل له ذلك ولو اجتمع كسرات في المائدة ولا يشترى
 اهل البيت ان يأكلها فله ان يطعمها الدجاجة او البقرة وهو
 الافضل ولا ينبغي ان يلقمها في النهر او في الطريق لئلا ياكلها النمل كذا
 في الفتاوى ويستحب ان يقول المضيف له احيا نأكل من غير الجراح

عنه
 من

لا يغيب عنه ولا يغيب
على خاومه عندهم ولا
يقتره الطعام على عياله
لاجل الاضياف صح

ولا يكثر السكوت عند الاضياف وينبغي ان يخدم الضيف بنفسه اقتداء
بأبراهيم عليه السلام ويجب على الضيف اربعة اشياء احدها ان
يجلس حيث يجلس والثاني ان يرضى بما قدم اليه والثالث ان
لا يقدم الا بادن صاحب البيت والرابع ان يدعو له اذا خرج وكان
م اذا خرج يقول افطر عندكم القايئون وصلت عليكم الملائكة و
نزلت عليكم الرحمة **فرايه فصل** واللبس على ثلثة مراتب ايضا
فرض وهو قدر ما يستبدنه اي قدر ما يفتح به اداء الصلوة ويدفع
عنه ضرر الحر والبرد لانه يجب على الانسان دفع الضرر والهلاك عن
نفسه بما يدفعه مما يمكن وهو اي مقدار الفرض مما يستبدنه
ثابت في وسط ثياب القطن او الكتان اي بين النفيس والذل لئلا
يحتقر بالذل ويأخذ الخيلاء بالنفيس قال الشعبي النفيس في الثياب
ما لا يزدريك به السفهاء ولا يعيبك الفقهاء قال المصنف القطن
عندى افضل من الكتان لان القطن لباس الصالحاء قال عمر رضي الله عنه
لا يمر الحاج اخشوشوا واخلولقوا او تعذروا الى البسوا الخشيش
والخلوق وشبهوا بالمعد والثاني مسجته وهو لبس الثياب الجميلة
للتجمل والترزين واظهار نعمه الله تعالى خصوصا اذا كان ذا علم
وذا مروءة اذا لبسها لغيره كبر قال عليه السلام ان الله جميل يحب الجمال
كريم يحب الكريم جواد يحب الجواد ويجب ان يرى اثر نعمته على
عبده وانه عليه السلام يلبس في الجمع والاعياد رداء قيمته اربعة
اكاف درهم وكان امام يزدني رداء قيمته اربع مائة دينار وكان
الامام يقول لتلاميذه اذا رجعت الى بلادكم فليكن ثياب النفيسة

الامام الاعظم
عليه السلام
عليه السلام
عليه السلام

كذا

كذا في البرازية والثالث حرام وهو لبسها اي لبس الثياب الجميلة
للتكبر والخيلاء لقوله عليه السلام لمقداد بن معد كرب كل
واشرب غير خبيلة ولبس الثوب الحر والمعصر حرام وكذا المصبوغ
بالزعفران والورس لما روي انه عليه السلام راي علي بن عمر ثوبين سد
معصرتين قال عليه السلام هذا لباس الكفار فقال ابن عمر اغسلناهما
فقال نعم بل اخرقهما وافضل الثياب البيض لقوله عليه السلام خير لباسكم
البيض وهو احب الالوان اليّ وكذا لبس السواد مستحب ورواه
عليه السلام لبس ثوبين احمرين ويستحب ارضاء طرف العمامة بين
الكتفين الى وسط الظهر حيث امر الصبي به بارسا لها فقال عمر
اركتان مع العمامة خير من سبعين ركعة بغيرها ونهاهم عن عمامة
صماء وقال انما ذنن اليهود والنصارى مع الغزبية كالصلوة مع
المسواك كذا نقل عن تفسير البغوي وقيل طوله مقدار شبر وقيل
ينبع الى موضع الجلوس ونقل عن فتور الصوفية ان ارضاءها من
العائق الى اسفل الذقن من اجانب لا يسر مندوب مأخوذ في العمل
عند المشايخ السلف من كمل اهل الطريق ولكن عامة الروايات
في الاحاديث والكتب الفقهية ارضاءها بين الكتفين وعليكم العمل
بالفروع اعلم ان من اراد ان ينقص العمامة ينقصها وهي على راسه
كورا كورا هكذا فعل النبي عليه السلام ولا يلقها على الارض دفعة
واحدة ولا يابس بلبس القلاش وقد روي انه عليه السلام كان يلبسها
برازية ويحرم ارضاء الثوب في البيت او الباب لانه من
زنى الجبابرة والتشبه بهم حرام هذا اذا كان للتكبر لا لدفع البرد

قال النعمان العمامة سبيل الملائكة ورفوعها
خلف ظهوركم وكان في خطب علي عليه السلام
سواء قد ارضى طرفها بين كتفيه او قال
للصلوة مع العمامة عشرة الاف حسنة
وان الله تعالى يطلع على كل حسنة
اصحاب العمامة الذين يتقربون على
يوم الحجة
ونقل عن النعمان بن النعمان في خطبته
منه ستين سنة بعد رثت والذنب ستة انواع
تلقض من ثيابها من اجزاءها
وتلقض من ثيابها من اجزاءها
اصحاب العمامة من اجزاءها
اصحاب العمامة من اجزاءها

وحوله كذا في البرازية وفي الخزانة لا بأس بان يستتر البيت بستره ويباح
 او فرش ويباح لكن لا يقعد عليها ولا ينام وكذا آوان الذهب
 للتمجيد لا للشرب منها لان حرمة في الانتفاع به وقيل يحل فرش الديباج
 والحريز في البيت والجلوس والنوم عليه وتعليقه على الباب وسر
 الجدران به انتهى ويحرم ستر حيطانها باللبود جمع اللبود ونحوها
 والتكبر كما روي ان عابثة رصده ستر الحيطان بالبنظ فلما رآه النبي
 عليه السلام هتكت وقال انما لم تؤمر بان ستر حجارة والطين ويجل
 ستر حيطانها والابواب بها لدفع البرد لانه نوع منفعة **فصل**
 والكلام على ثلث مراتب ايضا الاولى مستحب كالسبيح والتحميد و
 التكبير والتهليل والصلاة على النبي عليه السلام ونحو ذلك وكذا
 يستحب لمن ذكر اسم الله تعالى ان يوصفه بصفاته العظيمة بان يقول
 قال الله تعالى للتعظيم ولا يقوله بلا اضافة وصف وكذا يستحب
 اذا كتب اسم الله تعالى في الخط ولا يكتب في غيره يقال الله بل يعقبه تعالى
 ويجب لسامع اسم الله تعالى ان يقول جل جلاله او تعالى وتقدس او
 سبحانه وتعالى كذا في البرازية وكذا يجب التصلية على النبي عليه السلام
 ثلاثا مع كل ما ذكر عنده وان كثر ذكره عم عند العلم والقول عليه
 السلام من ذكره عنده ولم يصل على فقد جفاني وقال السرخسي
 انها واجبة في اول مرة وسجدة في البوابة الاولى وفي النظر لو تكررت
 اسم الله تعالى في مجلس بكيفية شاء وان دونه في مجلس يجب لكل
 مجلس انشاء سجدة ولو تركه لا يفتي عليه ديناً ومن كرر عنده اسم
 النبي عليه السلام وترك التصلية عليه في كل مرة يفتي ديناً عليه

لانه مأمور بالصلاة غير مأمور بالشاء عليه تعالى كذا في الزاهد و
 الثانية مباح وهو قول ان لغيره تعالى وقم واضعد ونحو
 ذلك فلا ضرر ولا نفع فيه لانه ليس بمعصية ولا عبادة اذ يحل تقدير
 حاجته فان الملائكة لا يكتبون الا ما كان اجراً او وزراً والثالث
 حرام وهو الكذب والعينبة والتمية والشبهة والتعلق وهو التواضع
 والتذلل فوق العادة والتواضع محمود والتعلق مذموم قال عم
 ليس من اخلاق المؤمنين التعلق الا المتعلم لاستاذه والولد لوالديه
 والعبد لمولاه ومنه ما قال في ديباجة التفسير ان الله تعالى يحب التعلق
 من العبد كما ان الاب يحب مولده والنفاق ونحو ذلك فذلات
 الان فان امثالها في جميع الاديان حرام ويستثنى من الكذب
 الكذب في اربعة امور في الحرب للخديعة وهي ان يوهب صاحبه
 خلاف ما يريد للمكر وفي الصلح بين الاثنين وفي ارضاء الرجل اهله
 والرابع في دفع ظلم الظالم عن المظلوم لانا امرنا بهذا فان عرض
 بالكذب اى تكلم بالكذب بالتعريض لا بالتصريح بغير ضرورة حادثة
 قيل يحرم التعريض به ايضا لانه كذب في الظاهر وقيل لا يحرم لانه
 صادق في قصده خرانه مثل ان يقول له اى الانسان كل مقنا
 فيقول اكلت ويعن به اى بقوله اكلت الاكل بالامس وكذا
 استثنى من العينبة عينية بملظالم عند الشكوى عنه اى من الظالم
 بان للسلطان بان فلا تاثير جائف خائف لينزجره عن الجور و
 الخيف بل يشاب بهذا لانه من باب النهي عن المنكر وكذا استثنى منها
 عينته واحدا بعينه من جماعة فلو اغتاب اهل بلدة او قرية لا يكون

عينة لان المراد مجهول فصار كالقذف ولو كان الرجل يصلي ويؤد
الناس بيده ولسانه لا عينة بذكره بما فيه **فصل** ويجزم
التسبيح والتكبير والتهليل والصلوة على النبي عليه السلام وقراءة
القرآن ونقل الاحاديث وعلم الفقه عند عمل حرم أي حرم ذكرها
جهد في مجلس الفسق على وجه الاعتبار وكذا اذا ذكرها القصاص
القرآن اذا قصد بها تشييع المجلس وتغليظه او عند عرض سلعة
مريدا به اعلام المشتري جودة متاعه نوازل او عند فتح فقاء او نحوها
على قصد تحسين شربته وترويج متاعه وهذا لانه جعل اسم الله تعالى
والصلوة على رسوله وسيلة الى تقويم الغير واستحلال هذا الصنيع الشنيع
واعتقاده في هذه المواضع لا يخفى في انه امر ما ييل عظيم نفوذاً بقدر
سبحانه في ذلك كذا في البرازية ويجزم ايضا جهرة قراءة القرآن في خمسة
مواضع عند التأييم وعند المشغول بعمل آخر وعند استماع الاذان وعند
المصلي وعند الحنوب ويجزم ايضا قراءة آية وما فوقها للجنب او
الحائض والنفساء لا ما دونها فيجوز لهم التسمية عند كل امر ذي
بال لانها ليست بآية تامة بل هي قطعة آية في سورة النمل يبدؤها
عند القراءة ويغريها بتمننا وكذا كلتي الشهادة ليست بآية تامة حيث
لم يجتمع في القرآن في موضع واحد فيجوز ذكرهما في كل حال وقد ذكرناه
في صدر الكتاب ولو احرع العالم بذلك امي لو امر الواعظ في مجلس
بالتسبيح وكونه اهل محبة بان قال لهم سبحوا الله اكبر او كبروا
الله او صلوا على النبي ثم ادا امر الغازي به رفقاؤه عند المبارزة
صل وثياب به لانه يقصد به التقويم واظهار شعائر الدين فرائد

في قوله لا عينة بذكره بما فيه
في قوله لا عينة بذكره بما فيه
في قوله لا عينة بذكره بما فيه

اعلم ان عدم كون التسمية آية تامة
لأنها ليست بآية تامة بل هي قطعة آية
في سورة النمل يبدؤها عند القراءة
ويغريها بتمننا وكذا كلتي الشهادة
ليست بآية تامة حيث لم يجتمع في
القرآن في موضع واحد فيجوز ذكرهما
في كل حال وقد ذكرناه في صدر الكتاب

ولكن

ولكن التسبيح في مجلس الفسق بنية في الفقه أي بنية انهم يشتغلون
بالفسق وهو يشتغل بالتسبيح في الفقه لهم والتسبيح في السوق بنية
بجادة الآخرة عند اشتغال الناس بتجارة الدنيا حسن وهو أي
التسبيح عند غفلتهم افضل من التسبيح في غير السوق قال عليه السلام
ذاكر الله في الغافلين كالمجاهدين في سبيل الله ولانه ذكره وذكر
والترجيع في قراءة القرآن حرام في المختار على القاري والسامع و
الترجيع فيها ان يخفض صوته ثم يرفعها وهو التغني فانه لم يكن في
الابتهاء ولا في فيه تشبها بفعل الفسقة حال فسقهم وقيل لا بأس
به لقوله عليه السلام من لم يتغن بالقرآن فليس منا وهو المختار عند
ابن يوسف عملا بقوله عليه السلام زينوا القرآن بأصواتكم وقال ابو
موسى الاشعري رضي لو علمت انك ستسمع قراءتي يا رسول الله لجهرت
لك تحميدا او التحسين في القرآن حرام بلا خلاف على التام والسامع قال
الله تعالى قراءتنا عبيات غير ذي عوج كذا في البرازية رجل قراء القرآن ولم
يعمل به فقرأته طاعة يثاب عليها ولا يكون مستهزئا وعسى ان يحمله
ذلك على العمل وكذا من صلى وارتكب المعاصر فانه يطع بصلوته عاص
بمعصيته نوازل وكذا حرم الترجيع في الاذان كما مر في فضله وكره
ابو حنيفة رضي الله عنه قراءة القرآن عند القبور لان اهلها جيفة وكذا
القبور على القبر لان سقفه حق الميت ولا تها امانه الا في المكرم
قال عليه السلام لان يجلس احدكم على جمر فترق ثيابه حتى تبلغ الجبل
خير له من ان يجلس على قراخه مسلم وقال عليه السلام كسر عظم الميت
ككسره حيا ولو كان في القبرة طريق وتوهم انه حدث لا يمشي فيه برازية

قال الاشعري حين كان في النهر
بالقراءة التحميد جهر يشهد بالابتهاء
المؤخرة بعد الماء المصلحة وهو
تحسين الصوت والشفرة
كذا في الصحيح

لا يكره في القبور عتيقا كما اوصى بان كان
الطريق قد جف من ثوبه والمواد بالقديم
ما شرع قبله من ثوبه المظفر منه فان الميت
يأخذ بالثوب عليه لا جاذبه الوطئ
على القبر فالوطئ على بطن المائل

وقال محمد لا يكره ويستغفر بالميت وهذا أي قول محمد هو المختار وقد
اشتهر ذلك في الاخبار وورد فيه الآثار وعليه العمل في الامصار
في كل الدهور والاعصار فانه حجة بعمل في الاقطار وقد قال
اني نهيتكم عن زيارة القبور الا فرورها وكان يزور قبور اقرائه من
المؤمنين ويدعولهم وعن ابي حنيفة رضى الله عنه القراءة على القبر بدعة حسنة
ولا يمنع القارى من قراءته وقال مالك لا يستغفر الميت بقراءة وكونها
كما هو مذموم المعنونة بناء على ان عمل الغير لا ينفع الا في ما هو له
بحث الحج عن الغير ويجب منع الصوفية الذين يدعون الوجود والحجة
عن رفع الصوت وتزيين الثياب عند سماع الغناء افتى القدرى
في شدة البكاء والسماع والرقص الذي يفعلونه المتصوفة في زماننا
حرام لا يجوز التقصد اليه والجلوس عنده وهو أي الغناء والمزامير
سواء في الحاوي يكره المشي في الذكر وكذا الدوران ليكره لما قيل ان
سعد بن مسيب مشى ودار وسقط في حلقة الذكر فمشتا عليه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذجوه فقصده اذ ذلك ثم قال لا تجوه
لكن اربطوه هذا العمود لا ابرح من مكانى حتى اجدها يانه كذا في
كراهية الحاوي لان ذلك أي رفع الصوت والتمزيق حرام عند
سماع القرآن فكيف يكون مباحا عند سماع الغناء الذي هو حرام
خصوصا في هذا الزمان وقد صرح ابن مسعود رضي الله عنه سمع قوما
اجتمعوا في مسجد يهتلون ويصلون عليه ثم جهر افراس اليهم فقال
ما راينا ذلك على عهد النبي عليه السلام وما راكم الا مبتدعين فما زال
يقول ذلك حتى افرجهم عن المسجد فان قلت المذكور في الفتاوى ان الذكر

حذر جاف في حديث لا يقطع حشر
المقابر لانه ينجس ويندفع عذاب
الغير عن الميت ويشتت حشر
وتقطع الباس جاز

بالجهر ان كان بالمسجد لا يمنع احتراز عن الدخول تحت قوله تعالى ومن
اعظم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ومنع ابن مسعود
يخالف ذلك قلنا هذا دفعا للاعتقاد بهم العبادة فيه وتعليم الناس
بانه بدعة والفعل الجازم يجوز ان يكون غير جازم لفرض بلحقة فكذا
غير الجازم يكون جازما لفرض كما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا فضل تعليم الجواز كذا في كتاب الاستحسان من البرازية قال في
حقائق المنظومة اذا كان الجهر بالتكبير الواجب بدعة وكراهية الجهر في
الذكر الغير الواجب اولى لما مر في تكبير التشرى ولو تمسك من اولم
بما كرهه في ذكره في الاحقاف بان رفع الصوت بالتذكر جازم كالاذان
والخطبة يوم الجمعة فجوابه ان ادنى درجات الاختلاف ايراث الشبهة
وما اجمع الحلال مع الحرام الاغلب الحرام الحلال فيلزم الاجتناب خصوصا
لن يدعى السلوك في طريق الودع وهو الاجتناب عن الشهوات انتهى
لكن ذكر الطيبي ان الشيخ المرشد المرقى قد ثابر المريد المبتدع برفع
الصوت ليقلع الخواطر الراسخة فيه وانشد السيد عبد العزيز الديري
صاحب طهارة القلوب وقال انكر الفقهاء رقصا وقالوا حرام فليهم
متاب هذا سلام حيث نشوا كتبهم فلم يجذوه فلماذا عندنا هم لا يلام
ليس في الكتب والمنايا رقص وانما الرقص محبة وغرام لقلوب
صفت فلاح لها من جانب الطور جذوة وكلام فان خلطوا السماع
بلاهو فحرام على الجميع حرام ثم لما بدع المصنف في الخطبة بالتثنية والتسليمة
في هذا الكتاب فبين ما كلفنا بشرع من اوتى له الحكمة وفضل الخطاب
من الصحة والفساد والمحل والحرمة والآداب وخرج عما ذهب اليه اهل

الحق ممن نطق بالقصوب مستدلين بكلام من عنده قراين رحمة
 ربك العزيز الوهاب ختم كتابه بالنصح والعظة من عنده بالخطاب
 لاخوانه في الدين من الأجانب والأصحاب ارشادهم بان المتقين
 احسن ما بجنات عدن مفتحة لهم الابواب ومن تذكر به نعم العبد
 انه اواب وقال اعلم ايها الاخ العزيز وفقك الله وايانا والتوفيق
 جعل الله فعل عباده موافقا لما يحب ويرضاه وان سعادة الدنيا
 فانية وسعادة الآخرة باقية قال النبي عليه السلام لو كان الدنيا
 ذهباً يفتني والآخرة خر قابضاً فبقى قوله يعني ويبقى جملتنا بضميرهما في
 محل النصب صفتان لما قبلهما لوجب جواب لو على العاقل ان يختار
 الآخرة الباقية على الدنيا الفانية فكيف ان الدنيا خرف فان
 والآخرة فذهب باق فكان قابلاً قال باي شيء تحصل السعادة
 الآخرة الباقية فاجاب بقوله وسعادة الآخرة انما تحصل بتقوى
 الله وكان قابلاً قال وما التقوى فاجاب والتقوى اجتناب محارم
 وهي اي التقوى وصية الله تعالى لجميع الامم كما قال الله تعالى ولقد
 وصينا الذين اتوا الكتاب من قبلكم وايامكم ان اتقوا الله كما صدر
 المصنف كتابه بآية المجدلة والسلامة من القرآن ختم بآية الوصية منه
 تبت كما ويميننا به في الابتداء والانهاء ثم لما كانت القصور سبباً
 للسعادة الابدية والسيادة الترمدية وصق بها ثانياً من عنده
 بقوله فعليكم ايها الاخ بالتقوى والاستعداد للقاء الله عز وجل
 ونعم الآخرة الحمد لله على التمام لوصول التحرير بالاختتام والشكر له
 بالفوز على حصول المرام والصلوة والسلام على نبينا سيد الانام

المواد الامم من هذا الامم والامم السلف
 الذين صدقوا الانبياء وهم ربيهم
 بدين قول الدين او قول الكتاب
 سحر

وعلى

وعلى آله الكرام وصحبه نجوم الظلام ما دامت الارض والسماء على هذا
 النظام وانما جعلته لا فوز يوم البعث والقيام النجاة عن الرغام
 والقيال بالرغام يوم السؤال والميزان في الرغام وفي معبر
 نه حصل فيه الاقدام برحمة ربنا ذي الجلال والاكرام وشفاقة نبينا
 عليه الصلوة والسلام وبفاحته من نظر اليه من الاعاجم و
 الاروام وقد وقع الفراغ من سويد التاليف في شهر كعب في
 القيام فم تاسع وسبعين وتسعمائة العام في بقعة ذيله
 من بقاع الروم رحم الله تعالى ايلها على العموم في البلدات
 والفتن والهموم ومن اراد آخر الزمان والعموم وقد خجرت
 الشرح رابعا على يد العبد الضعيف النجيف مؤلف الكتاب في الليث
 المحرم بن ابي البركات محمد بن العارف الزيلي عالم الله بلفظ الحق
 والجليل واكرمهم حسن الخاتمة ورزقهم الله الفوز من هول يوم القيمة
 في يوم الحاد عشر من شهر المحرم من شهر ربيع وثمانين وتسعمائة
 حامداً لله ومصلياً مسلماً على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله
 وصحبه مؤمناً موقناً بما جاء به من عند الله تعالى واخر قوله عند الخروج
 من الدنيا لا اله الا الله محمد رسول الله بعون الله لا حول ولا قوة الا بالله
 وصلى الله على جميع الانبياء والمرسلين وعلى الدائمة المقربين وعلى عباده
 الصالحين غفر الله لهم باحسان الى يوم الدين آمين
 لمغفرة مؤلفه وكاتبه ولما
 قاربته فاحته

مقد
 كاتب ازشتن با خواهد
 خارج از ناظران دعا خواهد

ثم اذا كان في المستوجب وجوب الكفار ووجه واحد ينفع على العالم ما ينفع ولا يرجع
الوجه على الواحد لان الرجوع لا يقع بكثره الاوالة ولا احتمال ان اراد الوجه الذي لا يرجع
الكفار ثم المستوفى في الفتاوى ان توبة الباس مقبولة دون ايها الباس لان الكافر
اجنب غير عارف بالله تعالى وابتداء ايمانا وورعا واثارا والفاصول عارف وحاله حال
البعث والبقاء السهل من الابتداء والدليل على قبولها مطلقا قوله تعالى وهو الذي
يقبل التوبة عن عباده ويرحمهم قوله لان الكافر اجنب غير عارف بالله تعالى
وابتداء اي مبتداء ايمانا وورعا لا يعمد الى البقاء في نفس الابدان دون الرجوع من العصية فانها
والعلم سبحانه في الابتداء بالرجوع من العصية اذ الكفر ايضا عصية لاننا نقول
المسلم عارف بالله تعالى وما انزل ومعتقد بوحدة الحق وبجاء السبب فالبعث
بهذا الاعتبار لا يجوز معرفة الله تعالى ونصيده على ان الدليل السمع الوارد في حق
كل من كان في الفرق بينهما ولكن نقول في الحق من الايمان العمل بقتضاه
واطاعة العبد لمولاه على ما ينبغي عنه قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدوني
فان وقع في زمان يمكن فيه العمل يكون مقبولا والا فلا يكون فمثل ايها الباس شجر
فمن في وقت لا يمكن فيه العمل او مثل توبة الباس شجر ما بت الثمر في الشقة
عند ملأية الهواء وان على الدرر قوله سيد البشر لا بد منها زمانا واول
الحكمة به لا من قوله بهذا الدعاء او خبر بعد خبر لقوله فانه سبب العصية الى هذا
الوقت سبب للعصية فقلت به عا رب اني اشد اليك رجوا

الملا والامم من زمانها
الذين صدقوا
بذلك